

الرأسمالية الصناعية في مصر

من التمهيد إلى التاميم

١٩٥٧ - ١٩٦١

د. عبدالسلام عبدالعليم غامر

اهداءات ٢٠٠٢

أ.د/محمد العظيم ومختار

القاهرة



رئيس مجلس الإدارة
د. سمير سرحان

رئيس التحرير
د. عبد العظيم رمضان

مدير التحرير:
عبد العظيم الشبلي

الأخراج الفني : مراد نسيم

الرأسمالية الصناعية في مصر
من التمهيد إلى التأميم
١٩٥٧ - ١٩٦١

د. عبد السلام عبد الحليم عامر



المكتبة الوطنية المصرية العامة للكتاب

١٩٩٣

منذ فترة قصيرة كانت كتابة التاريخ المعاصر ، خصوصا فترة ثورة يوليو ، تقابل باعتراضات كثيرة من المؤرخين الأكاديميين ، على أساس أنه من الضروري أن تمضى مدة زمنية لا تقل عن ثلاثين عاما على وقوع الحدث التاريخي لكي يتسنى كتابته . ثم حدث أن حطم صاحب هذا القلم هذه المقولة بما قدمه من دراسات في فترة ثورة يوليو أثبت فيها أن كتابة الحدث التاريخي لا تتعلق بمضى فترة زمنية على وقوعه ، وإنما تتعلق بتوفر مادته التاريخية المتمثلة في مصادره الأولية ووثائقه ، وأن الخوف من تأثير المؤرخ المعاصر بالأحداث التي عاصرها على نحو ينعكس سلبا على حياده ، هو أمر لا معنى له ، لأن حياد المؤرخ وهم من الأوهام ، وإنما المطلوب منه أن يكون ملتزما بمنهج البحث العلمي التاريخي ، فلا يحرف الحقائق التاريخية انحيازا لميوله السياسية والأيدولوجية لأن هذا يخالف منهج البحث العلمي التاريخي .

ولذلك عندما عرض على الدكتور عبد السلام عبد الحليم عامر هذا الكتاب لنشره في سلسلة تاريخ المصريين ، لم أتردد في قبوله

رغم أنه يتناول فترة معاصرة جداً ، هي الفترة من ١٩٥٧ - ١٩٦١ ، لأن ما أورده في كتابه يدخل في باب التاريخ ولا يدخل في باب السياسة ، خصوصاً وقد سبق أن نشرت له كتاباً في هذه السلسلة عن : « ثورة يوليو والطبقة العاملة » ، كما أن هذه السلسلة نشرت لى كتاب : « العلاقات المصرية الاسرائيلية ١٩٤٨ - ١٩٧٩ » ، وللمؤلف دراسة صدرت عن هيئة الكتاب عن « الرأسمالية الصناعية ودورها في مصر في مرحلة المشروعات الحرة » ، من ١٩١٦ الى ١٩٥٧ .

وهذا الكتاب يتناول الرأسمالية المصرية في فترة حرجية من تاريخها ، من التمهيد في عام ١٩٥٧ الى التأميم في ١٩٦١ . وهذه الرأسمالية المصرية غير الرأسمالية الحالية التى نشأت في عصر الانفتاح ، وإنما هى الرأسمالية المصرية القديمة التى نشأت وحكمت مصر قبل ثورة يوليو ، وقضت نحبها بقرارات التأميم في يوليو ١٩٦١ . وقد تناول فيه المؤلف الاستثمار الصناعى من عام ١٩٥٧ - ١٩٦١ ، والقوانين والقرارات المنظمة للشركات الصناعية والنشاط الصناعى في نفس الفترة ، ونوعية شركات فترة الدراسة ، ومجالس إدارة الشركات الصناعية وأرباحها .

ومن هنا فالكتاب يدخل في باب التاريخ الاقتصادى وليس في باب التاريخ الاجتماعى ، وبمعنى أدق أنه يقترب من التاريخ الاقتصادى بقدر ما يبتعد عن التاريخ الاجتماعى للرأسمالية المصرية . ولا يقلل ذلك من أهميته ، لأن التاريخ الاقتصادى مدخل للتاريخ الاجتماعى .

وأخيراً فانى آمل أن يجد القارئ الكريم في هذا الكتاب ما ينشد من فائدة ومتعة .

رئيس التحرير
د . عبد العظيم رمضان

مقدمة

بعد أن فرغت الثورة من بعض مشاكلها السياسية الداخلية والخارجية ، اتجهت للناحية الاقتصادية والاجتماعية أكثر من ذي قبل وكان لتلك التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي أرادت إحداثها أدواتها التي اتخذتها لهدم أسس التركيب القديم للمجتمع المصري .

وترتب على ذلك أن كانت الفترة الواقعة بين عامي ١٩٥٧ و ١٩٦١ فترة ذات خصائص ميزتها ، وسمات عرفت بها عن الفترة التي سبقتها من عمر الثورة ، حيث كانت فترة عاصمة بخطواتها الجادة والكبيرة لأحداث التمييز الاقتصادي والاجتماعي المطلوب ، ومن ثم كان اختيارنا لتلك الفترة موضوعاً لبحثنا .

وكان الخامس عشر من يناير عام ١٩٥٧ بداية عملية التمهيد ، حيث نشرت فيه القوانين الخاصة بتلك العملية ، ونظراً لأهمية تلك القوانين وما ترتب عليها من نتائج ، فقد أخذناها بداية لبحثنا ، خاصة وأن هناك الكثير من المؤرخين والاقتصاديين الذين يعتبرون ذلك التاريخ بداية مرحلة جديدة في تاريخ مصر الاقتصادي ، عرفت

بمرحلة الرأسمالية الموجهة التى انتهت بصـدور قوانين يوليو الاشتراكية .

واعترف عبد الناصر بذلك عندما أعلن أن الحكومة أخذت بنظام الاقتصاد الموجه وهو نظام رأسمالى موجه « أنه نظام مبنى على حاجات البلاد » الا أنه فى العبارة الأخيرة قد منح نفسه حرية الحركة لينفذ ما يريد من سياسات تنسجم مع خطه الاقتصادية والاجتماعية .

وكان القطاع العام بالإضافة الى القوانين التى صدرت فى تلك الفترة أقوى المسامير التى دقتها الثورة فى نعش الرأسمالية الصناعية خلال تلك الفترة التى سبقت التأميم حيث حدث بها من سيطرتها واحتكارها ، بل وقضت عندها على كل أمل فى عودة المياه الى مجاريها ، مما جعل كلا من الثورة والرأسماليين الصناعيين فى مصر طرفين لا يلتقيان .

فقد كان لكل منهما أهدافه الواضحة والمتعارضة مع الطرف الآخر، الثورة يهـمها تنفيذ خططها الاقتصادية الرامية الى احداث تنمية اقتصادية واجتماعية ، والرأسمالية الصناعية يهـمها الربح السريع والوفير ، حتى لو كان على حساب المنتجين والمستهلكين ، وسار كل منهما فى طريقه مما أدى الى تشكك كل طرف منهما فى نوايا الآخر . ونتج عن ذلك التشكك حذر كل منهما من الآخر فأتسعت الهوة بينهما ، الى أن انتهى الموقف بينهما بصـدور قوانين التأميم فى يوليو ١٩٦١ ، والتى أدت الى بداية مرحلة جديدة ، توقفت عندها البحث لما أحدثته من تغيير كبير على سطح الحياة الاقتصادية والاجتماعية فى مصر ، حتى عدت بداية مرحلة جديدة فى التاريخ المصرى عرفت بمرحلة الاشتراكية .

وقد وجدت بعض الابحاث والدراسات التى وضعتها المؤسسات المعنية بالراسمالية فى مصر ، ومنها الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية ، الذى أصدر عدة كتب ربما كان أهمها كتابين حمل أحدهما عنوان فى « اقتصاديات ج ٢٠٠ م » ، والآخر حمل عنوانه « الدليل الاقتصادى للأقليم المصرى » .

أما اتحاد الصناعات المصرى وهو الجهة المعنية بالراسمالية الصناعية فى مصر بصفة خاصة ، فقد أصدر عدة كتب فى تلك الفترة كان أهمها كتبه السنوية التى عالج فيها أوضاع الصناعة ورجالها من شتى المناحى .

وهناك أيضا بعض الجهات الأخرى التى أصدرت كتباً هامة فى ذلك المضمار لمعالجة النواحي الاقتصادية والصناعية ، وخاصة جانبها الاستثمارى ، وكان منها البنك الأهلى ، الذى أصدر كتاباً قيماً بعنوان « تطور اقتصاد ج ٢٠٠ م فى العقد السادس من القرن العشرين » ، بالإضافة الى نشرات التى أصدرها ذلك البنك ، والبنك المركزى المصرى ، وبنك مصر ، والبنك الصناعى ، وكان للأخيرين فوق نشراتهما كتبهما الجديدة فى ذلك المجال .

ويضاف الى ذلك كتابا الأمم المتحدة بعنوان التطورات الاقتصادية فى الشرق الأوسط من ١٩٥٧ - ١٩٥٨ ، وكتب وزارة الصناعة التى كان أهمها الصناعة فى عشر سنوات ، ناهيك عن الكتب الإحصائية لمصلحة الإحصاء والتعداد ، وكذا كتب الجهاز المركزى للمتبينة العامة والإحصاء ٥٠ الخ ، وكلها كتب لا شك أنها أثرت البحث كثيراً من شتى جوانبه .

ورغم ذلك فقد اعتمد البحث على الوثائق الأصلية وخاصة وثائق مصلحة الشركات الموجودة بدار الوثائق القومية ، وكذا

المذكرات الشخصية كمذكرات سيد مرعى ، وطه بسعد عثمان
ومحمود رياض ، فوق الاطلاع على مضابط جلسات مجلس الأمة
فى تلك الفترة ، بالاضافة الى اطلاع الباحث على الأبحاث المعنية
بذلك الموضوع خلال الفترة ، كما اطلع أيضا على دورياتها والمراجع
المتصلة بها سواء العربى منها أو الأجنبى ، وكلها روافد افادت
البحث كثيرا .

وقد قسم البحث الى ستة فصول غير التمهيد الذى تناول
الوضع الاقتصادى فى مصر من عام ١٩٥٧ - ١٩٦١ ، وقد عالجت
فى الفصل الأول موضوع الاستثمار الصناعى من عام ١٩٥٧ -
١٩٦١ ، وتناول الفصل الثانى القوانين والقرارات المنظمة للشركات
الصناعية من عام ١٩٥٧ - ١٩٦١ ، أما الفصل الثالث فتناول
النشاط الصناعى من عام ١٩٥٧ - ١٩٦١ ، بينما تناول الفصل
الرابع نوعية شركات فترة الدراسة ، وخصص الفصل الخامس
لمجالس إدارة الشركات الصناعية من عام ١٩٥٧ - ١٩٦١ ثم
خصص الفصل السادس لارباح الشركات الصناعية من عام
١٩٥٧ - ١٩٦١ ، وانتهت الدراسة بخاتمة للبحث هى تقويم
للرسمية الصناعية فى مصر فى خلال فترة الدراسة .

والله ولى التوفيق ،،

د . عبد السلام عبد الحليم عامر

تمهيد

ظهر الفكر الليبرالى فى مصر مع قدوم الحملة الفرنسية ،
التي حملت معها أفكار حرية العمل والتجارة ، وحقوق الملكية ،
ووضع الاتجاه الليبرالى^(١) ومبدأ الحرية بمصر فى عهد سعيد ،
كجزء من حركة الاتجاه للغرب . ويشهد على ذلك التشريعات التي
قضت على بعض العلاقات القديمة ، ووجهت البلاد وجهة رأسمالية
ومن ذلك لائحة الأراضي الثانية والثالثة ، وأخذ الضرائب
نقدا ٠٠٠ الخ (٢) .

والحكومة وفقا لمبدأ الحرية الاقتصادية لا تتدخل فى الشؤون
الاقتصادية ، حيث يكون الصناع حرا فى عمله وفى تصريف

(١) أحمد أحمد الحنة ، تاريخ مصر الاقتصادي فى القرن التاسع عشر ،
مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٨ . ص ٥٠ .

(٢) على بركات : تطور الملكية الزراعية فى مصر وأثرها على الحركة
السياسية ١٨١٣ - ١٩١٤ ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٧٧ .
ص ٤٧ .

إنتاجه(٣) . وتبعاً لذلك برز للنظام الرأسمالى خصائص أساسية ، وجرت العادة على تعداد خمس خصائص باعتبارها من السمات الأساسية لذلك النظام وهى : المشروع الحر والملكية الفردية ، ونظام السوق والائتمان ورافع الربح ، والمنافسة(٤) .

وبتضخم القوة الانتاجية للمصانع ، أصبحت مركزاً مغرباً للاستثمارات ، وجذبت كثيراً من رؤوس الأموال إليها ، حتى سعت تلك المرحلة من التاريخ الاقتصادى بالرأسمالية الصناعية ، لكبر رؤوس الأموال الموظفة فى الصناعة(٥) .

وقد نشأت الرأسمالية المصرية من الزراعة وكانت الدولة عاملاً من عوامل ظهورها ، الى أن خرجت للنور ، وشكل جناحها - الزراعى والموظفين - نواة الرأسمالية عامة(٦) .

بدأ نظام الشركات المساهمة الأجنبية يدخل مصر فى عهد سعيد أيضاً ، ولكن المصريين لم يفكروا فى تلك الفترة فى المساهمة فيها ، اعتقاداً منهم أن ربحها حرام دينياً ، لذا اجتكر الأجانب إنشاءها(٧) . فقد أقيم فى عهد سعيد بعض المشروعات الصناعية ، التى استمرت حتى عهد اسماعيل ، الذى ظهرت فى فترته كذلك

(٣) المرجع السابق . ص ٤٢ .

(٤) عبد النعم راضى ، مبادئ الاقتصاد ، مكتبة عين شمس ،

القاهرة ، ١٩٧٨ . ص ١٢٢ .

(٥) لبيب شعير : تاريخ الفكر الاقتصادى ، دار نهضة مصر للطبع والنشر ، القاهرة ، بدون تاريخ . ص ١٥٩ - ص ١٦٠ .

(٦) محمد أنيس وآخر ، ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وأصولها التاريخية

دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٩ . ص ٨٢ - ٨٣ .

(٧) مصطفى التونى ، تطور مصر الاقتصادى فى العصر الحديث ، المطبعة

الاميرية ببولاق ، القاهرة ، ١٩٤٤ . ص ٩٩ .

بعض المشروعات الصناعية الجديدة^(٨) ويجدر بالذكر ان الصانع المصري في غالبية الاحوال كان صانعا وتاجرا ، وكان لا يضبط لنفسه معاملات لأنه كان لا يعلم الا النذر البسيط من مبادئ في الحاسبة ولذا جهل يتكاليف ما يصنع ، مما جعله يتعرض لجميع المخاطر^(٩) ولذا اقتصرت صناعاته على الورش الصغيرة ، أما الصناعات الكبيرة فقد كانت في قبضة الأجانب^(١٠) وتعمل برعوس أموالهم^(١١) .

فمع نهاية القرن الماضي كان عدد الشركات الموجودة في مصر ، فيما عدا قناة السويس ، ٧٨ شركة برأسمال مدفوع وسندات قيمتها ٥٧٥١٦٧ر٢١ جنيهها ، ومن هذه الشركات ٤٥ شركة اجنبية برأسمال وسندات قيمتها ٨٩٣ر١٠٩ر١٩ جنيهها ، بينما الشركات الباقية وقدرها ٢٣ شركة كانت شركات صغيرة برأسمال محلي لا يتجاوز ٦٨٢ر٠٥٨ر٢٠ جنيهها^(١٢) مما يبين ضعف الاستثمارات المصرية المحلية ، أمام رأس المال الأجنبي المستثمر في مصر حتى وقتها .

-
- (٨) أندريه ايمان ، الصناعة المصرية ، الكتاب الذهبي بمناسبة مرور ٢٥ سنة على تأسيس اتحاد الصناعات ، اتحاد الصناعات المصرية ، مطابع الاهرام التجارية ، القاهرة ، ١٩٤٧ . ص ٨٤ .
- (٩) تقرير لجنة التجارة والصناعة لسنة ١٩١٦ ، الطبعة الأميرية ، القاهرة ، ١٩١٩ . ص ٤٩ .
- (١٠) عبد المنعم الغزالي ، تاريخ الحركة المالية ، ج ١ ، مكتب يوليو للترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٤ . ص ٤٥ .
- (١١) حسين خلاف ، التجديد في الاقتصاد المصري الحديث ، دار احياء الكتب العربية ، القاهرة ، ١٩٦٢ . ص ١٨٨ .
- (١٢) أمين مصطفى مفيى عبد الله ، تاريخ مصر الاقتصادي والمالي في العصر الحديث ، ط ٣ مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٤ . ص ٤٧٦ .

القوانين والقرارات المنظمة للشركات :

تنظيماً لحركة الشركات ، أصدر مجلس الوزراء برئاسة أحمد زبور ، قراراً في ١٨ يوليو عام ١٩٢٣ موجباً على مجلس الوزراء ألا يقبل الطلبات الخاصة بتأسيس الشركات المساهمة إلا إذا كان عقد الشركة الابتدائي وقانونها الأساسي ، متفقين مع الأحكام التي اشتمل عليها قرار مجلس الوزراء الصادران في ٦ مايو من عام ١٨٩٩ و ١٨ يونيو من عام ١٩٠٦ ، كما قرر أن يكون دائماً بمجلس إدارة الشركة ، عضو مصري ، واشترط أيضاً أنه في حالة إصدار أوراق مالية من أسهم وسندات وطرحها للاكتتاب العام ، يجب عرض بيع قيمتها على الأقل في مصر للاكتتاب العام ، ولم يجز أن تقبل اكتتابات من الخارج عن القيمة المعروضة في البلاد ، إلا إذا لم تغط تلك القيمة بالكامل ، وقرر نشر المستندات الموضحة لحالة الشركة السنوية ، كتقارير مجلس إدارتها وغيرها في جريدتين يوميتين ، أحدهما عربية والأخرى أجنبية (١٣) .

وبذا تتضح عناية الدولة بأمر الشركات وضبط أيقاعها بعد أن كان تنظيمها سابقاً عن طريق القرارات المشار اليهما لمجلس الوزراء واللذين حددا الشروط الواجب استيفائها لصدور ترخيص من الدولة بإنشائها ، على حين اشترط القرار الأخير مشاركة المصريين للأجانب في مجلس إدارة الشركة وبذا يدخل بهم ذلك المجال كشركاء في رأسمال الشركات ومجالس الإدارة والصناعة ، والأخيرة هي الأهم وهي المطلوبة .

وتوسيعاً لذلك الكسب المصري على حساب الرافد الأجنبي صدر قانون للشركات المساهمة في الحادي والثلاثين من مايو عام

(١٣) الوثائق المصرية ، عدد ٨٥ ، ٢٧/٨/١٩٢٣ . ص ١ .

عام ١٩٢٧ موجبا أن يكون بمجلس إدارة الشركة على الأقل عضوان مصريا الجنسية ومقررا أن يكون ربيع قيمة الاكتتاب على الأقل معروضا للاكتتاب بالبلاد ، وقرر أن يكون أربعة أخماس هذا الربيع للمصريين ، حتى لا يكتب فيه الأجانب الموجودون بمصر وبدا يقسح الطريق أمام الرأسماليين الصناعيين المصريين ويشجعهم ويحثهم على دخول وخوض ذلك المجال الذى تحتاجه البلاد .

بقيام الحرب العالمية الأولى ، توقفت واردات مصر من غالبية المصنوعات الأجنبية التى كانت تحتاجها ، وظهرت الحاجة الى ضرورة انشاء وترقية المشروعات الصناعية القائمة على حاصلات مصر الزراعية ، لذا كونت الحكومة الرشدية لجنة التجارة والصناعة فى الثامن من مارس عام ١٩٦١ ، للوقوف على اثر الحرب فى الصناعة ، خاصة وأن إدارة التعليم الفنى والصناعى كانت قد بدأت فى ذلك العمل^(١٤) وكانت تحت اشراف رجل أنجليزى مما يعنى أن الحكومة قد أخذت تلك الفكرة وعملت على تنفيذها^(١٥) لرفع قدرة البلاد الصناعية .

وبعد حوالى عشرين عاما من صدور ذلك القانون صدر قانون أخذ للمشاركات حمل رقم ١٣٨ فى ٢٩ يولية عام ١٩٤٧ ، ويعتبر اهم ما جاء به اقراره الا تقل نسبة المصريين بمجلس إدارة أى شركة مساهمة مصرية عن ٤٠ ٪ ، كما أوجب الا تزيد رموس أموال

(١٤) نفسه ، عدد ٢٣ ، ١٣/٢/١٩١٦ . ص ٢ ، وكان من أهداف اللجنة بحث الطرق التى ترقى بها الصناعة المصرية ، والعمل على انتاج المصنوعات التى انقطع دورها من الخارج ، راجع : تقرير لجنة التجارة ، والصناعة لعام ١٩١٦ ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ، ١٩١٩ .
(١٥) المقطم ، عدد ٨٢٠٧ ، ١٦/٣/١٩١٦ . اجتماع لجنة التجارة والصناعة . ص ٦ .

الأجانب من أسهم الشركات المساهمة عند التأسيس أو عند زيادة رأسمالها عن ٤٩٪ ، وإذا لم يكتب في النسبة المحددة للمصريين وهي ٥١٪ في مدة لا تقل عن شهر ، جاز لوزير التجارة والصناعة التجاوز عن تلك النسبة (١٦) مما أدى الى خلق جو جديد للاستثمار صاحبه تحجيم لدور الأجانب واستثماراتهم وعضوية مجلس الادارة ٠٠٠ الخ

علاجا لأثار ذلك القانون وتشجيعا للاستثمارات الأجنبية ، أعد المشروع المرافق بمرسوم بقانون مقضنا بعض التعديلات المطلوبة وعرض على الجمعية العمومية لقسى رأى والتشريع بمجلس الدولة فأقرته ، ولذا أخذوا الموافقة السامية عليه تمهيدا لإصداره فى ٢٠ يوليو ١٩٥٢ (١٧) .

وعلى ذلك نجد الثورة بعد أقل من شهرين من قيامها تصدر مرسوما بقانون معدلا للمادة السادسة من القانون رقم ١٣٨ لعام ١٩٤٧ ، بحيث نص التعديل الجديد على وجوب تخصيص ٤٩٪ على الأقل من أسهم الشركات المساهمة للمصريين عند تأسيسها وزيادة رأسمالها وأوضح أنه إذا لم تستوف تلك النسبة فى مدة لا تقل عن

(١٦) فلم يجز لآى شخص الجمع بين عضوية مجلس ادارة أكثر من عشر شركات مساهمة ، أو أن يكون عضوا منتدبا بمجلس ادارة أكثر من شركتين منها ، مصلحة الشركات ، محفظة ٦١ ، شركة أقطان كفر الزيات ، ملف ١٨٢ - ١٠/٣ ج ١ ص ٣ ، قانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة ، وأيضا : المقلم ، عدد ١٨٠٠٦ ، ١٨/٢/١٩٤٧ ص ٣ .

(١٧) دار الوثائق ، وثائق هابدين ، مجلس الوزارة محفظة ١٢ ، محاضر جلسات ، ملف ٢٧٦ - ١٢/٢ ج ١ ص ٦ ، مذكرة وزارة التجارة والصناعة الى مجلس الوزراء فى شأن مشروع مرسوم ببعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة .

شهر في الاكثتاب العام ، جان تأسيس الشركة بغير النظر
للنسبة (١٨) .

وفي ذلك التعديل اغراء لرأس المال الأجنبي للمشاركة في
الاستثمار وهو ما كان قد عرقله القانون السابق للشركات ، لكن
الواقع كان أقوى من ذلك حيث تغلبت عوامل الخوف والقلق عند
الرأسمالية الأجنبية فلم تشارك بالاستثمار المأمول منها .

وبعد ذلك صدرت عدة تعديلات في القوانين الخاصة بالشركات
كان أهمها قانون الشركات رقم ٢٦ لعام ١٩٥٤ ، والذي بإصداره
تصدر لأول مرة في البلاد مجموعة كاملة للأحكام المتعلقة بالشركات
ذات الأسهم ، وكان أهم ما أتى به تخفيض قيمة السهم الى جنيهين ،
بالاضافة الى انه لم يجز لعضو مجلس الادارة أن يتقاضى أكثر
من ٦٠٠ جنيه سنويا حتى تقل نفقة الانتاج فوق قصره لعضوية
مجالس ادارة الشركات للفرد على ست شركات مساهمة ، كما انه
لم يجز لأحد أن يكون عضوا منتدبا بمجلس ادارة أكثر من شركتين ،
وبين أن كل عضو مجلس ادارة شركة مساهمة تبلغ سنه سبعين
سنة ميلادية يعتبر متقاعدا في نهاية السنة المالية التي يبلغ فيها
هذه السن ، ولكنه أجاز للجمعية العمومية اعادة انتخابه (١٩) .

وقد ادخلت على ذلك القانون ايضا عدة تعديلات ، كان أهمها
القانون رقم ١٥٥ - لعام ١٩٥٥ والذي نص على انه فيما عدا عضو

(١٨) الاقتصاد والمحاسبة ، عدد ٢٤ ، ١/٨/١٩٥٢ . ص ٢ ، تعديل
قانون الشركات .

(١٩) وزارة التجارة والصناعة ، القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ، المطبعة
الاميرية ، القاهرة ، ١٩٥٥ . ص ١ ، ص ٦ .

مجلس الادارة المنتخب والعضو الذى يملك ١٠٪ على الأقل من
أسهم رأسمال الشركة ، لا يجوز لمن تبلغ سنة ٦٠ عاما أن يكون
عضوا فى مجلس الادارة الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من
مجلس الوزراء لفترة لا تزيد عن المدة المحددة للعضوية (٧) .

وقد أدت تلك التعديلات الهادفة والمفرضة من قبل الثورة تجاه
كبار الرأسماليين الصناعيين للتخلص منهم ، الى احداث قلق وخوف
عند رجال الصناعة نتيجة لاحساسهم بتغيير المناخ الاستثمارى الذى
تعهدوا عليه مما انعكس اثره عليهم وعلى استثماراتهم .

الاستثمار الصناعى :

باشتمال الحرب العالمية الأولى أصبح من المتعذر استيراد
كثير من المواد المصنوعة وكذا فضل كثير من أصحاب رموس الأموال
المصريين تخصيص جزء من رموس أموالهم لإنشاء بعض المصانع
لإنتاج ما كانت تستورده البلاد من الخارج (٢١) ولتلبية حاجة القوات
البريطانية كذلك .

واستمرت قوة الدفع تلك بعد الحرب حيث ساعد على
استمرارها ظهور الحركة السياسية ونموها ونضج الوعي القومى
والدور الذى قام به بعض الاقتصاديين والماليين المصريين (٢٢)
كطلعت حرب واسماعيل صدقى ، مما جعل المصريين يدخلون ميدان

(٢٠) مصلحة الشركات ، محفظة ١٠٥ ، شركة الإيموبيليا ، ملف
١٨٢ - ١١٣/٣ ج ١ . مذكرة من ادارة الشركات للشركة بشأن ذلك القانون .
(٢١) حسين الرفاعى ، تطور الصناعات ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ،
١٩٣٣ . ص ٧٩ .
(٢٢) إبراهيم الفطريف ، العمل والإنتاج ، مطبعة لجنة البيان للتراث
والترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٥٦ . ص ٤٢ .

الصناعة ، وخاصة بعد انشاء بنك مصر ، واتخذ ذلك فى البداية شكل الاشتراك مع الاجانب والمتمصيرين فى انشاء مصانع جديدة او فى المصانع المملوكة لهم ، ثم استقلوا بعد ذلك وحدهم فى اقامة بعض الشركات .

وترتب على ذلك الوضع ان رموس الاموال العاملة فى البلاد بلغت فى عام ١٩١٥ حوالى ٢٥٠ ر٧٦٢ر٩٩ جنيهها فيما عدا قناة السويس ثم هبطت تدريجيا الى ان وصلت الى ٧٥ر٢٨٠ر٠٠٠ جنيه فى عام ١٩٢٦ (٢٣) .

وفيما يختص بالاستثمارات الصناعية فقد كانت رموس اموال شركاتها فى عام ١٩١٩ حوالى ١٢ر٥٩٠ مليون جنيه من جملة رموس اموال الشركات العاملة فى البلاد والبالغ قدرها ٩٦ر٣٦٦ مليون جنيه (٢٤) . ثم ارتفعت الى ١٢ر٨٤٤ مليون جنيه فى عام ١٩٢٩ من جملة رموس اموال الشركات البالغ ٩٤ر٨٥٢ مليون (٢٥) بها فيه قناة السويس مما يوضح اتجاه حركة الاستثمار الصناعى نحو الامام والارتفاع بالرغم من انخفاض رأس المال العائم المستثمر (٢٦) .

(٢٣) جاد لبيب ، بناء الاقتصاد المصرى ، مكتبة الانجلو ، القاهرة ، ١٩٥٢ . ص ٤٨٩ - ص ٤٩٠ .

(٢٤) محمد دويدار ، الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ١٩٧٨ . ص ٣١٩ .
A.C. Crouchely, The Investment of Foreign capital in Egyptian companies and public Debt Cairo, 1936.
(٢٥)
P. 86.

(٢٦) مصلحة الاحصاء والتعداد ، احصاء الشركات المساهمة التى يوجد استغلالها الرئيسى فى مصر ، يونية ١٩٤٧ و ١٩٤٨ ، المطبعة الاميرية ، القاهرة ، ١٩٥٥ . ص ١٠٩٠ - ص ١٠٩٦ .

وجاء الكساد الكبير في ١٩٢٩ - ١٩٣٠ مشجعاً للتوسع الصناعي في مصر إذ كان رأس المال الأجنبي في أزمة كبيرة مما أضعف من سيطرته على الاقتصاد المصري وأدى إلى انفتاح المجال لرأس المال المحلي بالإضافة إلى أن أزمة الصادرات الناتجة عن الكساد قد أدت إلى عدم القدرة على الاستيراد وظهور امكانية تلبية حاجات السوق المحلية بالانتاج المحلي مما شجع على إنشاء بعض الصناعات وجعل منها مشروعات مربحة (٢٧) .

وفوق ذلك الوضع الاقتصادي الذي ساعد على نمو الرأسمالية الصناعية المصرية حدث تطور سياسي في خلال الفترة من ١٩٢٩ - ١٩٢٩ كسبت منه الرأسمالية المصرية وتمثل في التعديل الحركي الذي تم في عام ١٩٢٠ والغاء الامتيازات الأجنبية بمعاهدة مونترية التي وضعت الرأسمالية المصرية في موقف معادل للرأسمالية الأجنبية (٢٨) .

وقد كانت رموس الأموال والسندات المتداولة للشركات المساهمة في عام ١٩٣٨ فيما عدا قناة السويس ٨٧,٠٩٦,٠٠٠ جنيه مصري منها ١٦,٢٩٢,٠٠٠ جنيه مصري في مجموع رموس أموال الشركات الصناعية (٢٩) . مما يوضح تراجع الأموال المستثمرة في البلاد في الفترة بين الأزمة الاقتصادية واشتعال الحرب العالمية الثانية في الوقت الذي زيدت فيه الأموال المستثمرة في الشركات الصناعية بعد فرض الحماية الجمركية عام ١٩٣٠ وتفاقم أزمة الكساد لإيجاد صناعات تحل محل الواردات .

(٢٧) محمد دويدار ، المرجع السابق ، ص ٢٢٠
Bent Hansen and other; Foreign Trade Regimes (٢٨)
and Economic Development, Egypt, New York, 1975, P.4.

(٢٩) البنك الأهلي المصري ، النشرة الاقتصادية ، ج ١ ، عدد ٤ ،

ديسمبر ١٩٤٨ ، ص ٢٠٧ - ٢٠٨ .

ثم زاد رأسمال الشركات بما فيه المستندات نتيجة لظروف الحرب من ٨٦٠٨ مليون جنيه فى عام ١٩٢٩ الى ٩١٤ مليون جنيه فى عام ١٩٤٥ (٣٠). وتبعاً لذلك ارتفعت رموس الأموال المستثمرة فى الشركات المساهمة الصناعية من حوالى ١٦٣ مليون جنيه الى ٢٨٥٠٠ مليون جنيه فى نفس الفترة (٣١) .

وكانت جملة الاستثمارات فى عام ١٩٥٠ (١٤٨٩٤٠٠٠ جنيه) بما فيها قناة السويس ، خص الأجانب منها ٩١٧٦٢٧٧١ جنيه ، والمصريون ٣٢٣٠٠٠٠ ز ٤٨٣٨٥ (٣٢). مما يبين اتجاه رموس الأموال الأجنبية الى الانخفاض فى الوقت الذى توالى فيه رموس الأموال المصرية ارتفاعها .

ولما كان من بين أسباب قيام ثورة ١٩٥٢ أسباب اقتصادية واجتماعية ، وكذا محاولة تحقيق عدالة اجتماعية بين الطبقات . الخ فقد خشى رجال الصناعة ذلك الوضع الجديد وخاصة بعد إصدارها لقانون الإصلاح الزراعى الذى أعاش الرأسماليين الصناعيين فى قلق وقرقب لما يحدث بالنسبة لهم (٣٣) . معنا يمكن معه القول بأن ذلك الوضع قد أثر وبشكل ما على سطح الحياة الصناعية .

(٣٠) نفسه ، ج ٤ ، عدد ٤ ، ديسمبر ١٩٥١ ، ص ٢٧٠ .

(٣١) نفسه ، ص ٣٥ .

(٣٢) نبيل مبد الحفيد ، النشاط الاقتصادى للأجانب فى مصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص ٨٩ .

(٣٣) الأهرام فى خدمة التجارة والصناعة ، عدد ٣٢ ، أكتوبر ١٩٥٢ ، ص ١٠ . مقترحات اتحاد الصناعات . . . وايضا : اتحاد الصناعات ، الكتاب السنوى ١٩٥٢/٥١ ، ص ٢٠ ، وكذلك الكتاب السنوى ١٩٥٤/٥٣ ، ص ٢١٦ ، والكتابان من طبع شركة الإعلانات الشرقية ، القاهرة ، وقد طبع أولهما فى عام ١٩٥٢ ، أما ثانيهما فقد طبع فى عام ١٩٥٤ .

ويعد اصدق تعبير على ذلك انخفاض جملة الاستثمارات الأجنبية في مصر الى ١٩٠٥ وصلت في عام ١٩٥٥ الى حوالى ٣٠ مليون جنيه، وبدا فقد انخفضت عن عام ١٩٣٣ الذى كانت فيه حوالى ٨١ مليون جنيه (٣٤) . ورغم ذلك فقد بلغ رأس المال المستثمر في الصناعة ٤٥٨ مليون جنيه عند نهاية عام ١٩٥٥ كان منها ٨٥ مليون جنيه للمستثمرين المصريين و ٨٨ مليون جنيه للمستثمرين الأجانب (٣٥) .

وربما كان من أهم العوامل التى ساعدت على تراجعهم بالإضافة الى قانون الإصلاح الزراعى بداية تدخل الثورة المباشر في الناحية الاقتصادية حيث فرضت الحراسة على شركة سكة حديد الدلتا الضيقة في عام ١٩٥٤ وتأميمها لشركة السكر والتقطير المصرية في عام ١٩٥٦ وتأميم شركة قناة السويس في نفس العام . . . الخ (٣٦) .

وبالنسبة للأرباح التى هي أساس الاستثمار فقد تقلب متوسط مستوياتها نتيجة لمعامل السوق وتغير السياسات الحكومية ولذا كانت الأرباح قليلة في عشرينات هذا القرن قبل ادخال التصريفة الجمركية (٣٧) .

-
- (٣٤) خليل حسن خليل ، دور رموس الأموال الأجنبية ، مطابع مؤسسة أخبار اليوم ، القاهرة ، ١٩٦١ . ص ٤٠٥ .
(٣٥) البنك الصناعى ، تقرير مجلس الإدارة الى الجمعية العمومية من عام ١٩٥٥ . الطبعة المالية ، القاهرة ، ١٩٥٥ . ص ١٧ .
(٣٦) على الجريثلى ، خمسة وعشرون عاما دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية في مصر ١٩٥٢ - ١٩٧٧ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٧ . ص ٥٣ .
(٣٧) الأمم المتحدة ، تطور الصناعة التحويلية في مصر واسرائيل وتركيا ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، ١٩٥٨ . ص ١٤٤ .

ثم زادت بعد ذلك رويدا رويدا حتى وصلت الى حوالى ٥٠٪
فى عام ٥١ ~ ١٩٥٢ فى شركات التعدين وشركات المواد الكيماوية
وشركات الورق والطباعة بينما كانت فى شركات التبغ ١٩٪ ،
و ١٠٪ بشركات المنتجات الفلزية لنفس العام (٣٨) .

أما بعد الثورة فقد انخفض ذلك الريح الكبير قليلا حيث بين
أحد تقارير البنك الصناعى أن قيمة الأرباح والفوائد الموزعة لعام
١٩٥٥ قد وصلت الى ١١٩ مليون جنيه أى بنسبة ١٣٪ من رموس
الأموال المشغلة (٣٩) .

جمعية الصناعات بالقطر المصرى :

تعود فكرة انشاء جمعية الصناعات بالقطر المصرى الى عام
١٩١٠ بالرغم من أن أول لجنة لانشائها قد ألفت بعد ذلك بفترة
برئاسة السيد هنرى نوس بك ، حيث وجدت الفكرة تشجيعا من
أصحاب الصناعات فى البلاد ، فعقدوا جمعية عمومية لذلك الغرض
بسان استيفانو برمل الاسكندرية فى ١٤ يونية عام ١٩٢٢ . وقد
حضرها لفيك كبير من أصحاب الصناعات فى مصر الذين اتفقوا على
تحقيق الفكرة وبذا كونت جمعية الصناعات بالقطر المصرى (٤٠) .

وقد شكلت الجمعية من مصريين وأجانب وقد غلب العنصر
الأجنبى على مشكلتها وخضعت لها برنامجا استوحته من تقرير لجنة
التجارة والصناعة (٤١) وأن كان الغرض الأساسى منه الذود عن

(٣٨) نفسه . ص ٣٣٠ .

(٣٩) شهيدى عطية الشافى ، تطور الحركة الوطنية ، دار شهيدى

للطبوع والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٣ . ص ٢٣٨ .

(٤٠) السياسة ، عدد ٢٣٣ ، ١٩٢٣/٢/٣٠ ، ص ٢ ، جمعية الصناعات

بالقطر المصرى .

(٤١) اتحاد الصناعات ، الكتاب الذهبى بمناسبة مرور ٢٥ سنة على

تأسيس الاتحاد . ص ١ .

صالح الصناعات في القطر المصري بما يعنى الدفاع عن رجال الصناعة واستثماراتهم . مما جعله برنامجا غير متعارض مع سياسة الدولة وان لم يمنع ذلك الجمعية من ان تطالب ببعض المطالب الأخرى التى تساعد على حل مشاكل رجال الصناعة وتحقق لهم الفائدة بزيادة أرباحهم .

واصلت الجمعية رسالتها باسمها ذلك الى ان عقدت جمعيتها العمومية الثامنة في ٧ أبريل عام ١٩٣٠ ، ووافقت فيها على تغيير اسمها الى الاتحاد المصري للصناعات . وكانت تلك الجمعية قد ضمت في عضويتها وحتى قبيل تحويلها الى الاتحاد حوالي ٢٣٤ عضوا من رجال الصناعة مختلفي الجنسية (٤٢) . وظلت الغلبة للأجانب داخل تلك المؤسسة منذ انشائها حتى عام ١٩٣٨ الذى وصلت فيه نسبتهم الى ٥٠٪ من عدد الأعضاء (٤٣) والذى توفى فيه رئيس الاتحاد ، ذلك الرجل الأجنبي وتولى مكانه أول مصري لرئاسته (٤٤) حتى اذ وصلنا الى عام ١٩٤٧ نجد أن المصريين يحققون نسبة عالية داخل الاتحاد تضمهم في موقف قوى داخل الاتحاد .

وبعد قيام الثورة يصدر القانون رقم ٥٣٠ في ٥ نوفمبر من عام ١٩٥٣ محولا اسمه الى اتحاد الصناعات المصرية وجاعلا انضمام المؤسسات الصناعية الى الغرف أو الاتحاد وجوبيا بعد أن كان اختياريا (٤٥) مما يدعم الاتحاد وغرفة الصناعية ، أما هيكل

(٤٢) مصر الصناعية ، عدد ٤ أبريل ١٩٣٠ ، ص ٢٢ ، الاتحاد المصري للصناعات .

(٤٣) نفسه ، عدد ٤ ، ٥ فبراير ١٩٣٨ ، ص ٢٣ .

(٤٤) المقطم ، عدد ٢٣ ، ١٢/١٩٣٨ ، ص ٤ .

(٤٥) الوقائع ، عدد ٨٩ مكرر غير امتياني ، ١٩٥٣/١١/٥ .

ص ١ - ص ٣ .

الاتحاد وعضويته ٠٠٠ الخ . فقد نتج عن استمرار زحف المصريين عليها أن تم لهم السيطرة عليها حيث لم يحتل الأجانب في عام ١٩٥٤ - ٥٣ الا حوالى ١/٢ عضوية مجلس ادارة الاتحاد (٤٦) .

وتجدر الاشارة الى أن الرأسمالية المصرية كما ذكرنا تعود في جذورها الاولى الى الزراعة ، كذا كان ملاك الاراضى الزراعية ورجال الصناعة المصريون ، فثنتين لا تختلف احدهما عن الأخرى (٤٧) وقد قوى من ارتباطهم وساعد على اندماجهم عمليات الانسحاب والاصهار التى تمت بينهم (٤٨) وكان من بين هؤلاء المستثمرين الزراع والتجار ، وأصحاب المصانع والمحامون ٠٠ الخ .

اما الجناح الأجنبى من الرأسمالية الصناعية فى مصر والذى لاشك أنه قد أثر فى تركيب المجتمع المصرى واقتصاده فقد ساعد على تشكيله وتكوينه احتماؤه بنظام الامتيازات الأجنبية بشكل جعلهم من أصحاب المصالح فى البلاد وادى الى تركيز النشاط الاقتصادى فى البلاد فى أيديهم وجعله تحت سيطرتهم (٤٩) حتى اننا نجد أن الفرق واضح فى دورهم ونشاطهم فى مصر قبل الغاء الامتيازات وبعدها وقد كان من هؤلاء الأجانب التجار وأصحاب المصانع والمهندسون والأطباء ٠٠٠ الخ .

-
- (٤٦) اتحاد الصناعات ، الكتاب السنوى ١٩٥٤/٥٣ ، طبع شركة الاعلانات الشرقية ، القاهرة ، ١٩٥٤ .
(٤٧) روبرت مابرو ، الاقتصاد المصرى من ١٩٥٢ - ١٩٧٢ ، ترجمة صليب بطرس ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨١ . ص ٢٢٩ .
(٤٨) عاصم الدسوقى ، كبار ملاك الاراضى الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى ١٩١٤ - ١٩٥٢ ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٧٦ . ص ٢٨٨ .
(٤٩) لطيفة سالم ، مصر فى الحرب المالية الاولى الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٤ . ص ١٥ .

الفصل الأول

الوضع الاقتصادى فى مصر

من ١٩٥٧ - ١٩٦١

تطلبت التنمية الاقتصادية التي ازادت الثورة احداثها قوانين وقزارات تهدم أسس التركيب القديم للمجتمع المصرى ، وتضع ميكلا جديدا للعلاقات الاجتماعية ولذا شهدت الفترة بين عامى ١٩٥٧ و ١٩٦١ خطوات الدولة فى ميدان التنمية الاقتصادية ، تلك الخطوات التى مهدت للتحويل الاشتراكى الذى بدأ بقوانين يوليو عام ١٩٦١ •

ويعد أهم تلك الخطوات : تنظيم الاقتصاد المصرى تبعاً لخطط مرسومة، الأمر الذى افضى الى انشاء وزارة للتخطيط، والقضاء على تبعية ذلك الاقتصاد للخارج ، وتمصير أهم الاستثمارات الأجنبية التى كانت بمثابة مراكز للسيطرة الأجنبية •

وقد وقع التغير فى توجيه السياسة الاقتصادية بعد حرب السويس ، نتيجة لعدة أسباب منها ، أن رجال الثورة قد ثبتوا اقدامهم فى الحكم وفى السيطرة على أجهزة الدولة وقضوا على كل معارضة فى البلاد ، وارغموا بريطانيا على الجلاء وصدوا العدوان الثلاثى ، وبدت الحكومة وقد حققت أمنها الداخلى والخارجى ، رغبة فى التغلب على مشكلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ومتوصلة الى أن السياسة الجريئة أمر لا بد منه لرفع مستوى المعيشة ، ولجعل البلاد أكثر قوة من الناحية الاقتصادية حيث أدرك قادة الثورة أن أصحاب المشروعات الخاصة لم يتجاوبوا بحماسة كافية لنداءاتهم وللحفاظ

التي قدموها لهم (١) ولذا فقد توصلوا الى انه لا بد من أن تتحمل الدولة قسما أكبر في التنمية الاقتصادية ودفعها الى الأمام .

وعلى ذلك فإن الدولة لم تعد ترى منذ أواخر عام ١٩٥٦ أن التنمية الاقتصادية مجرد نشاط اقتصادي بحث يهدف الى التنمية على الأساس والتركيب القديم ، بل أصبحت تهدف وهي تنمي المجتمع اقتصاديا الى إعادة تشكيل القوى الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع على أساس جديد ، ولذا لم تمض عدة أسابيع على انسحاب القوات المعتدية في عام ١٩٥٦ ، حتى صدرت قرارات اخضاع جميع المصالح الفرنسية والاسترالية والبريطانية لأشراف الحراسات العامة ، لإبعاد رأس المال الأجنبي عن المراكز المالية الحساسة ، كما تم إنشاء المؤسسة الاقتصادية ، وتمصير البنوك وهيئات التأمين والوكالات التجارية وأنشاء مجلس أعلى للتخطيط ولجنة التخطيط (٢) .

التنمية الاقتصادية بعد عام ١٩٥٧ :

نشرت القوانين الخاصة بتصميم البنوك وشركات التأمين ووكالات الاستيراد في ١٥ يناير وبدأ العمل بها من تاريخ النشر وعلق عبد المنعم القيسوني وزير المالية والاقتصاد على تلك الخطوة بقوله : « أن الحكومة مصرت البنوك وشركات التأمين لأنها مصدر للأموال وتسيطر على الاقتصاد المصري ولا يوجد فيها استثمار أجنبي ، أما الشركات الأخرى التي لا تملك سيطرة على الاقتصاد المصري عن

(١) باتريك أوبريان ، ثورة النظام الاقتصادي في مصر ، ترجمة خيرى حماد ، دار الكتاب العربي ، القاهرة ، ١٩٧٠ . ص ٢٨٠ - ص ٢٨١ .
(٢) محمد أنيس وآخر ، ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ وأصولها التاريخية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٩ . ص ٤٩٤ .

طريق التمويل والتي يوجد فيها استثمار أجنبي بمعنى الكلمة وتساهم في خدمة البلاد فلن يتخذ أى إجراء نحوها « (٣) » .

ومن ذلك يتبين أن تلك القوانين المالية للتصميم لا تعد تأمينا وإنما قصد بها القضاء على « الاقطاع » الاقتصادى الأجنبى فى مصر دون مساس بالاستثمار الأجنبى النافع للبلاد وهو ما أكدته مصدر اقتصادى مسئول^(٤) عندما أوضح أن التأمين هو انتقال رأس المال الى الدولة . أما التصميم فعملية قصد بها انتقال رأس مال هذه الهيئات الى المصريين للانتفاع بها بدلا من بقائها فى أيدي الأجانب^(٥) .

ولم يتوقف شرح وتحليل المسئولين لتلك القوانين للتخفيف من تخوف الأجانب منها على استثماراتهم وأموالهم وهو ما يعكسه استمرار القيسونى فى التخفيف من اثرها بل والتأكيد على أن تلك القوانين الاقتصادية لا تمس الاستثمارات الأجنبية فى مصر وأن الحكومة مستمرة فى التسهيلات التى منحتها للاستثمارات الأجنبية فى السنوات الأربع الأخيرة^(٦) .

والواقع أن تلك القوانين لم تمر بسهولة بل أيدىها فريق وعارضها آخر مما يعنى أن صداها كان واسع النطاق فى ميادين العمل والعمال حيث تفاعل بها البعض منهم وتخوف منها البعض

(٣) الأهرام الاقتصادى فى خدمة التجارة والصناعة ، عدد ٦٧ ، يناير ١٩٥٧ ، عصر الاقتصاد المصرى . ص ٧ .
(٤) لم تذكر الجريدة اسمه ، ولعتقد أنه د. عبد المنعم القيسونى وزير المالية .

(٥) الأهرام ، عدد ٢٥٦١١ ، ١٧/١/١٩٥٧ ، التصميم لا يعتبر تأمينا . ص ٢ .

(٦) نفسه ، عدد ٢٥٦١٤ ، ٢٠/١/١٩٥٧ ، تصريح القيسونى . ص ٢ .

الأخر فالتفائلون رأوا فيها تحقيقا لحلم طويل دأب نفوس المصريين — تحت تأثير ضغط الاحتلال الأجنبي وتغلغل سلطانه — بارتقابه يوم التحرر لكل مرافق البلاد الاقتصادية واستغلالها النخالين ، حتى ولو كان ذلك باعثا على نوع من الانكماش فى محيط النشاط الاقتصادى العام . فقد فضل ذلك الفريق « أن تكون دفعة اقتصادنا المنكمش فى أيدينا ونحن فيه السادة والمسيطرون على أن يكون ذلك الاقتصاد المنكمش جاثما تحت سلطان من الدخلاء وليس للمصريين فيه سوى الفتات » وأكد أصحاب ذلك الاتجاه أن تقلص ظل السيطرة الأجنبية وما يستند لها من رأس المال لابد باعثة على انقماش الطابع المحسنى وازدهاره ليسسد الفراغ الذى خلفه المال الأجنبى وتركه الإدارة الأجنبية (٧) .

ولم يكتف أصحاب هذا الاتجاه بذلك بل أوضحوا أن غلء ذلك الفراغ وأن تطلب بعض الوقت فليس عيبا ولا جرما ، فليس خيرا من المران والتدريب والعمل لاكتساب الخبرة مهما كلفنا ذلك من الجهد والتضحيات (٨) .

وأما فريق المتخوفين فقد نظروا للأمور نظرة عمادية مجردة من العوامل الوطنية والأدبية والنفسية التى نظر إليها الفريق السابق ، وتوقعوا انمكاشا نتيجة لهذه القوانين وأوضحوا أن ذلك يتناقض مع الاتجاه للتنمية الصناعية والاكتفاء الذاتى (٩) .

وكان من أنصار الفريق الأول عبد الله فكرى أباطلة رئيس نادى التجارة الملكى حيث أوضح « أنه أميل للسبيل الأول » مؤكدا أنه يفضل

(٧) الاقتصاد والحاسبة ، مجلة يصدرها نادى التجارة ، عدد ١١١ ،

فبراير ١٩٥٧ ، بين التصير والتأميم ، عبد الله فكرى أباطلة ، رئيس نادى

التجارة ، ص ٣ .

(٨) نفسه .

(٩) نفسه .

أن تسير البلاد الهويينا باقتصاد صافى الوطنية خالص القومية على
أن « نصير مسرحين باقتصاد لغيرنا زمامه ونصيب الأسد منه ولنا
الفضلات » ومطالبنا المصريين أن يعملوا على ملء الفراغ معتمدين
على انفسهم وامكاناتهم(١٠) *

وامتصاصا للجو العام الذى احدثته تلك القوانين عند المتخوفين
رفعت الحراسة عن ١٣٦ شركة ومؤسسة حتى آخر يناير ١٩٥٧ ، ومن
بين المؤسسات التى رفعت عنها الحراسة شركات للنسيج ومصانع
للادوية وشركات لغزل الأقطان ٠٠ الخ ٠٠ (١١) *

والت وزارة المالية عملية رفع الحراسة عن الشركات
والمؤسسات حيث تم فى دفعة ثانية رفع الحراسة عن ٧٢ شركة
ومؤسسة وكان منها : شركة هاواى للالبان ، وشركة ابو زعبل وكفر
الزيات للأسمدة والمواد الكيماوية ، وشركة الملح والصدودا وشركة
صياغى البيضاء ، وشركة وتكن للدخان والسجاير(١٢) * وهكذا تم

(١٠) وبين الرجل أن الكثيرون قد خطوا بين التمسير والتأميم ،
فأوضح أن التمسير أساسه استمرار الجهود الفردية على أن تكون ممرية
الطابع والواقع ، أما التأميم فهو تملك الدولة لمرافق الإنتاج ، وهو تعريف
لا يختلف عما ذكر ، راجع نفس المصدر .

(١١) الأخبار ، عدد ١٤٣٥ ، ١٩٥٧/٢/٦ ، ص ١ ، وبعد رفع الحراسة
من أموال الأجانب بالشركة كانت تبعد جميعتها العمومية لاختيار أعضاء
مجلس ادارة الشركة ، حتى يتهيأ للشركة وجهازها الادارى تسلم أموالها من
الحراسة العامة ، راجع : مصلحة الشركات ، محفظة ١٢٩ ، شركة مطاحن
المحمودية ، ملف ١٨٢ - ٢٦٤/٥ . ص ٥٧ ، مذكرة بشأن دعوة الجمعية
العمومية لساھميتها فى ١٩٥٦/٢/٢٢ .

(١٢) الأخبار ، عدد ١٤٤٢ ، ١٩٥٧/٢/١٤ ، ص ٤ . وفى بعض الحالات
حلت المؤسسة الاقتصادية محل الحارس الخاص ، كما هو الحال فى شركة
الغزل الاعلية ، راجع : مصلحة الشركات ، محفظة ٤٦ ، شركة الغزل الاعلية ،
ملف ١٨٢ - ١٨٢/٣ ج ٢ . ص ٧ . تقرير مجلس الادارة الى الجمعية
العمومية الانتخابية فى ١١ يناير ١٩٥٨ من السنة المالية ١٩٥٧/٥٦ .

رفع الحراسة رويدا رويدا فى ظل اجراءات التخصيص لمحاولة الحفاظ على الوضع الاقتصادى من أى خلل أو زعزعة واهتزاز .

وربما كان يفغذى مخاوف الرأسمالية الصناعية فى ، مصدر أن نظام الحكم كان يتوخى الحذر حيال المراكز المستقلة للقوة الاقتصادية التى كثيراً ما كان يشك فى أنها تمثل معارضة سياسية مقنعة ، وقادرة على عرقلة تنفيذ خطط التنمية ان لم يكن احباطها ، وانعكس هذا الموقف منذ أوائل عام ١٩٥٧ من خلال القانون الذى قضى بحرمان أى بنك من امتلاك أكثر من ٢٥٪ من أسهم أى شركة مساهمة ، وواضح أن ذلك القانون كان موجهاً ضد بنك مصر ، بهدف الحيلولة دون ظهور مجموعات اقتصادية مماثلة (١٣) .

وفى صيف عام ١٩٥٧ أسهم رجال وزارة الصناعة فى اعداد خطة خمسية اقترحها مجلس الانتاج القومى تهدف الى احداث نهضة صناعية شاملة حيث اراد رجال الثورة أن يرفعوا معدل التنمية فى تلك الخطة من ٦٪ الى ١٦٪ ، كما استهدف ذلك البرنامج زيادة مساهمة قطاع الصناعة فى الناتج القومى الاجمالى من ١١٪ الى ١٩٪ خلال سنوات البرنامج الخمسى . غير أن تلك الزيادة كانت تحتاج الى استثمارات صافية فى الصناعة بمقدار ٤٥ مليون جنيه فى العام فيما بين عامى ١٩٥٧ و ١٩٦١ ، وكان على الدولة أن تتولى ٦١٪ من الاستثمارات فى الصناعة الثقيلة تاركة الصناعة الخفيفة ذات الأرباح المؤكدة للاستثمار الخاص وقدبرت احتياجات البرنامج التمويلية بنحو ٣٣٠ مليون جنيه لاستثمارها فى ١٥٠ مشروعا ، وفى

(١٣) روبرت مابرو ، الاقتصاد المصرى من ١٩٢٢ - ١٩٧٢ ، ترجمة

صليب بطرس ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٦ .

ص ١٩٩ - ص ٢٠٠ .

عام ١٩٦٠ أى بعد السنة الثالثة بلغت الاستثمارات المنفذة فعلا ١٤٢ مليون جنيه أى ما يقرب من ٤٣٪ من جملة الاستثمارات المخططة فى سنوات البرنامج وقد وزعت تلك الاستثمارات على نحو ١٠٥ من المشروعات فى التعدين وصناعات المنسوجات والصناعات الغذائية والسلع الاستهلاكية المعمرة وبعض الصناعات الثقيلة (١٤) .

وهكذا لم يرصدوا فى خطة عام ١٩٥٧ أكثر من ٢٢٪ من مجموع رؤوس الأموال للقطاعات التقليدية فى الصناعة كالأغذية المعبأة والمنسوجات وأفترضت الخطة أن القطاع الخاص سيقوم تلك الاستثمارات بينما تتحمل الدولة المسئولية القائمة عن تمويل المشروعات الباقية فى البترول والمعادن والمنتجات المعدنية والكيمياوية وتنفيذها . وقد أدت تلك الالتزامات مع مرور الوقت الى توسيع نطاق المشروعات العامة وولد مع ذلك سلسلة كاملة من الرقابات على استقلال منتهى القطاع الخاص كما وضعت المشروعات الخاصة فى مركز ثانوى فى التنمية الطويلة الأجل للاقتصاد المصرى ، غير أن قيادة الثورة ظلت حتى عام ١٩٦١ تحاول دفع عملية التنمية والتصنيع دون تغيير الاطار التنظيمى للملكية الخاصة (١٥) .

وربما رجع عدم اقدام رأس المال الخاص على المشاركة على النحو الملائم ، وبالقدر الكافى فى مجهودات التنمية عامة ، والصناعية منها خاصة، الى مجموعة من الأسباب منها : أن الرأسماليين وخاصة

(١٤) حمدي هان ديك كيو ، التنمية الصناعية فى مصر ١٩٥٢ - ١٩٧٥ (مع مقابلة بكموريا الجنوبية) ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، قسم الاقتصاد ، ١٩٨٣ .
ص ١١٠ ن ص ١١١ ، وأيضا : فؤاد مرسى ، حتمية الحل الاشتراكي ، دار الكتاب العربى للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٧ . ص ٥٩ .
(١٥) بائريك أوبريان ، المرجع السابق . ص ٢٨١ .

الكبار منهم بجسهم الاستغلالى من ناحية ، وبطبيعة فكرتهم الرأسمالية من ناحية أخرى ، وجدوا فى التطبيقات والاتجاهات التى بدأت تتخذها الثورة تطبيقا لمبادئها ، تطورا يتعارض مع أهدافهم ومع الجو الذى تعودوا أن يباشروا فيه نشاطهم ذا الطبيعة الرأسمالية ، وفى الوقت الذى اتخذ فيه قادة الثورة عددا من الاجراءات لتشجيع رأس المال الخاص ، لاجتذابه لخدمة الاقتصاد المصرى ، كانوا حريصين على أن يكون لهم مطلق الحرية فى مواجهته وأن يكون لهم الاشراف والتنسيق بين مختلف المجهودات المبذولة فى نطاق التنمية . كما اتخذوا اجراءات عديدة لابعاد بعض العناصر الرأسمالية ، التى ربطت مصيرها ومصالحها قبل الثورة بمصير الاستعمار ومصالحه ، وادخلت تعديلات كثيرة على قوانين الشركات بغرض الحد من سيطرة أشخاص محددين عليها (١٦) .

وقد أوضح ذلك عبد الناصر عندما ذكر « أننا لا نريد أن نقضى أو نصفى الرأسمالية ولكن نرى أن من واجبنا أن نراقبها » فهل ترضى الرأسمالية بتلك الرقابة وهى التى كان لها السيادة الاجتماعية والاقتصادية، تلك السيادة التى جعلت عبد الناصر يعلن أنه « يريد أن يحل محل النظام الاقتصادى الاستغلالى والاحتكارى نظام اقتصادى اشتراكى ديمقراطى تعاونى » (١٧) .

(١٦) راجع : منها قرارات وقوانين الشركات من هذا البحث ، حيث قررت الثورة عدم الجمع بين عضوية مجالس ادارة أكثر من ست شركات ، وبين وظيفة عضو مجلس الادارة المنتخب فى أكثر من شركتين ... الخ . ص ٤٣ - ٧٧ .

(١٧) الهيئة العامة للاستعلامات ، مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر ، القسم الأول ، القاهرة ، بدون تاريخ ، خطاب الرئيس فى المؤتمر التعاونى الذى عقد بجامعة القاهرة فى ١٩٥٧/١٢/٥ . ص ٧٥١ - ٧٥٢ .

وهدف الثورة من ذلك كسر شوكة العناصر الرأسمالية القديمة من جهة ، وحرصا منها من جهة أخرى على ألا يكون للعناصر الرأسمالية الجديدة مراكز سيطرة سياسية كذلك التي كانت تحتلها العناصر القديمة قبل الثورة (١٨) .

ورغم ذلك الموقف الحازم والصريح من عبد الناصر فقد كان يطمئن المستثمرين من آن لآخر فقد ذكر في مارس من عام ١٩٥٧ « تركنا الباب مفتوحا للمشروعات الفردية ورؤوس الأموال الخاصة على أساس الاقتصاد الموجه وليست لدينا مشروعات أخرى تستحق التأميم » (١٩) . ومن هنا فقد أوضح الرجل أن منهجه الاقتصادي أصبح قائما على أساس الاقتصاد الموجه تتعايش فيه المشروعات العامة مع المشروعات الخاصة ومبيناً أنه لن يتجه مرة أخرى للتأميم .

وبعد أقل من خمسة أشهر من ذلك التصريح نجد الدكتور فؤاد ميمى الدين عضو مجلس الأمة يعلن في ذلك المجلس في أواخر شهر أغسطس عام ١٩٥٧ معقبا على كلام زملائه في مجال توفير الرقابة الطبية للمواطنين ، أنه لم يسمع عنهم إشارة أو كلمة عن تأميم الطب ، لأن في تحقيقه تحقيقا لرقابة الشعب وضمانا لصحته ، ومبيناً أنه يؤمن بالتأميم عامة (٢٠) ورد عليه الدكتور نور الدين

(١٨) عاطف صدقي وآخر ، التحول الاشتراكي في ج.ع.م. ، مطبعة جامعة القاهرة ، القاهرة ، ١٩٧١ . ص ٥٦ - ٥٧ .
(١٩) المصدر السابق ، حديث عبد الناصر مع المستر كرانجيا صاحب مجلة « بليتو » الهندية في ١٠/٣/١٩٥٧ . ص ٦٤٨ .
(٢٠) محمد الطويل ، برلمان الثورة ، تاريخ الحياة النيابية في مصر (١٩٥٧ - ١٩٧٧) ج ١ مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ١٩٨ - ص ١٩٣ .

طراف وزير الصحة بأنه يعتقد أن فكرة التأميم سابقة لأوانها ،
وياحبذا لو استطعنا تنفيذها (٢١) .

ومن ذلك يتبين أن فكرة التأميم كانت في ذهن القيسادات
السياسية ، وكانت تخرج للنور عندما يتعذر عليها معالجة وضع ما
مع الرأسماليين وسرعان ما تخبو لأنها كانت كما ذكر الوزير فكرة
سابقة لأوانها ، مما يدحض بالتالى ما ذكر من أن تعبير الاشتراكية
لم يكن يعنى فى مصر فى عامى ١٩٥٨ و ١٩٥٩ أكثر من مجرد
التعاون ، وأنه لم يكن يحمل المضمون المألوف الذى يحمله هذا التعبير
فى أوروبا (٢٢) . ويؤكد أن البذرة كانت موجودة وفى الطور المستتر
لحين خروجها لحيز النور .

ويبدو أن الرأسماليين الصناعيين قد شعروا بفترة الحمل تلك
ومن هنا كان من الصعب على هؤلاء الرأسماليين والمستثمرين
الاقدام الكامل على حركة الاستثمار الصناعى . بالاضافة الى
ما حملته مناخ الاستثمار ، من جو مشبع بالتمصير وتأكيد القيادة
السياسية بقوانينها من فترة الى أخرى عدم ثقتها بهم ، وأنها يجب
أن تشرف عليهم .

ومع ذلك فقد كانت الثورة تتوقع من الرأسماليين أن يكونوا
شرفاء ومواطنين صادقين مخلصين لقضية نمو البلاد الاقتصادى
فبالاضافة الى ما سبق كان من غير المعقول تحقيق ذلك التحول
السريع من رجال كان المجتمع فى الماضى لا يطلب منهم أكثر من
حد أدنى من الضرائب ، ولم يتح لهم من الوقت ما يكفى لتكييف
انفسهم مع العهد الجديد ، فى الوقت الذى ظلت الثورة تظهر لهم
بصورة واضحة أحيانا وغامضة فى أحيان أخرى افتقارها الى

(٢١) نفسه .

(٢٢) باتريك أوبريان ، المرجع السابق . ص ١٣٦ .

الثقة بالراسمالية المصرية (٢٣) . بالاضافة الى أن الدولة لم تترك ميدان التنمية لرأس المال الخاص وحده بل قامت وحدها أو بالتعاون مع رأس المال الخاص بإنشاء كثير من المشروعات الصناعية وبذا وضع عدم اقتناعها بالأسلوب الرأسمالى الحر وبقدرة رأس المال الخاص على حمل مسئولية التنمية وحده (٢٤) .

وأوضحت تلك الاجراءات أن الثورة مصممة على عدم ترك عملية التنمية لرأس المال الخاص وحده وإنما تريد أن يكون للدولة دور كبير فى الشئون الاقتصادية والاجتماعية وهو الأمر الذى لم يكن رأس المال الخاص وخاصة الكبير منه مستعداً لقبوله ، رغم ما قدمته له الدولة من وسائل الاغراء ، وبدأ يردد نغمة ضرورة وضع القطاع العام فى نطاق محدود ، بأن يقصر نشاطه على المشروعات غير المربحة على أن يقوم ببيعها للنشاط الخاص عندما يثبت نجاحها (٢٥) . الخ . هذا من جهة ومن جهة أخرى فإنه تحقيقاً لهدف الثورة فى إقامة عدالة اجتماعية اتخذت عدة اجراءات عكست فلسفة اجتماعية قائمة على العدل وتكافؤ الفرص جعلت الراسمالية الكبيرة التى اعتادت على الاستغلال والاستبداد والسيطرة تشعر بالضيق وتحجم عن الاقدام على المساهمة بدرجة كافية فى مشروعات الدولة الاقتصادية ، لأنها كانت ترى فى نجاحها تهديداً لمصالحها (٢٦) .

(٢٣) نفسه . ص ٢٨٥ .

(٢٤) عاطف صدقي وآخر ، المرجع السابق . ص ٥٧ .

(٢٥) حتى صرح مصدر اقتصادى - نعتقد أنه وزير المالية - أن دور المؤسسة الاقتصادية هو استيعاب الجزء الذى لا تستوعبه السوق المالية ، الى أن يتم بيعها للمستثمرين المصريين ، الأهرام ، عدد ٢٥٦١ ، ١٩٥٧/١/١٧ . ص ٢ .

(٢٦) نفسه . ص ٥٩ - ٦٠ .

لقد كانت استجابة الرأسمالية سلبية وكان أغلب المستثمرين يفضلون استثمار أموالهم فى المباني فقد بلغ استثمارهم فيها ٥٩ مليون جنيه فى عام ١٩٥٨ فى وقت لم تتجاوز فيه اكتتابات الأفراد والبنوك فى رؤوس أموال الشركات التى أسست فى عام ١٩٥٨ (١٤ مليون جنيه) بنسبة ١٣٪ من مجموع الاستثمارات ثم انضمت الهيئة العامة لتنفيذ مشروعات السنوات الخمس للصناعة وكان تنفيذ تلك المشروعات يحتاج استثمارات تبلغ جملتها ١٦٢ مليون جنيه ورفضت الرأسمالية الكبيرة أن تسهم فى التمويل إلا بشرطها المعين وهو بيع القطاع العام ولإزاحتها وخطب ودها أعلنت الدولة كما ذكرنا استعدادها لبيع المشروعات عندما يثبت نجاحها ومع ذلك فإن القطاع العام لم يكن من الضخامة بحيث يضيف الرأسمالية وعلى العكس كانت المؤسسة الاقتصادية تسيطر على شركات يمثل انتاجها ١٢٪ من الانتاج الصناعى ومن هنا كان الموقف واضحا وهو أن الرأسمالية المصرية لا ترغب فى المساهمة فى التنمية وفى التصنيع الحقيقى نظرا لارتفاع درجة المخاطرة وطول المدة للحصول على عائد مجز (٢٧) .

ولخص أحد الأجانب موقف الرأسمالية هذا مؤكدا أنه كان لإجراءات التخصير بعد حرب السويس ، ولإعادة النظر فى النظام الاقتصادى ، وللقبوض الكبيرة التى فرضتها على المشروعات الخاصة وخاصة منذ العمل بالبرنامج الصناعى الأول أثرها البين حيث كانت علامات واضحة وأن كانت غير دالة على مستقبل التطور الاقتصادى الذى ستلعبه الرأسمالية الخاصة (٢٨) .

(٢٧) فؤاد مرسى ، حماية الحل الاشتراكي ، دار الكتاب العربى

للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٧ ، ص ١٠ ، ص ٧٥ - ص ٨٠ .
P.J. Vatikiotis; Egypt Since The Revolution, London,
1968, P. 41.

وعندما تمت الوحدة بين مصر وسوريا ، أحس عبد الناصر ووزرائه بالحيرة في الاعراب عن موقفهم المتشدد تجاه الرأسمالية ، حتى اذا وصلنا الى عام ١٩٥٩ نجد انه لم يكن لاحاديث السياسة عن الحاجة الى التعاون بين الدولة والقطاع الخاص ما يؤكد ما من اعمال ملموسة لتبديد مخاوف الرأسماليين ، حتى أصبح كل رأسمالى يتساءل عما اذا كان التوازن الذى يدعو اليه عبد الناصر يتطلب التدخل فى ملكيته ، فلم تكن احاديثه عن السياسة الهادفة تصفية الرأسمالية المستغلة والمحكرة ولا مقالات الصحف عن تحديد الاجازات وسياسات الأجور والنظم المالية التقدمية لتزيل مخاوف الرأسماليين حتى تصلب الموقف المعادى للرأسمالية عند اواخر عام ١٩٥٩ وبداية عام ١٩٦٠ واصبحت عيوبها كنظام اقتصادى واجتماعى تلقى المزيد من الدعاية فى الصحف ثم دارت مناقشات مستمرة فى الدوائر الرسمية والصحف عن الحاجة الى مزيد من الاصلاح الاجتماعى للتقليل من اللاتكافؤ فى الدخل والثروة وكذا واصل الوزراء الحملة على الرأسماليين لتقاعسهم عن المجازفة برؤوس أموالهم فى الصناعات الجديدة ٠٠ الخ - وسرعان ما تحققت مخاوف الرأسماليين بتأميم بنك مصر والبنك الاهلى فى ١٣ فبراير من عام ١٩٦٠ (٢٩) .

موقف عبد الناصر من المشروعات الصناعية الخاصة :

لما كان عبد الناصر حاكما ذا فكر ورجلا له موقف من القضايا الاقتصادية والاجتماعية فان تتبع فكره ، على الأقل المعلن منه ، يخرجنا ببعض الحقائق عن خطة الرجل ومنهجه وموقفه من الرأسماليين الصناعيين فى تلك الفترة .

(٢٩) باتريك اوبريان ، المرجع السابق . ص ١٦٢ - ص ١٦٣ ،

ص ٢٨٦ - ص ٢٨٧ .

لقد كان واضحا أن عبد الناصر مصر ومستقر على عدم وضع تعريف معين يحدد منهج الثورة الاقتصادى خلال تلك الفترة، فنجده عندما يواجه بسؤال عن ما هو النظام السياسى والاقتصادى فى مصر، وهل هو نظام اشتراكى أم رأسمالى، يذكر «أن ايجاد تعريف للنظام القائم ليس بالسهل وقد قلت فى العام الماضى أن النظام القائم فى مصر نظام تعاونى وقلت هذا العام انه نظام اشتراكى تعاونى ديمقراطى .. فأراؤنا ونظرياتنا تنبعث من حاجات بلادنا .. ولذلك أخذت الحكومة بنظام الاقتصاد الموجه وهو نظام رأسمالى موجه .. لا أستطيع القول بأن النظام الاقتصادى فى مصر نظام تعاونى أو اشتراكى تعاونى .. انه نظام مبنى على حاجات البلاد» (٣٠).

ومن ذلك يتبين حرص الرجل على إيهام موقفه وحرصه أيضا على التأكيد على أنه تابع من حاجات البلاد وهى متغيرة بطبيعة الحال كالأى كائن حى وبذلك يعطى لنفسه حرية الحركة والتوجه والتفسير المناسب لتعاريفه وقت حاجته اليها .

ويؤكد ذلك تفسيره للديمقراطية التى ربطها بالتعريف الاقتصادى، حيث يؤكد أنه لا فائدة من الديمقراطية السياسية الا اذا كانت تسير جنبا الى جنب مع الديمقراطية الاجتماعية، فالديمقراطية من وجهة نظره عدل ومساواة وتقريب للفوارق بين الطبقات، حيث أكد «أننا سنعمل من أجل إقامة مجتمع اشتراكى ديمقراطى تعاونى، سنعمل على تقريب الفوارق بين الطبقات» (٣١) ونجد هنا جملة

(٣٠) هيئة الاستعلامات، خطاب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر، القسم الأول، حديث الرئيس الى وفد الصحفيين الأمريكين فى ٢٧ يناير ١٩٥٨، ص ٧٧٥ .

(٣١) هيئة الاستعلامات، خطاب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر، القسم الثانى، القاهرة، ١٩٧٧، خطاب الرئيس فى دمشق فى ٢٢/٢/١٩٥٩، ص ٢٩٩ .

« سنعمل على تقريب الفوارق » اضافة جديدة لتفسيره السابق ،
يخدم توجهه ورؤيته الاقتصادية الجديدة ، وهو تابع في نفس
الوقت من تعريفه اليهم والمطاط المشار اليه فيما سبق .

وبعد يومين اثنين مما ذكره عبد الناصر أكد في حفل افتتاح
مصنع المحولات والمحركات الكهربائية بروض الفرج « أننا نشجع
رأس المال الخاص مادام يسير في الخدمة العامة للمجتمع . . مادام
رأس المال يسير في طريقه بدون محاولة الاحتكار أو بدون استقلال
نفوذ أو بدون محاولة السيطرة على الحكم » (٣٢) .

ومع ذلك يتبين أن الرجل قد وضع شروطا مثالية يصعب على
أى صاحب عمل أو رأسمالى أن يسير عليها ، فوق أنه أيضا لم يقل
شيئا من شأنه أن يعرقل النشاط الرأسمالى ، بل أعلن أنه يشجعهم
ومن هنا فإن كلامه المعسول يمثل السهل الممتنع ، فتجد من السهل
عليه وفقا لشروطه والتي أحدها الاستغلال - وهو مبدأ أساسى
فى النظام الرأسمالى - يسهل له فى أى وقت التخلص من أى
رأسمالى أو من الرأسماليين جميعا فى أى وقت يشاء ، لأنه
لا رأسمالية بدون استغلال .

ثم أعلن فى عام ١٩٦٠ « كان هدفنا وضع حد لسيطرة رأس
المال على الحكم والقضاء على الاحتكار . . وحاولنا ذلك بإنشاء
القطاع الاقتصادى العام . وذلك للحد من نفوذ تلك العناصر » (٣٣) .

(٣٢) نفسه ، خطابه فى ١٩٥٩/٧/٢٤ . ص ٥١٠ .

(٣٣) هيئة الاستعلامات ، خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال
عبد الناصر ، القسم الثالث ، القاهرة ، بدون تاريخ ، حديث الرئيس إلى
الصحفيين الألمان بتاريخ ١٩٦٠/٢/٢٦ . ص ٩٦ .

وبذلك يفصح الرجل أنه كان يخطط عن طريق القطاع العام ومن وراء ستار بتلك الأساليب والعبارات المرنة والمطاطة أحيانا والمبهمة أحيانا أخرى ، لشق طريقه الاقتصادي الجديد وسط اقتصاد قديم مقاوم لكل جديد . بمعنى أنه عمل على اختراق ذلك الاقتصاد القديم وإدابته ، عن طريق استخدام القطاع العام كأداة للتنفيذ مستغلا بعبارات مطمئنة ومسكنة لرجال الصناعة حتى يشكل اقتصادا جديدا غماده القطاع العام .

لقد كان القطاع العام في بدايته النواة التي دعمها للحد من النفوذ السياسي للعناصر الرأسمالية بل وللحد من سيطرتها على الحكم ، وللقضاء على احتكارها ، وهو ماسبق ان ذكرناه من حيث ان شروطه السابقة كانت سهلة ممتنعة وكانت كشرط أو فخ من السهل ان يقع فيه الرأسماليون ولذا أعد نفسه لذلك الوقوع بأن يكون لديه البديل يقود ويقوم بالحركة الصناعية ، حتى لا تهتز أو يحدث بها خلل يخل اقتصاده عامة ، فكان انشاؤه للقطاع العام ، مما يعني وبلا أدنى شك ان الرجل كان يخطط ويهدو للتخلص من نفوذ الرأسمالية الصناعية بل والقضاء على الكبير منها وعلى ذلك يمكن القول ان قوانين يوليو الاشتراكية كانت مفاجأة للجماهير فقط وانها لم تكن رد فعل عند عبد الناصر بل أنه وكما سبق وأن بينا أعد وخطط لها سنين سابقة على صدورها .

ويؤكد ذلك أنه يفصح في عام ١٩٦٠ عن موقفه من الرأسمالية الأجنبية، حيث أوضح أنه يعطي الأولوية لرأس المال الوطني ويفضل في تعامله مع رأس المال الأجنبي أن يحصل على قروض ، مبينا أن البلاد اذا فتحت للاستثمارات الأجنبية فستعطي للأجانب كل عام مبالغ كبيرة من المال بالنقد الأجنبي على شكل أرباح ، أما اذا حصلت على قروض فستدفع هذه القروض ولا تستمر في الدفع الي الأبد ، حيث

ذكر « اذا كان هناك استثمار اجنبى كبير فاننا سندفع الارباح الى الأبد » (٣٤) .

ومع ذلك فقد بين أن مصر ليست ضد الاستثمارات الأجنبية على طول الخط موضحا انها وافقت بالنسبة لبعض الشركات الطبية على السماح بالمساهمة فى انشاء مصانع للأدوية لأن البلاد بهذه الطريقة ستحصل على المساعدة الفنية والتعاون الفنى ، وكذلك بالنسبة لمصنع الحديد والصلب فقد وافقت كذلك على اعطاء شركة ديماج نصيبا من الاستثمار ، لأنها بتلك الطريقة أيضا تستطيع الحصول على المعونة الفنية والتعاون الفنى ، وبذا رحبت البلاد برأس المال الأجنبى فى الصناعات التى تحتاج فيها الى معونة فنية أو استشارات فنية تحتاج فيها الى أبحاث ليست لديها (٣٥) .

ومن ذلك يتضح أن مصر قد أخذت فى تلك الفترة موقفا ومنهجاً محدداً من الاستثمارات الأجنبية لم يكن لديها من قبل عمليات التمييز ، مما يعنى أنه قد أصبح لها خط اقتصادى من تلك الاستثمارات ، غلفتها كما أشرنا بشعارات مبهمه حتى اذا أتى عام ١٩٦٠ أعلنت عن تلك الهوية ، وهى أنها تفضل القروض على الاستثمارات ، ورغم ذلك فلم تقف موقفا جامدا ، بل كانت تطوع نفسها عند حاجتها لمشروعات عالية الفنية والمهارة والتقنية .

فمع بداية عام ١٩٦٠ امتد التاميم نحو المشروعات المصرية ، حيث أمم بنك مصر والبنك الأهلى فى فبراير من عام ١٩٦٠ ، وكانت الحكومة فى عام ١٩٦٠ تكون مسئولة عن تكوين الشركات كما كانت الشركات لا تؤسس الا بعد فحص وتدقيق ، وأصبح الاقتصاد المصرى

(٣٤) نفسه . ص ٩١ .

(٣٥) نفسه . ص ٩٢ .

يسير بتحكم مركزى من الحكومة وبعد عام ١٩٦٠ نجد أن الاتجاه
الاقتصادى كان يسير نحو اختفاء المشروعات الحرة (٣٦) .

وحتى صدور القوانين الاشتراكية فى يوليو ١٩٦١ ، كان الشعار
الذى يطرحه عبد الناصر هو الاشتراكية الديمقراطية التعاونية ، وكما
شهد أحد رجاله جاءت تلك القوانين لتؤكد أنه قد حسم أمره نهائيا
الى جانب الاشتراكية (٣٧) لتبدأ صفحة جديدة فى تاريخ مصر
الاقتصادى عامة ، وتاريخ الرأسمالية الصناعية فى مصر خاصة ،
لا تدخل فى نطاق ذلك البحث .

* * *

مؤسسات التخطيط القومى فى مصر :

فى يناير من عام ١٩٥٧ تم انشاء هيئة تحمل اسم لجنة التخطيط
القومى لتحديد الاهداف الاقتصادية والاجتماعية وكان هيكلها ذا
مستويين ، أحدهما اللجنة العليا برئاسة رئيس الجمهورية ، وقد اطلق
عليها البعض اسم مجلس التخطيط القومى (٣٨) وكانت مسئولة عن
وضع الخطوط العريضة للخطة والموافقة النهائية عليها . والآخرى
لجنة التخطيط البحث وقد عرفت باسم لجنة التخطيط القومى
واستوعبت اللجنة الأخيرة كل اللجان والمجالس التى كانت تعنى
بالتخطيط من قبل (٣٩) حيث أدمج فيها مجلسا الانتاج القومى

P.J. Vatikiotis, The history of Egypt, London, (٣٦)
1980. P. 393.

(٣٧) سيد مرمى ، أوراق سياسية ، ج ٢ ، من أزمة مارس الى
النكسة ، مطابع الاهرام التجارية ، القاهرة ، ١٩٧٨ . ص ٤٢٤ .
(٣٨) راجع : على الجريتلى ، التاريخ الاقتصادى للشورة ١٩٥٢ -
١٩٦٦ ، دار المعارف بمصر ، القاهرة ، ١٩٧٤ . ص ٦٣ .
(٣٩) روبرت مابرو ، المرجع السابق ص ١٧٨ . - ص ١٧٩ .

والخدمات العامة ، إذانا ببدء التخطيط الشامل، بعد مرحلة التخطيط الجزئى فى ظل مجلس الانتاج والخدمات وبرنامج ١٩٥٧ للتصنيع (٤٠) .

وعهد إليها اعداد خطة قومية، ونظرا لعدم توفر الوقت الكافى، فقد عهد للوزارات والمؤسسات والهيئات العامة باعداد المشروعات والبرامج والأعمال كل فى مجال اختصاصه، ثم جمعت تلك البرامج والمشروعات من خلال لجنة التخطيط القومى وأعدت الخطة الخمسية بناء على ذلك وقد عرفت ببرنامج السنوات الخمس الأول للتصنيع (٥٧ - ١٩٦١) وان كان قد توقف تنفيذ البرنامج ببداية تنفيذ الخطة الخمسية الأولى (١٩٦١/٦٠ - ١٩٦٥/٦٤) (٤١) .

ويبدو أن رجال الصناعة لم يستشاروا فى اعداد خطة التصنيع لعام ١٩٥٧، وكان دورهم فى اعداد الخطة الخمسية فى عامى ١٩٥٩ و ١٩٦٠ نافها للفاية، كما تجاهلت الحكومة اعتراضاتهم التى نادوا فيها بأسلوب تحذيرى من الاستثمار ، ومطالبتها بإجراء دراسات دقيقة حول السوق (٤٢) .

والواقع أن أسلوب التخطيط الذى اتبع عام ١٩٥٧ لوضع خطة للصناعة والى عهد بوضعها للوزارة المختصة اعتبر أسلوبا معيبا نظرا لافتقاره الى التنسيق فيما بين الادارات المختلفة ، كما أعوزته النظرة الشاملة للاقتصاد القومى ، وسلطة اتخاذ قرار التخصيص بين القطاعات، وأنه لم يأخذ فى الاعتبار الاعتماد المتبادل بين القطاعات المختلفة ولذا خلفت وزارة التخطيط لجنة التخطيط القومى ، وأنشئ

(٤٠) المرجع السابق . ص ٦٣ .

(٤١) حمدى هان ديك كيو ، المصدر السابق . ص ١٠٩ - ١١٠ .

(٤٢) باتريك ثوبريان ، المرجع السابق . ص ٢٨٦ .

معهد التخطيط القومى عام ١٩٦٠ لاجراء البحوث والتدريب فى مجال
تخطيط التنمية الاقتصادية(٤٣) .

المؤسسة الاقتصادية :

فى اليوم الذى صدر فيه قانون لجنة التخطيط القومى فى ١٣
يناير ١٩٥٧ ، صدر القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ بإنشاء المؤسسة
الاقتصادية(٤٤) فكانت نسفاً جديداً مستحدثاً على صورة خاصة تتفق
مع الأسلوب الاقتصادى وهو أسلوب الاقتصاد الموجه(٤٥) .

وإذا كان قرار تأميم المشروعات الاستعمارية قد وفر حداً أدنى
من الاستثمارات للدولة فإن قرار تكوين المؤسسة الاقتصادية حدد
طريق التنمية الاقتصادية ، وهى أنها ستكون عن طريق الدولة وليس
الراسمالية ولذا عد ذلك القرار الأخير أخطر كثيراً من القرار الأول
لأن الثورة بإصداره أكدت أن طريق الراسمالية لم يعد يشكل بالنسبة
لمصر طريق المستقبل(٤٦) . وانعقد العزم على استبعاد الاستثمار
الأجنبى الفردى ، وعهد الى المؤسسة بإدارة حصص الحكومة فى
الشركات القائمة والانصبه التى آلت إليها بعد تأميم الشركات
الفرنسية والبريطانية ، ومنحت سلطة إنشاء الشركات بمفردها
أو بالاشتراك مع الغير وصرح لها بالاقتراض على نطاق واسع .

(٤٣) المصدر السابق . ص ١١٠ .

(٤٤) اسماعيل مبرى عبد الله ، كتابات سياسية ، مطابع الشعب ،
القاهرة ، ١٩٧٢ . ص ٣٢٥ - ص ٣٢٦ .

(٤٥) موسى عبده إبراهيم ، التنظيم الصناعى وإدارة الانتاج ، شركة
الطباعة الفنية المتحدة ، القاهرة ، ١٩٦١ . ص ٢٤٧ .

(٤٦) فؤاد مرسى ، المرجع السابق . ص ١٤ - ص ١٥ .

وتحويل الشركات مباشرة أو بضمائمها لدى البنوك ومؤسسات
الادخار الجماعي (٤٧) .

وقد عين حسن ابراهيم رئيسا لمجلس ادارة المؤسسة الاقتصادية
وعين المهندس محمد صدقي سليمان مديرا عاما وعقب الاجتماع
الأول لمجلس ادارتها الذي عقد في ٩ مارس عام ١٩٥٧ عقد حسن
ابراهيم مؤتمرا صحفيا شرح فيه اهداف المؤسسة ، محددا النطاق
الذي ستعمل داخله ، وهو القطاع الاقتصادي العام ومبيناً ان
السياسة التي ترمع اتباعها حيال القطاع الخاص هي سياسة المعاونة
لا المنافسة (٤٨) .

ورحبت الدوائر الاقتصادية بذلك التأكيد، لأن الشركات الخاصة
لايسمحها منافسة مؤسسة حكومية فان الأولى تعمل للربح ، أما الثانية
فتعمل لتحقيق الصالح العام . وأكدت تلك الدوائر ان نظام الاقتصاد
الموجه كفيلا يمنع السعي الى الربح عن طريق الاضرار بالصالح
العام . ورغم ذلك فلم تخف خشيتها من المؤسسة الاقتصادية مبينة
ان القطاع الخاص سيكون مهددا بمنافسة جارفة لا حيلة له في
مقاومتها هي منافسة مؤسسة حكومية غنية بالمال ووسائل العمل ،
وعدم تقيدها بالاعتبارات التجارية التي تتقيد بها المنشآت
الخاصة (٤٩) .

وتخفيفا لذلك الخوف أكد حسن ابراهيم ان المؤسسة الاقتصادية
لم تأت بجديد، من أي ناحية أو أي اتجاه اقتصادي، فالحكومة كان لها

(٤٧) على الجريلى ، المرجع السابق . ص ٦٣ ، وايضا : روبرت
مابرو وآخر ، التصنيع في مصر ١٩٣٩ - ١٩٧٣ ، ترجمة صليب بطرس ،
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨١ . ص ٩٥ .
(٤٨) الاهرام الاقتصادي في خدمة التجارة والصناعة ، عدد ٦٨ ،
فبراير ١٩٥٧ ، ص ١ ، سياسة المؤسسة الاقتصادية .
(٤٩) نفسه .

من قبل انصبه فى كثير من الشركات وكانت تشترك فى انشاء بعض الشركات أيضا وتتعمد هذه الانصبه جهات متعددة فلم يكن هناك تنسيق أو سياسة موحدة فى هذا المجال ، ولذا رأت الحكومة أن تنشأ هيئة لرسم سياسة استغلال أموالها وإدارة تلك الأموال ، إدارة كفيلة بالمسير بالاقتصاد القومى فى طريق موحّد سليم ، فيمتنع بذلك الاضطراب واختلاف الاتجاهات فى السياسة الاقتصادية العامة للدولة (٥٠) .

وأوضح حسن إبراهيم أن إشراف المؤسسة على بعض المؤسسات سيكون فى حدود معينة ، لم يقصد منها عرقلة سير هذه الشركات أو الحد من نشاطها أو تحديد سياستها الخاصة ، بل هى حدود عادية جرى بها العرف « فمثلا وجود ممثلين للمؤسسة فى مجالس إدارة تلك الشركات بنسبة لا تقل عن نسبة حصتها أمر طبيعى معمول به والاستثناء الوحيد أنه إذا كان نصيب المؤسسة لا يسمح بتمثيلها بعضو ولا تقل عن ٥٪ وجب أن يكون لها ممثل واحد بغض النظر عن النسبة » .

كما أوضح أنه فى جميع الشركات التى تمتلك المؤسسة أقل من ٢٥٪ من رأس مالها تقتصر حقوق ممثل المؤسسة على ما لسانر الأعضاء من حقوق فلا إشراف ولا تدخل، أما إذا كانت حصة المؤسسة ٢٥٪ فأكثر كان لرئيس مجلس إدارة المؤسسة حق طلب إعادة النظر فقط فى كل قرار يصدره مجلس إدارة الشركة أو جمعيتها العامة خلال أسبوع من تاريخ إبلاغه فإذا أقره مجلس إدارة الشركة مرة ثانية بأغلبية ثلثى الأعضاء أصبح القرار نافذاً . وأوضح الرجل أن هذا الحق لا غرابة فيه فالملاحظ أن نسبة ٢٥٪ من رأس المال لأى فرد

فى شركة ما ، تكفى لتوجيه الجمعية العامة لهذه الشركة وبالتالى مجلس ادارتها(٥١) .

واضاف ان الوضع المألوف فى الشركات هو ان المساهم الكبير ليس فى حاجة الى امتلاك ٥١٪ من الأسهم ليسيطر على الشركة ، فالواقع ان السيطرة على الشركة لمجموعة مساهمين متفقين فى الاهداف والوسائل ، وقلما ينحصر نشاطهم الجماعى فى شركة واحدة ولا يملك عادة اى فرد من افراد هذه المجموعة الا نسبة محدودة من الأسهم ، كـ ١٥ او ٢٠٪ مثلاً(٥٢) .

وفى عام ١٩٥٧ كانت المؤسسة الاقتصادية تملك استثمارات تبلغ ٤٥ مليون جنيه(٥٣) ثم وصل رأس مال تلك المؤسسة فى آخر ديسمبر من عام ١٩٥٩ الى حوالى ٦٦ مليون جنيه(٥٤) . وبلغ عدد الشركات المنضمة الى المؤسسة الاقتصادية فى نهاية عام ١٩٥٩ (٥٧ شركة) وكانت الدولة تملك ٢٥٪ او أكثر من الأسهم فى عشر منها(٥٥) وفى آخر عام ١٩٦٠ بلغ مجموع استثمارات ٧٥ مليون جنيه تقريباً(٥٦) .

وفى الفترة بين عامى ١٩٥٧ و ١٩٦٠ حدث توسع سريع فى المؤسسة الاقتصادية ليس فقط من خلال الاستثمار العام نتيجة ، لتأسيسها بعض الشركات الجديدة ، اما بمفردها أو المساهمة فيها مع

(٥١) نفسه ، ص ٢ . وقد لاحظنا من خلال استعراضنا للوائح ، أن ممثلى المؤسسة لم يقرئوا سياسة أى شركة .

(٥٢) نفسه .

(٥٣) فؤاد مرسى ، المرجع السابق . ص ٢٨ .

(٥٤) رفعت المحجوب ، النظام الاشتراكى فى ج.م.ع ، دار النهضة

العربية ، القاهرة ، ١٩٦٧ . ص ١٤٢ .

(٥٥) باتريك أوبريان ، المرجع السابق ، ص ١٢٢ .

(٥٦) على الجريتلى ، المرجع السابق . ص ٦٣ .

رأس المال الخاص ، في صورة شركات اقتصاد مختلط وإنما كذلك عن طريق ضم عدد من المشروعات الكبيرة التابعة لمؤسسة مصر وشركات عبود (٥٧) . ومن خلال دور المؤسسة استطاعت الثورة أن تتعرف على طبيعة الاقتصاد المصرى ومشاكله وسماته وطرق حل تلك المشاكل ونوعيتها (٥٨) .

ومع أن المؤسسة الاقتصادية قامت على أساس الصراع الوطنى وعلى انقاض المصالح والمشروعات الاستعمارية الفرنسية والانجليزية، إلا أنه بقيت مصالح استعمارية هامة بلجيكية وإيطالية وسويسرية ، ومشروعات بأيدى عناصر أجنبية أو متمصرة ، وقد باع بعض من تلك العناصر مصالحه لرأسماليين مصريين بثمن بخس ، مما أضعف الرأسمالية المصرية لدرجة كبيرة ولذا عاشت الرأسمالية المصرية وقتئذ عصرها الذهبى ، إذ تخلصت بعد الاستقلال من الاحتكارات الأجنبية وانفردت بالسوق المصرية ، ومع ذلك استمرت الرأسمالية فى ضغطها على الدولة لوقف التصنيع ، حيث بلغت اكتتابات الأفراد والبنوك فى رؤوس أموال الشركات الجديدة لعام ١٩٥٨ حوالى ١٤ مليون جنيه بنسبة ١٢٪ من مجموع الاستثمارات (٥٩) .



دوات التنمية الصناعية :

صدر قرار رئيس الجمهورية فى أول ديسمبر من عام ١٩٥٧ بإنشاء الهيئة العامة لتنفيذ برنامج السنوات الخمس للصناعة، للتولى

-
- (٥٧) روبرت مابرو ، الاقتصاد المصرى ١٩٥٢ - ١٩٧٢ . ص ١٩٩ .
(٥٨) فتحي محمد إبراهيم ، التنمية الاقتصادية بالجمهورية العربية المتحدة ، مكتب يوليو ، القاهرة ١٩٦٧ . ص ٨٠ - ص ٨١ .
(٥٩) محمد أنيس وآخر ، المرجع السابق . ص ٤٩٠ - ص ٤٩٢ .

الإشراف على عمليات التنفيذ (٦٠) . ورغم أن البرنامج كان معداً منذ أوائل عام ١٩٥٧ ، إلا أنه لم يبدأ في تنفيذه مباشرة إلا بعد صدور قرار رئيس الجمهورية، وقد تضمن البرنامج مشروعات صناعية قدرت قيمتها بنحو ٢٥٠ مليون جنيه ثم رأى أثناء التنفيذ إضافة مشروعات جديدة والتوسع في أخرى قائمة لم تكن مدرجة في البرنامج ، وبلغت جملة تكاليف هذه الإضافات ٨٠ مليون جنيه ، وبدأ بلغت جملة مشروعات برنامج التصنيع الأول بعد تعديله حوالى ٣٣٠ مليون جنيه (٦١) .

وعلى الرغم من التقدم الذى أحدثه ذلك البرنامج الصناعى، إلا أن هناك بعض الملاحظات عليه ويمكن تلخيصها فى أن وزارة الصناعة اهتمت بالكم فى المشروعات المستهدفة أكثر من اهتمامها بالكيف ، وعاب البرامج القطاعية للصناعة انفصالها عن باقى القطاعات، وعدم وجود إطار تجميعى لها يحقق الترابط والتنسيق بينها وبين باقى قطاعات الاقتصاد المصرى ، كما كان لتوزيع عملية التخطيط فيما بين الوزارات والمؤسسات المختلفة فى تلك الفترة أثر على عملية التخطيط الشامل وعلى وضع الخطة الخمسية الأولى ، حيث ارتبطت لجنة التخطيط القومى بالمشروعات التى اختارتها هذه الجهات (٦٢) .

وكان الفشل فى تحديد مصادر التمويل، السبب الرئيسى للقصور فى تنفيذ برنامج التصنيع ١٩٥٧ - ١٩٦١ ، حيث كان المخطط أن ٦١٪ من مصادر التمويل ستقدم من المصادر العامة لتمويل مشروعات التصنيع الثقيل ، وتركزت الصناعات الخفيفة والمشروعات سريعة

(٦٠) عيسى عبده إبراهيم ، المرجع السابق ، ص ٥٦٩ .

(٦١) وزارة الصناعة ، الصناعة ، ١٠ سنوات ، القاهرة ، ١٩٦٢ .

ص ١٢ .

(٦٢) حمدى هان ديك كيو ، المصدر السابق ، ص ١١١ - ص ١١٢ .

الربحية فى الصناعات التحويلية الى الاستثمارات الخاصة، هذا فى الوقت الذى لم يستجب فيه القطاع الخاص لهذه المتطلبات، حيث فضل الرأسماليون الاحتفاظ بثرواتهم فى العقارات ، ولذا ضسمت بعض المشروعات التى لم تستكمل فى ذلك البرنامج الى الخطة الخمسية الاولى (٦٣) .

وفى ١١ فبراير من عام ١٩٦٠ أمم بنك مصر وكان يسيطر على مجموعة من الشركات الهامة - أكثر من عشرين شركة - التى كان يملك غالبية أسهمها وكانت الشركات المتفرعة من البنك تحقق حوالى ٢٠٪ من مجموع الانتاج الصناعى فى مصر ، وعد لذلك أنه أشسبه بمؤسسة (قابضة) احتكارية ولذا كان على الدولة أن تتولى السيطرة عليه لتوجيهه فى صالح الاقتصاد المصرى لتحقيق خطة التنمية ، مما مكن البلاد من تدعيم القطاع العام وتدعيم سيطرتها على الاقتصاد (٦٤) .

وإذا كان تأميم بنك مصر قد ساعد الثورة فى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ، الا أن أسعار الأسهم قد تدهورت بسرعة خلال عام ١٩٦٠ ، وعاشت الرأسمالية فى تلك السنة فى هم ووجع، لأنهم كانوا يجهلون الجهة الجديدة التى ستتلقى الضريبة (٦٥) وربما كان هناك ما يبرر قلقهم وسبق أن ذكرناه ، ما كانت تنشره الصحف من مقالات عن الاشتراكية والاستغلال والاحتكار والتعطيل . الخ . وما اتسمت به سياسة الثورة من غموض (٦٦) .

واستسلم بنك مصر وشركاته للتأميم ولم يبد أى مقاومة ، على الرغم من أن الجمهور كان مترقباً لما يحدثه من رد فعل لذلك التأميم،

(٦٣) نفسه .

(٦٤) محمد آيس وآخر ، المرجع السابق . ص ٤٩٩ .

(٦٥) باتريك أوبريان ، المرجع السابق . ص ١٤٦ - ص ١٦٥ .

(٦٦) P.J. Vatikiotis, Egypt Since The Revolution. P. ٤١.

وتؤكد ذلك المعنى مجلة الأهرام الاقتصادى عندما تذكر أن الجمهور كان مهتما اهتماما خاصا بالجمعية العمومية لشركة مصر للحريز الصناعى ، التى عقدت فى ٢٤ مارس ١٩٦٠ ، لأنها أولى شركات بنك مصر والتى تنعقد جمعيتها بعد تأميم بنك مصر إلا أن احدا لم يعلق على اثر تأميم البنك فى الشركة (٦٧) وهو ما حدث ايضا عند اجتماع الجمعية العمومية لشركة مصر صباغى البيضاء فى ٢٦ مارس ١٩٦٠ حيث اقتضت المناقشة التى دارت فيها على سؤالين يعيدان كل البعد عن التأميم (٦٨) .

وبذا تنفيذ الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاجتماعية والاقتصادية فى يوليو ١٩٦٠ ، على أساس أن تؤدى الى مضاعفة الدخل القومى فى مدى عشر سنوات وتنفذ على مرحلتين خمسينيتين ولذا عدت خطة طموحة (٦٩) .

وما إن بدأت الخطة تنفذ حتى وضح أنها تنفذ من خلال تناقضات كثيرة ، كان أهمها ذلك التناقض الواضح بين اتجاه العناصر الرأسمالية الى التحكم فى مجريات التنمية الاقتصادية (تصفية المؤسسة الاقتصادية ، والعمل على تحجيم تدخل الدولة ، الخ) . وتعميم الثورة على احتكار السلطة السياسية والتحكم فى تقرير السياسات الاقتصادية (٧٠) .

(٦٧) الأهرام الاقتصادى ، عدد ١١١ ، أول أبريل ١٩٦٠ . ص ٢٢

(٦٨) نفسه . ص ٢٣ .

(٦٩) جلال أحمد أمين ، مقدمة الى الاشتراكية ، مكتبة القاهرة

الحديثة ، القاهرة ، ١٩٦٦ . ص ١٩١ .

(٧٠) حسام مندور ، ملاحظات حول الرأسمالية ، أزمة النظام

الرأسمالى فى مصر ، سلسلة كتاب قضايا فكرية ، الكتاب الثالث والرابع

(أغسطس وأكتوبر) ، ١٩٨٦ ، اصدار دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ،

١٩٨٦ . ص ١٢٥ .

ورغم أن تأميم بنك مصر والبنك الأهلي قد خفف من حدة هذا التناقض ، إلا أنه لم يلغ فقد كانت تلك الخطة تعتمد على الرأسمالية في تنفيذ عدد من مشروعاتها فرغم أنه كان من المفروض أن تتولى الدولة نحو ٧٤٪ من استثمارات ، كان المأمول أن يمول القطاع الخاص الخطة في سنتها الأولى على الأقل بنحو ٤٠٪ حيث بدأ في تنفيذها وهو يسيطر على الاقتصاد المصري ، إذ كان إنتاجه يمثل ٩٠٪ من إنتاج الصناعة (٧١) . ولكن الرأسمالية أجمعت عن تنفيذ تلك المشروعات ، بل أن الأجانب أخذوا في تصفية أعمالهم والهرب برؤوس أموالهم (٧٢) .

وهنا ظهر واضحا عند نهاية عام ١٩٦٠ أن الرأسماليين غير مطمئنين ، وأنهم يواجهون بيئة سياسة غير مهيأة لهم ، في وقت أكدت الثورة عزمها على المضي في سياسة التصنيع ، وأنها مصممة على عدم السماح لهم بأن يضعوا العراقيل في طريق تنفيذ سياسة التصنيع ، وعندما برز أن الرأسماليين يهربون أموالهم للخارج ويتقاعدسون عن الاستثمار في التصنيع ، اعتبروا واضعى عقبات وعراقيل في طريق تنفيذ برامج التصنيع .

وتنظيما لأدوات الثورة الاقتصادية في مواجهة ذلك الموقف ، صدر القراران الجمهوريان رقم ٢٤٩ و ٢٥٠ في مارس من عام ١٩٦١ ، بإنشاء مؤسستين جديدتين أحدهما مؤسسة مصر والأخرى مؤسسة النصر ، والهدف من الأولى القيام نيابة عن الحكومة بالتوجيه والإشراف على بنك مصر وغيره من المؤسسات العامة بما يحقق

(٧١) فؤاد مرسى ، المرجع السابق ، ص ٨٥ - ص ٦٨ .

(٧٢) اسماعيل صبرى عبد الله ، تنظيم القطاع العام ، دار المعارف

بمصر ، القاهرة ، ١٩٦٩ . ص ٢٦٨ .

تتمية، الانتاج القومى . اما الثانية فمن اغراضها تنمية الاقتصاد القومى عن طريق النشاط الصناعى والمالى ، وتنفيذ المشروعات الصناعية التى يعهد اليها بتنفيذها والاشراف على الشركات التى انشأتها هيئة تنفيذ مشروعات السنوات الخمس (٧٣) ولم ير اثر لهذا التغيير لأنه تم فى الفترة الأخيرة من سنوات البحث .

وبعد ذلك ظهرت اجراءات التأميم عند بداية السنة الثانية للخطة بعد أن درست الثورة ما قام به القطاع الخاص من مشروعات فى السنة الأولى من الخطه ، وبذا انتهى الموقف الغامض الذى طبع موقف الثورة من الرأسمالية منذ عام ١٩٥٧ ، وبدأت مع نهاية شهر يونيو من عام ١٩٦١ مرحلة جديدة لا تدخل فى نطاق بحثنا ، عندما قامت الثورة بمناسبة العيد التاسع لقيامها بتأميم عدد كبير من الممتلكات والمشروعات الصناعية (٧٤) .

ولأن الثورة كانت قد اكتسبت من المرحلة السابقة خبرة فى

(٧٣) وكون رأس مال مؤسسة مصر من انصبة بنك مصر فى رؤوس أموال الشركات المساهمة ورأس مال بنك مصر وغيره من المؤسسات العامة التى يصدر بتحديددها قرار من رئيس الجمهورية ، راجع : البنك المركزى المصرى ، المجلة الاقتصادية ، ج ١ عدد ١ ، ١٩٦١ ، القاهرة ، ص ٧٨ - ص ٧٩ .

(٧٤) باتريك أوبريان ، المرجع السابق ، ص ١٦٨ - ص ١٧٠ . وربما كان خطأ الرأسمالية الصناعية الأكبر أنها رغم الجو غير المهيأ الذى مرت به ، فأنها لم تستغل المناخ الذى هبها لها بخروج الرأسمالية الأجنبية بعد التأميم ، وظروف مهادنتها عقب الوحدة مع سوريا ، وأيضا وجود الخلافات مع الاتحاد السوفيتى عام ١٩٥٩ ، ظلت فى تخوفها وعدم القيام باستثماراتها ، راجع : محمود متولى ، الأسول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٤ . ص ٢٨٦ - ٨٢٨ .

التعامل مع تلك الرأسمالية بالاضافة الى انه بالتاميم أصبح لديها
قوة للقطاع العام ، وبالإشراف والتوجيه أصبح لديها الجبرة (٧٥) ،
لهذا كان من السهل عليها دخول مرحلة الاشتراكية لتسيطر على
وسائل الانتاج ، بدلا من أن تكون موجهة له كما كان في خلال مرحلة
البحث .

(٧٥) اسماعيل صبرى عبد الله ، المرجع السابق ، ص ٢٦٨ .

الفصل الثاني

القوانين والقرارات المنظمة للشركات
الصناعية

من ١٩٥٧ - ١٩٦١

يخرج المرء من مظاهر نظام مصر الاقتصادي في الفترة من عام ١٩٥٧ - ١٩٦١ ، وأنه نظام منبعث من حاجتها وظروفها ، لصاولة بناء مجتمع متحرر من الاستغلال والسيطرة ، مجتمع يسمح بقيام الملكية والفردية وممارسة النشاط الفردي دون احتكار أو استغلال ، تتحقق فيه عدالة التوزيع وتكافؤ الفرص ويسمح كذلك بقيام الدولة بدور فعال طبقا لما يتطلبه صالح ذلك المجتمع .

فيشارك رأس المال العام مع الخاص في تنفيذ مشروعات الاستثمار التي تتطلبها التنمية الاقتصادية فتضطلع الحكومة بالاستثمار في الصناعات الأساسية كالحديد والصلب وغيره كما تتولى القيام بالصناعات التي يعجز رأس المال الخاص عن القيام بها، سواء لضعف الخبرة أو لارتفاع درجة المخاطرة وضخامة رأس المال المطلوب .

وتنسيقا للهيكال الاستثماري وحتى يسير البرنامج الصناعي والخطة الاقتصادية في سهولة ويسر، ولحاولة تنظيم تعاون الاستثمار الخاص مع العام لصالح البلاد ، صدرت عدة قوانين وقرارات منظمة للمؤسسات الصناعية ، في فترة البحث ، سنحاول تناولها حتى نخرج ببعض الحقائق عن تلك الفترة .

اولها - قانون دعم صناعة الحرير (صدر في ٧ يناير ١٩٥٧) :

تعد صناعة الحرير الصناعى من الصناعات المصرية الهامة ،
بالى جانب المصانع الكبيرة لغزل الحرير ، التى بلغ رأسمالها نحو
مشرة ملايين من الجنيهات عند بداية عام ١٩٥٧ ، وجد فى البلاد
نحو مائة مصنع لنسج ذلك الحرير ، بها ٨ آلاف نول (١) .

وقد رأت وزارة الصناعة أن تلك الصناعة بحاجة الى الدعم
وذلك بتنظيمها بشكل يكفل لها التغلب على مصاعبها وتحقق به أيضا
التقدم ، لذلك صدر قانون بإنشاء صندوق لاجراء ذلك الدعم . وحددت
أغراض ذلك الصندوق فى تشجيع تصريف غزل الحرير الصناعى
ومنسوجاته واجراء البحوث الفنية بالاشتراك مع الهيئات العلمية
لترقية هذه الصناعة (٢) واعانتها للتصدير ورفع المستوى المهنى
لصناعة غزل منسوجات الحرير (٣) .

وحولت الى ذلك الصندوق موارد الصندوق السابقة ، مع
إضافة مورد رئيسى من جانبها هو ثلث رسم الانتاج الذى تجبىه ،

(١) الأهرام ، عدد ٢٥٦٠٦ ، ١٢/١/١٩٥٧ . ص ٥ ، وزير صدى
وزير الصناعة ، يشرح قانون دعم صناعة الحرير .

(٢) نفسه . وشرف على ذلك الصندوق لجنة دائمة . وقد صدرت
اللائحة التنفيذية للجنة الدائمة لصندوق الدعم هذا بقرار وزارى لوزارة الصناعة
رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٧ بتاريخ ١٩ فبراير عام ١٩٥٧ وقرر بموجبه أن تجتمع
اللجنة الدائمة لدعم صناعة غزل الحرير الصناعى ومنسوجاته مرة كل شهر على
الأقل راجع ، ملحق مصر الصناعية عدد ٤ ، إبريل ١٩٥٧ . ص ٨٢ ، وأيضا :
الوقائع ، عدد ١٨ ، ٢٨/٢/١٩٥٧ . ص ٤ .

(٣) مصلحة الشركات ، محفظة ٤٧ ، شركة مصر للحرير الصناعى ،
ملف ١٨٢ - ٣٤٥/٥ ج ١ تقرير مجلس الإدارة من عام ١٩٥٦ ، مقدم للجمعية
المعمية العامة فى ٢٨/٣/١٩٥٧ ، مطبعة مصر ، القاهرة ، ١٩٥٧ . ص ٨ .

واستهدفت الدولة من وراء ذلك تشجيع استخدام الخيوط المحلية في نسيج أقمشة التصدير ، وتصريف فائض الانتاج المحلى من الخيوط والأقمشة (٤) .

وقد اعترفت الشركات بفضل ذلك الصندوق عليها ، ودوره في تشجيع صادرات الخيوط والأقمشة (٥) .

* * *

ثانيا - قانون تنظيم الصناعة وتشجيعها عام ١٩٥٨ :

في ١٧ ديسمبر من عام ١٩٥٧ بحث عبد الناصر برسالة الى رئيس مجلس الأمة متضمنة مشروع قانون بشأن تنظيم الصناعة وتشجيعها ، راجيا منه عرض المشروع على المجلس طبقا للمادة ١٣٢ من الدستور (٦) وعرضت الرسالة على مجلس الأمة فوافق على احالة مشروع القانون الى لجنة الشؤون الصناعية (٧) .

وهذه الرسالة توضح بما لا يدع مجالا للشك مدى هناية الرجل واهتمامه بالناحية الصناعية ، باعتبارها ركنا هاما من اركان مصر الاقتصادية وأكدت ذلك وزارة الصناعة ، حيث بينت أنه قد رُئي وضع

(٤) نفسه .

(٥) مصلحة الشركات ، محفظة ٤٧ ، شركة مصر للحرير الصناعي ، ملف ١٨٢ - ٣٤٥/٥ ط ، تقرير مجلس الادارة من عام ١٩٥٧ ، مقدم للجمعية العمومية العادية في ٢٧/٣/١٩٥٨ ، مطبعة مصر ، القاهرة ، ١٩٥٨ . ص ٨ .

(٦) مجلس الأمة ، الفصل التشريعي الاول ، مجموعة مفايط دور الانعقاد ، المادى الاول ، ج ٣ ، مضبطة الجلسة ٣٦ المقودة في ١٩٥٧/١/٣٠ ، القاهرة ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، القاهرة ، ١٩٥٦ . ص ١٥٥٩ .

(٧) نفسه .

تشريع يخضع حركة التنمية الصناعية في البلاد لسياسة مرسومة
ترمى الى تحقيق اكبر نفع ممكن للاقتصاد القومي من موارد التنمية
المحدودة (٨) .

وبناء على ذلك صدر في الثامن والعشرين من أبريل عام ١٩٥٨
قانون تنظيم الصناعة وتشجيعها في الاقليم المصري (٩) وأكد اتحاد
الصناعات صراحة أن احكام ذلك القانون تدور حول بسط رقابة
وزارة الصناعة على النشاط الصناعي بالبلاد ، سواء فيما يتعلق
باقامة المشروعات الصناعية الجديدة ، أو بالتعديل في المشروعات
القائمة ، وعد من وجهة نظره وهي صحيحة ، أن هدف ذلك التشريع ،
هو ضمان توجيه النشاط الصناعي في اطار السياسة الصناعية ،
وخطط وبرامج التنمية الاقتصادية التي توضع بالبلاد (١٠) .

أما وزارة الصناعة فقد خففت من وقع ذلك القانون على رجال
الصناعة وكما عبر عنهم اتحاد الصناعات فبينت أنه قد روعي في
وضع أحكامه تلافي الأضرار التي تلحق بالصالح العام نتيجة
لامتلاك الحرية لأصحاب رؤوس الأموال في استثمار أموالهم في
الصناعات التي يشاءون أو في تحديد مكان وغرض وحجم المشروعات
الصناعية على النحو الذي يريدون، لهذا أوجب القانون الرجوع الى
وزارة الصناعة التي تقوم بالدراسة والبحث والترخيص باقامة

(٨) وزارة الصناعة ، الصناعة في عشر سنوات ، طبع وزارة الصناعة ،
القاهرة ، يوليو ١٩٦٢ . ص ١٤ - ص ١٥ .

(٩) راجع : مصر الصناعية ، عدد ٤ ، أبريل ١٩٥٨ . ص ٤٠ - ص ٤٨ ،
قانون تنظيم الصناعة وتشجيعها في الاقاليم المصرية ... الخ .

(١٠) اتحاد الصناعات ، الكتاب السنوي ١٩٥٩/٥٨ ، مطابع حركة
الاعلامات الثورية ، القاهرة ، ١٩٥٩ . ص ١٢ . تقرير اتحاد الصناعات
عام ١٩٨٠ .

المشروعات الصناعية ، أو تكبير حجمها أو تغيير غرضها أو مكان إقامتها أو وقف نشاطها أو التقليل منه ، وكذا منح للوزارة سلطة تحديد مواصفات الانتاج وأسعار السلع المصنعة ، على أن تراعى فى ذلك حاجة الاقتصاد القومى وأحوال التصدير والاستهلاك فى نطاق خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة(١١) .

وقد تضمن القانون أيضا عدة وسائل فنية ومالية وإدارية تهدف الى تشجيع الصناعة مع تنظيم اتحاد الصناعات والغرف الصناعية المختلفة ومعاونة وزارة الصناعة فى وضع وتنفيذ السياسة الصناعية، كما استحدث القانون لأول مرة المجالس الإقليمية للصناعة بحيث تنضم إليها المنشآت الصناعية فى كل إقليم وبذلك تستكمل الصناعة تمثيلها الألفى فى شتى المحافظات(١٢) .

والواقع أن وزارة الصناعة كانت مكشوفة فى التخفيف لأن وثائقها قررت صراحة أنه « يمكن بهذا القانون تحقيق رقابة الدولة على الانتاج الصناعى فى البلاد »(١٣) وهو ما سبق أن ذكره اتحاد الصناعات عقب صدور القانون مباشرة حيث أوضح أن إطلاق الحرية لأصحاب رؤوس الأموال فى استثمار أموالهم ، وقد أدى فى أحوال كثيرة الى وجود مشروعات صناعية لا يحتاج إليها الاقتصاد القومى فيتمثل تصريف انتاجها(١٤) مما يعد سوءا لاستثمار الأموال وتبييدا لقوة الانتاج فى البلاد لذا أراد ذلك القانون أن يقيم من الدولة مرشدا لهؤلاء المستثمرين(١٥) .

(١١) وزارة الصناعة ، المصدر السابق . ص ١٥ .

(١٢) نفسه .

(١٣) نفسه .

(١٤) نفسه . ص ١٤ .

(١٥) الأهرام الاقتصادى ، عدد ٧٩ ، مايو - يونيو ١٩٥٨ . ص ٣ ، ١٨ .

قانون التنظيم الصناعى .

ونص القانون أيضا على إنشاء هيئة عامة لدعم الصناعة ،
تصل محل صناديق الدعم القائمة وقتها ، وتهتم بصالح جميع القطاعات
الصناعية بدلا من النظام الذي كان سائدا من قبل ، والذي اقتصر
على قيام بعض صناديق دعم خاصة بصناعات معينة ، غاية كل منها
الاهتمام بصالح المشروعات الصناعية المنضمة اليها مما أدى الى
ايجاد التفرقة بين الصناعات من حيث الدعم . وكذلك أدى الى زيادة
المصاريف الادارية بسبب تعدد الصناديق ، ولذا اجاز القانون فرض
رسم على المنشآت الصناعية لدعم الصناعة ، والعمل على تحسين
المستوى الانتاجي للصناعة وتكوين لجان خاصة تقدم بدعم كل صناعة
على حدة او لدعم صناعات مشتركة ، وتختص هذه اللجان باقتراح
أوجه صرف اموال التنمية الصناعية المخصصة لها بميزانية الهيئة
العامة لدعم الصناعة ، كما تشرف على كيفية صرفها (١٦) .

واذا كان الهدف الأول من تلك الهيئة هو اقراض المؤسسات
الصناعية وتمويلها ، بل ودعنها بكل معنى الكلمة ، فقد هدفت ايضا
الى تحسين المستوى الانتاجي للصناعة بوسائل اخصها التدريب المهني
والبحث العلمي ورفع مستوى الكفاية الادارية والانتاجية في
المشروعات الصناعية ، والتعاون مع الهيئات المختصة في اقراض
المنشآت الصناعية وتمويلها . وتتكون اموالها من : رسم الدعم الذي
يفرض على المنشآت الصناعية ومن الهبات والاعانات الحكومية
وايرادات املاكها (١٧) -

وقد قرر ذلك القانون بأن يكون لتلك الهيئة مجلس ادارة مشكل
على الوجه التالي : خمسة اعضاء يختارهم وزير الصناعة من المهتمين

(١٦) وزارة الصناعة المصدر السابق . ص ١٥ .

(١٧) اتحاد الصناعات ، المصدر السابق . ص ١٣ .

بشئون الصناعة ، وخمسة أعضاء يختارهم اتحاد الصناعات ،
 وخمسة أعضاء بحكم وظائفهم ، وأن يكون لها مدير يعينه ويحدد
 مكافآته وزير الصناعة(١٨) . ومعنى ذلك أن رجال اتحاد الصناعات
 ممثلون بتلك الهيئة ولهم فيها ثلث مجلس إدارتها . وهى نسبة لا بأس
 وتجعل لهم كلمة مسموعة بداخلها .

عضوية مجلس إدارة الشركات فى ذلك القانون :

أكد القيسونى وزير الاقتصاد والتجارة أن تعديل قانون الشركات
 يساعد على تحقيق بعض ما تسعى إليه مصر ، من إقامة مجتمع
 اشتراكى « لا تقوم فيه فئة تحصل على دخل لا يتناسب مع أهمية
 عملها للمجتمع ، ويمكن المساهمين من الإشراف على الشركات التى
 يوظفون أموالهم فيها » . حيث جعل من حقهم التفتيش على الحسابات
 وطلب عقد الاجتماعات الطارئة لمناقشة سياسة الشركة مما جعل
 للمساهمين تأثيرا على مجالس الإدارة ، وحد من سلطة تلك المجالس،
 كما أنه أفسح المجال للانتفاع بمواهب الشباب مما يجنب مصر
 تركيز السلطة والإشراف على الشركات فى أيدي محدودة(١٨) .

والواقع أن التعديلات التى صدر بها قانون تنظيم الصناعة
 وتشجيعها فى عام ١٩٥٨ ، توضح قيام أسباب جوهريّة دعت
 إلى إدخال هذه التعديلات على القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ، حيث
 اشتمل القانون الجديد على عدة اتجاهات نجملها فيما يلى :

١ - صدر القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ قبل التطورات
 الاقتصادية الأخيرة ، التى مرت بها البلاد ابتداء من عام ١٩٥٦ .

(١٨) الأعرام ، عدد ٢٦١٧٦ ، ١٢/٨/١٩٥٨ . ص ١ ، لسانا صبر
 قانون الشركات الجديد .

وقد اظهرت الأحداث وجوب تغليب العنصر المصرى فى ادارة الشركات المساهمة حتى تكون اقتصاديات الدولة فى ايدي ابنائها ، يقيمونها وفقا للمصالح العام ويتمشون فى ادارتها مع الاتجاهات القومية . ولذا حوى التعديل الجديد فى المادة ٢٨ أن تكون أغلبية أعضاء مجلس الادارة فى أية شركة مساهمة من الملتحقين بجنسية ج ٢٠٤ م ، وكان النص السابق فى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ يقضى بأن يكون ٤٠٪ على الأقل من أعضاء مجلس الادارة فى أية شركة مساهمة من المصريين(١٩) .

٢ - منع احتكار عضوية مجلس الادارة أو كما ذكر القيسونى افساح المجال للشباب فقد كان للفرد فى ظل القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ أن يكون عضوا فى مجالس ادارة ست شركات ولم يكن يدخل فى حساب هذا النصاب عضوية مجالس ادارة شركات مساهمة التى لم يعض على انشائها خمس سنوات وقضى التعديل الجديد بالا يجوز لأحد - بصفته الشخصية أو بصفته نائبا عن الغير - أن يجمع بين عضوية مجالس ادارة أكثر من شركتين(٢٠) ولم يدخل فى الاعتبار ما اذا كانت الشركة قد مضى على انشائها خمس سنوات أم لا(٢١) .

٣ - الحد من استغلال الظروف اذ ان مجالس ادارة بعض الشركات عمدوا الى استغلال الظروف وقرروا لأنفسهم مكافآت سخية ، رغم أن أغلبهم لم يشترك فى النشاط الفعلى للشركة بل اقتصر نشاطهم على حضور عدة جلسات خلال العام ، زد على ذلك أن بعض

(١٩) الاقتصاد والمالية ، عدد ١٣٠ ، سبتمبر ١٩٥٨ . ص ٤ ،
تنسيق الشركات المساهمة بقلم المحرر .

(٢٠) نفسه .

(٢١) مصر السنانية ، عدد ٧ ، يولية ١٩٥٨ . ص ٢٨ ، الاحكام
الجديدة فى قوانين شركات المساهمة .

الشركات توسعت في تضخيم عدد أعضاء مجلس الإدارة رغم عدم الحاجة اليهم(٢٢) .

لذا عالج القانون الجديد هذه العيوب فنص على أن يكون الحد الأعلى لأعضاء مجلس الإدارة في الشركة المساهمة هو سبعة أعضاء، وكان القانون القديم قد اكتفى بالنص على الحد الأدنى وهو ثلاثة أعضاء ، كما نص القانون القديم أيضا على ألا يجوز أن تزيد المبالغ التي تؤديها الشركة - دون نظر إلى أرباحها أو خسائرها - لعضو مجلس الإدارة ، سواء باعتبارها راتباً معيناً أو بدل حضور عن الجلسات أو مزايا عينية لاستجوبها طبيعة العمل على ٦٠٠ جنيه سنوياً ، ووضح من هذا النص أن بعض أعضاء مجالس الإدارة كانوا يحصلون على مبالغ تزيد على ٦٠٠ جنيه سنوياً(٢٣) .

فاستحدث القانون الجديد حكماً جديداً يفرض حداً أقصى لما يحصل عليه عضو مجلس الإدارة من الشركة من مكافأة وراتب معين وبدل حضور عن الجلسات ومزايا عينية لا تقتضيها طبيعة العمل بما لا يزيد على ٢٥٠٠ جنيه سنوياً(٢٤) . وبذلك قضى القانون الجديد على الاسراف حيث حدد عدد أعضاء مجلس الإدارة من ٣ إلى ٧ وفي ذلك تقليل للمبلغ الكمي لمكافآت أعضاء المجلس(٢٥) .

ويؤكد ذلك أن أحد المساهمين قد استفسر عن انخفاض مكافأة أعضاء مجلس الإدارة عن مثيلتها في العام السابق ، فأجيب بأن ذلك

(٢٢) الاقتصاد والمحاسبة ، عدد ١٣٠ ، سبتمبر ١٩٥٨ . ص ٤ .

تنسيق الشركات المساهمة بقلم المحرر .

(٢٣) نفسه .

(٢٤) مصر الصناعية ، عدد ٧ ، يولية ١٩٥٨ . ص ٢٨ ، الأحكام

الجديدة في قوانين الشركات المساهمة .

(٢٥) البنك الصناعي ، نشرة البنك الصناعي ، ج ٢ ، عدد ٢ ،

١٩٦٠ . ص ١٨١ .

يرجع الى القانون الصادر فى عام ١٩٥٨ ، الذى حدد عدد أعضاء المجلس وعين حدا أقصى لمكافآتهم(٢٦) فوق أن ذلك القانون حدد مكافآت مجلس الادارة بمالا تزيد على ١٠٪ من الربح الصافى للشركة بعد استئزال الاستهلاكات والاحتياطي . القانونى والنظامى وتوزيع ربح لا يقل عن ٥٪ من رأس المال على المساهمين او أية نسبة أعلى ينص عليها النظام(٢٧) .

وأوجب القانون الجديد عقد الجمعية العمومية فى مدة لا تجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ نشره لاختيار أعضاء مجلس أدارتها وفقا للعدد الذى حدده القانون على أن تستمر عضوية الأعضاء القائمين الى أن يتم تشكيل المجالس الجديدة . كما أوجب القانون الجديد أنه اذا لم تكن أغلبية أعضاء مجلس الادارة فى أية شركة مساهمة من المتمتعين بجنسية ج .م .ع ، عند العمل بالقانون الجديد وجب العمل على توافرها خلال ثلاثة أشهر ، على أن تصادق الجمعية العمومية على ذلك فى أول اجتماع لها(٢٨) كذلك أوجب القانون الجديد على من يجمع بين عضوية أكثر من شركتين أن يقدم الى وزارة الاقتصاد والتجارة خلال ٣٠ يوما من تاريخ العمل بهذا القانون، بيانا بالشركات التى اختار بقاءه شاغلا لعضوية مجالس ادارتها(٢٩) .

ولم يجرز القانون الجديد لمن تبلغ سنه ستين سنة ميلادية ، أن يكون عضوا فى مجلس الادارة الا بعد الحصول على ترخيص خاص

(٢٦) الأهرام الاقتصادى ، عدد ١٠٧ ، أول فبراير ١٩٦٠ . ص ٣٣ .
الجمعية العمومية لشركة مصر للفرز والنسيج الربيع المنقذة فى ١٢/١/١٩٦٠ .
(٢٧) المصدر السابق .

(٢٨) مصر الصناعية ، عدد ٧ ، يولية ١٩٥٨ . ص ٢٨ .

(٢٩) نفسه .

بذلك من رئيس الجمهورية ، ويستثنى من الحصول على الترخيص العضو الذى يملك ١٠٪ على الأقل من أسهم رأسمال الشركة ٠٠ . ويلاحظ أن النص السابق كان يسوى فى هذا الصدد بين العضو الذى يملك ١٠٪ على الأقل من أسهم رأسمال الشركة وبين عضو مجلس الإدارة المنتخب ، فكان الأخير يعفى كذلك من طلب الترخيص المذكور إذا بلغت سنه ستين سنة ميلادية أما القانون الجديد فقد قصر ذلك الاعفاء على العضو الذى يملك ١٠٪ من أسهم رأسمال الشركة ٠ فقد قرر ذلك القانون أنه على عضو مجلس الإدارة المنتخب الذى يكون قد بلغ أو جاوزت سنه ستين سنة ميلادية فى تاريخ العمل بذلك القانون أن يتقدم بطلب الترخيص المشار اليه خلال الثلاثين يوما التالية ، وتسقط عضويته بفوات هذه المدة دون الحصول على الترخيص سأل الذكر (٣٠) مع ملاحظة أن القانون القديم كان يحظر الجمع بين صفة العضو المنتخب للإدارة فى أكثر من شركتين فجاء القانون الجديد وحظر الجمع بين صفة العضو المنتخب فى أكثر من شركة واحدة (٣١) ٠

وكانت الشركات ترسل بياناتها الى مصلحة الشركات تخطرهما فيها بتفيذ القانون بالاضافة الى أن تلك المصلحة كانت ترسل ملفتيها للتأكد من ذلك ، ومن أمثلة ذلك شركة مصر للغزل والنسيج التى اخطرت المصلحة بأن جميع أعضاء مجلس الإدارة ينتمون فى جنسياتهم الى ج ٠ ع ٠ م ، ولايشترك أحد منه فى أكثر من شركتين ولا يعمل أحد منهم كعضو منتخب فى أكثر من شركة واحدة كما بينت الشركة أن الأعضاء دون سن الستين فيماعداد حسن مختار رسمى

(٣٠) نفسه ٠ ص ٢٢ ٠

(٣١) نفسه ٠ ص ٢٣ - ص ٢٤ ٠

الذى صدر قرار بالترخيص له فى شغل منصب العضو المنتدب بالشركة ، بموجب القرار الجمهورى رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٨ (٣٢) .

وتجد كذلك المهندس أحمد توفيق البكرى مدير عام شركة مصر للغزل والنسيج بالملحة الكبرى يتقدم بكتاب لمصلحة الشركات وفقا لاحكام القانون يبين فيه الشركات التى يضمطلع بعضوية مجالس ادارتها وهى : النقل والهندسة ، ومصر للغزل والنسيج ، ومصر للكيماويات ومنصبه كمدير عام لشركة مصر للغزل والنسيج ويوضح فيه انه اختار الاحتفاظ بوظيفته كمدير عام لشركة مصر للغزل والنسيج ، وانه قرر الاستقالة من عضوية مجالس ادارة الشركات المذكورة (٣٣) .

والواقع انه اذا كان ذلك القانون قد وضع الحياة الصناعية بمصر تحت رقابة واشراف الحكومة فانه بالاضافة الى الجو غير المهيأ الذى عاشته الرأسمالية قد زاد رجالها خوفا على خوف ويوضح ذلك ما يلى :

فقد بعثت شركة مصر بكفر الدوار ب خطاب لمصلحة الشركات أعلنتها فيه انه تطبيقا لاحكام ذلك القانون ، تقرر بمجلس ادارة الشركة ، الذى عقد فى ١٢ اكتوبر ١٩٥٨ ، قبول استقالة المهندس محمد حسين الجمال من منصب عضو مجلس الادارة المنتخب بالشركة مع احتفاظه بمنصبه كرئيس لمجلس ادارة الشركة وتعيين عبد الحميد سرى فى منصب عضو مجلس الادارة المنتخب للشركة،

(٣٢) مصلحة الشركات ، محطة ٤٣ ، شركة مصر للغزل والنسيج المحلة الكبرى ، ملف ١٨٢ - ١٢٢/٣ ج ٢ ، بيان الشركة الى المصلحة فى ١٩٥٩/٢/١١ ص ٢١٢ .
(٣٣) نفسه فى ١٩٥٨/١/٢٨ ص ١٤١ .

وقبول استقالة المهندس محمد حسن جمينى من عضوية مجلس ادارتها(٣٤) كما قررت نفس الشركة فى جلسة مجلس الادارة المنعقدة فى ٢٧ اكتوبر ١٩٥٨ قبول استقالة كل من : خليل على الجزار ، ومحمد على امام ، وعبد المنعم خليل ، ومحمد احمد فرغلى ، ومحمد عبد الرحمن صقر ، من عضوية مجلس الادارة تنفيذاً للقانون(٣٥) .

وفى الواقع فان تطبيق المادة الخاصة بالاحتفاظ بعضوية مجلس ادارة شركتين ، اطاق بالكثير من اعضاء مجالس الادارة وهو ما خطط له الثورة ونفذ بالقانون حيث كان من بينهم العديدون المحتفظون وفقاً للقانون القديم بعضوية العديد من مجالس ادارة الشركات ، حتى ان بعضهم احتل القصى ما يسمح به ذلك القانون وهو ست شركات ، غير الشركات التى لم يمتص على انشائها خمس سنوات وهو ما سنلقى عليه الضوء فيما بعد .

وكان من بينهم ايضا عبد الحميد سرى عضو مجلس الادارة المنتدب لشركة مصر للغزل والنسيج الرفيع بكفر الدوار الذى قرر فى خطاب منه الى مصلحة الشركات احتفاظه بعضوية شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع بكفر الدوار كنائب للرئيس ، وشركة مصر صباغى البيضاء(٣٦) .

كما ارسل الدكتور روبر جاش برسالة الى وزير الاقتصاد والتجارة ، اوضح له فيها انه عند صدور قانون عام ١٩٥٨ المعدل للقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ، كان يجمع بين عضوية مجالس ادارة

(٣٤) مصلحة الشركات ، محفظة ٢٤ ، شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع بكفر الدوار ، ملف ١٨٢ - ٢٥٤/٣ . ص ١٠١ .
(٣٥) نفسه . ص ١٠٢ .
(٣٦) نفسه . ص ١٠٠ .

الشركات المناهضة الآتية : شركة الغزل الأهلية المصرية كمعضو مجلس إدارة منتدب ، والشركة المصرية لصناعة المنسوجات وشركة كاربيا ، وشركة التامين الأهلية المصرية . والشركة المصرية لصناعة الفانلات والجوارب (لابلوتري) رئيس مجلس الإدارة • وأنه تنفيذاً لأحكام القانون سالف الذكر قد اختار بقاءه شاغلاً لعضوية مجالس إدارة الشركتين الآتيتين : شركة الغزل الأهلية المصرية كمعضو منتدب ، والشركة المصرية لصناعة المنسوجات واستقال من الشركات الأخرى (٣٧) •

وجاء بتقرير مجلس إدارة شركة خليج الوجه القبلى المقدم للجمعية العمومية العادية فى ٢٧ يولية ١٩٥٩ • يؤسفنا أن نخبركم أنه تنفيذاً لمصوص القانون ٠٠ قد اضطر كل من السادة : الدو بينتو وممدوح أحمد فرغلى وبرونو بينتو لتقديم استقالاتهم (٣٨) •

وتطبيقاً للقانون أيضاً تمت التعديلات الآتية بشركة مصر لنسيج الحرير حيث قرر مجلس الإدارة قبول استقالة المهندس حسين الجمال من عضوية المجلس ، وكذلك قبول استقالة محمود شكرى من رئاسة المجلس • كما أسقط عضوية محمد حسن قاسم والمهندس فؤاد سعد لبلوغهما السن القانونية وعدم حصولهما على الترخيص من رئيس الجمهورية (٣٩) •

ومن ذلك نتبين أن الشركات فقدت الكثير من رجالها نتيجة لتفنيذ ذلك القانون بما يمكن معه القول بأن ذلك القانون قد أتاح

(٣٧) مصلحة الشركات ، محفظة ٣٠ ، شركة الغزل الأهلية المصرية بالاسكندرية ، ملف ١٨٢ - ١٨٤/٣ ج ٢ • ص ٦٤ • خطاب فى ١١/١٠/١٩٥٨ •
 (٣٨) مصلحة الشركات ، محفظة ٥٦ ، شركة خليج الوجه القبلى ، ملف ١٨٢ - ٢٠٧/٥ ج ١ • ص ٤٢ • تقرير مجلس الإدارة لعام ١٩٥٩/٥٨ •
 (٣٩) مصلحة الشركات ، محفظة ٤٨ ، شركة مصر لنسيج الحرير ، ملف ١٨٢ - ٥/١٢٦ ج ١ • ص ١٤٥ • الجلسة المنعقدة فى ١٩٥٨/٩/٢٩ •

بالكثير من المنظمين الصناعيين وقلل من نشاطهم ، بل وحد من جهودهم الصناعى ، نتيجة لقصر عضويتهم فى شركتين ، مما يعد معه اعدارا لخبرات فنية لم تتكون بسهولة وهو ما نطقت به محاضر الشركات ومجالسها ومنها الشركة السابقة .

كما يتبين أيضا أن الترخيص الذى كان يمنحه رئيس الجمهورية، كان يمنحه لمن يريد ويمنعه ممن يريد ، وبذلك يصفى البقية الباقية من أعضاء مجالس الادارات ممن لا يرغب فيهم ، أو ممن كانوا على صلات قوية بالقصر الملكى فوق أن القانون قد خلص الثورة من أن يصبح أعضاء مجالس ادارات الشركات ذوي مراكز قوة وسلطة واحتكار . الخ . ويصبح فى امكان الثورة أن تضع رجالها وأهل الثقة محل الأعضاء القدامى .

فى ٣٠ نوفمبر من عام ١٩٥٩ أبلغت الشركة المصرية لصناعة المنسوجات الادارة العامة للشركات أن مدة عضوية الدكتور روبر جاش بمجلس إدارة الشركة، طبقا للقانون قد انتهت فى ٣٠ سبتمبر ١٩٥٩، وأنه تقدم بطلب الى السلطات المختصة لتجديد مدة عضويته، وأخطرتها أيضا أن الشركة كتبت الى المؤسسة الاقتصادية للسمى لدى هذه السلطات لاسرعة استصدار الترخيص الخاص بتجديد مدة العضوية وأقرت الشركة أنها ستخطر الادارة العامة للشركات بمجرد صدور الترخيص المشار اليه(٤٠) .

وبمجرد حصوله على التصريح وافقت الشركة على تعيينه، ومعه الدكتور جمال موسى بدر، عضوين بمجلس ادارتها وفقا لقرار مجلس

(٤٠) مصلحة الشركات ، محفظة ٣٠ ، الشركة المصرية لصناعة المنسوجات ، ملف ١٨٢ - ١٨٤/٣ ج ٢ ص ١ .

ادارتها في ١٩ يناير ١٩٦٠ وأخطرت الشركة الادارة العامة للشركات بذلك^(٤١) . وكما ذكرنا .

حتى ان البعض أكد وهو على حق ان الهدف من ذلك القانون كان واضحا كل الوضوح ، وهو انه لا يمكن الوثوق بالمديرين وبحريتهم في ادارة شركاتهم ، دون الرجوع في كل القضايا ذات الاتصال بالسياسة العامة للصناعة الى الوزارة المعنية ، كما أكد ذلك القانون أيضا ان أعضاء مجلس ادارة الشركات يتلقون مكافآت ضخمة دون ان يقوموا بأعمال تستحق ذلك ، ولذا فقد حظّر على أى شخص ان يستغل أكثر من منصبى عضوية في مجالس الادارة ، أو يتقاضى أكثر من ٢٥٠٠ جنيه عن عضويته في السنة كما قرر ان سن التقاعد لهم ستين سنة^(٤٢) ورغم كل ذلك فقد كان طريقا ان يسمى قانون تنظيم الصناعة وتخطيطها ووضعها تحت اشراف الحكومة لمراقبتها بتلك الصورة الدقيقة بقانون تنظيم الصناعة وتشجيعها ، وهو الذى جعل الرأسماليين يزدادون خوفا من رقابته الصارمة فوق انهم جبناء بطبعهم بل انه يمكن القول انه حتم عليهم بفطرتهم الاستثمارية ، المزوف وعدم المشاركة في الاستثمار . . الخ .

ولمؤاماة نظم الشركات مع القوانين الجديدة قامت الشركات بتعديل تلك النظم لتتوافق مع تلك القوانين . ومن تلك الشركات الشركة المساهمة لتنظيف وكبس القطن ، حيث قررت جمعيتها العمومية غير العادية في ١٨ اكتوبر ١٩٥٨ ، اجراء تعديل في مواد نظام الشركة كما يلى : كان البند ١٢ من نظامها يقر ان الشركة يديرها

(٤٢) باتريك اوبريان ، المرجع السابق . ص ٢٨٦ .

مجلس إدارة مكون من ١٢ عضواً على الأكثر ومن ٣ أعضاء على الأقل (٤٣) .

كما عدلت نفس الشركة في بندها الب ١٩ ، الذي كان يحدد اتباع مجلس الإدارة عن كل سنة مالية بمبلغ ٤٠٠ ج م لكل عضو و ٥٠٠ ج م للرئيس فضلاً عن بدل الحضور الذي تحدده الجمعية العمومية سنوياً وفيما عدا العضو المنتدب للإدارة بصفته هذه باعتبارها راتباً مقطوعاً يؤدي دون نظر إلى أرباح الشركة أو خسائرها أو بدل حضور عن الجلسات مبلغ ٦٠٠ جنيه فأصبح النص الجديد يقر بأن يتقاضى أعضاء مجلس الإدارة بدل حضور تحدد الجمعية العمومية قيمته سنوياً فضلاً عن حصة في الأرباح ، وفيما عدا عضو مجلس الإدارة المنتدب ، لا يجوز أن تزيد جملة المبالغ التي يحصل عليها عضو مجلس الإدارة بصفته هذه أو رئيس المجلس باعتباره حصته في الأرباح أو بدل الحضور على مبلغ ٢٥٠٠ ج م في السنة (٤٤) وبذلك نفذت الشركات القانون الجديد بتعديل مواد لوائحها لتتوافق معه .

اتحاد الصناعات وذلك القانون :

قررت المادة ٢٨ من القانون أن تنشأ الغرف الصناعية والمجالس الإقليمية للصناعة ، واتحاد الصناعات ، بقرار من رئيس الجمهورية ، ويكون لهذه الهيئات الشخصية الاعتبارية ، وتعتبر من المؤسسات العامة .

وكان من بين أهداف قانون الصناعة لعام ١٩٥٨ زيادة سلطات اتحاد الصناعات ، وتوسيع مدى إشراف وزارة الصناعة على أعماله ،

(٤٣) مصلحة الشركات ، محفظة ٦٥ ، الشركة المساهمة لتنظيف وكبس القطن ، ملف ١٨٢ - ٩٣/٥ ج ١ ص ١٠٥ .
(٤٤) نفسه ص ١٠٩ .

ومظهر زيادة السلطات والاختصاصات أن مهمته لم تعد قاصرة على العناية بالمصالح المشتركة للقائمين بالصناعة ، والتنسيق بين أعمال الغرف والمجالس الإقليمية للصناعة ، بل تعدتها الى معاونة الحكومة فى وضع سياسة صناعية للبلاد وإبداء رأيه فى التشريعات والنظم المتصلة بالصناعة ، كذلك خفض القرار الصادر بتنظيم الغرف الصناعية نصاب العضوية الإلزامية فجعله خمسة آلاف جنيه بدلا من عشرة ، فصارت احدى تمثيل للصناعة وأصبح الاتحاد والغرف من المؤسسات العامة (٤٥) .

وبذا تصبح زيادة سلطات اتحاد الصناعات وما يتبع ذلك ، سياسة تخدم وجهة النظر الحكومية فمظهر الاشراف القوى لوزارة الصناعة ادخال التعيين الى جانب الانتخاب فى مجالس ادارة الاتحاد والغرف ، وتعيين رئيس اتحاد الصناعات ، وإثبات الحق لندوبى وزارة الصناعة فى مراقبة قيام الاتحاد بتنفيذ القوانين واللوائح بما يستتبعه من حق الاطلاع على دفاتر الاتحاد وحساباته ومحاضر اجتماع جمعيته العمومية ومجلس إدارته (٤٦) .

حتى أن الاتحاد قد أصبح بثوبه وشكله الجديد مؤسسة شبه حكومية ، أكثر منه مؤسسة رأسمالية حرة تعبر عن وجهة نظر رجال الصناعة التى قد تتعارض مع سياسات الدولة الاقتصادية فى بعض الأحيان ، كما كان الحال قبل صدور ذلك القانون ومن هنا لا يخرج

(٤٥) مصر الصناعية ، عدد ٦ ، يونية ١٩٥٨ . ص ٦ ، اتحاد الصناعات المصرية بمناسبة امادة تكوينه .

(٤٦) نفسه . ص ٧ . وقد حدد القانون القاهرة مقرا للإعداد ، وأيضا :

Mahmoud Hussein; class conflict in Egypt, 1945 —
1970, London, 1971, P. 161.

الاتحاد عن سياسة الدولة ، بل انهم يتبنون وجهة نظرها ، ولم لا وقد عملت الدولة بذلك القانون الجديد على التخلص من كل معارضة لسياستها ، وذلك باذخال التعيين في مجلس ادارته ، وفي مجالس ادارة الغرف الصناعية حيث كان يتم كل شيء بالانتخاب فاصبحت تسيطر على قمة ذلك الجهاز ، بل وحصل الامر الى حد تعيين رئيس اتحاد الصناعات واثبات الحق لندوبى وزارة الصناعة في مراقبة نشاط الاتحاد . . الخ . .

مما جعل من تلك المؤسسة الرأسمالية الصناعية، مؤسسة شبه حكومية تعلن عن ولائها من وقت لآخر ففقدت فاعليتها بالنسبة للرأسمالية الصناعية ، وهو ما يخرج به اثره من الاطلاع على نشاط تلك المؤسسة ومواقفها ، قبل ذلك القانون عامة وقبل الثورة خاصة حتى ان من يعقد مقارنة بين الفترتين قبل القانون وبعده أو حتى قبل الثورة وبعد ذلك القانون ، على سياسة مجلة مصر الصناعية لسان حال اتحاد الصناعات ومدير الرأسمالية الصناعية في مصر ، يخرج من المقارنة بانها أصبحت تتكلم باسم الحكومة ولسان حالها وانتهى دورها كللسان حال لاتحاد الصناعات .

وعلى أية حال فقد كان لاتحاد الصناعات جمعية عمومية تشكّل من المندوبين الذين تنتخبهم الجمعيات العمومية للغرف الصناعية من بين الأعضاء الذين ترشحهم كل غرفة ، وأربعة مندوبين عن وزارة الصناعية بحكم وظائفهم، أما مجلس ادارة الاتحاد فيتكون من ٢١ عضواً تنتخب الجمعية العمومية ثلثي الأعضاء ويصدر قرار من وزير الصناعة بتعيين الثلث الباقي من بين مندوب عن وزارة الصناعة ، وتكون مدة العضوية ثلاث سنوات قابلة للتجديد، ويعين وزير الصناعة رئيس المجلس، على أن يكون من بين أعضاء المجلس ويجب أن يكون ثلثاً أعضاء المجلس على الأقل من المصريين ويرفع الرئيس قرارات مجلس الادارة والجمعية العمومية الى وزير الصناعة ، ولا تنفذ تلك

القرارات الابداع اعتماد الوزير ويعتبر فوات شهر على ارسالها دون قرار مابمناية موافقة عليها ، على انه في حالة اعتراض الوزير لا ينفذ القرار الا اذا تمسك به المجلس مرة اخرى باغلبية ٢/٣ الاصوات (٤٧) .

ويتكون مكتب الاتحاد بعد القانون الجديد من : الرئيس والمدير وثلاثة اعضاء ينتخبهم مجلس ادارة الاتحاد من بين اعضاءه بالاقتراع السري بالاغلبية النسبية لاصوات الاعضاء الحاضرين . ويختص بالاشراف على سير العمل في الاتحاد ، كما يتولى جميع السلطات غير المخصصة على وجه التحديد للجمعية العمومية (٤٨) .

وقد كان اتحاد الصناعات في عام ١٩٥٧ ، وقبل التشكيل الجديد المكون وفقا للقانون الجديد على الوجه التالي ، فرغم خلوه من منصب الرئيس ، كان له اربعة وكلاء هم : الدكتور حسن مرعي والدكتور حسن نشأت وحسين فهمي وعلى امين يحيى (٤٩) .

(٤٧) وتتكون اموال الاتحاد من الاشتراكات التي يقرها ويلزم بها الاعضاء ، والامانات الحكومية ، وايرادات المجلس من املاكه ، والهبات ، والوصايا التي يتم قبولها بموافقة وزير الصناعة . مصر الصناعية ، ملحق عدد ٦ يونيو ١٩٥٨ . ص ٢٣ ، وايضا : الامرام الاقتصادي ، عدد ٧٩ ، مايو - يونيو ١٩٥٨ ، ص ٢٥ - ٢٦ . المذكرة الايضاحية لقانون التنظيم الصناعي .

(٤٨) الامرام الاقتصادي ، عدد ٧٩ ، مايو - يونيو ١٩٥٨ . ص ٢٥ - ٢٦ .

(٤٩) اتحاد الصناعات الكتاب السنوي ١٩٥٧/٥٦ ، مطابع شركة الاعلانات الشرقية ، ص ٦٧٧ . اما الاعضاء فهم : ابراهيم بيومي مذكور ، واحمد زق ، واحمد عبود ، و ا. بوياد جيف ، و س. بيلو بولو ، و س. جورجيا قندي ، وحامد القداح ، والدكتور حسين بدوي ، وحسن رمزي ، وحسن مختار رسمي ، وحسن موسى ، والدكتور حسين توفيق طيوزادة ،

وفى اليوم الثانى من شهر ديسمبر عام ١٩٥٩ استكملت الغرف الصناعية تكوينها الجديد ، بصدر قرارات السيد وزير الصناعة المركزى الخاصة بتشكيل مجالس ادارة هذه الغرف ، وفى ٢٥ ابريل من عام ١٩٦٠ صدر قرار وزارة الصناعة رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٦٠ بتكوين مجلس ادارة اتحاد الصناعات الجديد ، وقد بين ذلك القرار ان مجلس ادارة الاتحاد يجتمع بناء على دعوة وزير الصناعة المركزى أو رئيس المجلس كما أوضح أن قراراته ترفع الى نفس الوزير لاعتمادها ، وقسم القرار الأعضاء الى قسمين أولهما أعضاء معينون وهم : الرئيس د . مهندس محمد أحمد سليم العضو المنتدب للشركة العامة للبترول ومعه أعضاء معينون هم : محمود على حسن وكيل وزارة الصناعة المركزى المساعد لشئون الرقابة الصناعية مندوبا عن الوزارة ، والمهندس عمر أبو الذهب عضو مجلس الادارة

وحسين سعيد ، والدكتور رؤير جافى ، وروفايل خورى حداد ، وسامى توتونجى ، وسعد اللبان ، وسنى اللقانى ، وسيد اللوزى ، وشابل شميل ، وصالح عنان ، ومباس وهبى ، وعبد الحميد بدوى ، وعبد الرحمن حماده ، وعبد السلام الجندى ، وعبد العزيز محمد ، وعلى الطويل ، وعلى فوزى مواتى ، وعمر سيف الدين ، وفتحي الزنط ، وفهيم رجب أحمد ، و . و . كورايس ، ومحمد أبو العلا ، ومحمد أحمد فرغلى ، ومحمد السيد ياسين ، ومحمد حسن الشامى ، ومحمد حسن قاسم ، ومحمد حلمى بليغ ، ومحمد رجائي ، ومحمد زكى أبو الفتوح ، ومحمد عبد العزيز طلعت حرب ، والدكتور محمد على الكيلانى ، ومحمد على حسين ، والدكتور محمد على رفعت ، ومحمد كامل بدوى ، ومحمد كمال اسماعيل ، ومحمود حسين فراج ، ومختار ابراهيم ، ومنصور محمد أبو حريان ، ومنير الخولى ، ويحيى العلايلى ، ويوسف بهجت ، والسيد عويس ، ويوسف ماثوسيان ، على ان يكون ممثل وزارة الصناعة بالمجلس مدير عام مصلحة الرقابة الصناعية . نفسه .

المنتدب لشركة الحديد والصلب المصرية ، والمهندس أحمد توفيق بكري
مير عام شركة مصر للفزل والنسيج بالمحلة الكبرى و د . عبد الفتاح
نجيب عضو مجلس الادارة المنتدب لشركة النصر لصناعة السيارات ،
والمهندس سمير حلمي رئيس وعضو مجلس الادارة المنتدب لشركة
الصناعات الكيماوية المصرية (كيما) ، و د . حسين كامل مدير
عام شركة السكر والتقطير المصرية (٥٠) .

أما الأعضاء المنتخبون لهم : حسين توفيق طبوزاده ، عن غرفتي
صناعة الزيوت ومنتجاتها وصناعة حلج وكبس القطن ، والجيولوجي
منير اسماعيل الصفلى عن غرفتي المناجم والماجر والبتترول ، والمهندس
يوسف عبد العال ندا عن غرفة الصناعات المعدنية الميكانيكية والمهندس
محمد على حسين عن غرفة الصناعات الكهربائية والمهندس حسن
ناجى و د . عبده سلام عن غرفة الصناعات الكيماوية وصناعة
الأدوية ومستحضرات التجميل وصناعة الجلود ، ومحمد رشاد مصطفى
عن غرفة صناعة الحبوب ، والمهندس الزراعى عمر على طراف عن
غرفة حفظ الأغذية وصناعة الألبان ومنتجاتها ، والمهندس الزراعى
حسين مراد عن غرفة صناعة السكر والحلوى وصناعة التخمير
والتطهير ، والمهندس حامد سليمان والمهندس محمد أحمد عبود عن
غرفة الانشاءات الهندسية وصناعة مواد البناء والخزف وصناعة
منتجات الأخشاب و د . محمد على رفعت عن غرفتي صناعة الدخان
والسجائر وصناعة الطباعة والتجليد ومنتجات الورق ، ومحمد

(٥٠) مصر الصناعية عدد ٥ ، مايو ١٩٦٠ - ص ٥٩ . وكان وزير
الصناعة وقتها عزيز صدقى ، وايضا نفس العدد ، ص ٥ - ص ٨ . التشكيل
الجديد لمجلس ادارة اتحاد الصناعات والفرف الصناعية بالاقليم المصرى ،
وايضا : اتحاد الصناعات ، الكتاب السنوى ١٩٦٠/٥٩ . ص ٦٧ ، اتحاد
الصناعات بالاقليم المصرى .

سامح موسى والسيد حسن مختار رسمى عن غرفة صناعة الغزل والنسيج والتجهيز (٥١) .

وقد يوجد بالمجلس الجديد ستة من الأعضاء المنتخبين من بين أعضاء المجلس القديم وهى نسبة تقارب نصف عدد الأعضاء المنتخبين البالغ عددهم ١٤ وتقارب في عدد الأعضاء الكلى للمجلس البالغ عدده بما فيه الرئيس ٢١ عضواً . مما يدل على أن ذلك المجلس لم ينشأ من فراغ بل يمكن القول مع ذلك الوضع أن هؤلاء الرجال قد أحدثوا توازناً محدوداً ، وأن كانوا واقعياً لم يديروا الاتحاد أو يسيطروا عليه لأن الغلبة كانت للمعينين والرجال الجدد ، ولكن الذى لا يمكن الشك فيه أن هؤلاء الرجال القدامى قد أقادوا المجلس الجديد بخبرتهم الطويلة فى تسيير دفة الاتحاد القديم ، ورغم سيطرة الحكومة على الاتحاد سواء عن طريق تعيين في الأعضاء به أو عن طريق اعتماد قراراته ، وكذا جعل الوزارة رئيس الاتحاد من الأعضاء المعينين ٠٠ الخ . مما جعل منه كما ذكرنا جهازاً شبه حكومى أكثر منه منبراً راسمالي يعبر عن فكر الرأسمالية الصناعية فى مصر وينفذ سياساتها مما أفقد الاتحاد فاعليته وسط تلك الفئة وأنهى دوره الريادى لها ، خاصة وأن بقية الرجال المنتخبين لم يكونوا من كبار الرأسماليين الصناعيين فى البلاد ، فوق أنهم لم يكونوا فى ثقل رجال اتحاد الصناعات السابقين ٠٠ الخ .

ويتضح كل ذلك من الكلمة التى القاهها الدكتور محمد أحمد سليم فى أول اجتماع عقد لافتتاح عمل المجلس الجديد ، وقد عقد ذلك الاجتماع بمبنى نقابة المهن الهندسية بالقاهرة فى يوم الاحد الموافق ٢٩ مايو ١٩٦٠ ، وشهده الدكتور عزيز صدقى وزير الصناعة المركزى

ناثبا عن رئيس الجمهورية ، كما حضره كبار المشتغلين بالشئون الاقتصادية والصناعية . وجاء بكلمة رئيس المجلس « اننا لانستطيع ان ننكر ان العلاقة بين الحكومة والهيئات الصناعية لاتحاد الصناعات والغرف الصناعية تتأثر تماما بالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في البلاد بوجه عام وبالسياسة الصناعية بوجه خاص ، ففي ظل هذه الأوضاع يتحدد مدى ما تتمتع به هذه الهيئات من سلطات تنظيمية على أعضائها ٠٠ اما مجلس الاتحاد الجديد الذي أولقنى الحكومة شرف رئاسته ٠٠ » (٥٢) . وهذه الكلمة توضح خط سير اتحاد الصناعات الجديد ، وهو عدم الانفصال عن الدولة وسياساتها لتأثر العلاقة بينهما بالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة بمصر ، والتي أملت توحده مع الدولة بوصفها رئيسا له وأعضاء موالين لها ، لا يسببون لها القلاقل في تلك المناحي الهامة التي تعد عماد وأساس أى دولة ٠٠

ويشهد على ذلك ويؤكد ما جاء بتقرير اتحاد الصناعات عن عام ١٩٦٠ من أن « مجلس إدارة الاتحاد شرع منذ تكوينه وبالاشتراك مع وزارة الصناعة التي تشرف عليه ٠٠ في بحث مشاكل الصناعة وعلاجها ومعاونة السلطات العامة في تنمية الصناعة وخفض تكلفتها وتطويرها وفي توجيه الصناعة لخدمة أهداف المجتمع الاشتراكي الديمقراطي التعاوني » (٥٣) . والجملة الأخيرة فقط كافية لاثبات أن المجلس قد أصبح جهازا حكوميا ينفذ ما يرد اليه من سياسات تخدم المجتمع ولا تخدم الرأسماليين الصناعيين وحدهم ، وهو ما لم يكن

(٥٢) مصر الصناعية ، عدد ٥ ، مايو ١٩٦٠ . ص ٥ - ص ٨ .

(٥٣) اتحاد الصناعات ، الكتاب السنوى ١٩٦٠ ، شركة الاملائات الشرقية ، القاهرة ، ١٩٦١ . ص ٣٠ ، تقرير اتحاد الصناعات عن عام ١٩٦٠ .

يعمل له الاتحاد السابق أو يعمل له أى اتحاد آخر باعتباره خادما للفكر والمذهب الرأسمالى الصناعى ورجاله فى المقام الأول بل ان تأييده للدولة وصل الى ذروته ، فجاء بتقرير اتحاد الصناعات عن عام ١٩٦١ « صدر فى ٩ يوليو القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٦١ بنقل ملكية أربع منشآت لكبس القطن الى الدولة ، وإنشاء مؤسسة عامة لكبس القطن تؤول اليها اصول وخصوم الشركات المؤممة ٠٠ وسارت الانطلاقة الثورية فى طريقها باعلان القوانين الاشتراكية اعتبارا من ١٩ يوليو ١٩٦١ وتتابع حتى نهاية السنة « (٥٤) .

ومن ذلك التأييد الجارف يحار المرء هل هذا الكلام صادر عن الرأسمالية الصناعية ، ومنبرها اتحاد الصناعات ، نعم انه صادر عن ذلك الجهاز فى عهده الجديد بعد قانون ١٩٥٨ ، الذى جعل منه مؤسسة تابعة لاشراف وزارة الصناعة ، وبالتالي فقد أهليته التى قام من أجلها وهى الدفاع عن مصالح أعضائه فى وجه القوانين التى تمس مصالحهم ، وأصبح جهازا يشيد بالحكومة وسياساتها ، حتى لو تعارضت مع مصالح أعضائه ووصلت ذروتها وهى التأميم .

أما عن الغرف الصناعية للاتحاد فقد كانت نشيطة رأسماليا حتى جاء ذلك القانون وقولبها مع الدولة مثلما حدث مع الاتحاد نفسه ، ويستدل على نشاطها الرأسمالى بمشاركتها فى مؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية المنعقد بالقاهرة فى الفترة من ٢٣ - ٢٦ نوفمبر ١٩٥٧ وقد حضرها مندوبون عن غرف التجارة والصناعة والزراعة والهيئات الاقتصادية فى مصر ، وسوريا ،

(٥٤) اتحاد الصناعات ، الكتاب السنوى لعام ١٩٦١ ، ص ٥ ، شركة
الإعلانات الشرقية ، القاهرة ، ١٩٦٢ ، ص ٥ .

والسعودية ، والسودان ، والعراق ، ولبنان ، وليبيا ، وتونس ،
والمغرب ، والجزائر(٥٥) .

وكانت أهم توصيات ذلك المؤتمر ما يلي : دعوة الحكومات العربية للعمل على تنمية الاقتصاد القومى واستغلال موارده وإمكاناتها فى القيام بالمشروعات الرئيسية التى لا يقدم عليها الأفراد والتى يعتبر وجودها ضروريا لخدمة الاقتصاد القومى كله ، وتوضيح أن المشروعات الفردية هى عماد التنمية الاقتصادية وأن واجب الدولة الأول هو تشجيعها وحمايتها وتطمينها وبنوع خاص المشروعات الصناعية(٥٦) .

ومن يدقق النظر فى تلك التوصيات يخرج بأنها تجسد متاعب الرأسمالية الصناعية فى مصر ، فهل كانت الرأسماليات الأخرى فى البلاد العربية تعاني من نفس تلك المتاعب ، أم أن تلك التوصيات خرجت فى ثوب عريى بتأثير الرأسمالية الصناعية المصرية وفى عقر دار الحكومة المصرية كى تخفف من موقفها تجاهها . وهو الأدق ، لأنه على أية حال يخدم وجهة نظر كل الرأسماليات فى العالم العربى ولأمانع من إسماعه للحكومة التى تعمل به ، وإسماعه وتوصيله الى التى لا تعمل به .

وبعد أقل من نصف عام على صدور تلك التوصيات ، صدر فى مصر قانون تنظيم الصناعة وتشجيعها فى إبريل من عام ١٩٥٨ ،

(٥٥) مصر الصناعية ، عدد ١ ، يناير ١٩٥٨ . ص ١١ ، قرارات وتوصيات الدورة السابعة لمؤتمر شرف ... الخ . مع ملاحظة أن الجزائر هنا قد مثلها الحكومة المؤقتة ، لأنها لم تكن قد استقلت بعد ، كما هو معروف .
أن استقلالها تم فى صام ١٩٦٢ .
(٥٦) نفسه . ص ١٣ .

ففرض رقابة صارمة على المشروعات الصناعية، فكانت تلك التوصيات أشبه بصرخة في واد ، أو كأنها لم تكن ، وسارت الثورة في طريقها من المشروعات الصناعية .

وقرر ذلك القانون بأن تنشأ غرف صناعية للصناعات التي يصدر بتحديد لها قرار من وزير الصناعة ، وتعتبر تلك الغرف من المؤسسات العامة ، وأجاز القانون لتلك الغرف بموافقة وزير الصناعة أن تنشئ فروعاً في المناطق الصناعية الهامة ، وتعنى تلك الغرف بالمصالح المشتركة لأعضائها وتمثلهم لدى السلطات العامة ، كما تساعد تلك السلطات في العمل على تنمية الصناعات المصرية ورقبها وخفض تكاليف إنتاجها (٥٧) .

وأوجب القانون على كل منشأة صناعية لا يقل رأسمالها عن خمسة آلاف جنيه ، أو يعمل بها خمسة وعشرون عاملاً على الأقل ، أن تنضم إلى الغرفة الخاصة بالصناعة أو الصناعات التي تباشرها وإخضاعها لللائحة الأساسية المشتركة التي يصدر بها قرار وزير الصناعة بعد أخذ رأي اتحاد الصناعات ولكل غرفة صناعية مجلس إدارة يشكل كل ثلاث سنوات بقرار من وزير الصناعة ، على أن يكون ثلثاً أعضائه ممن تنتخبهم المؤسسات الصناعية المنتمة للغرفة بواسطة ممثليها والثلث الباقي يعينهم وزير الصناعة من المشتغلين بالصناعة (٥٨) .

وبذلك التعديل تتسع القاعدة الصناعية المنضمة للغرف الصناعية، حيث نزل بالحد الأدنى لرأسمال المنشأة الملزمة بالانضمام

(٥٧) الأهرام الاقتصادي ، عدد ٧٩ ، مايو - يونيو ١٩٥٨ . ص ٢٦ .
المذكرة الإيضاحية لقانون التنظيم الصناعي (قرار بإنشاء غرف صناعية) .
(٥٨) الوقائع ، عدد ٤٥ ، ملحق ٨ ، ١٩٥٨/٣٠ . ص ١٨ ،
ص ١٩ . قرار رئيس الجمهورية في ١٩٥٨/٥/٢٤ بإنشاء غرف صناعية ،
وأبضا : الجريدة الرسمية ، عدد ١٢ ، ٥/١٩ ، عام ١٩٥٨ . ص ١ .

للغرفة الصناعية الى خمسة آلاف جنيه بدلا من عشرة آلاف جنيه ، وحتى لا يحدث تغيير كثير يعرقل نشاط الغرفة نفسها • فقد قرر ذلك القانون أن يكون تشكيل مجلس ادارة الغرف الصناعية لمدة ثلاث سنوات بدلا من تجديد ثلث المجلس كل سنة(٥٩) •

يتولى مجلس ادارة الغرفة ومديرها ، ادارة الغرفة وتصريف شئونها ولوزير الصناعة أن يعترض على القرارات التي تصدرها للغرف الصناعية خلال اسبوع من تاريخ صدورها ، فإذا اعترض الوزير - كما في حالة الاتحاد - على قرار المجلس لا ينفذ القرار الا اذا تمسك به المجلس مرة ثانية بأغلبية ٢/٣ الأعضاء ، كما يعين للوزير مندوبا أو أكثر لدى الغرفة ويشترك مندوب الوزير دون أن يكون له صوت فيها(٦٠) •

وتتكون اموال تلك الغرف من الاشتراكات التي تفرضها على اعضائها ، وامانات الحكومة ، والهبات والوصايا التي يصدر بقبولها قرار من وزير الصناعة والايادات التي تحصل عليها الغرفة من املاكها(٦١) •

وعقب ذلك صدر قرار وزير الصناعة رقم ١٧٠ لسنة ١٩٥٨ في ٧ يونيو ١٩٥٨ ، بتحديد الغرف الصناعية ، وبين ذلك القرار أن مجلس ادارة كل غرفة من الغرف يكون على أساس انتخاب ثلثي

(٥٩) اتحاد الصناعات ، الكتاب السنوي ٩١٥٩/٥٨ • ص ١٣ •

(٦٠) الأهرام الاقتصادي ، عدد ٧٩ ، مايو - يونيو ١٩٥٨ • ص ٢٧ ،

المذكرة الايضاحية لقانون التنظيم الصناعي •

(٦١) ويرامى في الاشتراكات التي تفرض على الاعضاء عدة شروط

أهمها : رأسمال المنشأة ، وعدد من يعملون بها ، الجريدة الرسمية ، عدد

١٢ ، ١٩٥٨/٥/٢٩ • ص ٢ •

الأعضاء وتعيين الثلث الباقي ، على أن يقوم اتحاد الصناعات بإجراء انتخابات مجالس إدارة الغرف (٦٢) .

ثم صدر أيضا قرار وزير الصناعة رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٥٨ في ١٧ أغسطس لسنة ١٩٥٨ ، محددًا عدد مندوبي كل غرفة صناعية في الجمعية العمومية لاتحاد الصناعات بأربعة مندوبين عن كل غرفة من غرف الاتحاد (٦٣) . وقد عد من حسنات قانون تنظيم الصناعة ادماجه لبعض الغرف الصناعية ، حيث وصل عددها الى ٢٠ غرفة (٦٤) بعد أن كان قد وصل الى ٣٠ غرفة في عام ١٩٥٨ قبل تنفيذ ذلك القانون (٦٥) .

ومن أمثلة الغرف التي كونت في تلك الفترة غرفة الصناعات الكيماوية ، التي صدر قرار تشكيلها من وزير الصناعة في ٢٠ سبتمبر ١٩٥٩ وحمل رقم ٥٥٨ لسنة ١٩٥٩ ، وجاء به « بعد الاطلاع على انتخابات مجلس إدارة غرفة الصناعات الكيماوية بتاريخ ١٤ يناير ١٩٥٩ قرر يكون تشكيل مجلس إدارة غرفة الصناعات الكيماوية على الوجه الآتي : أولا - أعضاء منتخبون : يوسف عثمان المنشاوي والدكتور حسين توفيق طبوزاده ، والمهندس حسن تاجي واسماعيل أحمد نجيب ، والدكتور فاروق حسين وعلى نشأت أما الأعضاء المعينون فهم : محمد السيد ياسين (مصانع يس للزجاج) ، والدكتور مصطفى شعبان (شركة كيما) ، والمهندس يوسف

(٦٢) الجريدة الرسمية ، ملحق رقم ٨ ، عدد ١٥ ، ١٩٥٨/٦/٨ ،

ص ٢٠ وأيضا : الوقائع الرسمية ، عدد ٤٨ ، ١٩٦٨/٦/١٩ ، ص ٥ .
(٦٣) الوقائع عدد ٦٤ ، ١٨ - ٨ - ١٩٥٨ وكان عزيز صدقي وزير الصناعة في وقتها .

(٦٤) نفسه .

(٦٥) الأهرام الاقتصادي عدد ١٥١ ، ١٩٦١/١٢/١ ، ص ٢٨ . الاتحاد

الصناعات ، بقلم أكرم توليق .

خورشيد. (هيئة تنفيذ برنامج السنوات الخمس للصناعة) ، وقرر
القرار أن ينتخب مجلس الإدارة من بين أعضائه في أول اجتماع
له الرئيس ونائبه ، (٦٦) .

وهكذا كونت مجالس إدارة الغرف الصناعية كما أوضح قرار
وزير الصناعة رقم ١٧٠ لسنة ١٩٥٨ والصادر في ٨ يونيو ١٩٥٨ ،
أن عدد أعضاء كل غرفة يكون من تسعة أعضاء ، ستة ينتخبون
وثلاثة يعينون بقرار من وزير الصناعة (٦٧) .

وبعد أن تم إعادة تكوين مجالس إدارة الهيئات الصناعية
المشار إليها ، في ظل قانون تنظيم الصناعة وتشجيعها لعام ١٩٥٨
أصدر وزير الصناعة المركزي قراراً - وكما أشرنا - بتشكيل أول
مجلس إدارة لاتحاد الصناعات في أبريل من عام ١٩٦٠ (٦٨) .

(٦٦) مصر الصناعية ، عدد ١ ، يناير ١٩٦٠ . ص ٣٩ . وزارة
الصناعة ، قرار وزاري رقم ٥٥٨ لسنة ١٩٥٩ في ١٢/٢٠ ١٩٥٩ .
(٦٧) الجريدة الرسمية ، ملحق رقم ٥ ، عدد ١٥ ، ١٩٥٨/٦/٨ .
ص ٢٠ ، وأيضا : الوقائع ، عدد ٤٨ ، ١٩٥٨/٦/١٩ . ص ٥ .
(٦٨) وقد أصبحت هذه الهيئات تمثل في وضعها الجديد الصناعة
تمثيلا كاملا ، كما يشترك في إدارتها وتوجيه سياستها ، كل من القطاعين العام
والخاص ، جنبا إلى جنب ، راجع : تقرير اتحاد الصناعات لعام ١٩٦٠ ،
اتحاد الصناعات الكتاب السنوي ١٩٦٠ . ص ٣٠ ، وقد كانت الغرف الصناعية
تشكل من رئيس ، ونائبه ، وسبعة أعضاء ، وقد رأس غرفة الصناعات المدنية
والميكانيكية المهندس عبد العزيز ، ورأس غرفة الصناعات الكهربائية المهندس
حسن نشأت ، ورأس غرفة صناعة منتجات الأخشاب عبد النعم خليل حافظ ،
أما غرفة صناعة حفظ الأغذية فرأسها عمر على طراف ، كما رأس غرفة
صناعة التخمير والتقطير حسين مراد ، بينما رأس غرفة صناعة الألبان ومنتجاتها
محمد سعيد الرفاعي ، على حين رأس غرفة صناعة الدخان والسجائر يوسف
ماتوسيان ، كذلك رأس غرفة صناعة الفول والتسيج والتجهيز حسن مختار

وأما المجالس الاقليمية للصناعة فقد صدر قرار رئيس الجمهورية فى ٢٤ مايو ١٩٥٨ ، موضحاً أنها تنشأ وتحدد من وزير الصناعة ومبيناً أن تلك المجالس تضم المنشآت الصناعية التى يتوافر فيها أحد الشرطين الآتيين : أن يكون عدد العمال المشتغلين بها أكثر من عشرين عاملاً ، ولا يقل رأسمالها عن خمسة آلاف جنيه (٦٩) .

وأوضح قرار رئيس الجمهورية أن المجالس الاقليمية للصناعة تختص بتقديم المقترحات التى تعين وزير الصناعة رسم خطط التنمية الصناعية فى الاقليم المصرى ، وتعمل على تحسين حال الصناعة به وترعى المصالح المشتركة للصناعات وتعمل على توفير الخدمات العامة للصناعة (٧٠) .

ويكون المجلس الاقليمى جمعية عمومية ومجلس إدارة ، وتؤلف الجمعية العمومية من أعضاء يمثل كل منهم إحدى المنشآت التى

رسمى ، ورأس غرفة حلب وكبس القطن محمد أحمد فرغلى ، ورأس غرفة المناجم والمحاجر والبتروك الدكتور محمد أحمد سليم ، ورأس غرفة صناعة الجلود سميد أحمد الطويل ، وتولى غرفة الصناعات الكيماوية الدكتور حسين توليق طبوزادة ، وتولى غرفة صناعة الأدوية ومستحضرات التجميل الدكتور على فوزى موانى ، وتولى غرفة صناعة الطباعة والتجليد ومنتجات الورق المهندس يوسف بهجت ، ورأس غرفة الانشاءات الهندسية المهندس محمد أحمد عبود ، ورأس غرفة صناعة مواد البناء والغرف المهندس حامد سليمان ، ورأس غرفة صناعة الحبوب محمد رشاد مصطفى ، راجع : مصر الصناعية ، عدد ٢٥ ، مايو ١٩٦٠ . ص ٥ ، التشكيل الجديد لمجلس إدارة اتحاد الصناعات والغرف الصناعية بالاقليم المصرى . ص ٥ - ص ٨ .

(٦٩) الجريدة الرسمية ، عدد ١٢ ، ١٩٥٨/٥/٢٩ . ص ١ .

(٧٠) مصر الصناعية ، ملحق عدد ٦ ، يونيو ١٩٥٨ . ص ٢٣ ، قرار رئيس الجمهورية بانشاء مجالس اقليمية للصناعة .

يضمها المجلس الاقليمي ويعضد اجتماعاتها مندوب عن وزارة الصناعة ومندوب عن اتحاد الصناعات وتنتخب الجمعية العمومية من بين أعضائها ممثلى المنشآت الصناعية بمجلس إدارة المجلس الاقليمي (٧١) .

وكان انتخاب ممثلى المنشآت الصناعية بمجلس إدارة المجلس الاقليمي يتم باعلان اتحاد الصناعات عند بداية كل عام عن فتح باب الترشيح وتخطر المنشآت الصناعية فى الاقليم بذلك ، ثم يعلن الاتحاد نتيجة الانتخاب ويبلغ بها وزارة الصناعة ، وكان مجلس الإدارة الخاص بالمجلس الاقليمي يشكل كل ثلاث سنوات بقرار من وزير الصناعة كما يلى : خمسة أعضاء من رجال الصناعة المشتغلين فى الاقليم يختارهم وزير الصناعة ، وعشرة أعضاء تنتخبهم المنشآت الصناعية الاقليمية ، وينتخب الأعضاء من بينهم رئيساً للمجلس ، وتصدر قرارات مجلس الإدارة وترفع الى وزير الصناعة لاعتمادها فإذا اعترض على قرار المجلس لا ينفذ الا اذا تمسك به المجلس مرة أخرى بأغلبية $\frac{2}{3}$ أعضائه (٧٢) .



ثالثاً - قانون تحديد الأرباح (١١ يناير ١٩٥٩) :

لمحاولة تحديد الأرباح التى توزعها الشركات عدل القانون ونص التعديل على أحكام أهمها ، أن يخص ٥% من الأرباح الصافية للشركة لشراء سندات حكومية وذلك بعد توزيع ربح لا يقل عن ٥% من رأسمالها على المساهمين ، والا يزيد ما يصرف

(٧١) نفسه .

(٧٢) أما اموال المجلس فتتكون من الاشتراكات التى يقرها ، ويلزم بها الاعضاء والامانات الحكومية وايرادات المجلس من املكه والهبات والوصايا التى يتم قبولها بموافقة وزير الصناعة . نفسه .

للمساهمين من أرباح الشركة في سنة ما على المبالغ التي وزعت
فعلا في عام ١٩٥٨ مضافا إليها ١٠٪ على الأكثر من قيمة هذه
التوزيعات (٧٣) .

وأشار حسن عباس زكي وزير الاقتصاد التنفيذي الى أن ذلك
التعديل قد صدر بناء على توصية اللجنة الاقتصادية العليا ، على
اثر تقارير ودراسات عن الأحوال الاقتصادية ، حيث كان قد لوحظ
منذ فترة غير قصيرة على صدوره أن أسعار الأوراق المالية في
البورصة تتجه الى الصعود وكان واضحا أن هناك اعتبارين
رئيسيين يوجهان عملية الصعود المستمر ، أولهما : أن قانون الشركات
المساهمة المعدل أعطى للجمعيات العمومية للشركات سلطات هائلة ،
منها تحديد نسبة الربح الذي يوزع على المساهمين ، وكان جليا أن
ارتفاع الأسعار المستمر مبعثه ما بدأ من اتجاه الجمعيات العمومية
في الشركات المختلفة الى تقرير توزيع نسب عالية من الأرباح على
المساهمين بصرف النظر عن أي اعتبار عام (٧٤) .

وبين نفس الرجل أن هذا الاتجاه كان يشكل خطرا كبيرا على
الاقتصاد القومي ، لأنه إذا اتجهت النية الى توزيع الأرباح من غير
تحفظ فالنتيجة هي أن الشركات لا تستطيع أن تكون لنفسها من
الاحتياطيات ما يساعدها على توسيع أعمالها ، أو الاتجاه الى نواح
جديدة من النشاط ، كما أن توزيع نسب عالية من الأرباح على
المساهمين ستكون نتيجته أن تتجه هذه الأرباح الى سلع استهلاكية
الامر الذي يرفع أسعار الحاجات (٧٥) .

(٧٣) الأهرام ، عدد ٢٦٢٢٩ ، ١٣/١/١٩٥٩ . ص ١ ، ص ٣ ،
قانون الشركات المعدل في ١١/١/١٩٥٩ . يشرحه حسن عباس زكي .

(٧٤) نفسه .

(٧٥) نفسه .

وثانيهما : الاعتبار الرئيسي الثاني الذي يوجه عملية الصعود المستمر في الأسعار ، هو أن البورصة في الفترة الأخيرة كانت مسرحا لبعض عمليات المضاربة ، الأمر الذي استتفاد منه بعض المغامرين وأضر بمصلحة المدخرين لأن الارتفاع في الأسعار على أساس مقلد . ونتيجة ذلك أن كان هناك رد فعل محتم عاد بالأسعار الى حالتها الحقيقية وفي أثناء عمليات الصعود والهبوط كان المستفيد الأول هو المضارب المغامر أما المدخر المستثمر فحسبت عليه كل الخسائر (٧٦) ومن هنا تبعت الأسباب التي اقتضت تعديل قانون الشركات، متمثلة في حماية الاستثمار الخاص والعام ومواجهة المضاربة (٧٧) .

واتجه التعديل الى نواح أهمها ، أن الأرباح التي وزعتها الشركات عام ١٩٥٨ عن أعمالها في السنة السابقة تكون قاعدة للقياس ، باعتبار أن ذلك العام كان عاما طبيعيا لم تؤثر فيه عوامل متضاربة وبذا كانت نسبة توزيع الأرباح الجديدة هي نسبة التوزيع في عام ١٩٥٨ مضافا الى ذلك زيادة لا تتجاوز ١٠٪ منها (٧٨) .

وأكد حسن عباس زكي أن هذا التحديد وإن كان « يقيد حرية توزيع الأرباح ، إلا أنه يصون هذه الأرباح للمساهمين بما يحقق مصلحة الاقتصاد القومي لأن باقى الأرباح سيوجه الى تكوين احتياطي الشركة ، وهذا الاحتياطي يدعم حالتها المالية وبذلك يكون الربح الذي لم يتم توزيعه قد أضيف الى ثمن السهم ، فرفع قيمته ، مما يزيد من رأسمال المدخر ويوسع من استثماره ولا تتحول المسألة الى مجرد الحصول على ربح سريع يضيع في المشتريات

(٧٦) نفسه . ص ١٠ .

(٧٧) نفسه .

(٧٨) نفسه .

ويؤثر فى أسعار الحاجات فترتفع ، وتكون النتيجة آثارا سيئة على الذين لا يملكون أوراقا مالية من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن ارتفاع أسعار الحاجات سوف يستهلك زيادة الربح الموزع عن الأوراق المالية (٧٩) .

وأوضح كذلك أنه قد رأى أن يجنب من أرباح أى شركة مبلغ لا يزيد على ٥٪ من صافى أرباحها - على شرط أن تكون قد وزعت فعلا على مساهميها حالا يقل عن ٥٪ من قيمة رأسمالها - وذلك لشراء سندات حكومية ، والفكرة من ذلك أن تساهم الشركات فى النشاط العام بجانب مساهمتها فى نشاطها الخاص والمبلغ الذى افترض أن تساهم به فى هذا النشاط هو قدر ضئيل من أرباحها لا يزيد على ٥٪ من تلك الأرباح (٨٠) .

ورغم تلك التبريرات والتحليلات التى تبرا الحكومة وتظهرها كمن يخاف على الرأسماليين وشركاتهم ، فالواقع أن ذلك القانون كان رد فعل من الدولة على موقف الرأسمالية الذى لم يتحسن فقد سبق أن بينا أن اكتتاباتها فى رؤوس أموال الشركات الجديدة لعام ١٩٥٨ لم تتجاوز ٤١ مليون جنيه بنسبة المشر تقريبا ، حيث كانت قد لجأت للتوسع فى التمويل الذاتى عن طريق عدم توزيع الأرباح المتزايدة باطراد ، لذلك صدر ذلك القانون لتحديد الأرباح فى محاولة من الدولة لتعبئة بعض الأرباح الخاصة من أجل التنمية ، وذلك بحظره توزيع أرباح أكثر من ١٠٪ وإجباره الشركات على استثمار جزء من صافى أرباحها مساو لنسبة ٥٪ من المبلغ المدفوع للمساهمين فى سندات الدولة مما أثار رد فعل سريعا فى سوق الأوراق المالية (٨١) وتعدد

٢٧٩) نفسه .

٢٨٠) نفسه .

٢٨١) نفسه .

رد الفعل عند الرأسمالية ، فسرمان ما ردت على تلك المحاولة باعلانها حربا على الدولة فى بورصة الأوراق المالية ، حيث اصرت على بيع الأسهم والسندات للتخلص منها (٨٢) . بل ان البعض عدما حربا على القانون ، وتعتمد تجميد حركة السوق بالبورصة ، وتخريبا لخطة التنمية (٨٣) .

ولم يكن هناك بد من ان يتراجع وزير الاقتصاد امام موقفها ذلك ، حيث اضطر بعد ثلاثة ايام فقط ان يقرر رفع نسبة الزيادة المسموح بها فى الارباح الموزعة على الأسهم من ١٠٪ الى ٢٠٪ ، من الارباح الموزعة فعلا فى عام ١٩٥٨ للشركات التى تسمح ارباحها وظروفها بذلك كما اعلن وزير الاقتصاد التنفيذى استعداداه الدائم لاعادة النظر فى زيادة هذه النسبة للشركات التى تقتضى ظروفها المالية هذه الزيادة ، بذاء على مصلحة المدخرين والقيمة السوقية للأسهم والمركز المالى للشركة (٨٤) .

ولم يقف الأمر عند ذلك الحد ، بل لتهدة الجو أكثر من ذلك أعلن حسن عباس زكى وزير الاقتصاد التنفيذى ان التعديل الذى ادخل أخيرا على قانون الشركات فى مصر يمتاز عن القانون الذى صدر فى بريطانيا بناحيتين اولاهما : أنه أعطى للشركات الحق فى توزيع أرباح زيادة قدرها ١٠٪ ، رفعت أخيرا بقرار وزارى الى ٢٠٪ . وثانيتهما - أنه أجاز توزيع أرباح أكثر من ذلك ، بعد الحصول

(٨٢) فؤاد مرسى ، المرجع السابق . ص ٨١ - ص ٨٢ .

(٨٣) فتى محمد ابراهيم ، (التنمية الاقتصادية فى ج ٢٠٠ ع ١) ، مكتب يوليو ، القاهرة ، ١٩٦٧ . ص ٦٢ .

(٨٤) الأهرام ، عدد ٢٦٢٢١ ، ١٥/١/١٩٥٩ . ص ١ ، رفع نسبة ارباح الأسهم من ١٠٪ الى ٢٠٪ ، مندوب الحكومة يعلن .

على اذن من وزير الاقتصاد ، ومن هنا فهو أسخى من مثيله في بريطانيا (٨٥) .

وبعد ذلك بأربعة أيام استعمل وزير الاقتصاد حق الاستثناء المنصوص عليه في القانون لثلاث شركات ، وكل ذلك لتهدئة السوق وامتصاص غضب الرأسمالية الصناعية، حيث وافق حسن عباس زكى على السماح لثلاث شركات بتوزيع أرباح على مساهميها تزيد كثيرا عن النسبة التي وزعت الأرباح بمقتضاها في عام ١٩٥٧ ، بعد ان تبين أن ميزانية هذه الشركات وظروفها المالية تسمح بتلك الزيادة فقد سمح لشركة الملح والصودا المصرية بأن توزع ربحا يزيد ٤٠٪ عن ربحها في العام السابق وكذا الحال في شركة مصبر للفزل والنسيج بالمحلة الكبرى ، وشركة مصبر للفزل الرفيع بكفر الدوار (٨٦) .

وكان مجلس إدارة الشركة الأولى قد قرر تلك الزيادة وتقدم الى الوزير بطلب الموافقة على صرف تلك الزيادة ، وكذلك كان الحال في مجلس إدارة الشركتين الأخيرتين فقد قرر صرف الزيادة ، وتقدم المجلسان الى الوزير بطلب لاقرارها ، فوافق الرجل على قرار مجلس الادارة لكل من الشركات الثلاث مستخدما في ذلك حق الاستثناء المنصوص عليه في التعديل الجديد لقانون الشركات (٨٧) .

كما جاء بتقرير مجلس إدارة الشركة العربية للفزل والنسيج عن عام ١٩٥٨ « تقدمنا للسيد وزير الاقتصاد للتنفيذ بطلب الموافقة على اقتراح مجلس الادارة بتوزيع واحد جنيه و ١٥٠ مليما عن السنة

(٨٥) نفسه ، عدد ٢٦٣٢١ ، ١٥/١/١٩٥٩ . ص ٦ . وزير الاقتصاد

يقول ، حسن عباس زكى .

(٨٦) الأهرام ، عدد ٢٦٣٣٥ ، ١٩/١/١٩٥٩ . ص ١ ، السماح بأرباح

تزيد ٤٠٪ .

(٨٧) نفسه .

المالية ١٩٥٨ ، وهو ما يوزع سهم لكل سبعة أسهم ٠٠ وصرح لنا السيد الوزير بتوزيع مبلغ اجمالي قدره (٧٠ قرشا) للسهم الواحد فقط (٨٨) ٠

لقد رأت الرأسمالية الصناعية في القانون الأخير أنه فرض على المؤسسات الأهلية تمويلا اجباريا للمشروعات العامة فضلا عن أنه حدد الأرباح الموزعة عند حد معين ، كما أكدت أنه أدى الى انخفاض أسعار الأسهم بصفة عامة ، وأنه عرض كثيرا من المساهمين الذين دخلوا مشترين في النصف الأخير من عام ١٩٥٨ الى تضحيات، ثم طالب أحد مفكرها بتجنب عنصر المفاجأة في مثل تلك التشريعات الهامة التي تمس الاقتصاد في الصميم وتوجد في السوق هزات تتنافى مع طبيعة الهدوء والاستقرار التي من المفروض أن تسود ميادين المال ، وأشار الى أن مصر في غنى عن تلك الهزات ، خاصة وأنها في مستهل عهد البناء ولأنها تؤثر في روح الاندثار والاستثمار (٨٩) ٠

وإذا قبلنا وجهة نظرها تلك فلا يمكن التغافل عن أنها بحريها لذلك القانون تعد المسئول عن تدهور الأوراق المالية ببيعها لها لاغراق السوق بها للتهديد والتخويف ، وقد نجحت في ذلك ، حتى أجبرت الوزير على التراجع فانتصرت ثم دخلت بعد ذلك وكعادتها مجال المساومة والمطالبة ٠٠ الخ

حتى أن نظرتها المثالية البريئة تلك ، تبين تخوفها الزائد على تخوفها الطبيعي من الشعارات الاشتراكية المطروحة في تلك الفترة ومن القوانين الاقتصادية العديدة المتدخلة في الحياة الاقتصادية منذ دخول المؤسسة الاقتصادية الى الحياة الاقتصادية والصناعية ،

(٨٨) الأخبار ، عدد ٢٠٨٨ ، ١٩/٣/١٩٥٩ . ص ٧ .

(٨٩) الاقتصاد والمحاسبة ، عدد ١٣٤ ، يناير ١٩٥٩ . ص ٢ ، بين هامين ، عبد الله فكرى أباطة .

ومن هنا أعاشت نفسها في رعب حتى أنها اعتبرت ذلك القانون تدخلا
اجباريا في حياتها الاقتصادية ، بل وفرضا لأسلوب استثمار معين
قد ترضى به وهي في وضع طبيعي ، أما وهي خائفة من كل شيء
فقد قاومت أي شيء كالجريح ومن هنا كانت أزمته المتتملة في عدم
تجاوبها مع القوانين الصناعية .

ويتأكد هذا من عبارات مفكرها الذي ذكر أن «الوقائع قد أظهرت
بوضوح مبلغ الأثر الذي أوجده هذا التشريع . . . أن سوق الأوراق
المالية قد تأثرت نشاطها فعلا وانكششت المعاملات فيها إلى درجة جديرة
بالعناية والعلاج لإعادة الثقة إلى قلوب المدخرين » (٩٠) . ويستمرى
الانتباه عبارة أن المعاملات قد انكششت في سوق الأوراق المالية إلى
الحد الذي يتطلب العلاج لإعادة الثقة إلى قلوب المستثمرين . فمنها
يتضح مدى ملع تلك الفئة وخوفها الذي ملأ قلوب أفرادها مما
أوصلها إلى درجة الجمود وعدم التجاوب والمشاركة ، بشكل تحول
إلى عدم فاعلية على سطح الحياة الاقتصادية عامة والصناعية
خاصة ففقدت دورها رويدا رويدا أو أفقدت نفسها دورها فأصبح
من السهل الاستغناء عنها ، بل والقضاء عليها . خاصة وأنها في
موقفها ذلك طالبت بأن يعاد النظر في قانون تنظيم الصناعة
وتشجيعها وما أدخل عليه من تعديلات مع إعطاء الفرصة لرجال المال
والأعمال لمشاركة الحكومة في إعادة النظر تلك ، « وأن يصطحب
إصدار هذا القانون الجديد ما يؤكد العمل به لعدة سنوات » . كما
طالبت بأن يوجد بوزارة الاقتصاد ، لجنة دائمة مشتركة بين رجال
الوزارة المسئولين ومصصلحة الشركات ومجلس الدولة ومدنيين من
رجال المال والأعمال لترجع الشركات إليها في كل غموض (٩١) .

(٩٠) مجلة الاقتصاد والحاسبة ، عدد ١٣٥ ، فبراير ١٩٥٩ . ص ٣ ،
قانون الشركات ، عبد الله فكرى البازة .
(٩١) نفسه .

لقد كانت الرأسمالية الصناعية تريد أن تشارك فى وضع القوانين الصناعية ، حتى تخرج على هواها ، وتحقق ما تريد ، أما وإنما لم تستشر فيها ، ووضعت بطريقة فيها توجيه لها وعدم تدليل ، فلا بديل عن المقاومة وعدم المشاركة ، لاختصاص الدولة والمسؤولين فيها لسلطانها وهو ما حاولت الثورة الفكاك منه شيئاً فشيئاً .

وعلى ذلك يمكن القول أن الدولة دخلت المجال الصناعى، خطوة خطوة على حساب الرأسمالية الصناعية التى أعطتها تلك الفرصة بانسحابها المتعمد الهادئ منه ، ولذا يمكن القول أن رجال الثورة والرأسمالية الصناعية لم يلتقوا معاً بل كان كل منهم فى طرف له توجهاته التى تحكمه فانساق وراءها . الثورة يهيمها عدم التحكم والسيطرة والارتفاع بالتنمية وتقريب الفوارق والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية . الخ . للشعب عامة ، والرأسمالية الصناعية يحكمها الأرباح الكبيرة والكسب السريع وعدم المخاطرة واستقرار الأوضاع على ما هى عليه بعيداً عن الرؤية الاقتصادية والاجتماعية المتكاملة وفوق ذلك محاولة كسب الثورة بجانبها ، أما دون ذلك فلا شئ ، ومن هنا اختلفت وجهات النظر بين الطرفين وظهر التناقض بينهما حتى فقد كل منهما الثقة فى الآخر وآلت العلاقة بينهما الى ما آلت اليه (٩٢) من صدور القوانين الاشتراكية التى صدرت منذ يومى ١٩ و ٢٠ يوليو ١٩٦١ (٩٣) وبذلك بدأت صفحة جديدة لا تدخل فى نطاق ذلك البحث .

(٩٢) لقد استمرت الثورة فى تهدئة الأوضاع مع الرأسمالية الصناعية ، ولما لم يفلح ذلك منها بدأت تكشف عن نواياها تجاهها ، وكانت الخطوة الأولى بعد أكثر قليلاً من الصام على صدور قانون تحديد الأرباح ، حيث أمنت البنك الأعلى وبنك مصر فى فبراير من عام ١٩٦٠ .

(٩٣) راجع : الجريدة الرسمية ، عدد ١٩٦١/١٩/٧ .

ص ١ - ص ٥ ، وكل منها بها ما أطلق عليه قرارات التأميم والقرارات الاشتراكية .

الفصل الثالث

النشاط الصناعي

من ١٩٥٧ - ١٩٦١

وجهت الثورة عنايتها نحو الصناعة لمعالجة انخفاض مستوى المعيشة في البلاد ، ولسد النقص في الاقتصاد القومي المصري ، الناتج عن عدم قيام الصناعة بدورها المنشود الى جوار الزراعة ، ولذا دفعت بالنشاط الصناعي خطوات كبيرة في اتجاهات عديدة .

وكانت أهم ظاهرة اتسم بها هيكل الصناعة في مصر ، هي أن الصناعة التحويلية تعد أهم فروع النشاط الصناعي حيث استوعبت حوالي ٩٣٪ من الأيدي العاملة في الصناعة عام ١٩٥٩ ، و أنتجت حوالي ٨٨٪ من القيمة المضافة من النشاط الصناعي في نفس العام كما كان من بين المظاهر التي اتسم بها هيكل الصناعة في مصر انتشار الصناعات الكبيرة وسط الصناعات الصغيرة الكثيرة (١) .

وتمثل تطور الصناعة التحويلية في قيام صناعات جديدة ، كصناعة الثلاثات الكهربائية ومواقد الغاز والفصالات الكهربائية ومنتجات الخزف والصيني والمعدات الكهربائية وإطارات المطاط ومنتجات الجوت ، وأدى قيام هذه الصناعات الى احلال الانتاج المحلي محل المستورد من السلع الاستهلاكية ، وقد ساعد ذلك على توفير النقد

(١) البنك الاهلي ، المصدر السابق . ص ١٠٩ .

الأجنبي ، مما مكن من استيراد السلع الاستثمارية اللازمة لمشروعات التنمية الاقتصادية(٢) .

وكانت الصناعات الرئيسية في البلاد لا تقل عن ٣٠ صناعة ، وكان أغلبية عدد الأشخاص في المؤسسات الصناعية التي يعمل فيها عشر أشخاص أو أكثر في عام ١٩٦٠ ، يعملون في صناعة الغزل والنسيج وحلج القطن وكبسه حيث بلغ عددهم ١٦٤٩٤٥ شخصا أو ٤٧ر٨٣٪ من جملة الأشخاص ، وتلى تلك الصناعة من حيث عدد الأشخاص ، صناعة المواد الغذائية التي يعمل فيها ٤٩٢٦٦ شخصا أو ١٤ر٢٩٪ من جملة الأشخاص وهي نسبة اقل قليلا من ثلث نسبة الأشخاص العاملين في صناعة الغزل والنسيج وحلج القطن وكبسه ، التي تعد الصناعة الأولى في البلاد . أما الصناعة الثالثة من حيث العاملين بها فهي الصناعات الكيماوية ومنتجاتها التي يعمل فيها ١٧٠٢١ شخصا أو ٤ر٩٤٤٪ من جملة الأشخاص الصناعيين . والصناعة الرابعة في الأهمية من حيث عدد العاملين بها هي صناعة المنتجات من الخامات غير المعدنية ، إذ يعمل فيها ١٢٧٣٢ شخصا أو ٣ر٦٩٪ من جملة الأشخاص العاملين في الصناعة . أما الصناعة الخامسة من حيث عدد الأشخاص العاملين فيها فهي استخراج البترول الخام والغاز الطبيعي ويعمل فيها ٩٧٩٣ شخصا أو ٢ر٨٤٪ من جملة من يعملون في ميدان الانتاج الصناعي . تلك هي الصناعات الرئيسية الخمس في البلاد(٣) .

(٢) نفسه . ص ١١١ - ص ١١٣ .

(٣) حسن السامعي ، التصنيع والعمران ، ط ٢ دار المعارف ،

الاسكندرية ، ١٩٦٢ - ص ٧٩ - ص ٨١ .

وفيما يختص بالحيام المصانع وعددها في كل صناعة في عام ١٩٦٠ فقد كان أكثر المصانع عدداً في صناعة المواد الغذائية التي بلغ عددها ١٢٣٦ مصنعا أو ٣٧,٠٥٪ من جملة عدد المصانع ، بمتوسط ٣٩ فرداً لكل مصانعها ، يليها صناعة الغزل والنسيج وحلج القطن وكبسه ووجد بها ٦٧٢ مصنعا أو ٢٠,١٤٪ من اجمالي عدد المصانع بمتوسط ٢٦١ فرداً في كل من مصانعها ، وبعد ذلك تتراجع نسبة عدد المصانع في الصناعات الى ٥,٧٪ من جملة المصانع في صناعة المصنوعات من الخامات غير المعدنية التي كان لها ١٩٠ مصنعا (١٠) ثم انخفضت النسبة بعد ذلك الى اقل بكثير من ١٪ من جملة المصانع .

وستشير فيما يلي اشارة مقتضبة الى حالة بعض الصناعات الهامة في مصر للخروج ببعض التطورات التي حدثت لها .

أولاً : صناعة الغزل والنسيج :

تعد تلك الصناعة من أقدم الصناعات في مصر وأكثرها نجاحاً ، ولذا حدث التوسع فيها ليس فقط على أساس تلبية السوق المحلي بل على أساس توسيع الصادرات للحصول على العملة الأجنبية التي تحتاجها مصر (١١) .

من هنا كان احتلالها لرأس قائمة صناعات مصر ، حتى مثل الدخل الناتج منها حوالي ١٨٪ من اجمالي الدخل الصناعي كما كان يعمل فيها حوالي ٢٠٪ من العاملين بالصناعة . ورغم انها تعتمد على القطن ، الا انها تشمل الحرير والصوف والكتان ، فوق ان

(١٠) نفسه . ص ٨١ .

(١١) محمد مظلوم حمدي ، لمحات في اقتصادنا المعاصر ، منشأة

المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٦٤ . ص ١٠٧ .

القطن تنشأ عليه صناعات أخرى تتكامل فيما بينها كصناعة الحلج والغزل والنسيج والتبييض والتجهيز وكبس القطن المصدر . .
الخ (١٢) .

وقد حققت صناعات الغزل والنسيج للبلاد الاكتفاء الذاتي من منسوجات القطن والصوف والحريير النايلون وغيره من الألياف الصناعية ، وكذلك الأنواع المختلفة من الملابس الجاهزة وأمكن التصدير الى الخارج فقم تصدير حوالي ٣٥ ألف طن (١٣) .

وفي بحث للبنك الاهلى المصرى عن الحالة المالية لشركات المساهمة فى مصر بين عامى ٥٦/٥٧ و ٥٧/٥٨ ، والذى غطت عينته ٢٥ شركة من شركات صناعة النسيج بلغ رأسمالها ٢٠٩ مليون جنيه ، ومثل ٧٣٪ من رأس المال الكلى للشركات المساهمة المشتغلة بهذا النشاط فى مصر وقسمت العينة الى مجموعتين فرعيتين ، شملت الاولى ٧ شركات كبرى لم يقل رأسمال كل منها عن مليون جنيه وبلغت فى مجموعها ١٢ مليون أو مايزيد على ٤٠٪ من رأسمال الصناعة كلها ، وشملت الثانية ١٨ شركة صغرى يزيد رأسمال كل منها عن ١٠٠.٠٠٠ جنيه ولم يجاوز مليوناً من الجنيهاً وبلغت فى مجموعها ٨٩ مليون جنيه (١٤) .

(١٢) حسين خلاص ، المرجع السابق . ص ١٢٨ .

(١٣) وزارة الصناعة ، الصناعة فى عشر سنوات ، يوليو ١٩٦٢ ، الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية ، القاهرة ، ١٩٦٢ . ص ١ - ص ٣ ، من مقدمة عزيز صدقي وزير الصناعة للكتاب .

(١٤) قام البنك بدراسة عينة قوامها ١٤٨ شركة من الشركات المساهمة فى مصر ، باستثناء البنوك وشركات التأمين ، تبلغ جملة رؤوس أموالها ١١٢٩ مليون جنيه أو نحو ٥٣٪ من مجموع رؤوس أموال الشركات المساهمة فى مصر ، وقد درس خلالها الحالة المالية فى الفترة موضوع البحث ، راجع : البنك الاهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، ج ١٢ عدد ١ ، القاهرة ، ١٩٥٩ . ص ٥٩ ، ص ١١٤ .

وبالنسبة للمجموعة الاولى فقد بلغت ارباحها الاجمالية ٨٧ مليون جنيه أو حوالى ٧٣٪ من رأس المال فى كل من السنتين ، وهى نسبة مرتفعة ، كما بلغ صافى الأرباح ٤ ملايين جنيه أو ٣٣٪ من رأس المال فى عام ١٩٥٨/٥٧ مقابل ٣٩ مليون جنيه فى عام ١٩٥٧/٥٦ ، بينما هبط اجمالى الأرباح للمجموعة الثانية بمبلغ ٩٠.٠٠٠ جنيه ، فبلغ ٣ ملايين جنيه أو ٢٣٪ من رأس المال ، وانخفض صافى الأرباح بمقدار اكبر (١٧٠.٠٠٠ جنيه) فبلغ ٣١ مليون جنيه أو ١٤٪ من رأس المال ومع ذلك فهى نسبة مرتفعة الى رأس المال ، هذا من جهة ومن جهة أخرى فقد ارتفع اجمالى الأرباح الموزعة بمقدار ٢٤٥.٠٠٠ جنيه فى حالة الشركات الكبرى فبلغ ٣١ مليون جنيه أى مايجاوز ٢٥٪ من رأس المال بالنسبة للمجموعة الاولى ، أما المجموعة الثانية فقد هبطت الأرباح الموزعة بالنسبة لها بمقدار ٩ آلاف جنيه فبلغت ١١ مليون جنيه أو ١٢٪ من رأس المال (١٥) .

وقد بلغ عدد شركات الفزل والنسيج الكبرى فى عام ١٩٥٨ (٣٥ شركة) ، بلغ رأسمالها الاقصى ٢٥ مليون جنيه ، وبلغ عدد المغازل القائمة فى نهاية ١٩٥٨ (٣٠٠ را ١٢١ مغزل) مقابل ٩٦٨ را ٧٠٠ مغزل فى آخر عام ١٩٥٧ (١٦) وضم مجتمع صناعة

(١٥) نفسه . ص ١١٦ .

(١٦) البنك الاهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، ج ١٢ ، عدد ١ ،

١٩٥٩ . ص ١٣ .

الغزل والنسيج ١٦٩ مصنعا وشركة عمل بكل منها فوق العشرة
مشتغلين فى عام ١٩٥٨ ، منها ٤٦ مصنعا وشركة بلغ عدد المشتغلين
بكل منها ٥٠ مشتغلا فأكثر ، والباقي ١٢٢ مصنعا وشركة تراوح
عدد المشتغلين بكل منها ما بين ١٠ - ٤٩ مشتغلا(١٧) .

كما بلغ رأس المال المدفوع فى صناعة الغزل والنسيج فى
نهاية ١٩٥٨ (٣٨ مليون جنيه) أى بنسبة ٤٠٪ من رأس المال
المدفوع فى قطاع الصناعة بأكمله والبالغ قدره (٩٤٨ مليون
جنيه) وبلغ العدد الكلى للمنشآت العاملة بصناعة الغزل والنسيج
٧١٣ منشأة منها ٤١ شركة مساهمة والباقي خاص بشركات
أشخاص وأفراد ، فى الوقت الذى بلغ عدد المنشآت المشتغلة فى قطاع
الصناعة بأكمله ٤٨٧٢ منشأة منها ١٣١ شركة مساهمة والباقي
خاص بشركات أشخاص وأفراد(١٨) .

ويوضح الجدول التالى رأس المال المدفوع فى قطاع الصناعة
ونصيب صناعة الغزل والنسيج منه حتى نهاية سنة ١٩٥٨ :

-
- (١٧) ج ٢٠٠ ع . إدارة التعبئة ، صناعات الغزل والنسيج ج ١ .
يومية ، القاهرة ، ١٩٦١ ص ١٨ .
(١٨) بنك مصر ، نشرة بنك مصر ، عدد ١ ، مارس ١٩٦٠ . مطبعة
مصر ، القاهرة ، ١٩٦١ ص ٣٢ . صناعة الغزل والنسيج حتى ١٩٥٨/١٢/٣١ .

الشركات غزل ونسيج صناعات أخرى قطاع الصناعة

عدد	مليون جنيه	عدد	مليون جنيه	عدد	مليون جنيه
١٣١	٧٦٢	٩٠	٤٣٩	٤١	٣٢٣
٤٧٤١	١٨٦	٤٠٦٩	١٢٩	٦٧٢	٥٧
والأفراد					
٤٨٧٢	٩٤٨	٤١٥٩	٥٦٨	٧١٣	٣٨
المجموع					

المصدر : بنك مصر نشرة بنك مصر عدد ١ مارس ١٩٦٠

ص ٣٩ .

ومن ذلك الجدول يتبين أن شركات المساهمة مع قلة أعدادها بكثير عن شركات الأشخاص والأفراد كان رأسمالها مرتفعاً بكثير عن شركات الأشخاص والأفراد ، مما يوضح التركيز في الشركات الأولى والضعف في الثانية ولا ينطبق ذلك على مستوى صناعة الغزل والنسيج وحدها ، بل أنه سائد في الصناعة كلها ، ويرجع ذلك إلى أسباب عديدة ذكرت فيما سبق ، وكان أبرزها ميل وتفضيل المصريين لشركات الأشخاص والأفراد .

وفيما يلي جدول يوضح نسبة توزيع إنتاج غزل القطن بالطن :

النسبة الاجمالي %	النسبة %	المصانع الاخرى	النسبة %	مجموعة شركات القومية الاقتصادية	النسبة %	مجموعة شركات بنك مصر	السنة	
١٠٠	٨٠.٥٣٦	٥٩.٢	٤٧٧.٧٥١	١.٢	١٠.١٥	٢٩.٤	٢١.٧٧٠	١٩٥٧
١٠٠	٨٧.١٠٤	٦٠.٩	٥٢.٣٦	١.٢	١٠.٩٤	٣٧.٨	٢٢.٩٧٤	١٩٥٨
١٠٠	٩١.١١١	٥٩.٢	٥٢.٩٥٩	١.٧	١٠.٣٢	٢٩.١	٢٥.٦٢٠	١٩٥٩

المصدر : مصر للصناعات عند ١ يناير ١٩٦١ . ص ٥

وشركات بنك مصر هذا هي : شركة مصر بالحلة ، وشركة
مصر بكفر الدوار ، وشركة مصر لنسيج الحرير . أما شركات المؤسسة
الاقتصادية فهي : شركة النيل للمنسوجات وشركة النيل للغزل
الرفيع (١٩) . ويتضح من ذلك الجدول أن نصيب انتاج المصانع
الأخرى التي تمثل القطاع الخاص من اجمالي المنتج من المنسوجات
ما زال محتفظا بنسبته المرتفعة التي تفوق نسبة انتاج كل من مجموعة
بنك مصر ، ومجموعة المؤسسة الاقتصادية ، كما يتضح أن زيادة
الانتاج من عام الى آخر حتى عام ١٩٥٩ قد تفوق على عام ١٩٥٨
بما نسبته ٦٤٪ .

(١٩) مصر الصناعية ، عدد ١ ، يناير ١٩٦١ ، ص ٥ . اقتصاديات
صناعة الغزل والمنسوجات القطنية .

كما يبين الجدول التالي توزيع إنتاج المنشوجات القطنية في المجموعات المصنار إليها بالمليون متر :

النسبة الاجمالي %	النسبة % المصانع الاخرى	النسبة % مجموعة شركات البنوك الاقتصادية	النسبة % مجموعة شركات بنك مصر	المئة
١٠٠ ٤٥٣	٥٤٦ ٢٤٥	٢٢٦ ١٠٠	٢٣٨ ١٠٨	١٩٥٧
١٠٠ ٤٧٧	٥٢٦ ٢٥١	٢٤٥ ١١٧	٢٢٩ ١٠٩	١٩٥٨
١٠٠ ٤٩٩	٥٢٥ ٢٦٧	٢٢٤ ١١٧	٢٣٦ ١١٥	١٩٥٩

المصدر : مصر الصناعية عدن ١ يناير ١٩٦١ - ص ١٦ .

وكانت شركات بنك مصر هنا ، هي شركة مصر بالمحلة الكبرى ،
أما شركات المؤسسة الاقتصادية فهي : شركة صباغى البيضاء
والشركة المصرية لصناعة المنسوجات ، وشركة النيل
للمنسوجات (٢٠) وقد وضع من ذلك الجدول أن انتاج المنسوجات
فى زيادة بسيطة من عام الى عام ، حتى يمكن القول انه ثبت فى عام
١٩٥٩ عند مستواه فى عام ١٩٥٨ بميل طفيف الى الارتفاع . ورغم
ذلك فان توزيع المنسوجات القطنية فى عام ١٩٥٩ لم يبلغ حد
استيعاب الانتاج كله فقد تخلف مخزون بلغ ٩٧٥٧١٦ مترا اضيف
الى المخزون المتخلف من الأعوام السابقة والذي بلغ ٣٨٩٣٢٠٠٠
متر فى نهاية عام ١٩٥٨ (٢١) .

ورغم ذلك فقد نوهت شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع من
القطن المصرى فى تقرير مجلس ادارتها عن عام ١٩٥٨ ، بالعبء
الذى أسدتها الحكومة لصناعة الغزل والمنسوجات فى البلاد سواء
بايفاد البعثات الاقتصادية الرسمية الى مختلف بلدان العالم لترويج
منتجات تلك الصناعة أو بعقد الاتفاقات التجارية واتفاقات الدفع
والتخفيف من قيود النقد والاستيراد (٢٢) .

ومن هنا فقد أرجعت شركة مصر للغزل والنسيج ، التقدم الذى
أحرزته صناعة الغزل والنسيج ، الى السياسة التى وضعتها الجهات

(٢٠) نفسه . ص ١٦ .

(٢١) اتحاد الصناعات ، الكتاب السنوى ١٩٥٩/٥٨ . ص ٤٦ ، تقرير
غرفة صناعة الغزل والنسيج .

(٢٢) الأهرام ، عدد ٢٦٣٤٠ ، ١٩٥٩/١/٢٤ . ص ٥ . تقرير مجلس
إدارة الشركة ، مقدم للجمعية العمومية العادية للمساهمة المنعقدة لـ
١٩٥٩/١/٢٣ .

الحكومية المختصة لتشجيع الصادرات والى ما تقدمه من المعاونة والى جهود صندوق دعم صناعة الغزل والمنسوجات القطنية (٢٣) .

واكدت الشركات عامة اعترافها بفضل الحكومة عليها وخاصة فى تسهيل أعمال التصدير، ومنها شركة مصر صباغى البيضاء، التى اكد تقرير مجلس ادارتها ان صادراتها ظلت فى نمو مضطرد وانها صدرت منتجاتها الى المانيا الشرقية والولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا ، ومانيا الغربية ، والسويد ، وفنلندا ، وايطاليا ، وجنوب أفريقيا والحبشة وغانا واليونان وتركيا ، وبلجيكا والى مختلف البلاد العربية وخاصة الكويت والمملكة العربية السعودية ولبنان والعراق (٢٤) .

وعندما بدأت التكتلات الاقتصادية للدول الأوروبية تعمل على الحد من واردات البلاد الخارجة عن نطاق التكتلات ، الامر الذى حدا بالبلاد العربية الى التشاور لانشاء سوق عربية مشتركة تهدف الى تحقيق التعاون الاقتصادى فهما بينها ، ان تلك العوامل كانت وراء زيادة مبيعات بعض الشركات ومنها شركة مصر للغزل والنسيج الرقيع من القطن المصرى (٢٥) .

ولذا فقد اشادت شركة مصر صباغى البيضاء فى تقرير مجلس ادارتها من عام ١٩٦٠ ، بما اتخذته الحكومة من تبسيط اجراءات

(٢٣) مصلحة الشركات ، محفظة ٤٣ ، شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى ، ملف ١٨٢ - ١٢٢/٣ ج ٢ ، تقرير مجلس الادارة من عام ١٩٥٨ ، مقدم للجمعية العمومية العادية فى ١٩٥٩/١/٢٠ ، مطبعة مصر ، القاهرة ، ١٩٥٩ - ص ٨ .

(٢٤) مصلحة الشركات محفظة ٣٥ ، شركة مصر صباغى البيضاء ، ملف ١٨٢ - ٢٥٣/٥ ج ١ ، تقرير مجلس الادارة من عام ١٩٥٨ ، مقدم للجمعية العمومية المنعقدة فى ١٩٥٩/٣/٢٥ .

(٢٥) الاخبار ، عدد ٢٦٦٣ ، ١٩٦١/١/١٨ ، ص ٧ ، تقرير مجلس ادارة الشركة ، مقدم للجمعية العمومية من عام ١٩٦٠ ، فى ١٩٦١/١/١٧ .

التصدير وتشجيع فتح أسواق جديدة فضلا عن تيسير استيراد
بما يلزم لتلك الصناعة من خامات ومعدات (٢٦) .

وكل ذلك يوضح تشجيع الثورة ووقوفها بجانب تلك الصناعة
باعتبارها عماد البلاد الصناعي ، وأساسا من أسس تقدمها
الاقتصادي ، فوق ما تؤمنه من فرص عمل تعد بمئات الألوف من
العمال ، واستخدامها لعشرات الملايين من الجنيهات مما يوضح
أهميتها ويجعل أي مساس بها ضربا لشعب مصر واقتصادها في
الضميم ، ويبرر في نفس الوقت تشجيع الثورة لتلك الصناعة ووقوفها
وراءها ، رغم اتساعها وعدم استيعاب السوق لكل انتاجها بل
وظهور مخزون كبير منه .

وقد تركزت مشاكل صناعة الغزل والنسيج في تصنيع القطن
الخام المحلي فمن المعروف أن القطن المصري يمتاز بأنه طويل
الثقل ، وهو صنف من القطن ثقل غلته وتكثر كلفته عن الأقطان
قصيرة الثيلة ومثيلاتها المنتجة في بعض الدول الأخرى وبالتالي
فإن تصنيعه محليا قد أدى إلى ارتفاع أسعار غزله سيما السميكة
منها ، وهي التي مثل متوسط نسبتها إلى مجموع انتاج البلاد من
الغزل حوالي ٧٠٪ ، ولما كانت أسعار أقطان مصر طويلة الثيلة
عالية ، تربو على أسعار الأقطان العالمية بكثير ، ولما كاد تستخدم
أقطانها تلك في انتاج غزل سميكة ترتفع تكاليف انتاجه عن
مستوى تكاليف انتاج الأصناف الأخرى ، فإن هذا الأمر لاشك قد
أصاب صناعة مصر بالقصور في ميدان المنافسة الأجنبية الأمر الذي
أدى أيضا إلى ارتفاع أسعار منسوجاتها القطنية (٢٧) .

(٢٦) الأهرام ، عدد ٢٧١٠٢ ، ٢٣/٢/١٩٦١ ، ص ٥ ، تقرير مجلس
إدارة الشركة من عام ١٩٦٠ ، مقدم للجمعية العمومية في ٢٢/٢/١٩٦١ .
(٢٧) اتحاد الصناعات ، الكتاب السنوي ١٩٦٠/٥٩ ، ص ٣٥ ، تقرير
غرفة صناعات الغزل والنسيج .

وأمام ذلك الموقف الصعب على الرأسمالية الصناعية ، فإن شركاتها شاركت بطرح واقتراح الحلول ومنها شركة الغزل الأهلية التي أكدت أنها لم تتوان عن إبداء وجهات نظرها في المسائل المتعلقة بمستقبل صناعة الغزل والنسيج المصرية ، وأنه لا سبيل إلى تحقيقها إلا بمساعدة الحكومة وأهمها : عدم السماح بإنشاء مصانع غزل جديدة - حتى تحل مشكلة المخزون السلعي - ، مساعدة المصانع التي تعترض تحويل إنتاجها من الغزل السميك إلى الغزل الرفيع وذلك بالتصريح لها بالعمليات الصعبة اللازمة ، لتشجيع سياسة التصدير (٢٨) .

بل إن ارتفاع أسعار منتجات الغزل والنسيج قد جعلها غير قابلة لأى زيادة ، بل ربما شجع الشركات الصناعية على الطمع فى حقوق الدولة ومحاولة عدم دفعها لها ، ومن ذلك ما طالبت به المحلات الصناعية للحريز والقطن (اسكو) ، التي طالبت المسئولين أن يعالجوا موضوع إلغاء رسوم الإنتاج وأكدت « أنها عبء ثقيل على صناعة الخيوط (٢٩) مما يحملها وغيرها مسئولية القصور فى تقديم حقوق الدولة فى الوقت الذى كانت تحقق فيه الأرباح العالية .

ومما يوضح تحقيق الشركات لأرباح عالية ومغرية رغم تكسب الإنتاج أو ما سعى بالمخزون السلعي، توالى قيام شركات غزل القطن ونسجه حتى أصبح عدد المؤسسات العاملة فى تلك الصناعة ٣٣ مؤسسة فى عام ١٩٥٩ ، وذلك بخلاف أكثر من ٥٠ مصنعا ، لنسج الأقمشة ومنتجات التريكو حتى أن تلك الصناعة قد أصبحت تستوعب

(٢٨) مصلحة الشركات ، محفظة ٤٦ ، شركة الغزل الأهلية ، ملف ١٨٢ - ٥/٥٨ ج ٢ ، تقرير مجلس الإدارة إلى الجمعية العمومية العادية فى ١١/١/١٩٥٨ من عام ١٩٥٧ . ص ٧ .
(٢٩) الأخبار ، عدد ٢١١٥ ، ٢٠/٤/١٩٥٩ . ص ٧ ، تقرير مجلس الإدارة ، مقدم للجمعية العمومية فى ٩/٥/١٩٥٩ ، من عام ١٩٥٨ .

ما بلغت نسبته ٣٠٪ من كمية محصول القطن المصرى ، مما يؤكد من جهة أخرى أهميتها فى المجال الاقتصادى عامة (٣٠) .

ولذا فقد كفلت للسوق المصرية - كما أشارنا - الوفاء بكامل حاجتها من مختلف أصناف المنتجات القطنية ومن الأنواع الفاخرة إلى الأقمشة الشعبية الرخيصة وبذا وفرت على الاقتصاد القومى صبة انفاق عملات أجنبية قدرت بملايين الجنيهات ، على أن أهمية الدور الذى تؤديه الصناعة القطنية فى ميدان الاقتصاد لم تقف عند حد الاكتفاء الذاتى بل تقدمته الى مجال التصدير للخارج (٣١) مما جرنا الى أن نلغس لها تلك المساحة بين الصناعات الأخرى . وحتم علينا أن نضعها فى المقدمة .

صناعة حلج وكبس وتصدير الاقطان :

تعد صناعة كبس القطن من الصناعات الهامة إذ انها المرحلة الأخيرة التى تمر بها الاقطان المعدة للتصدير قبل شحنها ، وكانت تقوم بتلك العملية فى مصر أربع شركات مساهمة مصرية كبيرة مقرها فى الاسكندرية ، يرجع تاريخ تأسيس اثنتين منها الى أكثر من سبع وستين عاما والاثنتين الأخرين منها الى أكثر من خمس وثلاثين عاما ، ما جعل لتلك الشركات خبرة طويلة فى اعداد تلك السلعة الأساسية وقد بلغ رأسمال تلك الشركات الأربع ١٩٠٦.٠٠٠ ر.جنيه وهى مزودة بآلات للكبس ومكينات خاصة لتنظيف القطن (٣٢) .

(٣٠) بنك مصر ، بنك مصر وشركاته ، مطبعة مصر ، القاهرة ،

١٩٥٩ . ص ١٧ .

(٣١) نفسه . ص ١٨ .

(٣٢) اتحاد الصناعات ، الكتاب السنوى ١٩٥٩/٥٨ . ص ٣٩ ، تقرير

فرقة صناعة الفزل والنسيج .

وكونت تلك الشركات وغيرها مع محالج القطن قطاعا صناعيا هاما ولذا فقد تكونت المجموعة التي اختارها منها البنك الاهلى لاجراء دراسته المشار اليها من عشر شركات اشغلت بحلج القطن وكبسّه وتصديره بلغ رأسمالها المدفوع ٤٣ مليون جنيه واحتياطياتها ٢٢ مليون جنيه ، او حوالى ٥٢٪ من رأس المال فى عام ١٩٥٨/٥٧ . ويرجع ذلك الانخفاض فى تلك النسب الى المنافسة الحادة بينها ، نظرا لزيادة عدد المحالج عن حاجة البلاد الفعلية فضلا عن انها لا تعمل سوى ستة اشهر فى السنة ونتيجة لذلك ارتفع صافى الربح ارتفاعا ضئيلا فى عام ١٩٥٨/٥٧ - من وجهة نظر البنك الاهلى - وكان يمثل ١٧٪ من رأس المال المدفوع وهو ربح مجز من وجهة نظرنا لأن الربح المعقول ٧٪ فما فوق ، ولم تتحمل الشركات اية خسائر خلال السنتين موضوع الدراسة بل ان بعض شركات حلج وكبس وتصدير الأقطان قد نجح فى استهلاك جانب من الخسائر المجمعة السابقة (٣٣) .

وقد بلغ عدد المحالج العاملة فى موسم ١٩٥٩/٥٨ (٩٨ محلجا) ، بها ٥٩٤٢ دولايا ، من ١٠١ محلج قائم فى مصر ، وذلك بعد هدم وازالة محلج بالوجه البحرى وازافة محلج جديد فى قوص بالوجه القبلى مما يعنى أن هناك ٣٠ محالج لم تعمل فى ذلك الموسم (٣٤) .

وقد كان عدد المحالج الموجودة فى الوجه البحرى ٦٥ محلجا بها ٣٩٠٦ دولايا اشتغل منها ٦٣ محلجا تحوى على ٣٧٩٨ دولايا

(٣٣) البنك الاهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، ج ١٢ ، عدد ١ ،

١٩٥٩ . ص ١١٦ - ١١٧ .

(٣٤) المصدر السابق . ص ٣٧ .

فى موسم ١٩٥٩/٥٨ ، وفى الوجه القيلى ٣٦ محلجا بها ٢١٤٤
دولابا اشتغل منها ٣٥ محلجا بها ٢٠٩٤ دولابا (٣٥) .

وكان من مشاكل تلك الصناعة شكوى المحالج من تباطؤ
المعاصر فى نقل البذرة ، كما عانت أثناء المواسم من النقص فى
شناير البال واكتياس القطن وتأخر بنك التسليف فى توزيع هذا
الصنف وكذلك تأخيرته فى صرف ثمن بذرة التقاوى ، كما تأثرت
كثيرا من ارتفاع أسعار المواد الأولية مما ادى الى زيادة أسعار
التكلفة وواجهت بعض الصعوبات فى الحصول على بعض قطع الغيار
بسبب صعوبة الحصول على اذون الاستيراد .

صناعة الغزل والمنسوجات الكتانية :

يصالح الكتان المصرى (الشعر) لصناعة الأقمشة الثمينة ، أما
يتخلف من الكتان الشعر فيسمى (قطة) . وهذا الصنف يستعمل
فى صناعة خيوط الأحذية والخيوط المستخدمة فى نسج القوط
والبشاكير وملاءات الفرش ، وما يتخلف من (القطة) يسمى (المشاق)
ويستخدم فى صناعة الدوبارة (٣٧) .

وضم مجتمع تلك الصناعة فى عام ١٩٥٩ شركة واحدة بلغ
عدد المشتغلين بها ٥٠ مشغلا فاكتر (٣٨) وبلغ مجموع الأموال
المستثمرة فى تلك الصناعة فى عام ١٩٥٨ (٢٠٠ و ٨٥٦ جنيه) ،

(٣٥) اتحاد الصناعات ، المصدر السابق .

(٣٦) نفسه . ص ٣٩ .

(٣٧) الأهرام الاقتصادى ، عدد ٨٥ ، مارس ١٩٥٩ . ص ٣٠ ، صناعة

الكتان .

(٣٨) ج ٢٠٠ ، إدارة التهيئة ، صناعات الغزل والنسيج بالائليم

المصرى ، ج ١ ، يونية ، ١٩٦١ . ص ٥ .

وكان اجمالى المخزون السلعى فى تلك الصناعة مائيمته ٢٣٢٧٠٠ جنيته فى عام ١٩٥٨ (٣٩) .

وهذا ما ادى الى هبوط الانتاج من غزل الكتان فى عام ١٩٥٩ .
ان سجلت ارقامه ١١١٠ اطنان مقابل ١٢٤٣ طنا فى عام ١٩٥٨ ؛
بنقص مقداره (١٣٣ طنا) او ١٠.٧٪ وبلغ الغزل المخصص
للنسج من هذا المقدار ٦٢٠ طنا مقابل ٧٤٠ طنا فى عام ١٩٥٨ ،
بنقص مقداره (١٢٠ طنا) او ١٦.٢٪ اما الانتاج من المنسوجات
الكتانية فقد بلغ ١٧٥٠.٠٠٠ متر مقابل ٢٠٠.٠٠٠ متر فى عام
١٩٥٨ بزيادة قدرها ٥٠٠.٠٠٠ متر او ٤٥٨٪ ، وتعزى تلك الزيادة
الى وجود فائض من غزل الكتان من العام السابق (٤٠) .

ورغم ذلك فقد اضيف الى الشركة السابقة شركتان اخريان
تعملان ينسج الكتان ويغزله ، ناهيك عن ٩ مصانع تعمل فى نفس
المجال تديرها شركات توصية بسيطة او شركات تضامن او
افراد (٤١) .

وقد كان من العقبات والمتاعب التى كانت فى سبيل تلك
الصناعة ، عدم وجود سياسة مرسومة لزراعة الكتان على اساس
التوسع فى زراعته ، وعدم قبول منسوجات الكتان اسوة بالمنسوجات
القطنية فى بعض الهيئات والمصالح الحكومة وبقاء السيغال
والماتيللا نوعان من الالياف النباتية (دون سائر الخامات الاخرى
خاضعين لرسوم جمركية مرتفعة فى الوقت الذى لا تلقى منتجاته
الحماية الكافية بحظر استيراد ما يماثلها او زيادة الرسوم

(٣٩) نفسه - ص ١٧ .

(٤٠) اعداد الصناعات ، الكتاب السنوى ١٩٥٩/٥٨ - ص ٩١ .

(٤١) وكانت الشركة الاولى بطنطا والثانية بالاسكندرية والثالثة

بامبابية ، راجع : الاحرام الاقتصادى ، عدد ٨٥ ، مارس ١٩٥٩ - ص ٣٠ .

الجمركية على هذا الوارد . بالإضافة الى الصعوبة الحصول على تراخيص استيراد للحصول على المواد الخام اللازمة وقطع غيار وغيرها ، ناهيك عن صعوبة تصدير الكتان الشعير وما يلاقيه من منافيه الكتان في البلاد الأخرى التى تتبع سياسة الاغراق (٤٢) .

لذلك طلب رجال صناعة الكتان بتذليل تلك العقبات ، واقترحوا على الحكومة مساعدتهم ورعاية تلك الصناعة عن طريق : حث المضالح الحكومية على شراء المنسوجات الثقيلة المستعملة للأغطية من (رك الكتان) ، وتبسيط اجراءات قبول المنسوجات الكتانية في المشتريات الحكومية وتحريم استيراد أنواع الغزل والنسيج من الكتان منعاً للمنافسة مادام الانتاج المحلى يكفى حاجة الاستهلاك ، والتوسع فى زراعة الكتان مع الاهتمام بتحسين النوع وتوفير النواحي الفنية (٤٣) .

أما صناعة الفوط والبشاكير التى تتفرع عن الصناعة الكتانية فإن مجتمعا ضم فى عام ١٩٥٩ تسع مؤسسات ، عدد المشتغلين بها من ١٠ - ٤٩ مستغلا ، وبلغ مجموع رؤوس الأموال المستثمرة فى تلك الصناعة فى عام ١٩٥٨ (٧١٠٤٠٠ جنيه) ، وقد بلغت جملة المخزون السلى فى تلك الصناعة ما قيمته ٩٩٣٠٠ جنيه فى عام ١٩٥٩ (٤٤) .

صناعة الصوف :

فى الأشهر الأولى من عام ١٩٥٨ عرض الدكتور يحيى الملا المدير العام للتنظيم الصناعى على الدكتور عزيز صدقى وزير الصناعة تقريراً عن التوسع فى صناعة غزل الصوف ونسجه وجاء فيه « أن فى البلاد ١٣ مصنعا لغزل الصوف بها ٤٠٠٧٦ مغزلا

(٤٢) نفسه . ص ٣١ .

(٤٣) نفسه .

(٤٤) ج ٢٠٠ع ، إدارة التهيئة ، المصدر السابق . ص ٥ - ص ١٨ .

للصوف المشط ، و ١٥٠٤٠ مفزلا للصوف المسرح ، ويبلغ عدد مصانع الغزل التى لديها اقسام نسيج ٨ مصانع بها ٨٥٣ نولا وبذلك لا يكون هناك مجال لتوسع جديد فى نسيج الأقمشة الصوفية ، فيما عدا تجديدات المصانع القائمة أو استحداث أنوال جديدة (٤٥) .

ورغم ذلك فقد أصبح مجتمع تلك الصناعة يضم عند نهاية عام ١٩٥٨ خمسة عشر مصنعا وشركة منها اثنا عشر مصنعا وشركة ، بلغ عدد العاملين بكل منها ٥٠ عاملا وأكثر وثلاثة مصانع تراوح عدد العاملين بكل منها بين ١٠ - ٤٩ مشتغلا (٤٦) .

بلغت جملة رؤوس الأموال المستثمرة فى تلك الصناعة ٥٠٠ر١٧٥٠ر١١ جنيه فى عام ١٩٥٨ ، على حين بلغ اجمالى المخزون السلسلى ٤٠٠ر٣٧٤ر٤ جنيه فى نفس العام (٤٧) ثم ارتفع ذلك المخزون من الأقمشة الصوفية لدى المصانع فوصل فى نهاية ١٩٥٩ الى ما نسبته ٥٣٪ عما كان عليه فى نهاية عام ١٩٥٨ حيث بلغ ٥٣٩ طنًا مقابل ٣٥٢ طنًا (٤٨) .

وقد أدى استمرار تقييد استيراد المنسوجات الصوفية إلى أطراد تقدم صناعته ، من حيث إنتاج الغزل والأقمشة على السواء ،

(٤٥) الأهرام الاقتصادى ، عدد ٧٨ ، مارس ، إبريل ١٩٥٨ . ص ١٧ .

تقرير رسمى من مصانع الأقمشة الصوفية .

(٤٦) ج ٢٠٠٠ ، إدارة التبعة ، المصدر السابق . ص ٥ ، وكانت أهم شركات غزل ونسج الصوف بمصر فى عام ١٩٦٠ : هى شركة مصر للغزل والنسيج بالحلّة وشركة الفرق للغزل والنسيج ، واتحاد صناعة المنسوجات المفارة (ملكته) المحلات الصناعية للحزير والطن (أسكو) ، والفرقة المصرية للغزل ونسج الصوف (بولتكس) ، راجع : الأهرام الاقتصادى ، عدد ١٢٦ ، نوفمبر ، ديسمبر ١٩٦٠ . ص ٣٠ ، أسماء شركات الصوف بمصر .

(٤٧) ج ٢٠٠٠ ، إدارة التبعة ، المصدر السابق . ص ٢٤ .

(٤٨) اتحاد الصناعات ، الكتاب السنوى ١٩٥٩/٥٨ . ص ٧٧ .

فترقب على تحسّن المنتجات المحلية فضلاً عن تخفيض الحكومة لأسعارها أن انتعش الاستهلاك حتى أنه جاء في تقرير إحدى الشركات الكبرى لانتاج الصوف ، أن الطلب زاد عن الانتاج غير أن المخزون زاد على وجه العموم نتيجة لزيادة الانتاج من الأصواف المخلوطة (٤٩) .

كما كان من مشاكل تلك الصناعة ، أنه منذ عام ١٩٥٩ بدأت الأقمشة الصوفية الأجنبية تتسرب للبلاد مزاحمة بذلك الانتاج المحلي حتى أنه ترتب على تلك المنافسة غير المشروعة ، أن بدأت المصانع المحلية تجد صعوبة في تصريف انتاجها الذي تزايد عاماً بعد عام ، وقررت شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى أنه إذا استمرت هذه الحالة دون علاج حاسم ، فإنها لاشك ستؤدي إلى الاضرار بالصناعة المحلية اضراراً بالغاً (٥٠) .

وامتدت آفة الانتاج المتزايد وعدم استيعاب السوق له إلى صناعة البطاطين أيضاً ، حيث استمر الانتاج من البطاطين في اتجاهه إلى الهبوط لعلاج ذلك الوضع ، حتى بلغ ١٥٠٥ طنان في عام ١٩٥٩ مقابل ١٧٩٢ طناً في عام ١٩٥٨ بنقص قدره (٢٨٧ طناً) أو ١٦٪ وفي الوقت نفسه سجل المخزون من البطاطين ، في نهاية السنة ارتفاعاً جديداً إذ بلغ ٤٢٦ طناً مقابل ٢٨٢ طناً في عام ١٩٥٨ أي زيادة قدرها ٤٤ طناً أو ١١,٥٪ (٥١) .

(٤٩) البنك الاهلى ، النشرة الاقتصادية ، ج ١٢ ، عدد ١ ، ١٩٥٩ .

ص ١٣٤ .

(٥٠) الاخبار ، عدد ٢٦٦١ ، ١٦/١/١٩٦١ . ص ٧ ، تقرير مجلس الادارة مقدم للجمعية العمومية في ١٥/١/١٩٦١ من عام ١٩٦٠ ، وايضا : الامرام الاقتصادى ، عدد ١٣١ ، ١٣/٢/١٩٦١ . ص ٣٢ - ص ٣٣ . نفس التقرير .

(٥١) اتحاد الصناعات ، الكتاب السنوى ١٩٥٩/٥٨ . ص ٧٧ .

صناعة الحرير الصناعي :

أنشأت الحكومة صندوق دعم صناعة الحرير الصناعي في ٧ يناير ١٩٥٧ (٥٢) وكان له فضل كبير في تشجيع صادرات الخيوط والأقمشة (٥٣) وعلى الرغم من جهود صندوق دعم صناعة الحرير وسط تلك الصناعة ، فقد أعربت الشركات المشتغلة بها عن أنها مازالت تنتظر مزيدا من المعونة من جانب الهيئة - التي أنشئت بعد إلغاء الصندوق - العامة لدعم الصناعة حتى تتغلب على مشكلات التسويق (٥٤) .

وقد ضم مجتمع تلك الصناعة في عام ١٩٥٨ ستة وثمانين مؤسسة منها تسع وثلاثون مؤسسة بلغ عدد المشتغلين بكل منها ٥٠ مشتغلا فأكثر ، وسبع وأربعون مؤسسة عدد المشتغلين بكل منها يتراوح بين ١٠ - ٤٩ مشتغلا (٥٥) .

وبلغت جملة الأموال المستثمرة في تلك الصناعة ٤٢٧٧٧٠٠ جنية في عام ١٩٥٨ (٥٦) وقدر إنتاج البلاد من منسوجات الحرير الصناعي عام ١٩٥٩ بحوالي ٣٤٤ر٩١٨ر٧٧ مترا مقابل ٦٤٥ر٢٠٧ر٦٩ مترا خلال عام ١٩٥٨ بزيادة مقدارها ٦٥٩ر٧١٠ر٨٠ .

(٥٢) حسين خلاف ، المرجع السابق . ص ٢٠٥ .

(٥٣) مصلحة الشركات ، محفظة ٤٧ ، شركة مصر الحرير الصناعي ، ملف ١٨٢ - ٢٤٥/٥ ج ١ ، تقرير مجلس الإدارة من عام ١٩٥٧ ، مقدم للجمعية العمومية في ٢٧/٢/١٩٥٨ ، مطبعة مصر ، القاهرة ، ١٩٥٨ . ص ٨ .

(٥٤) البنك الأعلى ، النشرة الاقتصادية ، ج ١٢ ، عدد ١ ، ١٩٥٩ . ص ١٣٢ .

(٥٥) ج.م.ع. ، إدارة التعبئة ، المصدر السابق . ص ٥ .

(٥٦) نفسه .

مقرا أو ١٢٪ (٥٧) في الوقت الذي بلغ فيه اجمالي المخزون
السلمى ما قيمته ١٦٢٧٠٠ رء جنيه في عام ١٩٥٨ (٥٨) .

وربما دفعت مشكلة المخزون السلمى تلك ، الى ان يقبنى البنك
الاهلى وجهة نظر الشركات الصناعية ويتعاطف معها فى مطلبها
بالغاء رسوم الانتاج حيث ذكر « أعريت الشركات فى تقاريرها
السنوية عن شكواها من رسوم الانتاج التى فرضت عام ١٩٥٦ » ،
حيث أكدت انها عبء ثقيل على الصناعة (٥٩) وقد اشرنا الى ان
ذلك محاولة من الشركات للتهرب من حق الدولة عليها خاصة
وانها تحقق فى الوقت نفسه ارباحا عالية فكيف يكون ذلك ، سوى
انه طمع فى شىء ليس لها ، امعانا فى الاستغلال من شتى نواحيه .

دور صندوق دعم صناعة غزل ونسيج القطن :

قام الصندوق بعدة اجراءات خلال عام ١٩٥٨ لتدعيم صناعة
غزل ونسيج القطن وتنمية صادراتها ، فبالاضافة الى البعثات التى
ارسلت الى كل من أوروبا والشرق الاقصى وأفريقيا للتعرف على
حاجات تلك الأسواق ، انشئ فى جنيف مكتب مركزى مهمته مواكبة
الصندوق بالتغيرات التى تطرأ على تلك الصناعة ، فضلا عن انشاء
علاقات مباشرة مع المستوردين (٦٠) .

ومن هنا فقد اشادت الشركات فى تقاريرها بجهوده ، ومنها
شركة حصر صباغى البيضاء ، التى اشارت فى تقرير مجلس ادارتها

(٥٧) اتحاد الصناعات ، الكتاب السنوى ١٩٥٩/٥٨ . ص : ٦٤ .

(٥٨) ج ٢٠٠٢ ، المصدر السابق ، ص ١٧ .

(٥٩) نفسه . ص ٢٣ .

(٦٠) البنك الاهلى ، المصدر السابق . ص ١٣ .

عن عام ١٩٦٠ بجهوده حيث أوضحت أنها جهود طيبة (٦١) وكذا كان الحال فى شركة سباهى الصناعية لخيوط الغزل والمنسوجات ، حيث أكدت شكرها لجهود صندوق دعم صناعة الغزل والمنسوجات القطنية وخاصة فى فتح الأسواق وتشجيع التصدير وتذليل الصعوبات (٦٢) .

كما سجلت شركة (اسكو) المحلات الصناعية للحريير والقطن شكرها وتقديرها لجهود الصندوق وتعاونيه وخاصة فى تقريرها عن عام ١٩٦٠ والمقدم للجمعية العمومية العادية للمساهمين فى ٢٤ مايو ١٩٦١ الذى أكدت فيه أن تعاونيه مع وزارة الصناعة والاقتصاد فى تثبيت تلك الصناعة قد جعلها الصناعة الأولى فى البلاد (٦٣) .

* * *

ثانيا : الصناعات الكيماوية والمستحضرات الطبية :

تحتل تلك الصناعة ركنا هاما من أركان القطاع الصناعى فهي تمد مصر باحتياجاتها من المصنوعات الكيماوية كالأدوية والصابون والمستحضرات الطبية وغيرها من المصنوعات الهامة الى جانب انتاج المواد الكيماوية التى تدخل فى كثير من الصناعات الأخرى كالأحماض اللازمة لصناعات الغزل والنسيج والصباغة والأسمدة وبلغ رأس المال المستثمر فى تلك الصناعة عام ١٩٥٩

(٦١) الأهرام ، عدد ٢٧١٠٢ ، ٢٤/٢/١٩٦١ . ص ٥ ، تقرير مجلس إدارة شركة مصر صباغى البيضاء من عام ١٩٦٠ ، مقدم للجمعية العمومية فى ٢٣/٢/١٩٦١ .

(٦٢) نفسه ، عدد ٢٦٨٠٤ ، ٢/٥/١٩٦٠ ، تقرير مجلس إدارة الشركة . مقدم للجمعية العمومية فى ١/٥/١٩٦٠ . ص ٧ .

(٦٣) الأخبار ، عدد ٢٧٧١ ، ٢٤/٥/١٩٦١ . ص ٧ ، تقرير مجلس إدارة الشركة ، مقدم للجمعية العمومية فى ٢٣/٥/١٩٦١ .

حوالى ٦٧٨ مليون جنيه. ، وبلغت قيمة الإنتاج من الصناعات
الكيمياوية فى عام ١٩٥٩ حوالى ١١٣٤ مليون جنيه(٦٤) .

تنقسم الصناعات الكيماوية الى عشرة فروع اساسية يعمل
فيها حوالى ٩٤١ مؤسسة وتبلغ جملة رؤوس أموالها ٦٧٨ مليون
جنيه ، منها ٥٠٧ مؤسسات تعمل برأسمال أقل من ٥ آلاف جنيه ويبلغ
مجموع رؤوس الأموال العاملة فيها ٠٨ مليون جنيه، ٣٢٣ مؤسسة
تعمل برأسمال يتراوح بين ٥ آلاف جنيه و ٥٠ ألف جنيه ، ويبلغ
اجمالى رأسمالها ٤٩٩ مليون جنيه ، ثم ١١١ مؤسسة تعمل برأسمال
يزيد عن ١٥٠ ألف جنيه ومجموع رؤوس أموالها ٦٢١ مليون
جنيه(٦٥) .

ومن ذلك يتبين أن معظم النشاط الإنتاجى فى قطاع الصناعات
الكيمياوية يقوم به عدد قليل من المؤسسات لايتعدى ١٢٪ من مجموع
المؤسسات تبلغ رؤوس أموالها ٩١٪ من اجمالى رأس المال المستثمر
فى تلك الصناعة .

ولما كانت هذه الصناعات كثيرة ومتعددة ، فقد شملت الميزانية
الاجمالية التى أجرى البنك الأهلى دراسته على حالتها المالية خمس
عشرة شركة بلغ مجموع رأسمالها المدفوع ١٢٨٨ مليون جنيه فى
عام ١٩٥٧/٥٦ ، ارتفع الى ١٣١ من الملايين فى عام ١٩٥٨/٥٧ ،
وساهمت فى زيادته ثلاث شركات وفيها عدا شركتين بلغت خسائرها
٣٥٠٠٠ جنيه فى عام ١٩٥٨/٥٧ ، وشركة أخرى تراجعت أرباحها

(٦٤) بنك مصر ، نشرة بنك مصر ، ج ٢ عدد ٢ ، يونيو ١٩٦١ .

ص ٣٤ . الصناعات الكيماوية .

(٦٥) نفسه .

خلال ذلك العام فقد حققت سائر شركات هذه المجموعة أرباحاً مقداره ١١ مليون جنيه أو بنحو ٣٠٪ فبلغ ٧٤ مليون جنيه أى حوالى ٣٦٪ من رأس المال فى عام ١٩٥٨/٥٧ (٦٧) وهى نسبة أرباح مرتفعة وتتناقض مع ما ذكرته الشركات من أن رسوم الانتاج كانت عبثاً ثقيلاً عليها .

ويرجع ذلك التقدم الملحوظ الى سياسة الدولة نحو تشجيع الصناعات المحلية بالإضافة الى حظر استيراد المنتجات التى يمكن انتاجها فى مصر كما نتج عن الحصار الاقتصادى الذى أعقب العدوان الثلاثى فى عام ١٩٥٦ اتساع فرص التسويق ، مما أدى الى زيادة المبيعات وبذا ارتفع صافى الأرباح فى ١٩٥٨/٥٧ بمقدار ٨٥٩.٠٠٠ جنيه ، فبلغ ٢٤ مليون جنيه أو ١٨٧٪ من رأس المال ، وبذلك تمكنت شركات تلك المجموعة من زيادة أرباحها الموزعة فبلغت ٨٥٠.٠٠٠ ر. ١٨٥٠.٠٠٠ جنيه فى ١٩٥٨/٥٧ مقابل ٣٤٣.٠٠٠ ر. ١٣٤٣.٠٠٠ جنيه فى ١٩٥٧/٥٦ ، كما ضاعفت المرحل للاحتياجات ٤٩٥.٠٠٠ ر. جنيه فى ١٩٥٨/٥٧ مقابل ٢٢٠.٠٠٠ ر. جنيه فى العام السابق واستهلكت ١٢٠.٠٠٠ ر. جنيه من الخسائر المتجمعة (٦٨) .

وتعد صناعة الأسمدة من أهم فروع تلك الصناعة التى تحتاجها البلاد فى الزراعة ورغم قوافر المواد الأولية اللازمة لانتاجها فى البلاد ، فان مصر لازالت تستورد كميات كبيرة منها ، لأن المنتج هنا لا يفي بحاجة البلاد (٦٩) .

(٦٧) البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، ج ١٢ ، عدد ١ ، القاهرة ، ١٩٥٩ . ص ١١١ .
(٦٨) نفسه .

(٦٩) حسين خلال ، المرجع السابق . ص ٢١٢ .

ومن الصناعات الكيماوية الهامة الأخرى صناعة الزجاج التى تعد فى مصر من الصناعات المتقدمة وكان انتاج الزجاج فى بادئ الأمر يعتمد على استيراد الرمل الأبيض المعروف برمل السليكا ، الا أنه أمكن استعمال الرمل من منطقة سيناء ومن فصيلة السليكا ، ولو أن تكاليفه هازالت جد مرتفعة (٧٠) .

ومما يدل على أهمية انتاج صناعة الزجاج بمصر ان انتاجها من الزجاج بلغ ١٤٥٧٠ طنا فى عام ١٩٥٧ موزعا على النحوالتالى: زجاج المصابيح ٨٥٠ طنا ، زجاج اكواب ٣٥٣٠ طنا ، زجاج متلوع الاستعمال ٦٩٠ طنا ، زجاج طبى ٣٤٥ طنا ، زجاج لتعبئة المياه الغازية ١٣٤٠ طنا ، زجاج مسطح ٨٧١٥ طنا (٧١) .

وكان يقوم بتلك الصناعة عدد من المؤسسات وصل الى عشرين مؤسسة برأسمال قدره (٨٦١ر ٢٩٠ر جنيها) منها ثلاث مؤسسات كبيرة برأسمال ١٠٦٥٠٠ر ١٠٠٠ر جنيه) وبذلك تكون نسبتها الى المجموع ٨٢.٥% ، اما الباقى فهو لمؤسسات صغيرة مثل رأسمالها ١٧.٥% من مجموع الأموال المستثمرة فى تلك الصناعة (٧٢) .

كما كانت صناعة الورق والكرتون والسلوفان من بين أفرع تلك الصناعة الهامة ، التى ارتفع رأس المال المستثمر فيها فى أوائل عام ١٩٦٠ الى ٨٠٥٩,٥٠٠ جنيه بعد أن كان ٢٠٠ر ١٦٦٠ر جنيه فى عامى ١٩٥٩/٥٨ ويرجع ذلك الارتفاع الى المشروعات الجديدة التى

(٧٠) مصر الصناعية ، عدد ٥ ، مايو ١٩٥٨ . ص ٩ ، صناعة الزجاج

٠ فى مصر .

(٧١) نفسه .

(٧٢) اتحاد الصناعات ، الكتاب السنوى ١٩٦٠/٥٩ . ص ٢٠٢ -

ص ٢٠٢ .

نفذت ضمن برنامج مشروع السنوات الخمس الأول ، وقد بلغ عدد المؤسسات العاملة تسع مؤسسات ، منها ثلاث مؤسسات فى صناعة الورق برأسمال قدره (٦٠٠.٠٠٠ ر.جنيه) وأربع مؤسسات تعمل فى صناعة الكرتون برأسمال مقداره (١٥٥.٥٠٠ ر.جنيه) وإثنتان تعملان بصناعة الورق والكرتون معا ، برأسمال قدره (٣٠٤.٠٠٠ ر.جنيه) (٧٣) .

وبلغت القدرة الانتاجية لمصانع الورق ٤٨.٠٤٢ طنا سنويا ، ولمصانع الكرتون ٧٩٥٨ طنا سنويا ، أما المصانع المنتجة للورق والكرتون معا فقد بلغت قدرتها الانتاجية ١٩٥٥٠ طن سنويا (٧٤) .

ورغم ذلك التوسع فى صناعة الورق فلا تزال قاصرة عن سد حاجة الطلب المحلى للورق والكرتون اذ كان الاستهلاك المحلى وقتها يبلغ أكثر من ١٠٠.٠٠٠ طن سنويا (٧٥) .

أما صناعة الأدوية فقد سجلت تقدما ملحوظا فى السنوات الأخيرة من فترة البحث ، نظرا لتزايد الطلب عليها فنتيجة لصعوبات الاستيراد والقيود المفروضة عليه . وتعتمد تلك الصناعة الى حد كبير على المواد الأولية المستوردة بجانب المواد المنتجة محليا كالكحول والنشاء والجلوكوز والمسـتحضرات العشبية وحامض الأيدروكلوريك (٧٦) .

وقد بلغ عدد معامل الأدوية ٣٢ معملا فى آخر عام ١٩٥٨ ، بلغت جملة رأسمالها ١٧ مليون جنيه ، بيد أنه بالرغم من ذلك

(٧٣) نفسه . ص ١٩١ .

(٧٤) نفسه .

(٧٥) البنك الأعلى ، المصدر السابق . ص ١٣٩ .

(٧٦) نفسه . ص ١٤٣ - ص ١٤٤ .

التوسع فى صناعة الأدوية والعقاقير ارتفعت وارداتها من ٢١٩٢ طنا قيمتها ٢٥ مليون جنيه فى عام ١٩٥٧ الى ٢٤٤٥ طنا قيمتها ٧٥ مليون جنيه فى عام ١٩٥٨ (٧٧) .

وقد كان الانتاج المحلى من مؤسسات الأدوية وحتى نهاية فترة الدراسة ، رغم كبر حجمه واتساعه لا يمثل الا نسبة محدودة من استهلاك الأدوية فى البلاد (٧٨) .

كما أصبحت تجارة البترول فى مصر خاضعة لاشراف الهيئة العامة للبترول ، التى أنشئت فى سبتمبر ١٩٥٨ ، بفرض تقديم المشورة للدولة بشأن أعمال التنقيب عن البترول وإنتاجه وتسويقه كما اختصت الهيئة باستيراد وتصدير البترول الخام ومنتجاته (٧٩) . خاصة وأن الكمية المستخرجة من البترول تتفاوت حسب السنين تبعا لنسب بعض الحقول ، واكتشافات أخرى جديدة ، بالرغم من اتجاه الانتاج الى التزايد ابتداء من ١٩٥٧ ، الا انه لا يفي بحاجة الاستهلاك المحلى (٨٠) .

فقد زاد الانتاج من البترول الخام فى عام ١٩٦٠ الى ٣٣١٨٠٠ طن ، مقابل ٢٠٥٥٣٠٠ طن فى عام ١٩٥٩ ، أى بنسبة قدرها ٥١% وجاءت هذه الزيادة من عمليات الانتاج من الآبار الجديدة وقتها فى حقل بكر وكريم . وزاد انتاج معامل التكرير الى

(٧٨) نفسه .

(٧٩) حسين خلاف ، المرجع السابق . ص ٢١٧ ، حتى انه يحكم القول مع ذلك الموضع الجديد أن قطاع البترول لم يعد فى نطاق الرأسمالية الصناعية الحرة .

(٨٠) البنك الاهلى ، المصدر السابق . ص ١٣٦ .

١٩٤٠/٣٢٩ر طنا في عام ١٩٦٠ مقابل ٣٢٧٢٠٠٠ر طن في عام ١٩٥٩ ، أى بنسبة قدرها ٣٢ر٣٪ (٨١) .

وبلغ عدد المؤسسات البترولية والحاصلة على تراخيص بحث وعقود استغلال للبترول حتى نهاية عام ١٩٦٠ خمس مؤسسات ، عمل فيها حوالى ٥٠٠ مستخدم ، وحوالى ٢١٠٠٠ عامل ، وقد بلغت رؤوس الأموال الاسمية لتلك المؤسسات حوالى ٢٣ مليونا من الجنيهات المصرية (٨٢) .

ولما يختص باستخراج الفوسفات فقد عثرنا لها على وثيقة على جانب كبير من الأهمية تلقى الضوء على ظروفها وموقف الدولة منها خاصة ، ومن الراسمال الأجنبى عامة ، وبذا نخرج ببعض الحقائق الهامة عن تلك الفترة عامة والصناعة خاصة .

والوثيقة عبارة عن رسالة مطولة من الشركة المصرية لاستخراج وتجارة الفوسفات الى وزير الصناعة (٨٣) أوضحت له فيها أن الشركة طلبت منذ أكثر من سنتين من مصلحة المناجم الحصول على عقود البحث والاستغلال وذلك لكى تتمكن من المحافظة على متوسط التاجها وذكرت الرسالة أن الوضع لم يتوقف عند ذلك الحد ، بل أبانت أن الوزارة ألغت على التوالى كل تصاريح البحث التى كانت الشركة قد حصلت عليها ، وأكدت أن المتخصصين بالوزارة طلبوا (ولاسيما وكيل

(٨١) مصر الصناعية ، عدد ٥ ، مايو ١٩٦١ ، صناعة البترول في الاقليم الجنوبى . ص ٤ .

(٨٢) نفسه . ص ٥ .

(٨٣) شركات ، محفظة ١٧٧ ، الشركة المصرية لاستخراج وتجارة الفوسفات ، ملف ١٨٢ - ٥/٦٠ ج ١ ، رسالة الى وزير الصناعة في أكثر من ٨ صفحات ، مؤرخة في ١٩٥٨/٢/٢٥ . ص ١ .

الوزارة للثروة المعدنية) العمل على اشراك رأس المال المصرى فى رأس مال الشركة ، التى كان غالبية رأسمالها اجنبيا وأفهموا رجال الشركة أن هذا شرط أساسى لكى توافق الوزارة على منح الشركة عقودا أو تراخيص جديدة (٨٤) .

واكدت الشركة انها لم تال جهدا فى أن تواصل مسماها مرات عديدة فاتصلت بشتى الهيئات المالية المصرية فى هذا الشأن ولكن بدون أن تصل الى نتيجة ملموسة حتى ان الشركة قررت انه قد برز لها بوضوح أن رأس المال المصرى يتردد فى أن يغامر فى الأعمال التعدينية وأنه يفضل على ذلك الأعمال الأكثر استقرارا بالرغم من كون بعضها أقل ربحا (٨٥) .

ولما كان ذلك الموقف من الرأسمال المصرى يعرض الشركة لمخاطر جسيمة لأنها أصبحت بذلك الشكل بين فكي كماشة ، الحكومة تضغط عليها من جهة لاشراك رأس المال المصرى فيها ، ورأس المال المصرى يرفض ذلك من جهة أخرى . لذا اتجهت تلك الشركة وجهة أخرى حيث حاولت الشركة ادخال رأس المال المصرى فى رأسمالها

(٨٤) نفسه . ص ٢٤ واكدت الرسالة أن السيد وزير الصناعة قال لرجال الشركة ، انه من الممكن الاتفاق مع أى هيئة مصرية ، وأفهمنا فى نفس الوقت أنه يفضل بنك مصر على سائر الهيئات ، فافصلنا بهذا البنك وبمعد مقاضات اجتماع بنا السيد عضو مجلس ادارة البنك المنتخب ، وبصحبته الاخصالون ، وسرد لنا الاسباب التى حملت البنك على عدم رغبته فى تلك زمام شركتنا ، رغم كونه مقتنعا بمزايا هذه العملية . نفسه . ص ٥ ، وربما كان ذلك السبب وغيره هو الذى أدى الى موقف الثروة من البنك ، ودماها الى تأميمه ، بعد أن التزم بعدم المشاركة الجادة فى الاستثمار الفعال ، وقصر نشاطه على شركاته .

(٨٥) نفسه . ص ٥ .

عن طريق طلبها قرضا بـ ٣٠٠.٠٠٠ جنيه من البنك الصناعى ولم يسفر هذا الطلب عن نتيجة رغم تقديم جميع المستندات المطلوبة (٨٦) .

وفى نهاية الأمر اتجهت الشركة الى المؤسسة الاقتصادية المصرية ، عارضة عليها المشاركة ، بل انها فتحت لها باب المشاركة على مصراعيه حيث طلبت منها ان تتفضل باخطارها عما اذا كانت راغبة فى المساهمة فى رأسمالها ، وبإى نصيب ورغم ذلك لم تتسلم الشركة أى اخطار عن ذلك العرض من المؤسسة الاقتصادية (٨٧) .

ومن ذلك يتضح أو يتكشف لنا عدة حقائق عامة ، وأخرى خاصة بالشركة منها اتجاه الدولة لخنق الرأسمال الأجنبى المستثمر فى مصر ، والتضييق عليه بشدة لاعتقاد رجال الثورة ان الرأسماليين الأجانب بمصر كانوا يشكلون طابورا خامسا وقت ان يجد الجد بين مصر والدول التى ينتمى اليها هؤلاء المستثمرون مثلما حدث فى اثناء العدوان الثلاثى .

هذا من جهة ومن جهة أخرى فقد تصور رجال الثورة انه بخلق رؤوس الأموال الأجنبية تلك ، سوف يحل محلها أو يشاركها رأس المال المصرى ، ولكن الواقع كان شيئا آخر حيث تلكأ رأس المال المصرى فى المشاركة بل وامتنع عن المشاركة فى المشاريع التى لا تغل ربحا سريعا أو الة تى لا تغل ربحا الا بعد عدة سنوات .

ولما عزف رأس المال المصرى عن المشاركة حدثت الثورة من طرف خفى بنك مصر على المشاركة ولكنه لم يختلف فى أسلوبه عن رأس المال المصرى ، لأنه واقعا جزء من الرأسمالية المصرية ومشبع

(٨٦) نفسه . ص ٦ .

(٨٧) نفسه . ص ٧ .

بفكرها ، بل أكد خوفه وتقاعسه عن المشاركة وقرر عدم المشاركة مما وضعه فى موقف لا يحسد عليه ، بل حسب عليه وربما كان ذلك من الأسباب التى ألفت ببذور تأميمه فى نفوس قادة الثورة ، وعندما وجهته عدة مرات للتوجه نحو الاستثمار فى المشروعات الأساسية والفعالة فى الاقتصاد المصرى بعيدا عن شركاته ، وخيب أملها فيه ولم يستجب نضجت بذور تأميمه بطريقه أحلت للثورة ذلك التأميم وعندما فشلت محاولات الشركة مع رأس المال المصرى اتجهت لمؤسسات الدولة نفسها كرأس مال مصرى موال للدولة ، فطلبت من البنك الصناعى فتهرب بصمته وعدم رده على طلبها ، فاتجهت للمؤسسة الاقتصادية ، فكررت ما فعله البنك الصناعى مما يؤكد ماسبق أن ذكرناه من أنه كان موقفا موجها من الثورة ، نحو رؤوس الأموال الأجنبية فى البلاد ، وضع فيه نية رأس المال المصرى عامة وبنك مصر خاصة وخيب أمل الثورة فى الاثنين وجعلها تأخذ موقف الشك والتشدد نحو الرأسمالية الصناعية فى مصر ، بل ربما كان ذلك الموقف هو الذى رسم أمامها طريق التأميم ودعا اليه .

وبالنسبة لصناعة الجبس ، فقد بلغ إنتاج الجبس فى عام ١٩٥٧ حوالى ٢٠٠ ألف طن وبلغت المبيعات فى السوق المحلى ١٢٥ ألف طن منها حوالى ١٠٠ ألف طن من جبس المبانى والمصيص و ٢٥ ألفا من الجبس الزراعى وكميات محدودة من الجبس اللازم للأغراض الطبية (حوالى ٥٠٠ طن) (٨٨) .

ويبلغ المصدر من الجبس المصرى فى عام ١٩٥٧ حوالى ٤٥ ألف من الاطنان منها حوالى ٢٠٠.٠٠٠ طن الى السعودية والكويت و ٢٠ ألف طن لليابان والفى طن لكل من سيلان واندونيسيا (٨٩) .

(٨٨) مصر الصناعية عدد ٥ ، مايو ١٩٥٨ . ص ١٥ ، صناعة الجبس .

(٨٩) نفسه .

ورغم ذلك فقد كان الجبس القبرصى منافسا خطيرا للجبس المصرى فى أسواق الشرق الأقصى وذلك لانخفاض تكلفة انتاجه وتوفر وسائل نقله البحرى وامكانيات شحنه ميكانيكا بسرعة بميناء التصدير(٩٠) على حين كان الشحن فى مصر يتم بالوسائل العادية اذ كان لا يتمنى شحن أكثر من ألف طن فى اليوم بمصر بينما كان يمكن شحن سفينة حمولة عشرة آلاف طن فى قبرص خلال ٢٤ ساعة(٩١) .

ولم يقف الأمر عند حد المنافسة من جانب قبرص للأسمنت المصرى ، بل واجهت تلك الصناعة منافسة متزايدة من جانب اليابان واليونان فى الأسواق الخارجية وعلى الأخص فى المملكة العربية السعودية(٩٢) وتغلبا على مشكلات التصدير ، وتسهيلا لاجراءاته اتخذت الدولة عدة سبل لتيسيره كان منها وأهمها تخفيض رسوم الانتاج لكافة أنواعه من ١٥٠ قرشا الى ١٤٠ قرشا للطن(٩٣) .

وربما كان ذلك وراء زيادة طاقة انتاج مصانع الأسمنت الثلاثة القديمة ، بالإضافة الى أن الشركة القومية للأسمنت ، التى أنشئت فى

(٩٠) نفسه .

(٩١) نفسه .

(٩٢) البنك الاهلى ، النشرة الاقتصادية ، ج ٢ عدد ١ ، ١٩٥٩ .
ص ١٣٦ ، الصناعة عام ١٩٥٨ ، ومنذ أول أكتوبر ١٩٥٧ وزع التاج الشركات المنتجة للأسمنت فى مصر ، بواسطة مكتب بيع الأسمنت المصرى ، مصلحة الشركات ، محفظة ١١٨ ، شركة الاسكندرية لاسمنت بورتلاند ، ملف ١٨٢ - ٤٢٤/٣ ج ٢ . ص ٥ ، تقرير مجلس ادارة الشركة من عام ١٩٥٧ ، مقدم للجمعية العمومية العادية فى ١/٣/١٩٥٨ .
(٩٣) نفسه . ص ٦ .

عام ١٩٥٦، قدر انتاجها فى عام ١٩٥٩ بحوالى ٤٢٠.٠٠٠ طن (٩١).
وبذلك ارتفعت الانتاجية من الاسمنت الى ٤٢٠.٠٠٠ ر طن (٩٥) .

وبذلك أمكن انتاج عدة أنواع من الأسمنت لاسد حاجة الاستهلاك
المحلى، حيث تنتج شركات الأسمنت المصرية أربعة أنواع من الأسمنت
حسب المواصفات العالمية وهى : أسمنت بورتلاند عادى ، وهو
الأسمنت المستهلك فى معظم المنشآت والعقارات ويكون معظم
الانتاج ، وأسمنت سريع ، وأسمنت مقاوم لمياه البحار والمياه
الكبريتية . كما أنتجت الشركات وبناء على طلب القائمين بمشروع
خزان اسوان - وقتها - النوع المسمى بأسمنت لوهيت ، وهو
المستعمل فى بناء السدود والخزانات والانشاءات الضخمة (٩٦) .

ولما كانت سياسة انتاج الأسمنت ترتبط بإمكانات توزيعه ،
كذلك قامت شركات الأسمنت، ضمنا لربط الانتاج بالتصريف بالانشاء
متجر الأسمنت عام ١٩٣٠ لبيع انتاجها اليه على أن يتولى هو البيع
والتوزيع لحسابه كائى مؤسسة تجارية أخرى (٩٧) واستمر هذا الوضع
حتى عام ١٩٥٧ ، اذ حل حينئذ مكتب بيع الأسمنت المصرى محل
متجر الأسمنت ، حيث أصبح هذا المكتب الوكيل الوحيد لشركات
الأسمنت الأربع ، يتولى توزيع انتاجها فى الداخل كما يشرف على
تصدير الفائض الى الخارج ، وبينما كان متجر الأسمنت يقوم بتلك

(٩٢) نفسه . ص ٤ .

(٩٥) والشركات الثلاث الاولى تقوم بانتاج أسمنت بورتلاند ، وهى
مرتبة حسب تاريخ انشائها كما يلى : شركة أسمنت بورتلاند المصرية بطرة ،
وشركة أسمنت بورتلاند بحلوان ، وشركة أسمنت بورتلاند الاسكندرية ، راجع :
الامرام الاقتصادى ، عدد ٨١ ، يناير ١٩٥٨ . ص ٣ .

(٩٦) الامرام الاقتصادى ، عدد ٨١ ، يناير ١٩٥٩ . ص ٩٧ .

(٩٧) نفسه .

العملية لحسابه الخاص ، أصبح مكتب بيع الأسهم وكيلًا عن الشركات يقوم بعملية التسويق لحساب الشركات (٩٨) .

وتكون مجلس إدارة المكتب من مندوبين اثنين عن كل شركة من الشركات ، وكان يحضر اجتماعاته مندوب عن وزارة التجارة ليس له حق المناقشة أو التصويت على القرارات ولكن له حق الاعتراض عليها (٩٩) .

* * *

ثالثًا : صناعة المناجم والمعادن :

وصل عدد الشركات التي قام البنك الأهلي بدراسة حالتها المالية ، عشر شركات للمناجم والمعادن ، بلغ رأسمالها المدفوع ٢٨٩ مليون جنيه في عام ١٩٥٨/٥٧ مقابل ٢١ مليون جنيه في عام ١٩٥٧/٥٦ مع استبعاده لشركة الحديد والصلب التي بلغ رأسمالها ١٩ مليون جنيه لأنها بدأت في الانتاج بعد الفترة موضع دراسته البنك . وقد بلغ رأس المال المدفوع للشركات التسع الباقية ٩٩ مليون جنيه بزيادة قدرها ١٧٠.٠٠٠ جنيه عن عام ١٩٥٧/٥٦ ، كما أن الاحتياطيات المجمعة بلغت ٤٤ مليون جنيه أو ٤١٪ من رأس المال في عام ١٩٥٨/٥٧ ، بزيادة بلغت ١٢٠.٠٠٠ جنيه عن عام ١٩٥٧/٥٦ (١٠٠) .

وأوضحت العينة أنه نتيجة للعدوان الثلاثي تأثرت ، أعمال بعض شركات تلك العينة ، حيث تراجع اجمالي الأرباح بمقدار ٤٩ مليون جنيه ، من ٨٥ مليون جنيه أو ٥٣٪ من رأس المال إلى ٣٧ مليون

(٩٨) نفسه .

(٩٩) نفسه .

(١٠٠) البنك الأهلي ، المصدر السابق . ص ١١٨ .

جنيه أو ٣٨٪ ، كما هبط صافى الأرباح من ٢٣ مليون جنيه فى عام ١٩٥٧/٥٦ الى ١٦ مليون جنيه فى عام ١٩٥٨/٥٧ ، أو حوالى ١٥٪ من رأس المال ، ورغم ذلك الهبوط كانت الأرباح الموزعة مرتفعة نوعا ما ، حيث كانت ١٤ مليون جنيه مقابل ١٣ مليون جنيه ، بينما تراجعت المبالغ المرحلة للاحتياطيات من مليون جنيه الى ١٠٠.٠٠٠ جنيه (١٠١) .

وتعد صناعة الحديد والصلب ، أهم الصناعات التعدينية التى بلغ انتاجها ١٠٨ آلاف طن فى عام ١٩٥٨ مقابل ١٠٠ ألف طن عام ١٩٥٧ ، كما بلغ انتاج المسبوكات الصلب ١٥ ألف طن عام ١٩٥٨ ، مقابل ٣ آلاف طن فى عام ١٩٥٧ (١٠٢) .

وتمثل انتاج حديد التسليح فى ثلاثة مصانع رئيسية كان رأسمالها فى نهاية عام ١٩٥٩ (٢٧١٨.٠٠٠ جنيه) وخاماتها الرئيسية المستهلكة ١٦٩.٢٢٦ طنا ، بلغ اجمالى انتاجها ١٢٩.١٢٥ طنا ، بلغت قيمتها ٧.٠٠٠.٠٠٠ ر. (١٠٣) . بينما كان انتاج القطاعات الثقيلة والألواح الصاج ينحصر فى شركة الحديد والصلب المصرية ، وهى تمثل الصورة الكاملة لانتاج الحديد والصلب وقد بدأت الشركة انتاجها فى النصف الأخير من عام ١٩٥٨ ولم تبلغ - حتى نهاية الدراسة - بعد كامل طاقتها الانتاجية (١٠٤) . وقد اشرنا من قبل الى ان رأسمالها قد بلغ ١٩ مليون جنيه .

أما الصناعات المعدنية غير الحديدية ، كالفحاس فقد بلغ الانتاج منه فى عام ١٩٥٩ (٣٥٥٠ طنا) فى شكل شرائح وألواح أما الأعمدة

(١٠١) نفسه . ص ١١٨ - ص ١٢٠ .

(١٠٢) حسين خلاف ، المرجع السابق . ص ٢٠٩ .

(١٠٣) اتحاد الصناعات ، الكتاب السنوى ١٩٥٩/٥٨ . ص ١١٠ .

(١٠٤) نفسه .

والمواسير والأسلاك فقد بلغ انتاجها ٣٥٠٠ طن ، ومن النحاس الكهربائي (كاتود) ٨٠٠ طن ، وبلغ الانتاج من الأدوات المنزلية المصنوعة من النحاس حوالي ١٦٢٠ طناً (١٠٥) .

أما الألومنيوم فقد بلغ الانتاج خلال عام ١٩٥٩ من الواحه واقراصه وشرائحه ٥٦٠ طناً ، ومن الأعمدة والمواسير والأسلاك ١٤٠ طناً. ومن الأواني ٧٥٠ طناً ، كما بلغ الانتاج من انابيب الألومنيوم ٤ ملايين أنبوبة (١٠٦) .

على حين بلغ الانتاج من الرصاص في عام ١٩٥٩ في صورة الواح ومواسير ١٥٠٠ طن ، ومن الرصاص الأنثيموني ٤٧٠ طناً ، ومن سبائك الرصاص ٣٠٠ طناً (١٠٧) بينما بلغ الانتاج من مصنوعات الزنك في عام ١٩٥٩ (١٦١٢ طناً) ، مقابل ١٨٠٠ طن في عام ١٩٥٨ بنقص نسبته ١٠٪ (١٠٨) .

وعلى وجه الأجمال فقد زاد انتاج خامات المناجم في عام ١٩٦٠ بنسبة قدرها ١٤٥٠٪ إذ بلغ ١٦٠٥٠٦٥٥ طناً مقابل ١٦٨٨٠٦٤٤ طناً في عام ١٩٥٩ ، وكانت الزيادة ملحوظة في انتاج المنجنيز المادى، حيث بلغت نسبتها ٢٦٠٪ (٢٣٩٩٢١ طناً) مقابل ٦٦٥٨٥ طناً . وفي انتاج الكبريت ١٩٤٠٪ (١٨٠٠٠ طن) مقابل ١٠٩٠٦ طناً وفي الملح ٢٠٪ (٥٠٠٠٠ طناً) مقابل ٢٨٢٦٧٦ طناً الخ (١٠٩) .

(١٠٥) نفسه .

(١٠٦) نفسه . ص ١١٢ - ص ١١٣ .

(١٠٧) نفسه .

(١٠٨) نفسه .

(١٠٩) مصر الصناعية ، عدد ٥ ، مايو ١٩٦١ ، ص ٥ .

وعد رجال تلك الصناعة أن أهم الصعاب التي تواجه الانتاج المعدنى - ونعتقد أنهم غير محقين فيما ذكروا - عدم وجود تعريف خاصة لنقل الخامات المعدة للتصدير الى الموانئ بالإضافة الى عدم توافر وسائل النقل وخضوع انتاج الخامات المصرية لآعباء مالية ترفع من أسعارها فى الخارج وتحد من قدرتها على المنافسة كرسوم قناة السويس والرسوم الجمركية ورسوم الاستيراد على المعدات والخامات اللازمة للانتاج (١١٠) .



رابعاً : صناعة المواد الغذائية والمشروبات :

تضمنت الدراسة التي قام بها البنك الأهلى لمراقبة حالة هذه الصناعة اثنتى عشرة شركة مختلفة النشاط منها ٣ شركات لانتاج البيرة ، و ٥ شركات للمياه الغازية ، وشركة واحدة لمنتجات الألبان ، وشركتان للمساجير ، وشركة واحدة للتشا ، وبلغ مجموع رؤوس أموال تلك الشركات ٧٥ مليون جنيه وقد ارتفع اجمالى الأرباح بمبلغ ٥٧١ر٠٠٠ جنيه ، فبلغ ٤٣٤ر٠٠٠ جنيه أو ٥٩ر٥٪ من رأس المال فى عام ١٩٥٨/٥٧ ، وزاد صافى الأرباح بمقدار ٤٠٠ر٠٠٠ جنيه فبلغ ٢٩٩ مليون جنيه أو حوالى ٣٩٪ من رأس المال عام ١٩٥٨/٥٧ ، وكانت الزيادة طفيفة فى الأرباح الموزعة فبلغت ٢١ مليون جنيه أو ٢٧ر٦٪ من رأس المال وهنا يتضح رؤية الرأسمالية الصناعية على لسان البنك الأهلى ، الذى يكرر دائماً أن تلك الأرباح طفيفة ، ومما يوضح أن تلك الأرباح كانت عالية وكبيرة ارتفاع المبالغ المرحلة للاحتياجات من ٤٦٣ر٠٠٠ جنيه فى عام ١٩٥٧/٥٦ الى ٧٨٦ر٠٠٠ جنيه فى عام ١٩٥٨/٥٧ (١١١) .

(١١٠) نفسه ، عدد ٦ ، يونيو ١٩٥٨ . ص ١٩ .

(١١١) البنك الأهلى ، المصدر السابق . ص ١٠١ .

ان البنك الاهلى شريك الراسمالية الصناعية فى الهدف والاستغلال ، يرى ان نسبة ٢٧ر٦ أرباحا نسبة طفيفة ! انه يمثل رؤية الراسمالى الذى لا يفتح باى ربح مع ان الربح المجزئ فى الواقع وكما سبق ان ذكرنا هو ٧٪ مما يجعل من تلك النسبة التى ذكر انها طفيفة نسبة مرتفعة وكبيرة ، وقوله ذلك يؤكد فى الحقيقة السمة التى اتسمت بها الراسمالية الصناعية فى مصر ، وهى شرمها للربح مما جعل وجهها قبيحا امام الشعب والدولة وادى طريق تقويمها فى نهايته الى الاجراءات الثورية فى عام ١٩٦١ او ما اطلق عليه بالقوانين الاشتراكية .

وبلغت رؤوس الأموال المشتغلة فى صناعة المياه الغازية فى عام ١٩٥٩ (٣٨٧٨ر٤٤١ جنيه) ، موزعة على ثمانية وعشرين مصنعا ، منها ١٦ فى القاهرة ، و ٥ بالاسكندرية ، والباقي موزع على بقية أرجاء مصر وقد بلغت القدرة الانتاجية لتلك المصانع مليار زجاجة سنويا (١١٢) .

كما نشطت حركة عصر بذرة الكتان ، فبلغ ما استهلكته المعاصر من البذرة ٥٨٧٩ طنا مقابل ٥٥٢٦ طنا فى عام ١٩٥٨ بزيادة قدرها ٣٥٢ طنا او ٦ر٤٪ . وبلغ الناتج من زيت الكتان ١٨٢٧ طنا مقابل ١٧٥٦ طنا فى عام ١٩٥٨ بزيادة قدرها ٧١ طنا او ٤٪ (١١٣) .

تعد صناعة السكر اهم صناعة فى عائلة الصناعات الغذائية ، حيث يشتغل بها ستة مصانع ، اربعة لانتاج السكر الخام وواحد لانتاج السكر المكرر ، والسادس يشتغل بتقطير الكحول من المولاس . والمصانع الستة مقامة فى الصعيد حيث توجد زراعة القصب، وتمثل تلك المصانع

(١١٢) اتحاد الصناعات ، الكتاب السنوى ١٩٦٠/٥٩ ، ص ٢٤٦ .

(١١٣) اتحاد الصناعات ، الكتاب السنوى ١٩٥٩/٥٨ ، ص ٩ .

الستة شركة واحدة كان رأسمالها ١٢ مليون جنيه فى عام ١٩٥٧ ،
تمتلك الدولة منه ٥١٪ (١١٤) .

ورأسمالها هذا موزع على ثلاثة ملايين سهم تملك المؤسسة
الاقتصادية منه أسهما قيمتها ستة ملايين ومائة وعشرون ألف جنيه ،
كما تساهم الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعى ولزراعة القصب
بمبلغ ٥٠٠ جنيه ، ومصلحة صناديق التأمين والادخار الحكومية بمبلغ
١٧٨٣٦ جنيه ، وصندوق توفير البريد بمبلغ ٤ آلاف جنيه وإدارة
الأموال المصادرة بمبلغ ٥٨٥٠٠ جنيه (١١٥) .

وحققت الشركة نشاطا كبيرا خلال عام ١٩٥٧ ، حيث تمكنت من
تصدير جانب كبير من منتجاتها الى أسواق جديدة بأسعار مناسبة ،
فقد بلغت جملة صادراتها من السكر ١٧٣٥٩٩٩٠ كيلو جراما
قيمتها ٨٦٠٣١٢ جنيه ، مقابل ١٨٢١٦ ر٠ ١٧ كيلو جراما قيمتها
٦٦٧٦٦ جنيه فى ١٩٥٦ بزيادة نسبتها ٢٪ (١١٦) .

ورغم ذلك ففى أواخر شهر أبريل من عام ١٩٦١ وإثناء انعقاد
الجمعية العمومية لشركة السكر والتقطير تدور فيها مناقشات حامية
حول جمود الأرباح وانخفاض التوزيعات (١١٧) وحسم رئيس مجلس
إدارة الشركة تلك المناقشات، عندما أعلن أنه لاينتظر أن تزداد الأرباح
فى السنوات القليلة القادمة لأن هم الشركة هو تخفيض الإنتاج عن
طريق زيادته حتى تحافظ على مستوى الربح العالى نظرا لارتفاع
ثمن الخامات ومعظمها مستورد ، بالإضافة الى أن القصب مسعر

(١١٤) حسين خلاف ، المرجع السابق . ص ٢١٨ .

(١١٥) مصر الصناعية ، عدد ٦ ، يونيو ١٩٥٨ . ص ٢١ . صناعة

السكر .

(١١٦) نفسه . ص ٢٦ .

(١١٧) الأهرام الاقتصادية ، عدد ١٣٧ ، ١٩٦١/٥/١ . ص ٣٨ ، الجمعية

العمومية لشركة السكر والتقطير فى ١٩٦١/٤/٢٥ من عام ١٩٦٠ .

والسكر مسعر ، والشركة تمول توسعاتها تمويلا ذاتيا (١١٨) وبذا فقد أوضح أن الشركة فى تلك الفترة تعاني من ضائقة مؤقتة .

ويضاف الى الصناعات الغذائية صناعة الدخان والسجائر التى هبطت قيمة صادراتها حتى وصلت الى ٣٣٥٥٦ ر.جنيها فى عام ١٩٥٩ ، بعد أن كانت قد وصلت الى مليون جنيه فى عام ١٩٢٠ وربما يرجع ذلك الى تحول اذواق المستهلكين فى الخارج والداخل عن السيجارة الشرقية التى تصنعها مصر الى السيجارة المصنوعة من التبغ الفرجينى ، ورغم ذلك فلا بد من الاشارة الى وجود زيادة فى التصدير عامى ١٩٦٠ و ١٩٦١ ، وربما يرجع ذلك الى جهود صندوق دعم صناعة الدخان والسجائر (١١٩) .

وأما عن صناعة حفظ الاغذية فى العلب فقد بلغ عدد المصانع المشتغلة بها ثمانية مصانع ، ثلاثة منها فى القاهرة ، وأربعة فى الاسكندرية وواحد فى مديرية التحرير وتقدر رموس أموال سبعة المصانع الاولى بمليون جنيه ، وبإضافة تكاليف إنشاء مصنع مديرية التحرير التى بلغت ٤٠٠.٠٠٠ ر.جنيه ، يصبح رأس المال المشتغل فى هذه الصناعة ١٤٠٠.٠٠٠ ر.جنيه (١٢٠) .

ورغم تلك الأوضاع المتميزة للصناعات الغذائية فقد شكت غرفة صناعة المواد الغذائية من الشكوى ، مما تلاقيه مصانعها وتعانيه من صعوبة فى استيراد قطع الغيار ، وبعض الآلات اللازمة لمصانع الصناعات الغذائية (١٢١) .

* * *

(١١٨) نفسه .

(١١٩) حسين خلاف ، المرجع السابق . ص ١٢٢ .

(١٢٠) اتحاد الصناعات ، الكتاب السنوى ١٩٦٠/٥٩ . ص ٢٤٧ .

(١٢١) نفسه . ص ٢٥٢ .

خامسا - صناعة طحن الغلال وضرب الأرز :-

تألفت الشركات المختارة لدراسة حالة تلك الصناعة من قبل البنك الأهلى من ست شركات بلغ مجموع رموس أموالها المدفوعة ٨٨٥٠٠٠ جنيه، وقد استطاعت تلك الشركة تحقيق أرباح مجزية خلال عام ١٩٥٨/٥٧ لنجاحها فى تسويق الأرز الكبير ، فارتفع اجمالى الأرباح من ٣١٠٠٠٠ جنيه فى عام ١٩٥٧/٥٦ الى ٤٢٩٠٠٠ جنيه أى ٤٨٪ من رأس المال فى عام ١٩٥٨/٥٧ ، كما زاد صافى الأرباح مبلغ ١١٩٠٠٠ جنيه فبلغ ٢٢٧٠٠٠ جنيه فى عام ١٩٥٨/٥٧ أى ٢٦٪ من رأس المال مقابل ١٠٨٠٠٠ جنيه أو ١٢٢٪ فى عام ١٩٥٧/٥٦ . وعلى الرغم من ترحيل مبالغ كبيرة نسبيا للاحتياطيات (١١٤٠٠٠ جنيه) فى عام ١٩٥٨/٥٧ مقابل ٦٥٠٠٠ جنيه فى عام ١٩٥٧/٥٦ فقد ارتفعت الأرباح الموزعة بمقدار ١٠٧٠٠٠ جنيه أو ١٢٪ من رأس المال فى عام ١٩٥٨/٥٧ ، كذلك زادت الاحتياطيات والأرباح المرحلة بمقدار ١٥٢٠٠٠ جنيه فبلغت ٥٩٥٠٠٠ جنيه أى نحو ٦٧٪ من رأس المال فى عام ١٩٥٨/٥٧ (١٢٢) .

وتعد صناعة الطحن من الصناعات الغذائية الرئيسية بالبلاد ويعمل تحت اشراف وزارة التموين ٢٢٦ مطحنة كبيرا يقع أغلبها فى القاهرة والاسكندرية من هذه المطاحن ٤٨ مطحنة تعمل بالسلمندرات والحجارة والباقي قدره (١٧٨ مطحنة) تدور بالحجارة (١٢٢) .

وكان من أهم المطالب التى سعى رجال صناعة الطحن وغرفتهم الى تحقيقها ، تعديل أجور الطحن بالمطاحن الخاضعة لاشراف وزارة

(١٢٢) البنك الأهلى ، المصدر السابق . ص ١١٣ .

(١٢٣) اتحاد الصناعات ، الكتاب السنوى ١٩٦٠/٥٩ . ص ٢٢٨ .

التموين وتقريرها على أساس التكاليف الفعلية وتسهيل استيراد حريز
المناخل (١٢٤) .

قدمنا بذلك نبذة مقتضبة عن أحوال بعض الصناعات الرئيسية
وفروعها بمصر ، إذ أنه لا يمكن تناول كل الصناعات الموجودة بالبلاد ،
ومن هنا نبع اختصارنا أو اغفالنا للبعض الآخر خاصة وأن دفتى
هذا البحث تعنى وتركز فى المقام الأول على الرأسمالية الصناعية فى
مصر لأنه موضوعها ، أما أحوال الصناعة وتطورها .. الخ ..
فله أبحاث أخرى .

وربما يرتبط بالنشاط الصناعى الخدمات التى قدمتها الشركات
لعمالها لما لذلك من أثر كبير فى ذلك النشاط ومن هنا وجب علينا
أن نلقى عليها الضوء ولو بقدر محدود أيضا حتى تتضح صورة تلك
الخدمات وتكوينها ووعى الشركات بفائدتها وما يعود على الصناعة
من أثر تلك الخدمات ... الخ .

ومن أمثلة الشركات التى كانت ترعى عمالها صحيا واجتماعيا
ورياضية ، شركة سباهى الصناعية لخياط الغزل والمنسوجات التى
أكدت أن مطاعمها ومستشفياتها وملاعبها تقدم خدماتها للعمال وأسره
رعاية منها لهم لرفع مستواهم الاجتماعى (١٢٥) .

كما وضعت شركة مصر للغزل والنسيج حجر الأساس لمبنى
الجمعية التعاونية لبناء المساكن لموظفيها وعمالها ، وقد رصدت له

(١٢٤) نفسه . ص ٢٣١ .

(١٢٥) مصلحة الشركات ، محفظة ٣٩ ، ملف ١٨٢ - ٥/٢٧٨ ج ١ ،

محضر اجتماع الجمعية العمومية العادية لمساهمي الشركات فى ١٩٥٨/٦/١٧ .
ص ٧٥ .

الشركة ١١٥ ألف جنيه بخلاف ٤٠ ألف جنيه ثمن الأرض (١٢٦) مما يوضح قدر التكاليف التي كانت تتكلفتها الشركات في سبيل القيام بمثل تلك المشروعات ، التي تعود فائدتها على العامل ، وينعكس أثرها على الصناعة وصاحب العمل برفع الانتاج والكفاية الانتاجية .

كما اوضحت شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع من القطن المصري انه جريا على عاداتها بشئون عمالها وموظفيها تم اسكان العمارتين الجديدتين اللتين خصصتهما للموظفين ، كما افتتحت قبيل نهاية عام ١٩٥٩ القسم الداخلي لمستشفى الشركة ، وقامت الشركة أيضا بتنفيذ المشروع الخاص بتقديم وجبات خفيفة للعمال داخل العنابر أثناء العمل بسعر تكلفتها (١٢٧) .

وأعلنت نفس الشركة في تقرير مجلس إدارتها عن عام ١٩٦٠ انه تم تنفيذ جانب من المشروع التعاوني الخاص ببناء المساكن التعاونية للعمال والموظفين ، وقد سلمت الدفعة الأولى وعددها ٨٠ مسكنا لبعض العمال والموظفين (١٢٨) .

وكذلك بينت شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى بأن الشركة توالى رعاية شئون عمالها وموظفيها ، وأنه تم تسليم الدفعة

(١٢٦) مصلحة الشركات ، محفظة ٤٣ ، ملف ١٨٢ - ١٢٢/٢ ج ١ ، تقرير مجلس الإدارة من عام ١٩٥٨ ، مقدم للجمعية العمومية العادية في ١٩٥٩/١/٢٠ . مطبعة مصر ، القاهرة ، ١٩٥٩ . ص ٨ .

(١٢٧) الأهرام ، عدد ٢٦٣٤٠ ، ١٩٥٩/١/٢٤ . ص ٥ ، تقرير مجلس الإدارة ، مقدم للجمعية العمومية للمساهمين في ١٩٥٩/١/٢٣ .

(١٢٨) الأخبار ، عدد ٢٦٦٣ ، ١٩٦١/١١/١٨ . ص ٧ تقرير مجلس الإدارة ، مقدم للجمعية العمومية العادية للمساهمين في ١٩٦١/١/١٧ ، من عام ١٩٦٠ .

الأولى من مساكن المدينة التعاونية في عام ١٩٦٠ ، وعددها ١٠١ مسكن ، وأوضحت أنها بدأت في بناء الدفعة الثانية (١٢٩) .

ولايعنى ذلك أن المؤسسات الصناعية ، كانت تقدم الخدمات الاجتماعية لعمالها ، وأن الصورة كانت وردية تماما ، بل الواقع أن ذلك كان يحدث في بعض الشركات الكبرى وبعض المؤسسات المتوسطة الواعية بأهمية تقديم تلك الخدمات (١٢٠) لأن ذلك كان يعود في المقام الأول الى قوة الحركة العمالية في المؤسسة الصناعية والى ايمان القائمين على الشركة بأهمية تلك الخدمات واثراها على العمال وما ينتج عن ذلك من تقدم صناعي بالمؤسسة .

(١٢٩) الأخبار ، عدد ٢٦٦١ ، ١٦/١/١٩٦١ . ص ٧ ، تقرير مجلس الإدارة ، مقدم للجمعية العمومية العادية للمساهمين في ١٥/١/١٩٦١ ، من عام ١٩٦٠ ، وراجع أيضا : الأهرام الاقتصادي ، عدد ١٢١ ، ١/٢/١٩٦١ . ص ٣٢ - ص ٣٣ .
(١٣٠) وكما وضح المرض في حالة شركة سباهي ، وشركات مصر الخ . . .

الفصل الرابع

الاستثمار الصناعي

من ١٩٥٧ - ١٩٦١

يعرف الاستثمار بأنه تهيئة البيئة لدرجة أعلى من الجدارة الانتاجية المادية والمعنوية ، وخلق القوى الانتاجية متمثلة فى المنشآت والمرافق والمصانع والأراضى بمعنى العمل على زيادة الانتاج وتحسينه(١) .

وعرف الدخل الصناعى على انه الدخل المتولد من الصناعات التحويلية والصناعات الاستخراجية(٢) .

وكان نصيب الصناعة من اجمالى الدخل القومى فى عام ١٩٠٦ (١٢,٢٪) ، ولذا روى فى عام ١٩٥٧ انه من الضرورى تخطيط التنمية الصناعية، لزيادة معدل الانتاج الصناعى ولتغيير هيكل القطاع الصناعى فتم وضع مشروعات السنوات الخمس للصناعة كما تم إنشاء عدد من المؤسسات العامة تشرف على تنفيذ المشروعات الواردة بالبرنامج كالهيئة العامة لتنفيذ مشروعات السنوات الخمس للصناعة والهيئة العامة للبترول وهيئة الحديد والصلب(٣) .

(١) محمد عبد العزيز مجيبة ، دراسة للاستثمارات فى الاقليم الجنوبى من ج.٢٠٠ع ، مطبعة جامعة الاسكندرية ، الاسكندرية ، ١٩٦١ . ص ٣ .
(٢) البنك الاهلى المصرى ، تطور اقتصاد ج.٢٠٠ع فى العقد السادس من القرن العشرين ، المطبعة المالية ، القاهرة ، ١٩٦٣ . ص ١٠ .
(٣) نفسه .

وعلى ذلك حدثت زيادة مطردة فى استثمار القطاعين الخاص والعام ، فى مختلف فروع النشاط الصناعى كالبتترول والنسيج والأسمدة والتعدين والحديد والصلب والصناعات الكيماوية ٠ الخ ٠

وإذا استثنينا الشركات التى صفيت، نجد أن الشركات المساهمة الصناعية التى كانت تمارس نشاطها حتى نهاية ديسمبر ١٩٥٧ قد بلغت ٢٥٩ شركة (٤) ٠ ومما يوضح ضخامة بعض الوحدات الانتاجية فى الصناعة المصرية أن أرقام العاملين فى المنشآت التى يعمل بها ٥٠ ماملا فأكثر، قد بلغت ٢٢٠ ألفا فى عام ١٩٥٧ من مجموع العاملين فى مصانع تشغل عشرة عمال فأكثر وقدره (٢٧٠ ألفا) (٥) ٠

ورغم ذلك فقد لاحظت الدولة أن رد الفعل على الصوافز الضريبية وغيرها ، التى شرع فيها لاجتذاب الادخارات الخاصة الى الصناعة ، لم تحقق ما كان يؤمل منها من نتائج ، وبدأ وكان غالبية المستثمرين يفضلون استثمار أموالهم فى العقارات ، اذ ارتفعت الاستثمارات فى بناء الممارات الى ٥٩ مليوناً فى عام ١٩٥٨ ورغبة من الدولة فى عدم تشجيع ذلك الاستثمار سنت القانون رقم ٥٥ لعام ١٩٥٨ لخفض ايجارات المساكن التى تم بناؤها بعد شهر سبتمبر من عام ١٩٥٢ بنسبة ٢٠٪ (٦) ٠

حيث قدرت الاستثمارات الصناعية الجديدة فى أعوام ٥٧ ، ٥٨ ، ١٩٥٩ بحوالى ١٣ ، ١٣ ، ٢٠ مليون جنيه على التوالى وأهم

(٤) البنك الصناعى ، نشرة البنك الصناعى ، ج ٢ ، مدد ١ ، ١٩٥٩/٥٨ . ص ٩٧ ٠ الشركات المساهمة ، وأيضاً :
— Charles Issawi, Egypt in Revolution an Economic Analysis, London, 1963, P.171.

(٥) على الجريتلى ، المرجع السابق . ص ٩١ ٠
(٦) باتريك أوبريان ، المرجع السابق . ص ١١٩ ٠

القطاعات التى تم فيها الاستثمار هى الأغذية وتلتها صناعة الغزل والمنسوجات ، ثم المستحضرات الصيدلانية والمواد الكيماوية (٧) .

والجدول التالى يوضح الاستثمارات الجديدة المضافة الى القطاع الصناعى بالجنيه .

السنوات	أموال جديدة	زيادات	تخفيضات	الصافى
١٩٥٧	١٣,٥٧٦,٢٠٣	٩٩٨,٦٥٥	١,٦٦٧,٤٢٦	١٢,٩٠٧,٤٣٢
١٩٥٨	٨,٧٢٤,٩٠٩	٥,١٨٥,٨٩٦	١,٠٧٣,٢٦٠	١٢,٨٣٧,٥٤٥
١٩٥٩	١٤,٣٣٥,٠٤٧	٥,٢٦٥,٨٤٠	٦٦٧,٧٨٢	١٨,٩٣٣,٢٠٥

المصدر : نشرة بنك مصر ، ج ١ ، عدد ١ مارس ١٩٦٠ .
ص ١١٢ بيان رؤوس الأموال فى الصناعة .

ووفقا لذلك الجدول فقد بلغ مجموع الاستثمارات الجديدة فى الشركات الصناعية ٣٦,٦ مليون جنيه فى السنوات الثلاث ، أما الزيادات فقد بلغت ١١,٥ مليون جنيه ، وباحتساب التخفيضات التى

(٧) بنك مصر ، نشرة بنك مصر ، ج ١ عدد ١ ، مارس ١٩٦٠ .
ص ١١١ . بيان رؤوس الأموال فى الصناعة . وقد ذكر اتحاد الصناعات فى تقريره لعام ٥٨ و ١٩٥٩ ، ارتكبا للاستثمار الصناعى ، نقل عن ما أورده بنك مصر بحوالى ٢٠ او ٢٢ مليون جنيه ، وربما يرجع ذلك الى اتساع البنك للتقريب ، لأن البنك مصدر أساسى وموثوق به ، راجع : تقرير اتحاد الصناعات عام ١٩٨١ الكتاب السنوى ١٩٥٩/٥٨ . ص ٢١ ، ومجلة مصر الصناعية ، عدد ٨ ، ديسمبر ١٩٦٠ . ص ١٣ ، تقرير اتحاد الصناعات بالتعليم المصرى من سنة ١٩٥٩ .

تمت فى الشركات الصناعية فى السنوات الثلاث المذكورة ، نجد أن صافى الزيادة فى استثمارات الشركات الصناعية بلغ ٤٤٧ مليون جنيه .

ومن ذلك الجدول أيضا يتبين أن أعلى رؤوس أموال جديدة دخلت المجال الصناعى فى الأعوام المذكورة كانت فى عام ١٩٥٩ ، الذى احتل أعلى نسبة زيادات رؤوس أموال الشركات الصناعية ، كما احتل ذلك العام أقل نسبة فى رؤوس الأموال المخفضة لتلك الشركات وتبعاً لذلك كان هو المحتل لأعلى نسبة فى صافى رؤوس الأموال بين تلك الأعوام .

وإذا كانت رؤوس أموال الشركات الصناعية التى يوجد مركزها العام فى مصر ، مؤشراً لنمو الاستثمارات الصناعية فقد كانت رؤوس أموال تلك الشركات ١٠١٣ مليون جنيه فى نهاية عام ١٩٥٩ . ثم ارتفعت إلى ١٢٣٧ مليون جنيه فى عام ١٩٦٠ : ومما يجدر بالذكر أن الدولة كانت هى المؤسس الرئيسى للمشروعات الصناعية الجديدة منذ عام ١٩٥٩ ، لأن الجانب الأكبر من المشروعات التى نفذت خلال تلك الفترة كان فى الحقيقة ضمن المشروعات التى كانت فى مشروع السنوات الخمس الأولى للصناعة (٨) .

(٨) البنك الأعلى المصرى ، تطور اقتصاد ج.ع.ع فى العقد السادس من القرن العشرين . ص ١٠٤ . وأيضا : الاتحاد العام للغرف التجارية ، فى اقتصاديات ج.ع.ع ، من الاتحاد العام للغرف التجارية بالقاهرة إلى الدورة التاسعة لمؤتمر غرف التجارة . الصناعة والزراعة المربية ، الكويت ، نوفمبر ١٩٥٩ . ص ١٩ .

وقد كان تطور عدد رؤوس أموال الشركات الصناعية وفق انواعها ١٩٦٠/٥٨ بالجنيه كما يلي :

نوع الشركة	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠
------------	------	------	------

عدد	رأسمال .	عدد	رأسمال	عدد	رأسمال
٣٧٨٤	٩,١١٧,١٤٤	٤٠٠١	٩,٨٢٣,٥٢٥	٤٢٤٢	١٠,٣٩٤,١٩٠
توصية بسيطة ٩٤٤	٧,٥٠٥,٩٦٥	١٠٥٤	٩,١٨٠,٣٧٦	١١٢٨	١٠,٣٣٧,٤٢٥
توصية بالاسهم ٢٨	١,٧٣٧,٤٨٤	٢٦	١,٦٥٥,٨٨٤	٢٣	١,٥٤٠,٨٨٤
ذات مسئولية محدودة ١٩	٢٣٨,٤٠٠	٢١	٢٦٧,٩٠٠	٢٤	٣٠١,٤٠٠
مساهمة ١٣١	٢٦,١٥٥,٥٥٨	١٤٤	٨٠,٣٢١,٤٥٨	١٥٧	١٠٠,١٦٤,٤٢٠
مجموع	٤٩,٠٦	٥٢٤٦	٨٠,٣٢١,٤٥٨	٥٥٧٤	١٢٣,٧٣٨,٣٣٩

المصدر : نشرة بنك مصر ، ج ١ ، عدد ١ مارس ١٩٦٠ ص ١١٧ .

ومن ذلك الجدول يتبين أن الشركات ذات المسئولية المحدودة تسير في عكس مسار شركات التوصية بالأسهم، فعلى حين تتجه الأولى نحو التزايد تتجه الأخرى نحو التناقص ، وعلى نفس المسار سارت رؤوس أموالهم ، على حين اتجهت شركات التضامن ، والتوصية البسيطة ، والمساهمة نحو التزايد سواء في الأعداد أو رؤوس الأموال من عام إلى آخر ، كما يتضح من الجدول أنه على الرغم من الفارق العددي الكبير بين شركات التضامن والتوصية البسيطة ، إلا أنها تتقارب في رؤوس أموالها وخاصة في العام الأخير .

كما يوضح الجدول أن شركات المساهمة مع قلة أعدادها فهي تحتل المرتبة الأولى بين رؤوس أموال الشركات المختلفة مما يوضح الاتجاه نحو التركيز وهو ما يحتاجه التطور الصناعي ويتضح كذلك أن رؤوس أموال الشركات الصناعية قد زادت - أثر تنفيذ مشروع السنوات الخمس للصناعة - في عام ١٩٦٠ وحده بأكثر من ٢٢ مليون جنيه وهو ما يعادل حوالي ٢٢٪ من رأس مال الشركات الصناعية القائمة في عام ١٩٥٩ ، مما يدل على زيادة الاستثمار الصناعي والاتجاه نحو تنشيط الحياة الصناعية بالبلاد ، لما لها من أثر كبير على الحياة الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد .

ويشهد على ذلك أن رؤوس أموال الشركات الصناعية قد بلغت في نهاية عام ١٩٦٠ (١٢٣ر٧ مليون جنيه) مقابل ٩٤ر٨ مليون جنيه في عام ١٩٥٨ بزيادة قدرها ٣٠٪ في خلال السنتين السابقتين ، وزاد عدد هذه الشركات إلى ٥٥٧٤ شركة مقابل ٤٩٠٦ شركة في عام ١٩٥٨ بزيادة قدرها ١٤٪ كما بلغ متوسط رأسمال الشركة الصناعية في عام ١٩٦٠ (٢٢ر٢٠٠ جنيه) مقابل ١٩ر٠٠٠ جنيه في عام ١٩٥٨ ، وتكون شركات التضامن الجزء الأكبر من الشركات الصناعية إذ بلغ عددها في عام ١٩٦٠ (٤٢٤٢ شركة) بنسبة ٧٦٪ من مجموع

الشركات، أما رأسمالها البالغ ١٠ر٥ مليون جنيه في عام ١٩٦٠ فلم يتعد ٨ر٥٪ من مجموع رؤوس أموال الشركات الصناعية في ذلك العام ، على حين كان عدد الشركات المساهمة الصناعية حتى عام ١٩٦٠ (١٥٧ شركة) بنسبة ٢٨٪ من عدد الشركات الصناعية مع أن رأسمالها يكون ٨٢٪ من مجموع رأسمال الشركات الصناعية(٩) .

وعلى ذلك فبينما بلغ متوسط رأسمال شركة التضامن ٢٤٥٠ جنيها ، بلغ متوسط رأسمال الشركة المساهمة ٦٤٤ر٠٠٠ جنيه في عام ١٩٦٠ على حين كان متوسط رأسمال الشركة المساهمة في عام ١٩٥٨ (٥٨١ر٠٠٠ جنيه) ، مما يوضح الاتجاه نحو التركيز في الشركات المساهمة الصناعية نظرا لما بداه القطاع العام من انشاء الكثير من الشركات المساهمة الصناعية بفرض تنمية الصناعة(١٠) .

وبذلك فقد بلغ الدخل الصناعي في عام ١٩٦٠/٥٩ ، طبقا للشركات المساهمة الصناعية نظرا لما بداه القطاع العام من انشاء القومى(١١) .



مناخ الاستثمار الخاص :

ويدل عليه أن قيمة الاستثمار في البناء بلغت ٤٣ مليوناً من الجنيهات في عام ١٩٥٧ ، خص القاهرة وحدها مبلغ ٢٥ مليوناً من

(٩) بنك مصر ، نشرة بنك مصر ، المصدر السابق . ص ١١٢ .

(١٠) نفسه .

(١١) البنك الاهلى ، المصدر السابق . ص ١٠٤ . وايضا :

الجنهيات وترجع تلك الزيادة الى اقبال اصحاب التراخيص على تنفيذها خشية الغائها(١٢) .

والعبارة الأخيرة هنا والتي حرص اتحاد الصناعات أن يضمنها تقريره ، تعكس وضاع أصحاب رؤوس الأموال غير المستقرة وتوضح أنهم رأوا في الحياة الاقتصادية صورة مهتزة وغير مأمونة ، بل أن تلك العبارة توحى بأن الحياة الاقتصادية في مصر وخاصة الصناعية منها قد أصبحت سريعة التغير من خلال تغيير وتبديل قوانينها وقوانينها . وهى صورة متشائمة ، فمع اعترافنا بخط الثورة المتشدد قبل الرأسمالية الصناعية إلا أنه لم يكن يوحى بكل ذلك التشاؤم ، خاصة وإن ذلك كان بعد عام من التمهير ولم تكن قد صدرت حتى نهاية ذلك العام قوانين مخيفة لهم .

وربما غذى تلك الشكوك عند هؤلاء الرجال أنهم قد أصبحوا بعيدين عن دولاى الحكم ، وعلى غير دراية بما يدور بداخله فأصبح الشك قارب أمانهم ، خاصة وأنهم كانوا يعلمون أن بعضهم مستهدف من قبل الجهاز الحاكم للاقلال من سطوتهم الاقتصادية بعد القضاء عليها سياسيا .

ولم يقف تقرير اتحاد الصناعات عند العبارة المشار إليها ، بل أشار الى أنه لم يتم تسجيل أى رأسمال أجنبى أبان عام ١٩٥٧ ، مبيحا أن اسباب ذلك تكمن فى الشائعات المضللة عن تنكر الدولة لرأس المال الأجنبى والزج به فى ميدان السياسة(١٣) .

(١٢) راجع ، تقرير اتحاد الصناعات المصرية من عام ١٩٥٧ ، مجلة مصر الصناعية ، عدد ٨ ، أغسطس ١٩٥٨ . ص ٤ .
(١٣) نفسه . ص ١٠ .

وهذه الأشرطة مسافة على أنها اشاعة ، مع أن لسان حال الاتحاد يكاد يقول انها حقيقة ، لأنها ذكرت فى تقريره لعام ١٩٥٧ وهو العام الذى تم فيه تمصير رؤوس الاموال الفرنسية والبريطانية عقب العدوان الثلاثى ، وبذا فهى لم تكن اشاعة وانما حقيقة أراد أن يذكر أنها اشاعة حتى تخرج منه فى قالب مقبول للجهاز الحاكم .

ولتصحيح ذلك الموقف من وجهة نظره أكد أنه يستلزم من الدولة « مزيدا من الجهد لتبديد هذه الشائعات وذلك على الأخص بتأمين رأس المال الأجنبى من التدابير التى قد تؤدى الى غل نشاطه » (١٤) . وبذلك يحسم الموقف نهائيا ، ويطالب بما تريد الرأسمالية الأجنبية ، التى كان موجودا من أطرافها بعض الرجال فى اتحاد الصناعات المصرية .

واذا لم تكن مشروعات الاستثمار الأجنبى المباشر قد انسابت الى مصر بعد حرب السويس وحتى عام ١٩٦١ مثلما كانت عليه فى الفترة السابقة نتيجة للمعارك السياسية والاقتصادية التى خاضتها مع الدول الغربية فقد ورد لها أربعة مشروعات استثمارية صناعية ، أولهما فى مجال البحث والتفقيب عن البترول ، وحمل اسم الشركة الشرقية للبترول وقد أسست فى عام ١٩٥٧ برأسمال ٥٠٠.٠٠٠ ر.ه جنية مصرى ، وكانت جنسية المستثمر فيها بنمية على حين وزد مشروعات لصناعة وتجارة الأدوية فى عام ١٩٦٠ برأسمال ١٢٠.٠٠٠ ر.ه جنية مصرى وأولهما حمل اسم شركة سويس فارما سينا ، وجنسية المستثمر فيها سويسرية ، أما الشركة الأخرى فقد حمل اسمها شركة فايزر للأدوية وجنسية المستثمر فيها أمريكية . أما المشروع الرابع والأخير فقد حمل اسم شركة هوكسبت الشرقية لصناعة وتجارة

الأدوية وقد أسس في عام ١٩٦١ برأسمال ٧٨.٠٠٠ جنيه مصري وكانت جنسية المستثمر فيها المانية غربية (١٥) .

ويتضح من تلك الاستثمارات مع قلتها أنها كانت موجهة الى قطاع البترول ويتركز شديد ويظهر ذلك من عدد الشركات المؤسسة فقد خص ذلك القطاع شركة واحدة ، على حين خص قطاع الأدوية ثلاث شركات ، ورغم ذلك فلم يمثل رأسمالهم الا نسبة ضئيلة أمام رأسمال شركة البترول .

ويبدو أن موقف رأس المال الأجنبي من الثورة قد تحدد قبل تلك الفترة ومنذ عام ١٩٥٢ حيث لم يتعد مبلغ ١٣٥ ألف جنيه بنسبة ٢٪ تقريبا من مجموع رأس المال المستثمر في مصر في الفترة من ١٩٥٢ - ١٩٥٧ وهي نسبة ضئيلة جدا ، مما يوضح عدم اقباله وتخوفه بل واحجامه عن المشاركة (١٦) .

وقد أكد اتحاد الصناعات بالاقليم المصري في تقريره عن عام ١٩٦٠ ، أن الاستثمارات الصناعية بلغت بما فيها الاستثمارات في المشروعات التي يملكها أو يساهم فيها القطاع العام ٤٤٤ مليون جنيه مع اشارته الى أنه من الصعب في هذا الصدد فصل قيمة

(١٥) شريف حسن قاسم ، دور رموس الأموال الأجنبية في التنمية الاقتصادية في مصر خلال ١٩٥٢ - ١٩٧٧ ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، قسم الاقتصاد ، ١٩٧٩ . ص ٢٧١ .

(١٦) ان عدد المؤسسات الأجنبية لم يتجاوز ٩ شركات من مجموع الشركات الجديدة البالغ عددها ١٢٨ شركة في نفس الفترة ، وأيضا اتجهت رؤوس الأموال الأجنبية تلك نحو صناعة واحدة هي الصناعات الاستخراجية ، وعلى الاخص التنقيب عن البترول ، راجع : الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية ، الدليل الاقتصادي (الاقليم المصري) ، مطابع الانجاد ، القاهرة ، ١٩٥٩ . ص ١٣٠ .

الاستثمارات فى المشروعات الصناعية ، التى يملكها كلا من القطاعين العام والخاص على حده (١٧) .

حيث سار تنفيذ المشروعات الصناعية الواردة فى الخطة وفقا للبرنامج الزمنى الموضوع اذ تم استثمار ٥٣٥ مليون من الجنيهات فى الفترة من اول يوليو ١٩٦٠ حتى آخر مارس ١٩٦١ (١٨) ثم وصل الى ٩٣٨ مليون جنيه فى الفترة من اول يوليو ١٩٦٠ حتى اول يوليو ١٩٦١ ، اى فى السنة الاولى من الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩) .

كان ذلك عن مناخ الاستثمار الذى مرت به الرأسمالية وربما لم اضيف اليه الاطار السياسى الذى تمت فيه تلك الاستثمارات لاتضحت الصورة اكثر ، فبعد أن ثبتت الثورة اقدمها فى الداخل وخاصة بعد أن تخلصت من كل مناوئ لها ومعظمهم بطبيعة الحال ممن نشط سياسيا قبل الثورة وبعد أن خرجت منتصرة فى حرب عام ١٩٥٦ شعرت بالامان والاطمئنان على نفسها وخطتها ، وأحس أن أمر البلاد قد أصبح بيدها بلا منازع حاولت إعادة الحياة النيابية الى البلاد على طريق الانتخابات البرلمانية التى تمت فى عام ١٩٥٧ والتي تعد أول انتخابات نيابية فى مصر بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ .

وكان الاقبال على الترشيح فى تلك الانتخابات كبيرا ، فقد وصل عدد من قبلت أوراق ترشيحهم مبدئيا ٢٥٠٨ أفراد ، وكان على الاتحاد القومى أن يعلن القوائم النهائية بأسماء من قبل ترشيحهم بحجة

(١٧) راجع ، تقرير اتحاد الصناعات بالأقليم المصرى لعام ١٩٦٠ ، اتحاد الصناعات الكتاب السنوى لعام ١٩٦٠ . ص ١٤ .
(١٨) راجع ، تقرير اتحاد الصناعات بالأقليم المصرى من سنة ١٩٦٠ ، مجلة مصر الصناعية ، عدد ٧ ، يولية ١٩٦٠ . ص ٩ .
(١٩) وزارة الصناعة ، الصناعة فى ١٠ سنوات . ص ٤٨٢ .

ضمنان حماية مجلس الأمة من دخول الرجعيين واعوان الاستعمار(٢٠) وحاول من تقدم أن ينجو من اعتراض الاتحاد القومي عليه(٢١) ومن هنا فقد خضعت انتخابات أعضائه لمجموعة من التدخلات والشروط من قبل الثورة(٢٢) .

ولذلك اعتبر البعض ، وهو ما نعتقد أنه صحيح ، أن إعطاء الاتحاد القومي حق الاعتراض على الترشيح لعضوية مجلس الأمة كان فيه هدم للديمقراطية(٢٣) حيث منع الشيوعيون والاخوان من دخول تلك الانتخابات بالإضافة الى كل من نشط سياسيا قبل الثورة(٢٤) .

(٢٠) وهم بطبيعة الحال من الرأسماليين والاقطاعيين ، الذين كانت الثورة تعتبر نفسها في موقف معهم ، لامتدادهم أنهم لن يتركوها تقود البلاد ، بل سينقضوا عليها وقت أن تسنح لهم الفرصة ليسيطروا على الحكم من جديد .

(٢١) طه سعد عثمان ، مذكرات ووثائق من تاريخ عمال مصر ، الكتاب الثاني ، مكتبة مديبولي ، القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص ٢٥٨ - ٢٧٣ .
(٢٢) جمال مجدى حسنين ، البناء الطبقي في مصر ١٩٥٢ - ١٩٧٠ ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٨١ ، ص ٤٣ .
(٢٣) نفسه ، ص ٢٥٩ .

(٢٤) أحمد حمروشي ، قضية ثورة يوليو ج ٢ (مجتمع جمال عبد الناصر) ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ١٥٨ .

- ومعنى ذلك أن الرأسمالية الصناعية لم يكن لها نشاط سياسي في تلك الفترة - فترة البحث - لأن الأحراب لم يكن مسموحا بوجودها ، ولم يسمح لهم بدخول الاتحاد القومي ، وبالتالي مجلس أمة تلك الفترة ، وعلى وجه الاجمال لم يسمح لهم بالمرور الى أى قناة تشريعية أو سياسية في تلك الفترة ، باعتبارهم من وجهة نظر الثورة على خط معانف لها ، حيث نظرت اليهم على أنهم محكرون وسيطرون على الاقتصاد ومتطلعون الى السلطة والحكم ، فأصبحوا موضع شك من جهتها ، كذلك أغلقت باب العمل السياسي أمامهم ، والذي تربط عليه أيضا حرمانهم من ممارسة أى دور وطني حتى لا يستغل كواجهة سياسة يزحفون من خلالها .

وعلى أية حال فقد صدرت قوائم ترشيحات الاتحاد القومى متضمنة اسماء أكثر من ١٢١٨ مرشحا (٢٥) وعندما أجريت الانتخابات وخرجت نتائجها الرسمية لم تكن متضمنة لأحد من كبار الراسماليين الصناعيين (٢٦) حتى أكد البعض أيضا أن تلك الانتخابات لم تكن حرة » حيث كانت مرسومة النتائج قبل إجرائها ، (٢٧) .

ويرر عبد الناصر موقف الثورة ذلك بأن أكد أنه ظهرت فى تلك المعركة الانتخابية عدة اتجاهات هى : اتجاه يمينى كان يشك فى عملية التصير ويؤكد أننا كمصريين لن نستطيع أن نباشر اقتصادنا بأنفسنا ولا نستطيع أن نسير فى طريقنا الا معتمدين على الأجانب والذين كانوا ينادون بتلك اليمينية ، ربما كانوا يدافعون عن مصالحهم الشخصية لأنهم كانوا يستفيدون من تلك المؤسسات . واتجاه يسارى من أجل تحديد الملكية والاستيلاء على رأس المال الوطنى وبعض الصناعات المصرية (٢٨) .

وأكد عبد الناصر أنه غير موافق على تلك الاتجاهات ، وأنه يحافظ على رأس المال الوطنى وأشار الى أن الدستور ذكر أن رأس المال يستخدم فى خدمة الشعب ، ولايستخدم فى أغراض تضر بمصالح الشعب مع تأكيد عبد الناصر على أن الاستيلاء على رأس المال الوطنى

(٢٥) المرجع السابق . ص ٢٧٤ .

(٢٦) راجع : الأخبار ، عدد ١٥٦٧ ، ١٦/٧/١٩٥٧ . ص ١ . النتائج الرسمية لانتخابات مجلس الأمة .

(٢٧) أنور سلامة ، أول رئيس للاتحاد العام للعمال ، وأحد مرشحي تلك الانتخابات لمضوية ذلك المجلس ، وقد نجح لقاء معه فى ١٢/١٢/١٩٨١ ، اللقاء تم بمنزله بجمعية الزيتون ، القاهرة .

(٢٨) الأهرام الاقتصادى ، عدد ٧٣ ، يوليو وأغسطس ١٩٥٧ . ص ٤ . خطاب عبد الناصر فى ٢٦/٧/١٩٥٧ .

« لا يتمشى مع أهدافنا » (٢٩) وبذلك عمل عبد الناصر على طمأننة القطاع الخاص على ملكيته .

ثم جاء دستور عام ١٩٥٨ موضحاً في مادته الرابعة أن الاقتصاد ينظم وفقاً لخطط مرسومة ، تراعى مبادئ العدالة الاجتماعية وتهدف إلى تنمية الانتاج ورفع مستوى المعيشة ، على حين أكدت المادة الخامسة أن الملكية الخاصة مصونة وينظم القانون أداء وظيفتها الاجتماعية ولا تنزع الملكية إلا للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل وفقاً للقانون (٣٠) .

وبذا أوضح الدستور الإطار العام الذى يحكم الاقتصاد القومى والملكية الخاصة، فبين أن الاقتصاد القومى يسير قيعاً للاقتصاد الموجه أما الملكية الخاصة فقد ضمن لها الأمان وفقاً للقانون الذى يحدد دورها الاجتماعى ، ورغم ذلك فقد ذكر البعض أن ذلك الدستور أقل من دستور عام ١٩٥٦ من حيث تناوله للقضايا الاقتصادية (٣١) .

وفى ٣ سبتمبر من عام ١٩٥٧ تم توقيع اتفاقية الوحدة الاقتصادية الكاملة المصرية السورية وذكر عبد المنعم القيسونى وزير المالية والاقتصاد فى أعقاب توقيعها ، أن تلك الاتفاقية تعد خطوة أساسية فى بلوغ الأهداف التى تصبو إليها البلدان من دعم اقتصادياتها ورفع مستوى المعيشة لشعبها، وتوسيع نطاق السوق التى

(٢٩) نفسه .

(٣٠) الاخبار ، عدد ١١٦٧ ، ١٩٥٨/٣/٦ ، ص ٣ ، ص ٦ . لصوص الدستور المؤقت .

(٣١) باتريك أوبريان ، المرجع السابق . ص ١٣٥ .

يمكن لكل منها تصريف انتاجه فيها وتحسين استغلال الموارد الطبيعية
فى مصر وسوريا (٣٢) .

وأكدت المادة الأولى من الاتفاقية قيام الوحدة الاقتصادية
الكاملة بين مصر وسوريا تلك الاتفاقية التى تضع الدولتين ورعاياهما
على قدم المساواة ، وبالإضافة الى ذلك فقد وضعت تلك المادة عدة
مبادئ هى : حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال وحرية تبادل
المنتجات الوطنية والأجنبية ، وحرية الإقامة والعمل والاستخدام
وممارسة النشاط الاقتصادى وحرية النقل والتراخيص واستعمال
وسائل النقل والمرافق والمطارات المدنية وحقوق التملك والإيصاء
والأرث (٣٣) وبذلك توضح تلك المادة الوسائل الطبيعية لتحقيق تلك
الوحدة ، وهى المساواة فى حقوق الرعاية والأموال لكل من البلدين فى
الآخر .

على حين أبانت المادة الثانية وسائل تحقيق تلك الوحدة ، وهى :
جعل بلديهما منطقة جمركية واحدة وتوحيد سياسة الاستيراد
والتصدير ، وتنسيق السياسة المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة
وتوحيد التشريع الاقتصادى بشكل يكفل لمن يعمل من رعايا البلدين
المتعاقدين فى الزراعة والصناعة والتجارة أو المهن شروطا متكافئة ،
وتنسيق تشريع العمل والضمان الاجتماعى ، وتنسيق تشريع الضرائب
والرسوم الحكومية والبلدية وسائر الضرائب والرسوم الأخرى
المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة والعقارات وتوظيف رؤوس

(٣٢) الأهرام الاقتصادى ، عدد ٧٤ ، سبتمبر وأكتوبر ، ١٩٥٧ .
ص ١ ، الوحدة الاقتصادية المصرية السورية ووقع تلك الاتفاقية من مصر ،
عبد المنعم القيسونى ، ووقعها من سوريا ، خليل الكلاس وزير الاقتصاد
الوطنى .

(٣٣) نفسه .

الأموال بما يكفل مبدأ تكافؤ الفرص وبذلك وحدث تلك المادة السياسات التي تتبعها الدولتان في جميع مجالات الاقتصاد العام والاقتصاد الخاص أو تنسيقها إذا تعذر توحيدها (٣٤) .

وأوضحت المادة الثالثة والرابعة والخامسة ، أنه ستتألف لجنة تسمى « لجنة الوحدة الاقتصادية المصرية السورية » لا يتجاوز عدد أعضائها الخمسة لكل طرف ، ولها أن تستعين بمن تراه من الخبراء وتتولى اللجنة دراسة واقتراح الخطط العملية الكفيلة بتحقيق الوحدة الاقتصادية ، ثم تقدم تقريراً عن أعمالها خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تلك الاتفاقية (٣٥) .

وأوضحت المادة السادسة أنه إلى أن تتم اللجنة عملها اتفق الطرفان على اتخاذ الخطوات العاجلة التالية : تعديل الاتفاق التجاري، واتفاق المدفوعات القائمين بين البلدين بصورة تتيح تنشيط التبادل بينهما وشجعت تلك المادة تكوين المشروعات الاستثمارية المشتركة ، خاصة أوحكومية أو مختلطة ، في القطاعات الزراعية والصناعية والمصرفية والتجارية تشترك فيها رؤوس الأموال المصرية والسورية . ومن المشروعات التي كان يجب التعميل في انشائها الصرف الصناعي (٣٦) .

وفي أكتوبر من عام ١٩٥٧ تم بمصر تكوين اللجنة الفرعية من اللجنة المشار إليها في تلك الاتفاقية وكان الدكتور جمال الدين محمد سعيد أحد أعضاء تلك اللجنة الفرعية التي كونها القيسوني لدراسة الوحدة الاقتصادية بين مصر وسوريا ، حيث طلب من اللجنة تقديم

(٣٤) نفسه .

(٣٥) نفسه .

(٣٦) نفسه . ص ٢٦ .

تقرير شامل لامكانات تلك الوحدة . كما طلب من أعضائها أن يبدوا آراءهم في صراحة ، موضحين نقاط التكامل والتعارض بين الاقتصاد المصري والاقتصاد السوري وكيفية تحقيق التنسيق بين اقتصاديات البلدين والخطوات اللازمة لتحقيق الاندماج بين اقتصاديات الدولتين . وما أن تمت بعض الخطوات الأولية في طريق الوحدة الاقتصادية التي أخذ إجراؤها بضعة أشهر ، حتى أعلن عبد الناصر والقوتلي الوحدة الكاملة بين البلدين في أول فبراير عام ١٩٥٨ (٤١) .

ويبدو أن الوحدة الكاملة قد طفت على جهود الوحدة الاقتصادية قبلها حتى أن البعض لم يتحدث عنها بل واغفلها أو تناساها فنجد باتريك أوبريان يؤكد أن الصحف المصرية لم تتحدث طيلة عام ١٩٥٨ و ١٩٥٩ « إلا القليل عن المجتمع الاشتراكي الديمقراطي التعاوني الذي كانت قد اُكثرت من الحديث عنه في نهاية عام ١٩٥٧ » مبينا أن رفع ذلك الشعار لم يكن مناسباً لبناء الوحدة مع بلد كسوريا ، تصب المشروعات الخاصة وتعرف فوائدها (٣٨) .

وبذا نجد أن الرجل يتناسى ويفغل جهود الوحدة الاقتصادية في عام ١٩٥٧ التي اشرنا اليها والتي تؤكد أنها سبقت الوحدة وأن سوريا اقبلت على مصر في عام ١٩٥٧ وهو العام الذي ذكر أن الصحف المصرية قد اُكثرت في نهايته من الحديث عن المجتمع الاشتراكي الديمقراطي التعاوني مما يهدم كلامه عن الصحف المصرية وسياسة التهذئة التي اتبعتها ازاء شعار المجتمع الاشتراكي الديمقراطي التعاوني عقب الوحدة ويدحض زعمه من أن ذلك الشعار لم يكن مناسباً لقيام الوحدة مع سوريا .

(٣٧) جمال الدين محمد سعيد ، الوحدة الاقتصادية بين مصر وسوريا ،

مطبعة لجنة البيان العربي ، القاهرة ، ١٩٥٨ ، ص ٣ ، ص ٦١ .

(٣٨) باتريك أوبريان ، المرجع السابق ، ص ٣٥ .

وعقب الوحدة أصدرت مصلحة الشركات فتوى ، أنه بعد إبرام الوحدة بين مصر وسوريا وصدر الدستور يعد كل نص في التشريعات القائمة خاصا بالجنسية المصرية ساريا في حق السوريين بقدر سريانه على المصريين باعتبارهم رعايا دولة واحدة وعلى الجملة لهم كل ما للمصريين من حقوق ، ولا يسرى في حقهم صفة الأجانب ، وبالتالي تعد أموالهم المستثمرة في مصر أموالا وطنية(٣٩)

ثم بدأت الطوائف والأفراد ينظرون في حياتهم المعيشية على ضوء الوحدة وما يمكن أن يحققه من مكاسب(٤٠) .

وفي إطار المكاسب المادية التي تخص فئة الرأسمالية الصناعية في مصر ، وحتى لا نخرج عن بحثنا الى الجوانب الأخرى ، فقد أكد البعض أن مصر في الوحدة مع سوريا لم تنفق شيئا(٤١) ، وهو رأي نعتقد أنه غير موضوعي وخال من الحقيقة فقد أكد البعض الآخر وهو الموضوعي والأصح أن الحديث عن الفوائد الاقتصادية التي عادت على القطر السوري من جراء الوحدة ، كان يجري همسا في مصر(٤٢) .

ولم يقف الأمر عند حد الهمس ، بل إن اتحاد الصناعات دعا الى تسويق الانتاج بين الاقليمين ، مبينا أن الضرورة تدعو الى ذلك ،

-
- (٣٩) مصلحة الشركات ، محفظة ١٣ بنك مصر ، ملف ١٨٢ - ٧٥/٣ ج ٢ ، خطاب من المصلحة الى بنك مصر في ٢٧/٥/١٩٥٨ . ص ١ .
 (٤٠) محمود رياض ، مذكرات ، ج ١ (١٩٤٨ - ١٩٧٨) ، ط ٢ بيروت لبنان ، ١٩٨٧ . ص ١٦٥ .
 (٤١) فؤاد مطر ، بصراحة عن عبد الناصر ، جوار مع محمد حسين فيكل ، دار القضاء ، بيروت ، لبنان ، ١٩٧٥ . ص ٩٤ .
 (٤٢) المصدر السابق . ص ١٦٦ .

للقضاء على المنافسة الموجودة فى بعض الأسواق بين الانتاج المصرى والانتاج السورى(٤٣) .

ولم تقف تلك المنافسة على الأسواق الخارجية ، بل حدثت أيضا فى السوق المصرية وقد دارت بشأنها مناقشات كثيرة فى الجمعيات العمومية للمشركات ففى اجتماع الجمعية العمومية لشركة مصانع الشورىجى التى عقدت فى ١٣ يونيو عام ١٩٥٩ أوضح تقرير مجلس الادارة المقدم الى الجمعية العمومية أن منافسة الاقليم الشمالى منافسة غير متكافئة . وأوضحت المناقشات التى دارت حول تلك العبارة أنها تشير الى المنسوجات الواردة من الاقليم ، الشمالى حيث أوضحت أن الضرر الجمرى على النايلون الخام مثلا فى مصر تبلغ ١٥٦٪ من سعر الاستيراد ، فى حين أن مصانع سوريا لا تدفع سوى قرشين سوريين اثنين فقط عن كل كيلوجرام ، أى ما يوازى مليمين أو ٣ حليمات ولهذا الاختلاف فى المعاملة الجمرية اثره البين فى مستوى سعر التكلفة(٤٤) .

ولم يقف الأمر عند ذلك الحد ، بل أضافت تلك المناقشات أنه كان لدى مصانع سوريا مخزون كبير لم تتمكن من تصريفه فى الأسواق التقليدية المجاورة كالعراق والكويت والمملكة العربية السعودية والأردن فحولته الى سوق مصر(٤٥) .

(٤٣) مصر الصناعية ، عدد ٤ ، أبريل ١٩٥٨ . ص ١ ، الصناعة القطنية فى سوريا .

(٤٤) الأهرام الاقتصادى ، عدد ٩٣ ، أول يوليو ١٩٥٩ . ص ٣٤ مصانع الشورىجى ، جمعيتها العمومية فى ١٣/٦/١٩٥٩ .

(٤٥) نفسه ، عدد ٩٥ ، أول أغسطس ١٩٥٩ . ص ٣٥ ، شركة النسيج والحياكة المصرية جمعيتها العمومية فى ٣٠/٦/١٩٥٩ .

ووضع ذلك المعنى وأكثر في اجتماع الجمعية العمومية لشركة النسيج والحياكة المصرية، حيث أوضحت أن الطاقة الانتاجية للصناعة المحلية مضطردة الازدياد ، وأنه قد أضيف الى المعروض من انتاجها الوارد من سوريا ، وذكرت أنه فيما يتعلق بمنسوجات الحرير الصناعي، فالمعروف أن المصانع المحلية تسدد رسم استهلاك قدره (٣٠ قرشا) للكيلو قبل التشغيل « في حين أن مصانع سوريا لا تتحمل هذا الرسم » وهو يضاف الى سعر البيع للمستهلك في مصر ومعنى هذا أن مصانع سوريا لا تتحمل عبء ذلك الرسم ولذلك تكون قدرتها التمويلية اكبر منها في المصانع المماثلة في مصر (٤٦) .

كان ذلك عن المناخ الاستثماري والاطار السياسى الذى جرت فيه عملية الاستثمار الصناعية وما نتج عنه ، أما الاطار القانونى الذى مس عملية الاستثمار مباشرة فسنفرد له فصلا خاصا لأهميته .
وبتكامل ثلاث اللقطات تتكامل الوحدة الواحدة فى مجال رجال الصناعة بمصر .

وعلى أية حال فيمكن الخروج مما سبق بأن رجال الصناعة في مصر قد شعر البعض منهم بأنهم مستهدفون من قبل الثورة حيث تم تمصير واستبعاد الجانب الأجنبى . أما عن الجانب المصرى من حركة الاستثمار فقد شعر بعدم الأمان ورغم ذلك فقد تحمل موقف الثورة منه والتي كان أبرزها تخوفه منها بعد التمصير ، وتجربة انتخابات عام ١٩٥٨ وعدم ادخالهم تلك الانتخابات باعتبارهم ممن زاولوا نشاطا سياسيا قبل الثورة مما ترك اثره على رجال الصناعة وحركتهم . ثم تجربة الوحدة مع سوريا وما خلفته على الصناعة

(٤٦) نفسه ، عدد ٩٥ ، أول أغسطس ١٩٥٩ . ص ٣٥ ، شركة النسيج والحياكة المصرية ، نجميتها المومية في ١٩٥٩/١/٣٠ .

المصرية ورجالها من آثار سلبية، فبدلاً من التنسيق بين رجال الصناعة في الاقليمين حدث التنافس من الطرف السوري على حساب الطرف المصري .

* * *

بنك مصر :

وهو طرف قوى وكبير في حركة الاستثمار الصناعى الخاص ومن هنا وجب علينا الا نفغل تناوله في اطار حركة الاستثمار الخاص السابقة ككل ، فكان افرادنا له تلك النقطة .

فمنذ كونت المؤسسة الاقتصادية والدولة تحاول تعبئة المدخرات والاستثمارات في البنوك فاصدرت قانون النقد والائتمان الذى دعا بنك مصر بالذات ليخفف من السيطرة على شركاته الصناعية ، ويتجه لمعاونتها في المشروعات الصناعية ولكن بنك مصر لم ينفذ القانون وتجاهلت الدولة ذلك رعاية منها له ومع ذلك ضاعف البنك من مساعدته لشركاته الصناعية المشتغلة بالتسييج وتوسع في صناعات خفيفة استهلاكية ولم يتجه نحو التنمية (٤٧) .

رغم ان الشركات الصناعية التى كان يسيطر عليها البنك ، كانت تمثل المجال الآخر للصناعة المنظمة الصالحة لسيطرة الدولة وضغطها عليها ، وكثيرا ما كان اعضاء مجلس ادارته اعضاء في مجالس ادارات الشركات التابعة للبنك كما كانت صناعة الغزل والتسييج تسيطر على الصناعة المصرية حيث كانت شركاتها التابعة لبنك مصر تنتج نحو من ٦٠٪ من مجموع انتاج البلاد من تلك الصناعة (٤٨) .

(٤٧) فؤاد مرسى ، المرجع السابق . ص ٨٢ .

(٤٨) باتريك أوبريان ، المرجع السابق . ص ١٢٣ - ص ١٢٤ .

وفى عام ١٩٥٨ قام البنك بتأسيس شركة مصر شبين الكوم للغزل والنسيج ، وتبع ذلك انشاء شركة مصر للكيماويات عام ١٩٥٩ برأسمال قدره البعض بمليون من الجنيهات لكل منهما (٤٩) على حين أكد البنك وهو الأصح أنه ساهم فى رأسمال الشركة الأولى بمبلغ ٥٠٠ ألف جنيه ، على حين كان رأسمالها عند التأسيس ٢٠٠٠ ر ٢٠٠٠ جنيه (٥٠) وهو ما نعتقد أنه قد حدث بالنسبة للشركة الثانية .

وفى اجتماع الجمعية العمومية العادية لمساهمي بنك مصر المنعقدة بدار البنك فى ٢٨ مارس من عام ١٩٥٩ ، ووافق على المساهمة فى تأسيس المصرف الصناعى الذى تكون بواسطة الحكومة فى الاقليم الشمالى (سوريا) بمبلغ ٨٠٠ ر ٨٠٠ ليرة سورية (٥١) لتنمية الصناعة فى سوريا . كما ساهم البنك فى تأسيس الشركة العامة للثروة المعدنية فى عام ١٩٥٩ (٥٢) وفى نفس العام ايضا ساهم البنك فى تأسيس شركة مصر لصناعة الكيماويات التى كان رأسمالها عند

(٤٩) الاهرام الاقتصادى ، عدد ٩٧ ، نوفمبر وديسمبر ١٩٦٠ ، بنك مصر ٢٠ - ١٩٧٠ ، حسن خليل محمد ، وآخر . ص ٤٨ ، وقد ذكر ان البنك قام بتأسيس شركة مصر للألبان والاعذية فى عام ١٩٥٧ ، على حين ذكر كتاب بنك مصر انها أسست سنة ١٩٥٦ ، راجع : بنك مصر ، بنك مصر وشركائه . ص ١٠ .

(٥٠) بنك مصر ، اليوبيل الذهبى للبنك من ١٩٢٠ - ١٩٧٠ ، بنك مصر ، القاهرة . ص ٢٠ .

(٥١) مصلحة الشركات ، محفظة ١٣ بنك مصر ، ملف ١٨٢ - ٧٥/٥ ج ١ ص ١ ، وقد ذكر كتاب بنك مصر ، اليوبيل الذهبى ١٩٢٠ - ١٩٧٠ ، أن البنك اشترك فى عام ١٩٥٧ ، فى تأسيس ذلك المصرف ، ويرجع ذلك الى عدم مودة واضميه الى وفاق البنك .

(٥٢) بنك مصر ، اليوبيل الذهبى ، ١٩٢٠ - ١٩٧٠ . ص ١١٢ .

التأسيس ٢٠٠٠ر ٢٠٠٠ر جنيه وكانت مساهمته فيها بمبلغ ٥٠٠ر ٥٠٠ر جنيه (٥٣) .

لكل ذلك كانت مجموعة بنك مصر مسئولة عن اوجه النشاط التي قامت بها المشروعات الخاصة كجزء من الخطة الصناعية ، فقد لعبت شركات النسيج التابعة للبنك دورا كبيرا في تنفيذ مشروعات الغزل والنسيج حيث قدمت ١٨ مليون جنيه من مجموع ٢٣ مليونا استثمرت في تلك المشروعات في عام ١٩٥٩ (٥٨) .

وبذا قفزت استثمارات البنك في شركاته من ٥ مليون الى ٨ مليون جنيه ، حتى اصبح في عام ١٩٦٠ مسيطرا على ٢٠٪ من الانتاج الصناعي في البلاد وهو يساوى ما كان للمؤسسة الاقتصادية وربما لذلك أعلن وزير الخزانة في عام ١٩٦٠ وقبل بدء تنفيذ الخطة الخمسية الاولى انه كان هناك خطر اشتراك شركات بنك مصر في تنفيذ الخطة لأن شركات البنك صارت مسئولة في عام ١٩٥٩ عن نصف النشاط الذي يتولاه القطاع الخاص في عملية التصنيع، بل ان البنك هدد في عام ١٩٦٠ ببيع مخفظه المالية - بلغت عند التأميم ١٨ مليون جنيه - في البورصة لتدمير سوق المال ، لذلك اعمته الدولة في فبراير من عام ١٩٦٠ استعدادا لتنفيذ الخطة الخمسية الاولى للتنمية الاقتصادية (٥٥) .

حيث صدر القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ في الحادى عشر من شهر فبراير ، والذي بمقتضاه تحول بنك مصر من شركة مساهمة

(٥٣) نفسه . ص ١٩١ .

(٥٤) باتريك أوبريان ، المرجع السابق . ص ١٢٥ .

(٥٥) بنك مصر ، اليوبيل الذهبى . ص ١٠١ - ص ١٠٢ ، وايضا :

فؤاد مرسى ، المرجع السابق . ص ٨٣ - ٨٤ .

مصرية تخضع لقانون الشركات الى مؤسسة عامة تمتلكها الدولة (٥٦) وبذا أمم البنك مساهمة للصالح العام (٥٧) مما اعطى الحكومة حق تعيين اعضاء فى مجالس ادارة تلك الشركات وفتح لها سلطة واسعة فى توجيه الانتاج والاستثمار الصناعى (٥٨) ثم أنشئت مؤسسة مصر فى اول عام ١٩٦١ واليها آلت جميع شركات بنك مصر (٥٩) .



استثمارات الشركات :

بعد أن تناولنا جوانب الاستثمار ، نعرض لشكل آخر من أشكال الاستثمار وهو قيام بعض الشركات بالمشاركة فى تأسيس الشركات الجديدة كنوع من الاستثمار اما لمصلحتها المباشرة فى ايجاد الشركة المؤسسة لمساعدتها فى الانتاج وتحسينه ، واما لتحقيق ارباح مالية تعود على الشركة المستثمرة بالنفع . وسنلقى الضوء هنا على بعض من استثمارات تلك الشركات .

ففى اجتماع الجمعية العمومية العادية لمساهمي شركة صباغى البيضاء المنعقدة فى مارس عام ١٩٥٧ ، تم الموافقة على مساهمة الشركة فى تأسيس شركة مصر للتجارة الخارجية ومصر للكيماويات بمبلغ ٤٠٠.٠٠٠ جنيه و ٣٠٠.٠٠٠ جنيه على التوالى ، وعلى شراء ٢٥٠٠ سهم من أسهم شركة مصر لأعمال الأسمنت المسلح ، وعلى

(٥٦) بنك مصر ، المصدر السابق . ص ١٠١ .

(٥٧) محمد رشدى ، بنك مصر ، رئاسة الجمهورية ، المعهد القومى للإدارة العليا ، سلسلة محاضرات الزاخرين ، مركز الوثائق والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٣ . ص ١٧ .

(٥٨) جلال أمين ، المرجع السابق ، ص ١٩٥ .

(٥٩) بنك مصر ، المصدر السابق . ص ١٨٦ .

الاكتتاب في ١٢٥٠٠ سهم من أسهم الشركة العامة لصناعة الورق
(راکتا) (٦٠) .

كما قررت شركة إيديال الاشتراك في تأسيس شركة المصانع
للوازم المعمارية والصناعية (ساى) ش . م . م تحت التأسيس
بمبلغ عشرة آلاف جنيه مصرى ممثلة في خمسة آلاف سهم قيمة
الواحد جنيهان (٦٥) . وكذلك وافقت الجمعية العمومية لتلك الشركة
في ٢٠ مايو عام ١٩٥٨ ، على الاشتراك في تأسيس شركة ديزل
للصناعية ش . م . م ، تحت التأسيس ، بمبلغ عشرة آلاف جنيه مصرى
ممثلة في ٢٥٠٠ جنيه وقيمة السهم أربعة جنيهات (٦٢) .

كما أوضحت شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع من القطن
المصرى ، أنها دميت للمساهمة في رأس مال الشركة العامة للورق
(راکتا) المشار إليها ، فرجبت ووافقت على المساهمة فيها بواقع
١٢٥٠٠ سهم قيمتها ٢٥٠٠٠ جنيه مصرى ، كما اشترت الشركة
٥٠٠٠ سهم من أسهم شركة بيع المصنوعات المصرية نظرا للصلة
الوثيقة بينها وبين الشركتين المذكورتين (٦٣) .

(٦٠) مصلحة الشركات ، محفظة ٣٥ ، شركة مصر صباغى البيضا ،
حلف ١٨٢ - ١٥٤/٣ ج ١ . محضر اجتماع الجمعية العامة للمساهمين في
٤ مارس ١٩٥٧ ورقة ٦٤ - ٦٦ .

(٦١) مصلحة الشركات ، محفظة ١٧١ ، شركة التمدين المصرية إيديال ،
حلف ٨١٢ - ١٥٤/٣ ج ١ . محضر اجتماع الجمعية العامة للمساهمين في
٣ ديسمبر ورقة ١٧ .

(٦٢) نفس المصدر ، محضر اجتماع الجمعية العمومية العادية في
٣٠ يوليو ١٩٥٨ على حساب سنة ١٩٥٧ ، مطبعة التمدن ، القاهرة ، ١٩٥٨ .
ص ٣٩ .

(٦٣) الأهرام ، عدد ٢٦٢٤٠ ، ١٩٥٩/١/٢٤ . ص ٥ ، تقرير مجلس
الإدارة من عام ١٩٥٨ مقدم للجمعية العامة للمساهمين في ١٩٥٩/١/٢٣ .

وأيضا ساهمت الشركة العربية للغزل والنسيج ، فى عام ١٩٥٨ فى تأسيس شركة سيوف للنسيج والتجهيز بمبلغ ٢٤٠ر٢٧٧ جنيهها من رأسمالها البالغ ٥٠٠ر٠٠٠ جنيه أى ما يوازى ٥٥ر٤٪ من رأس المال ، ثم ساهمت الشركة فى نفس العام فى زيادة رأس مال شركة سيوف من ٥٠٠ الف الى ٨٠٠ الف جنيه ، وقد وصلت حصة الشركة فى هذه الزيادة الى ١٦٦ر٣٤٤ جنيه (٦٤) .

ونخرج من ذلك وكما سبق أن ذكرنا أن مساهمات الشركات فى تأسيس الشركات الجديدة ، كان بغرض سد احتياجاتها من إنتاج تلك الشركات ، أو للاستثمار الربحى المباشر فيها ، وهو ماخرجنا منه من مشاركات شركة صباغى البيضاء فى تأسيس شركة مصر للتجارة الخارجية ومصر للكيماويات ٠٠ الخ ٠٠ وحتى لا نطيل سنعرض لبعض أشكال ذلك الاستثمار فى مواضع أخرى .

كما كانت الشركات تقوم بنوع آخر من الاستثمار وهو التمويل الذاتى ، أى توسيع وتكبير نفسها ذاتيا فكانت غالبية الشركات تمويل نفسها ذاتيا بزيادة رأسمالها . ومن أمثلة ذلك ما قرره الجمعية العمومية غير العادية للمساهمين بشركة مصر للغزل والنسيج الرفيع من اللطن المصرى فقد قررت زيادة رأسمالها من ١٠٠ر٠٠٠ جنيه مصرى ، ممثلة فى ٢٥ر٥٠٠ سهم قيمة كل سهم منها أربعة جنيهات مصرية ، الى ٢٠٠ر٠٠٠ جنيه مصرى ممثلة فى ٥٠ر٠٠٠ سهم بواقع أربعة جنيهات مصرية للسهم الواحد (٦٥) .

(٦٤) الاخبار ، عدد ٢٨٨ ، ١٩/٢/١٩٥٩ . ص ٧ ، تقرير مجلس ادارة الشركة ، مقدم للجمعية العمومية من عام ١٩٥٨ .
 (٦٥) نفسه ، عدد ١٦٠٣ ، ٢٧/٨/١٩٥٧ . ص ٥ ، الجمعية العمومية المنعقدة فى ٢٦/٨/١٩٥٧ .

كذلك قررت الجمعية العمومية غير العادية للمساهمين لشركة
مصرر للفزل والنسج في ٢٧ أغسطس عام ١٩٥٧ ، الموافقة على زيادة
رأسمال الشركة من مليون جنيه الى أربعة ملايين من الجنيهاً على
أن يقصر حق الاكتتاب على المساهمين الحاليين ، بواقع سهم جديد
عن كل سهم من الاسهم القديمة بسعر السهم الواحد الجديد أربعة
جنيهاً مصرية ، أما الاسهم التي لم يكتب أصحابها بها ويكون من
حق مجلس الادارة بيعها في السوق واطافة أربعة جنيهاً من قيمتها
الى رأس المال ، والباقي بعد خصم المصاريف يضاف لاحتياجات
الشركة (٦٦) .

ومن ذلك يتضح أن الشركات كانت تفضل أن تقصر نمو أسهمها
واتساعها على مساهميها القدامى ، وبعد ذلك كانت تطرح الأسهم
التي لم يتم الاكتتاب فيها من المساهمين القدامى في السوق ، على أن
تضاف قيمتها الى رأسمال الشركة لينمو ويتسع .

كما قررت الشركة العامة لمنتجات الخزف والصيني في اجتماع
جميعيتها العمومية غير العادية في ٢١ نوفمبر ١٩٥٨ ، زيادة رأسمالها
من ٧٥٠.٥٠٠ جنيه الى مليون جنيه أى زيادة قدرها ٢٥٠.٠٠٠
جنيه موزعة على ١٢٥.٠٠٠ سهم قيمة كل سهم ٢ جنيه (٦٧) ومن
ذلك يتبين أن الشركات لم تكن محددة بسعر واحد بل كانت تختلف
من شركة الى أخرى ، وكما اتضح من حالة الشركات المذكورة فقد
كان من بينها اسهم بأربعة جنيهاً ، وأخرى بجنيهاً ٠٠ الخ ٠٠

(٦٦) نفسه ، عدد ١٦٠٥ ، ٢٩/٨/١٩٥٧ . ص ٥ ، قرارات الجمعية
العمومية المنعقدة في ٢٧/٨/١٩٥٧ .

(٦٧) مصلحة الشركات ، صحيفة ١٧٢ ، ملف ١٨٢ - ١٣٢/٢ ج ١ ،
محضر اجتماع الجمعية العمومية المنعقدة في ٢١/١١/١٩٥٨ . ورقة ١٥ .

وأيضاً قررت الجمعية العمومية غير العادية لشركة الشرق للغزل والنسيج بأممبابية ، الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بزيادة رأسمال الشركة من مليون جنيه الى مليون ومائتى ألف جنيه مصرى (٦٨) .

وهكذا كانت غالبية الشركات تنمو ذاتياً من خلال مساهمات مؤسسيها وزيادتهم لرأسمالها مما يعود عليهم بمزيد من الاستثمار الذى يعنى مزيداً من التوسع لمشروعاتهم ومزيداً من الأرباح . الخ . وحتى لا نطيل فى ذلك المقام سوف نعرض لبعض الشركات التى زادت رأسمالها فى مواقع أخرى .



المؤسسة الاقتصادية :

وضعت مصر وكما مر بنا فى شهر يناير من عام ١٩٥٧ جميع الممتلكات الصناعية والتجارية التى يملكها القطاع العام تحت إدارة المؤسسة الاقتصادية التى أصبحت فى مدة وجودها القصيرة التى لم تتعد أربع سنوات من أهم هيئات الدولة لتحقيق التوسع الصناعى .

فلقد انضم إليها فى عام ١٩٥٨ إحدى وثلاثون شركة صناعية ، وكانت بعض هذه الشركات من شركات القطاع العام القديمة مثل شركة مصافى البترول ، كما كان الآخر قد انشئ مؤخراً بالاشتراك مع رؤوس الأموال الخاصة والمجموعة الثالثة تمثل الموجودات البريطانية والفرنسية التى تمت مصادرتها وتمصيرها . بالإضافة

(٦٨) الأهرام ، عدد ٢٧٢٢٢ ، ٢/٧/١٩٦١ . ص ٧ ، قرارات الجمعية العمومية غير العادية لساهمى الشركة فى ٢٩/٦/١٩٦١ .

الى ان تلك المؤسسة قد ضمت مجموعة من الممتلكات الصناعية التى شملت صناعات الصلب والمعادن والمواد الكيماوية(٦٩) .

وقد بلغت قيمة استثمارات المؤسسة الاقتصادية المسجلة فى آخر ديسمبر من عام ١٩٥٨ (٥٧٨ مليون جنيه) مقابل ١٧ مليون جنيه فى آخر عام ١٩٥٧ (٧٠) ثم ارتفعت استثمارات الى ٦٤ مليون جنيه فى نهاية عام ١٩٥٨ (٧١) وبذلك زادت استثمارات المؤسسة الاقتصادية الى ما يقرب من اربعة امثال ما كانت عليه عند انشائها ، فقد كانت تلك الزيادة ٦٢ مليون جنيه او ١٠٧٪ فى عام ١٩٥٩ على ما كانت عليه فى عام ١٩٥٨ (٧٢) .

ولم يرتفع انتاج شركات المؤسسة الاقتصادية تلك عن ١٢٪ . كما بلغ عدد الشركات المنضمة الى المؤسسة فى نهاية عام ١٩٥٩ (٥٧ شركة) تملك الدولة ٢٥٪ او اكثر من الاسهم فى عشر منها(٧٣) .

وساهمت المؤسسة بانصبه متفاوتة فى رؤوس اموال شركاتها ، التى مارسست نشاطها فى مختلف القطاعات الاقتصادية ، وكان منها

-
- (٦٩) باتريك أوبريان ، المرجع السابق . ص ١٢١ .
(٧٠) اتحاد الصناعات ، الكتاب السنوى ١٩٥٩/٥٨ . مطابع شركة الاعلانات الشرقية ، القاهرة ، ١٩٥٩ . ص ٢٠ .
(٧١) اتحاد الصناعات ، الكتاب السنوى ١٩٦٠/٥٩ ، مطابع شركة الاعلانات الشرقية ، القاهرة ، ١٩٦٠ . ص ١٨ .
(٧٢) وقد ذكر البعض ومنهم د. محمد كامل ملش ، انها كانت ١٧٥٥ مليون جنيه فى عام ١٩٥٧ ، راجع مقاله من تطور الشركات وتشريعها ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع المصدر السابق . ص ٥٨٩ .
(٧٣) باتريك أوبريان ، المرجع السابق . ص ١٢١ - ص ١٢٢ .

عشر شركات أنشأتها المؤسسة برؤوس أموال امتلكتها وحدها و ٣٧ شركة زادت قيمة حصة المؤسسة في رؤوس أموالها على ٢٥ ٪ وتقل عن ١٠٠ ٪ ٠ أما الشركات التي قلت حصة المؤسسة في رؤوس أموالها عن ٢٥ ٪ فعددها ١٠ شركات (٧٤) ٠

وفيما يلي بيان توزيع هذه الاستثمارات على أوجه النشاط المختلفة حتى نهاية عام ١٩٥٩ بملايين الجنيهات ٠

بيان القطاعات	الاستثمارات
البنوك	٦٦
شركات التأمين	١٠
شركات التجارة والنقل	٥٦
شركات الغزل والنسيج	٤٧
شركات الثروة المعدنية والبتروك	٦٢
شركات الصناعة المعدنية والهندسية	٩٤
شركات الصناعات الكيماوية	١٠٩
شركات صناعة وزراعة مختلفة	١٩٦
شركات أخرى	٢
الجميلة	٦٤٠

ومن ذلك الجدول يتبين أن الصناعات الكيماوية (٧٥) قد احتلت المرتبة الأولى بين الشركات الصناعية التي توجهت إليها

(٧٤) اتحاد الصناعات ، الكتاب السنوى ١٩٦٠/٥٩ ٠ ص ١٨ ٠
(٧٥) نفسه ٠

المؤسسة الاقتصادية ، وتلتها الصناعات المعدنية والهندسية وهي قطاعات لاشك حيوية لتكامل الانتاج الصناعى وزيادة دورها ولما عليه فى الحركة الصناعية، ثم تلتها شركات الثروة المعدنية والبتترول وهي ايضا شركات هامة لدفع الاقتصاد المصرى الى الامام لأن الصناعات المعدنية عصب التقدم الصناعى وتكملها الصناعات البترولية التى تدفع بأى تقدم خطوات كبيرة وبتميزة • أما شركات الغزل والنسيج فقد حازت أقل توجه صناعى للمؤسسة الاقتصادية نظرا لاحتلالها الاهمية والدرجة الاولى عند المستثمر الخاص • هذا من جهة ومن جهة أخرى لتوفر مصانعها ومؤسساتها منذ وقت مبكر بمصر مما جعل حاجة البلاد اليها فى تلك الفترة متوافقة وتلك المرتبة التى احتلتها •

ولم يخف ذلك المعنى الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية حين أكد أن الجزء الأكبر من مساهمة الحكومة والبنك الصناعى قد انصب على الصناعات المعدنية والهندسية والصناعات الاستخراجية والصناعات الكيماوية ولهذا الاتجاه مقزاه إذ لا يخفى أن الهدف العام من ذلك هو الانشاء والتهوض بالصناعات الانتاجية كأساس للتوسع فى التنمية الصناعية وتدعيم الاقتصاد القومى فهى مشروعات جديدة لم يكن من السهل قيام الأفراد وحدهم بها ، أما لضخامة رأس المال أو لارتفاع نسبة المخاطرة وطول المدة اللازمة ليغل المشروع عائدا مجزيا كالحديد والصلب والسماط (٧٦) •



(٧٦) الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية ، الدليل الاقتصادى (الاقليم المرى) ، مطبعة الاتحاد ، القاهرة ، ١٩٥٩ • ص ١٢٨ - ١٢٩ •

الائتمان :

بتكوين المؤسسة الاقتصادية انتصر الرأى القائل بقصر نشاط البنك الصناعى على التسليف الصناعى دون تأسيس الصناعات على أساس أن المؤسسة الاقتصادية هي أداة البلاد فى الاستثمار المباشر ولذا توقف دور البنك فى الانشاء والمساهمة المباشرة واتجه لتقمية الصناعة عامة ، والصناعات الصغيرة خاصة (٧٧) .

وبتوارى دور البنك الصناعى تتقدم البنوك الأخرى بمساعدات كبرى للصناعة وبخاصة للشركات المختلطة التى أنشأتها المؤسسة الاقتصادية حيث ذكر البعض أن مجموع ما قدمته البنوك من تسهيلات ائتمانية للمؤسسات الصناعية كان نحو ٦٤ مليون جنيه فى آخر عام ١٩٥٨ أى نحو ٣٠٪ من اجمالى القسهيلات كان منها خمسة ملايين من البنك الصناعى (٧٨) .

ويصدر قانون تنظيم وتشجيع الصناعة فى ابريل من عام ١٩٥٨ وما نتج عن هذا التنظيم الجديد من انخفاض أهمية الدور الذى يؤديه البنك الصناعى فى المساهمة فى رأس مال الشركات الصناعية حتى وصل الى مرتبة ثانوية (٧٩) .

(٧٧) فؤاد مرسى ، تطوير البنك الصناعى ، مجلة مصر المعاصرة ، عدد ٣٤٤ ، ابريل ١٩٧١ . ص ٩ ، والحق البنك الصناعى بالمؤسسة الاقتصادية اداريا فى يناير ١٩٥٧ ، وبوزارة الصناعة فى ابريل ١٩٥٩ ، لم مؤسسة النصر فى يوليو ١٩٦١ ، نفسه .

(٧٨) على الجريلى ، تطور النظام المصرفى فى مصر الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاجتماعى والتشريع ، المصدر السابق . ص ٢٧٥ .

(٧٩) الامم المتحدة ، التطورات الاقتصادية فى الشرق الأوسط ١٩٥٧ - ١٩٥٨ ، نيويورك ، ١٩٥٩ . ص ٣٤ .

ثم حدث تطور في دور البنك الصناعى نحو الانشاء والمساهمة المباشرة منذ عام ١٩٥٩ (٨٠) كما ارتفعت نسبة ما قدمته البنوك من تسهيلات ائتمانية للمؤسسات الصناعية الى حوالى ٣٤٪ من جملة التسهيلات فى عام ١٩٥٩ وكانت غالبية ذلك الائتمان مركزة فى الشركات المساهمة وفى صورة قروض قصيرة الأجل (٨١) وبذا فقد ساهم سوق رأس المال مساهمة فعالة فى التمويل الصناعى طويل الأجل (٨٢) ٠ والجدول التالى يبين توزيع التسهيلات الائتمانية على الصناعات المختلفة بملايين الجنيهات ٠

الصناعة	فى نهاية عام ١٩٥٨	فى نهاية عام ١٩٥٩	التغيير
الغزل والنسيج	١٦٨	٢٦٥	٠٩٧ +
التشييد والبناء	١٢٥	١٤٠	١٥ +
الحديد والصلب	٩٠	١٠٧	١٧ +
الصناعات الكيماوية	٧٨	٩٥	١٧ +
البترول	٥٠	٦٠	١٠ +
صناعات أخرى	١٩٢	٣٠٧	١١٥ +
الجملة	٧٠٣	٩٧٤	٢٧١ +

المصدر : البنك الأهلى ، تطور الاقتصاد ج ٠ ع ٠ م فى العقد السادس من القرن العشرين ص ١٠٥ - ص ١٠٨ ٠

- (٨٠) بنك مصر ، نشرة بنك مصر ، ج ١ ، عدد ١ مارس ١٩٦١ ٠
 ص ١١٢ ، تطور مدد ورموس أموال الشركات الصناعية .
 (٨١) محمد مظلوم حمدي ، لمحات فى اقتصادنا المعاصر ، منشأة المعارف
 الاسكندرية ، ١٩٦٤ - ص ١٨٩ ٠
 (٨٢) البنك الأهلى ، المصدر السابق ، ص ١٠٥ - ١٠٨ ٠

ومن ذلك الجدول يتبين أن الغزل والنسيج كان يحتل أعلى النسب بين تلك الصناعات المستفيدة من الائتمان الصناعي نظرا لكثرة منشآتها ومؤسساتها التي تعتمد عليها البلاد في المقام الأول الصناعي والزراعي ثم يليها التشييد والبناء . أما أقلها فكان للبتترول ويليها الصناعات الكيماوية .

هذا من جهة ومن جهة أخرى فقد أمكن تدبير النقد الأجنبي اللازم لتمويل مشروعات التنمية الصناعية عن طريق عقد عدد من الاتفاقيات المالية مع الدول الأجنبية (٨٣) كما وضع نظام دقيق للأولويات في استعمال حصيلة البلاد من العملات الأجنبية للتسهيلات الائتمانية في تمويل المشروعات الصناعية (٨٤) وقد عوض ذلك عدم انسياب رأس المال الأجنبي الوارد للبلاد في شكل استثمار مباشر والذي تأثر بالموقف السياسي للبلاد والعدوان الثلاثي والأوضاع الاقتصادية عامة والصناعية خاصة . . . الخ .

وعلى أية حال فقد جاء في تقرير البنك الصناعي عن عام ١٩٥٩ أن جملة القروض والاعتمادات التي وافق البنك على منحها خلال عام ١٩٥٩ قد بلغت حوالي ٢٩ مليون جنيه مقابل مليونين من الجنيهاً تقريبا في عام ١٩٥٨ ، ثم ذكر التقرير أن المبالغ المنصرفة فعلا بلغت ١٧.٦٣٣.٠١٧ جنيهاً في عام ١٩٥٩ مقابل ٩١٠.٤٥٥.١٧٤ جنيهاً خلال عام ١٩٥٨ (٨٥) .

وقد بلغ عدد المنشآت التي تقدمت للاقتراض من البنك ١٢٥ منشأة وبلغت جملة القروض التي طلبتها ٤٤ مليون جنيه وافق

(٨٣) نفسه .

(٨٤) محمد مظلوم حمدي ، المرجع السابق . ص ١٩٠ .

(٨٥) مصر الصناعية ، عدد ٥ مايو ، ١٩٦٠ ، نشاط البنك الصناعي

في عام ١٩٥٩ . ص ١٩ ، من تقرير البنك الصناعي .

البنك منها على ٢٠٩ مليون جنيه بنسبة ٦٩٤ ، مقابل طلبات قيمتها ٢٠٩ مليون جنيه في عام ١٩٥٨ ، وافق البنك منها على مليوني جنيه أي بنسبة ٦٩٪ من جملة الطلبات المقدمة في عام ١٩٥٨ (٨٦) .

أما توزيع القروض المنصرفة حسب فئات حجم القرض فنجد أن القروض الكبيرة فئة ١٠٠ ألف جنيه فأكثر قد استحوذت على النصيب الأكبر من قروض البنك بالرغم من انخفاضها النسبي فقد بلغت جملة مبالغ القروض التي تدخل تحت هذه الفئة في عام ١٩٥٩ (١٦١ر١ مليون جنيه) بنسبة ٧١٪ من جملة القروض والاعتمادات مقابل ٣٠٠ر١ مليون جنيه بنسبة ٨٩٪ من جملة القروض والاعتمادات المنصرفة في عام ١٩٥٨ . وتلي ذلك القروض المتوسطة فئة عشرة آلاف جنيه حتى ١٠٠ ألف جنيه فقد بلغت جملة مبالغ القروض التي تدخل تحت هذه الفئة في عام ١٩٥٩ (٣٧٠ ألف جنيه) بنسبة ٢٢٪ من جملة القروض والاعتمادات ، مقابل ٨٣ ألف جنيه بنسبة ٥٧٪ من جملة القروض والاعتمادات المنصرفة في عام ١٩٥٨ ، أما القروض الصغيرة ، وهي الفئة التي تقل عن عشرة آلاف جنيه ، فقد بلغت جملة مبالغ القروض التي تدخل تحت هذه الفئة في عام ١٩٥٩ (١٠٢ ألف جنيه) بنسبة ٦٢٪ من جملة القروض والاعتمادات المنصرفة في عام ١٩٥٨ (٨٧) .

ولاشك أن هذه الزيادات الملموسة في نصيب السلف الصغيرة والمتوسطة إنما تعكس الاتجاه الجديد للبنك نحو مساعدة المؤسسات الصغيرة ، كما توضح أن البنك يقوم بدور فعال في تدعيم الصناعة عن طريق توفير الائتمان للمؤسسات الصناعية، وعلى الأخص الصغيرة

(٨٦) نفسه .

(٨٧) نفسه .

والمتوسطة منها التي تفتقر الى مصادر التمويل وذلك لتصوير الضمانات اللازمة لمنح السلف (٨٨) .

ثم حقق البنك الصناعى عام ١٩٦٠ توسعا ملموسا فى نشاطه الاقراضى حيث بلغت جملة الطلبات التي قدمت للحصول على تسهيلات استثمارية من البنك خلال عام ١٩٦٠ نحو ٧٦ مليون جنيه مقابل ١٤ مليون جنيه فى عام ١٩٥٩ و ٢٩ مليون جنيه فى عام ١٩٥٨ ومعنى ذلك أن الطلبات التي قدمت فى عام ١٩٦٠ زادت بنسبة ٨٤٪ عن مثيلتها فى عام ١٩٥٩ مقابل زيادة نسبتها ٤١٢٪ فى عام ١٩٥٩ عن عام ١٩٥٨ ، ومن مجموع الطلبات التي قدمت تم فحص طلبات قيمتها نحو ٦ ملايين جنيه مقابل ٢٥ ، ٣١ مليون جنيه فى عامى ١٩٥٨ ، ١٩٥٩ على التوالى ، وقد بلغت قيمة القروض التي تمت الموافقة عليها نحو ٢٤ مليون جنيه مقابل ٢٩ مليون جنيه فى عام ١٩٥٩ ونحو مليونى جنيه فى عام ١٩٥٨ وبذلك تبلغ نسبة الزيادة فى عام ١٩٦٠ نحو ٤٨٪ عن عام ١٩٥٩ (٨٩) .

أما توزيع الطلبات الموافق عليها حسب الحجم فانه يكشف عن استمرار الأهمية النسبية للسلف الكبيرة وذلك أمر طبيعى حيث كان معظم المشروعات الصناعية جديدا ومن الكبر بحيث تستلزم احتياجاتها الاقراض على نطاق كبير بالإضافة الى توافر الضمانات لدى المشروعات الكبيرة أكثر من غيرها ، فقد بلغ نصيب السلف الكبيرة فئة ١٠٠ ألف جنيه فأكثر نحو ٣ ملايين بنسبة ٧١٢٪ مقابل ٢ مليون جنيه بنسبة ٧٠٪ فى عام ١٩٥٩ و ٧١٢ مليون جنيه بنسبة ٨٦٪ عام ١٩٥٨ أما السلف المتوسطة من عشرة آلاف حتى ١٠٠

(٨٨) نفسه .

(٨٩) مصر الصناعية ، عدد ٥ مايو ، ١٩٦١ . ص ١٥ ، الائتمان الصناعى فى ١٩٦٠ (من تقرير البنك الصناعى عن عام ١٩٦٠) .

الف جنيه فقد بلغ نصيبها ١١ مليون جنيه بنسبة ٢٧٪ مقابل ٧٢٢ ألف جنيه بنسبة ٢٥٫٧٪ في عام ١٩٥٩ ، و ٢١٩ ألف جنيه بنسبة ١١٪ في عام ١٩٥٨ . وتدل تلك الأرقام على تطور ملحوظ في زيادة نصيب هذا النوع من السلف . أما السلف الصغيرة حتى ١٠ آلاف جنيه فقد بلغ نصيبها ٧٥ ألف جنيه بنسبة ١٨٪ مقابل ١٠٠ ألف جنيه بنسبة ٣٫٥٪ في عام ١٩٥٩ و ٥٨ ألف جنيه بنسبة ٢٫٩٪ في عام ١٩٥٨ (٩٥) .

ويلاحظ من الأرقام السابقة أن الموافق عليه من السلف المتوسطة، قد زاد في عام ١٩٦٠ بنسبة ٥٥٫٥٪ عما كانت عليه في عام ١٩٥٩ بنسبة ٤٢٫١٪ عما كانت عليه في عام ١٩٥٨ ، هذا بالإضافة إلى تزايد عددها بشكل واضح من ١١ سلفة في عام ١٩٥٨ إلى ٢٦ سلفة في عام ١٩٥٩ وإلى ٣٨ سلفة في عام ١٩٦٠ (٩١) .

أما توزيع المبالغ المنصرفة حسب أنواع التسهيلات الائتمانية المقدمة فيكشف عن انخفاض نسبة القروض القصيرة الأجل إلى ٥٥٫١٪ مقابل ٨٨٪ في عام ١٩٥٩ و ٩١٫٨٪ في عام ١٩٥٨ . وذلك رغم حدوث زيادة صغيرة من الناحية المطلقة حيث ارتفعت قيمة المبالغ المقرضة لمدة سنة من نحو ٤١ مليون جنيه في عام ١٩٥٩ إلى ٥١ مليون جنيه في عام ١٩٦٠ وعلى العكس نجد أن القروض المتوسطة وطويلة الأجل ارتفعت قيمتها من ٦٠ ألف جنيه في عام ١٩٥٩ إلى أكثر من مليون جنيه في عام ١٩٦٠ ، وبذلك تغيرت نسبتها من ٢٫٧٪ إلى ٣٧٫٧٪ . وقد جاءت هذه الزيادة كلها تقريباً على حساب الانخفاض في نصيب القروض القصيرة الأجل، حيث أن نصيب

(٩٠) نفسه . ص ١٠٦ .

(٩١) نفسه .

الاعتمادات لم يهبط الا بنسبة طفيفة من ٨٣٪ فى عام ١٩٥٩ الى ٧٢٪ فى عام ١٩٦٠ وذلك رغم الزيادة المطلقة من ١٣٥ ألف جنيه الى ١٩٥ ألف جنيه بين العامين ويلاحظ أن القروض ذات الآجال الطويلة والمتوسط آخذة فى التزايد سنة بعد أخرى الأمر الذى يعكس قيام البنك بدوره كمؤسسة متخصصة فى الاقراض المتوسط والطويل الأجل (٩٢) .

أما بالنسبة لتوزيع المبالغ المنصرفة حسب الشكل القانونى للمؤسسة ، فنجد أن نصيب شركات المساهمة لا يزال فى المقدمة ، إذ بلغ ماحصلت عليه أكثر من ١٩ مليون جنيه بنسبة ٧١٥٪ مقابل ٣ مليون جنيه بنسبة ٨٣٣٪ فى عام ١٩٥٩ ، و ١٤ مليون بنسبة ٦٩٦٪ فى عام ١٩٥٨ ، ولا شك أن الدور الكبير الذى تقوم به هذه الشركات فى حركة التصنيع هو الذى يفسر لنا أهميتها فى نشاط البنك ويلاحظ أن الهبوط النسبى الذى طرأ على نصيب شركات المساهمة إنما كان لصالح شركات التضامن وشركات التوصية البسيطة ، فقد ارتفع نصيب الأولى من ٣٣ ألف جنيه بنسبة ٢٪ الى ٢٤٦ ألف جنيه بنسبة ١٢٧٪ بينما زادت حصة الثانية من ٦٨ ألف جنيه بنسبة ٤٢٪ الى ٣٧٥ ألف جنيه بنسبة ١٠١٪ ورغم أن نسبة المبالغ المنصرفة الى المؤسسات الفردية قد ارتفعت قيمتها من ٦٦ ألف جنيه فى عام ١٩٥٩ الى ٢٦ ألف جنيه فى عام ١٩٦٠ الا أن حصتها النسبية ارتفعت قليلا من ٤٪ الى ٤٦٪ (٩٣) .

ورغم ذلك فإذا رجعنا الى الائتمان الصناعى فى عام ١٩٦٠

(٩٢) نفسه . ص ١٠٨ . وربما يرجع ذلك الى أن شركات التضامن والتوصية ، تعد من حيث التنظيم أقرب الى شركات المساهمة وأكثر من المؤسسات الفردية تحقيقا للافراض العامة .
(٩٣) نفسه .

نجد أنه مول بنمبية ٨٣٪ عن طريق البنوك التجارية و ٧٪ عن طريق البنك الصناعى أما الباقي فقد تم مقابلته عن طريق البنك المركزى ، وقد بلغ نصيب التشييد والبناء والحديد والصلب ٢٩٪ من التسهيلات الائتمانية الممنوحة للصناعة فى عام ١٩٦٠ مقابل ٢٨٪ لصناعة الغزل والنسيج و ٢٢٪ للصناعات الغذائية والكيميائية والبتروولية والباقي من نصيب الصناعات الأخرى (٩٤) ٠ كما نجد أن الشركات المساهمة الصناعية تحظى بنسبة هامة من مجموع التسهيلات الائتمانية الممنوحة بواسطة البنوك (٩٥) ٠

ومع ذلك النشاط فقد أكد البعض وهو على حق أنه لم يكن النشاط المطلوب من البنك الصناعى فى المحيط الصناعى ، حيث كان المأمول أن يعمق ذلك النشاط ويوسعه وسط تلك الحركة الصناعية وذلك بالعمل على المساهمة فى الشركات الصناعية وتأسيسها مما دعا البعض الى أن يؤكد أن حلول المؤسسة الاقتصادية محل البنك الصناعى فى بعض استثماراته قد أدى الى انخفاض رقم مساهماته الصناعية (٩٦) ٠

تطور عدد المصانع المملوكة للأفراد والشركات :

بلغ عدد المؤسسات التى دخلت نطاق الإحصاء فى عام ١٩٥٧ (٣٥٥٤ مؤسسة) ، منها ٨٨ مؤسسة تعمل فى صناعة حلج وكبس الاقطان و ٨١ مؤسسة تعمل فى الصناعات الاستخراجية و ٣٣٨١ مؤسسة تعمل فى الصناعات التحويلية و ٤ مؤسسات تعمل فى

(٩٤) راجع ، تقرير اتحاد الصناعات من عام ١٩٦٠ ، مصر الصناعية ،

عدد ٧ يولية ١٩٦١ ، ص ١٧ .

(٩٥) بنك مصر ، المصدر السابق . ص ١١٢ .

(٩٦) لؤاد مرسى ، المصدر السابق . ص ٩ .

الكهرباء والغاز والبخار والمياه (٩٧) ومن ذلك يتضح أن غالبية الصناعات في مصر كانت صناعات تحويلية .

وكان عدد المؤسسات الموجودة بالقاهرة ١٤٧١ مؤسسة من جملة عدد المؤسسات المذكورة ، كما كان عدد المؤسسات في الاسكندرية ٦٤٩ مؤسسة ، على حين بلغ عدد المؤسسات في بقية المحافظات (القنال ، السويس) اقسام الحدود ١٤٠ مؤسسة بينما كان في مديريات الوجه البحرى ٨١٥ مؤسسة وفي مديريات الوجه القبلى ٤٧٩ مؤسسة (٩٨) .

ومن ذلك يتبين أن القاهرة كانت تستحوذ على حوالى ٤١٪ من عدد مؤسسات البلاد ، بينما كانت تستحوذ الاسكندرية على حوالى ١٩٪ وبذا نجد أن القاهرة والاسكندرية كانتا تستحوذان على ٦٠٪ من جملة عدد المؤسسات . كما نجد أن عدد المؤسسات الصناعية بمديريات الوجه القبلى تزيد قليلا عن نصف المؤسسات الصناعية بمديريات الوجه البحرى .

وبالنسبة لتصنيف تلك المؤسسات الى عدد المشتغلين فقد كان عدد المؤسسات التى يعمل بها من ١٠ - ٤٩ مشتغلا هو ٢٨٤١ ، وعدد

(٩٧) مصلحة الإحصاء والتعداد ، إحصاء الانتاج الصناعى ١٩٥٧ ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، القاهرة ، ١٩٦١ . ص ٥٠ . وقد تخلت مؤسسة من إعطاء بياناتها لذلك الإحصاء كما اقتصر الإحصاء على المؤسسات التى تعمل فى القطاع الأهلى والتى يعمل بكل منها عشرة أو أكثر من المشتغلين ، الذين يقصد بهم كل من يعمل بالمؤسسة ، سواء من أصحاب العمل أو من الإداريين والفنيين والكتبة .

(٩٨) نفسه ٠٠ ص ٤٢ ، ص ٦٤ ، ص ٧٠ ، ص ٧٨ ، ص ٩٠ ،

ص ١٠٠ .

المؤسسات التي يعمل بها من ٥٠ - ٩٩ مشتغلا هو ٣٣٢ ، بينما كان عدد المؤسسات التي يعمل بها من ١٠٠ - ٤٩٩ مشتغلا هو ٣٠٢ والتي يعمل بها ٥٥٠ أو أكثر هو ٧٩ مؤسسة (٩٩) .

ومن ذلك يتضح أن المؤسسة الصغيرة هي الغالبة والمهيمنة في الصناعة المصرية وقد أشار البنك الأهلي إلى تلك الحقيقة ، حيث أوضح أنها كانت تمثل ٧٩٪ من عدد المؤسسات في عام ١٩٥٧ ، وأنه قد خصها ١٢٪ من القيمة المضافة (١٠٠) . كما يتضح أن عدد المؤسسات الكلي والتي أشرنا إليها والتي يعمل بها عشرة أفراد فما فوق تمثل ٦٪ من اجمالي عدد المؤسسات الصناعية بالبلاد أما باقي المؤسسات ويمثل ٩٤٪ فلم يتجاوز عدد المشتغلين بها عشرة أفراد وبذا يتبين أن عددا كبيرا جدا من تلك المؤسسات دون الحد المفروض من حيث الحجم الاقتصادي للمؤسسة ، مما يقلل من دوره ويزيد في تكاليف انتاجه (١٠١) .

وقد كان عدد المؤسسات الصناعية التي يعمل بها عشرة مشتغلين فأكثر بالنسبة إلى نوع النشاط في عام ١٩٥٧ كما يلي : صناعة المواد الغذائية والدخان ٥٩٤ ، وصناعة الغزل والنسيج والألياف الصناعية ٦٧١ ، وصناعة التعدين والبتروكيمياويات واستخراج الخامات ١٧ ، والصناعات الكيماوية (زيوت ، زجاج ، أبوية ، الخ) ٤٣٩ ، وصناعة الأخشاب والفلين ومواد الغذاء ٣٤٣ ، والصناعات

(٩٩) نفسه . ص ١١٤ ، ص ١٣٦ ، ص ١٣٨ ، ص ١٤٦ .

(١٠٠) فؤاد مرسى ، المرجع السابق . ص ٣٠ .

(١٠١) حسين خلاف ، التجديد في الاقتصاد المصري الحديث ، دار

أحياء الكتب العربية ، القاهرة ، ١٩٦٢ ، ص ٢٥٦ .

المعدنية الأساسية ٢٢ ، وصناعة الآلات ووسائل النقل ٦٩ وصناعة
المنتجات المعدنية ٢٣٠ ، والصناعات الكهربائية ٢٣ (١٠٢) .

ومن ذلك يتبين أن أكبر عدد للمؤسسات الصناعية كان في
صناعة الغزل والنسيج والألياف الصناعية ، حيث كان عدد شركاتها
٦٧١ شركة مما يؤكد توفرها بالبلاد ويثبت أن مصر كانت بحاجة
لتدعيم صناعاتها الأخرى وإنها أيضاً كانت بحاجة الى المزيد من
المنشآت الصناعية الجديدة في المجالات الصناعية الحديثة ، وهو ما
توجهت اليه المؤسسة الاقتصادية لايجاد التوازن بالحياة الصناعية
بمصر وسد النقص بفراغاتها . كما هو الحال في الصناعات
التعدينية والبتروية واستخراج الخامات ، بالإضافة الى الصناعات
المعدنية الأساسية والصناعات الكهربائية . الخ . ويرجع ذلك
النقص الذي لم يسده القطاع الاهلى الذى بين ايدينا الى حاجتها
لمال وغير وقت طويل لتؤتى ربحاً قليلاً ، مما يجعل منها قطاعات
صناعية غير جاذبة للقطاع الاهلى واستثماراته ، ومن هنا تحتم
على المؤسسة الاقتصادية الدخول فيها لأنها عماد الصناعة الحقيقية
بل وكل تطور صناعى وتنمية اقتصادية واجتماعية .

وكانت المؤسسات الصناعية بمصر موزعة حسب كيانها
القانونى وجنسية الحائز ونوع الصناعة كما يلى :

(١٠٢) الاقتصاد والمحاسبة ، عدد ١٢٥ ، فبراير ١٩٥٩ . ص ٤ ،
دليل الصناعة ، بقلم المحرر .

مؤسسات أخرى		شركات في حيازة أجنبية		شركات اقتصادية		شركات زراعية صيدية		شركات قومية بالأسهم		شركات ذات مساهمة مختلطة		شركات مختلطة	
جنيته مائتي الأسل	عدد	جنيته مائتي الأسل	عدد	جنيته مائتي الأسل	عدد	جنيته مائتي الأسل	عدد	جنيته مائتي الأسل	عدد	جنيته مائتي الأسل	عدد	جنيته مائتي الأسل	عدد
مصري	أجنبي	مصري	أجنبي	مصري	أجنبي	مصري	أجنبي	مصري	أجنبي	مصري	أجنبي	مصري	أجنبي
١٠	٦٠	٧٠	١٢٠ ١٠ ١٣ ١١١٣	٤٠	٧٧	٢٣٧ - ٤٧١	٤٣	١٢١ ١٣١٠ ١٤٢٤	٩	٥	٢٣	٤٧	٣
												٩	١٦
												١٥	٧٧٠ ٧٨٥

المصدر: إحصاء الإنتاج القومي لعام ١٩٥٧

وعن ذلك البيان اجمالي بعدد المؤسسات الصناعية البالغ عددها ٣٥٥٤ نجد ، أنها كانت موزعة على الوجه التالي : ٣٠٧٢ مؤسسة فى حيازة المصريين و ٢٨٧ مؤسسة فى حيازة الأجانب و ٩٥ مؤسسة فى حيازة المصريين والأجانب ، كما يتضح أن جملة عدد مؤسسات الأفراد حوالى ١٦ عدد المؤسسات الصناعية وإذا أضيف إليها عدد شركات التوصية البسيطة نجد أن عددها يفوق ثلثى جملة عدد المؤسسات الصناعية فى البلاد ، مما يدل على ضئالة المؤسسات الصناعية وصغرها مع كثرتها .

كما يتضح شيء آخر وهو أن نسبة مصانع المصريين بتلك المؤسسات الصغيرة مرتفع بكثير عن الأجانب ، حيث أن عدد شركات المصريين وحدهم فى شركات التوصية البسيطة ١٣٦٠ شركة من جملة عددها البالغ ١٥٣٤ ، بينما كان للأجانب وحدهم من ذلك النوع ١٣١ شركة ويسير مع ذلك أيضاً عدد شركات المصريين فى شركات الأفراد ، حيث أن عددها ١٠٠٣ شركات من جملة عددها البالغ ١١٢٣ شركة بينما كان للأجانب ١٢٠ شركة .

وإذا حاولنا متابعة عدد المؤسسات الصناعية خلال فترة البحث ، نجد أن عددها فى احصاء الانتاج الصناعى لعام ١٩٥٨ (٣٢٣٤ مؤسسة) كانت موزعة على الوجه التالى :

٨٩ مؤسسة تعمل فى صناعة حلج وكبس الأقطان ، و ٥٤ مؤسسة تعمل فى الصناعات الاستخراجية و ٣٠٨٧ مؤسسة تعمل

فى الصناعات التحويلية و ٤ مؤسسات تعمل فى الكهرباء والغاز
والبخار والمياه (١٠٣) .

وكان عدد المؤسسات الصناعية بالقاهرة ١٢٧٥ مؤسسة
وبالاسكندرية ٦٤٥ وفى القنال ٧٢ مؤسسة (١٠٤) وبذلك تكون جملة
عدد مؤسسات المحافظات ٢٠٤٨ مؤسسة ، وإذا اضيف اليها
مؤسسات مديريات الوجه البحرى البالغة ٧٦٢ ، ومؤسسات الوجه
القبلى التى كان عددها ٤٢٤ مؤسسة (١٠٥) يصبح وكما ذكر ، العدد
الكلى للمؤسسات الصناعية بالبلاد هو ٣٢٣٤ مؤسسة صناعية .

ولايعنى ذلك ان عدد المؤسسات الصناعية قد هبط بصورة
كبيرة عما كان عليه فى عام ١٩٥٧ ، بل ان هذا الهبوط المحدود
يرجع فى اساسه الى العدد الكبير من المؤسسات التى رقت ان
تعطى بيانات عنها وبذلك خرجت من الاحصاء كما يرجع فى نسبة
بسيطة منه الى حالات التصفية التى حدثت لبعض الشركات مما
ادى الى ذلك التفاوت فى عدد المؤسسات التى وردت باحصاء عام
١٩٥٨ عن عام ١٩٥٧ (١٠٦) وان عوض ذلك نسبيا الشركات المستجدة
والمؤسسة فى عام ١٩٥٨ .

(١٠٣) مصلحة الاحصاء والتعداد ، احصاء الانتاج الصناعى ١٩٥٨ ،
الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية ، القاهرة ، ١٩٦٢ . ص ٥ ، وقد
تخلف من ذلك الاحصاء ٢٨٤ مؤسسة لم تعط البيانات المطلوبة منها ، ج ١
اقتصر الاحصاء على المؤسسات الصناعية ، التى تعمل فى القطاع الاهلى ،
والى يعمل بكل منها عشرة او اكثر من الموظفين .

(١٠٤) نفسه . ص ٢ .

(١٠٥) نفسه .

(١٠٦) ويؤكد ذلك أنه فى عام ١٩٥٧ دخلت ميدان الصناعة بمصر ٣٥٩ ،
على حسين أسس فى النصف الاول فى عام ١٩٥٨ (٥٩ شركة) مما يؤكد التفاوت
فى عدد شركات العاملين ، الأهرام ، عدد ٢٦١٧٠ ، ١٩٥٨/٨/٧ . ص ٥ ،
الشركات الصناعية .

ولا يمنعنا ذلك من التعرض الى تفاصيل ذلك الاحصاء ، فقد كانت جملة عدد المؤسسات التي يعمل بها من ١٠ - ٤٩ مشغلا هو ٢٥٤٩ وجملة عدد المؤسسات التي يعمل بها من ٥٠ - ٩٩ مشغلا هو ٢٢٩ بينما كانت جملة عدد المؤسسات التي يعمل بها من ١٠٠ - ٤٩٩ مشغلا هو ٢٨٤ على حين كانت جملة عدد المؤسسات التي يعمل بها ٥٠٠ او اكثر هو ٧٢ مؤسسة (١٠٧) .

ويثبت من ذلك ايضا ان المؤسسات الداخلة في الفئة الاولى وهي صغيرة نسبيا تكون الغالبية العديدة للمؤسسات الصناعية ، والحقيقة فان سيطرة الوحدات الصغيرة بمصر ظاهرة قديمة تعود الى ضعف حركة الاستثمار الصناعي الخاص وتفضيل معظم المستثمرين العمل بمفردهم او الاشتراك مع عدد محدود من ذويهم او معارفهم للتأليف تلك الشركات الصناعية الصغيرة الحجم (١٠٨) ، ورغم سيطرة المصانع الصغيرة على الصناعة المصرية فقد كان انتاجها صغيرا ويؤكد ذلك ما سبق ان ذكرناه من ان المصانع التي كان عدد مشغليها اكثر من عشرة اشخاص في عام ١٩٥٧ ، كان انتاجها الصناعي يقدر بحوالي ٨٨٪ .

واذا كان ذلك بالنسبة الى عدد المشغلين بالمصانع والذي يعكس حجمها فقد كان عدد المؤسسات التي في حيازة شركات المساهمة هو ٢٨٩ والشركات المحدودة المسئولية ١٨ ، والتوصية بالأسهم ٤٥ ، والتوصية البسيطة ٤٥٢ ، والتضامن ١٣٥٢ ، وشركات الافراد ١٠٠٨ شركات (١٠٩) .

(١٠٧) نفسه . ص ١١٤ ، ص ١٢٦ ، ص ١٢٨ ، ص ١٤٧ .

(١٠٨) حسين خلاف ، المرجع السابق . ص ٢٥٧ .

(١٠٩) مصلحة الاحصاء والتعداد ، احصاء الانتاج الصناعي لعام

١٩٥٨ . ص ١٦٠ ، ص ١٦١ ، ص ١٧٤ ، ص ١٧٥ ، ص ١٨٨ ، ص ١٨٩ .

تابلوی عدد القیسات المسماة بوزارة المكنون والعلوم وجمعية المكنون والعلوم المسماة

شركات مساهمة	شركات ذات سيطرة مصرية	شركات فرعية بالكم	شركات فرعية مصرية	شركات فرعية اجنبية	شركات تضامين	شركات في حوزة الزيرة	شركات اجنبية	شركات مساهمة	
								عدد	نسبة مساهمة
								الاجنبى	المصرى
عدد	عدد	عدد	عدد	عدد	عدد	عدد	عدد	الاجنبى	المصرى
								الاجنبى	المصرى
١٢٨	٧٨	٧٨	٧٨	٧٨	٧٨	٧٨	٧٨	٧٨	٧٨
١٢٩	٧٩	٧٩	٧٩	٧٩	٧٩	٧٩	٧٩	٧٩	٧٩
١٣٠	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠
١٣١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١
١٣٢	٨٢	٨٢	٨٢	٨٢	٨٢	٨٢	٨٢	٨٢	٨٢
١٣٣	٨٣	٨٣	٨٣	٨٣	٨٣	٨٣	٨٣	٨٣	٨٣
١٣٤	٨٤	٨٤	٨٤	٨٤	٨٤	٨٤	٨٤	٨٤	٨٤
١٣٥	٨٥	٨٥	٨٥	٨٥	٨٥	٨٥	٨٥	٨٥	٨٥
١٣٦	٨٦	٨٦	٨٦	٨٦	٨٦	٨٦	٨٦	٨٦	٨٦
١٣٧	٨٧	٨٧	٨٧	٨٧	٨٧	٨٧	٨٧	٨٧	٨٧
١٣٨	٨٨	٨٨	٨٨	٨٨	٨٨	٨٨	٨٨	٨٨	٨٨
١٣٩	٨٩	٨٩	٨٩	٨٩	٨٩	٨٩	٨٩	٨٩	٨٩
١٤٠	٩٠	٩٠	٩٠	٩٠	٩٠	٩٠	٩٠	٩٠	٩٠
١٤١	٩١	٩١	٩١	٩١	٩١	٩١	٩١	٩١	٩١
١٤٢	٩٢	٩٢	٩٢	٩٢	٩٢	٩٢	٩٢	٩٢	٩٢
١٤٣	٩٣	٩٣	٩٣	٩٣	٩٣	٩٣	٩٣	٩٣	٩٣
١٤٤	٩٤	٩٤	٩٤	٩٤	٩٤	٩٤	٩٤	٩٤	٩٤
١٤٥	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥
١٤٦	٩٦	٩٦	٩٦	٩٦	٩٦	٩٦	٩٦	٩٦	٩٦
١٤٧	٩٧	٩٧	٩٧	٩٧	٩٧	٩٧	٩٧	٩٧	٩٧
١٤٨	٩٨	٩٨	٩٨	٩٨	٩٨	٩٨	٩٨	٩٨	٩٨
١٤٩	٩٩	٩٩	٩٩	٩٩	٩٩	٩٩	٩٩	٩٩	٩٩
١٥٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٥١	١٠١	١٠١	١٠١	١٠١	١٠١	١٠١	١٠١	١٠١	١٠١
١٥٢	١٠٢	١٠٢	١٠٢	١٠٢	١٠٢	١٠٢	١٠٢	١٠٢	١٠٢
١٥٣	١٠٣	١٠٣	١٠٣	١٠٣	١٠٣	١٠٣	١٠٣	١٠٣	١٠٣
١٥٤	١٠٤	١٠٤	١٠٤	١٠٤	١٠٤	١٠٤	١٠٤	١٠٤	١٠٤
١٥٥	١٠٥	١٠٥	١٠٥	١٠٥	١٠٥	١٠٥	١٠٥	١٠٥	١٠٥
١٥٦	١٠٦	١٠٦	١٠٦	١٠٦	١٠٦	١٠٦	١٠٦	١٠٦	١٠٦
١٥٧	١٠٧	١٠٧	١٠٧	١٠٧	١٠٧	١٠٧	١٠٧	١٠٧	١٠٧
١٥٨	١٠٨	١٠٨	١٠٨	١٠٨	١٠٨	١٠٨	١٠٨	١٠٨	١٠٨
١٥٩	١٠٩	١٠٩	١٠٩	١٠٩	١٠٩	١٠٩	١٠٩	١٠٩	١٠٩
١٦٠	١١٠	١١٠	١١٠	١١٠	١١٠	١١٠	١١٠	١١٠	١١٠
١٦١	١١١	١١١	١١١	١١١	١١١	١١١	١١١	١١١	١١١
١٦٢	١١٢	١١٢	١١٢	١١٢	١١٢	١١٢	١١٢	١١٢	١١٢
١٦٣	١١٣	١١٣	١١٣	١١٣	١١٣	١١٣	١١٣	١١٣	١١٣
١٦٤	١١٤	١١٤	١١٤	١١٤	١١٤	١١٤	١١٤	١١٤	١١٤
١٦٥	١١٥	١١٥	١١٥	١١٥	١١٥	١١٥	١١٥	١١٥	١١٥
١٦٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦
١٦٧	١١٧	١١٧	١١٧	١١٧	١١٧	١١٧	١١٧	١١٧	١١٧
١٦٨	١١٨	١١٨	١١٨	١١٨	١١٨	١١٨	١١٨	١١٨	١١٨
١٦٩	١١٩	١١٩	١١٩	١١٩	١١٩	١١٩	١١٩	١١٩	١١٩
١٧٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠
١٧١	١٢١	١٢١	١٢١	١٢١	١٢١	١٢١	١٢١	١٢١	١٢١
١٧٢	١٢٢	١٢٢	١٢٢	١٢٢	١٢٢	١٢٢	١٢٢	١٢٢	١٢٢
١٧٣	١٢٣	١٢٣	١٢٣	١٢٣	١٢٣	١٢٣	١٢٣	١٢٣	١٢٣
١٧٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤
١٧٥	١٢٥	١٢٥	١٢٥	١٢٥	١٢٥	١٢٥	١٢٥	١٢٥	١٢٥
١٧٦	١٢٦	١٢٦	١٢٦	١٢٦	١٢٦	١٢٦	١٢٦	١٢٦	١٢٦
١٧٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧
١٧٨	١٢٨	١٢٨	١٢٨	١٢٨	١٢٨	١٢٨	١٢٨	١٢٨	١٢٨
١٧٩	١٢٩	١٢٩	١٢٩	١٢٩	١٢٩	١٢٩	١٢٩	١٢٩	١٢٩
١٨٠	١٣٠	١٣٠	١٣٠	١٣٠	١٣٠	١٣٠	١٣٠	١٣٠	١٣٠
١٨١	١٣١	١٣١	١٣١	١٣١	١٣١	١٣١	١٣١	١٣١	١٣١
١٨٢	١٣٢	١٣٢	١٣٢	١٣٢	١٣٢	١٣٢	١٣٢	١٣٢	١٣٢
١٨٣	١٣٣	١٣٣	١٣٣	١٣٣	١٣٣	١٣٣	١٣٣	١٣٣	١٣٣
١٨٤	١٣٤	١٣٤	١٣٤	١٣٤	١٣٤	١٣٤	١٣٤	١٣٤	١٣٤
١٨٥	١٣٥	١٣٥	١٣٥	١٣٥	١٣٥	١٣٥	١٣٥	١٣٥	١٣٥
١٨٦	١٣٦	١٣٦	١٣٦	١٣٦	١٣٦	١٣٦	١٣٦	١٣٦	١٣٦
١٨٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧
١٨٨	١٣٨	١٣٨	١٣٨	١٣٨	١٣٨	١٣٨	١٣٨	١٣٨	١٣٨
١٨٩	١٣٩	١٣٩	١٣٩	١٣٩	١٣٩	١٣٩	١٣٩	١٣٩	١٣٩
١٩٠	١٤٠	١٤٠	١٤٠	١٤٠	١٤٠	١٤٠	١٤٠	١٤٠	١٤٠
١٩١	١٤١	١٤١	١٤١	١٤١	١٤١	١٤١	١٤١	١٤١	١٤١
١٩٢	١٤٢	١٤٢	١٤٢	١٤٢	١٤٢	١٤٢	١٤٢	١٤٢	١٤٢
١٩٣	١٤٣	١٤٣	١٤٣	١٤٣	١٤٣	١٤٣	١٤٣	١٤٣	١٤٣
١٩٤	١٤٤	١٤٤	١٤٤	١٤٤	١٤٤	١٤٤	١٤٤	١٤٤	١٤٤
١٩٥	١٤٥	١٤٥	١٤٥	١٤٥	١٤٥	١٤٥	١٤٥	١٤٥	١٤٥
١٩٦	١٤٦	١٤٦	١٤٦	١٤٦	١٤٦	١٤٦	١٤٦	١٤٦	١٤٦
١٩٧	١٤٧	١٤٧	١٤٧	١٤٧	١٤٧	١٤٧	١٤٧	١٤٧	١٤٧
١٩٨	١٤٨	١٤٨	١٤٨	١٤٨	١٤٨	١٤٨	١٤٨	١٤٨	١٤٨
١٩٩	١٤٩	١٤٩	١٤٩	١٤٩	١٤٩	١٤٩	١٤٩	١٤٩	١٤٩
٢٠٠	١٥٠	١٥٠	١٥٠	١٥٠	١٥٠	١٥٠	١٥٠	١٥٠	١٥٠

العدد : اربعة وعشرون مستطابق لعدد ١٩٨٨ - ص ٢٧٨

ومن ذلك الجدول يتضح أن المؤسسات الصناعية التى فى
 حيازة المصريين ٢٧١١ مؤسسة من جملة عدد المؤسسات البالغ
 ٢٨٢٤ ، كما يتضح أن جملة عدد المؤسسات التى فى حيازة الأجانب
 ٤٣٦ ، وأن عدد المؤسسات المشتركة بين المصريين والأجانب ٨٧
 مؤسسة ومع ضخامة ملكية المصريين ، فالواقع أنها كانت ملكية
 مركبة تركيبا غير سليم لأنها اعتمدت على المشروعات الصغيرة وهو
 ما يتضح من الجدول السابق الذى يبين أن ملكية المصريين مرتفعة
 الى حد بعيد فى شركات التضامن والشركات الفردية حيث نجد أن
 عدد مؤسساتهم فى النوعين معا ٢٠٦٩ مؤسسة من جملة عدد
 المؤسسات البالغ ٣٢٣٤ ، وهو ما قرب من ثلثى العدد الكلى للشركات
 بمصر على حين كان عدد مؤسسات الأجانب فى نفس النوعين هو
 ٢٥٣ مؤسسة . وإذا قيس ذلك العدد بما للمصريين نجد أن الفرق
 شاسع بين الاثنين ، مما يوضح نوعية الملكية ويظهر اعوجاجها
 وحاجتها للتقويم ، الذى ربما أدى الى اصدار قانون عام ١٩٥٨
 بشأن تنظيم الصناعة وتشجيعها .

والجدول التالى بالمؤسسات الصناعية التى يعمل بها عشرة
 مشغلين أو أكثر فى أعوام ١٩٥٧ ، و ١٩٥٨ ، و ١٩٥٩ .

الصناعة	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩
خلج وكبس القطن	٨٨	٨٩	٨٩
الصناعات الاستخراجية	٨١	٥٤	٣٩
البترول الخام	٣	٣	٣
الصناعات التحويلية	٣٣٨١	٣٠٨٧	٣٠٠٧
الصناعات الغذائية	١٣٢٩	١٢١٥	١١٧٤
صناعة الدخان	٣١	٣٢	٣٢
صناعة الغزل والنسيج	٦١٦	٥٣٠	٥٥٠
صناعة الأحذية ، منسوجات			
الملابس الجاهزة	١٢٧	١٢٨	١٠٩
صناعة الورق ، ومنتجات الورق	٥٠	٥٨	٥٦
الصناعة الطباعة والنشر			
والصناعة المتصل بها	١٥٦	١٤٢	١٣٨
صناعة الكيماويات والمنتجات			
الكيميائية	١٠١	٩٤	٩٠
صناعة منتجات البترول			
والفحم	٥	٥	٣
مصنوعات من الخامات غير			
المعدنية باستثناء البترول والفحم	٢١٣	١٩١	١٨٠
الصناعات المعدنية الأساسية	٢٨	٢٣	١٨
صناعة المنتجات المعدنية	٢٠٢	١٨٨	٢٢٦
صناعة معدات النقل	٥٦	٥٨	٥٣
صناعات تحويلية أخرى	٤٦٧	٤٦٦	٣٧٨
الكهرباء والغاز والمياه .. الخ	٤	٤	٧
الاجمالي المسام	٣٥٥٤	٣٢٣٤	٣١٤٢

المصدر : البنك الاهلي المصدر السابق ٠ ص ١٠٦ - ص ١٠٧

ويتبين من ذلك الجدول نقص عدد المؤسسات الصناعية من عام ١٩٥٧ الى عام ١٩٥٨ ومن عام ١٩٥٨ الى عام ١٩٥٩ حيث كانت في العام الأول ٣٥٥٤ وفي العام الثاني ٣٢٣٤ وفي العام الثالث ٣١٤٢ . وربما يرجع ذلك وكما ذكر سابقا الى أن بعض المؤسسات لم تكن تعطى بياناتها من احصاء لآخر كما يرجع الى اختلاف تعريف المؤسسات التي يشملها القطاع من القطاعات السابقة ومن هنا فان نقص عدد المؤسسات ليست له اى دلالة اقتصادية (١١٠) .

وقد بلغ عدد المصانع التي تزاوُل الأعمال الصناعية في نهاية عام ١٩٦٠ (٢٢٩٣٧) مصنعا موزعة بين المؤسسات الفردية وشركات الأشخاص والأموال ويملك الأفراد ٧٣٪ من هذه المصانع وهو ما يساوي ١٦٧٢٢ مصنعا . بينما تملك الشركات ٦٢١٥ مصنعا وبلغت نسبة الزيادة في المصانع المستجدة المملوكة للشركات ٥٤٪ خلال عام ١٩٦٠ ، على حين لم تتعد تلك النسبة ٤٪ بالنسبة لمصانع الأفراد الجديدة . حيث بلغ عدد المصانع الجديدة خلال عام ١٩٦٠ (٣٩٤) مصنعا منها ٣٢٢ مصنعا تملكه شركات والباقي يملكه الأفراد ، مما يبين مدى مقدرة الشركات باشكالها المختلفة على القيام بالمشروعات الصناعية الجديدة ويبرز النشاط البسيط للشركات

(١١٠) البنك الاهلى ، المصدر السابق . ص ١٠٩ ، كما كان من أهم ما اُسِم به ذلك الهيكل توطن صناعاته التي كان معظم نشاطها متركزا في الاسكندرية والقاهرة وما حولها ، حيث كوّنت المؤسسات الصناعية الموجودة في الاسكندرية حوالي ١٩٪ من اجمالي عدد المؤسسات الصناعية ، كما انتجت حوالي ٢٢٪ من اجمالي القيمة المضافة في الانتاج الصناعى . نفسه . ص ١١٢ .

الفردية التي تعمل برأس مال فردى ويشهد على أن مقدرة معظمها على زيادة الانتاج والتوسع محدودة بالنالى(١١١) .

ووفقا لاحصاء الانتاج خلال شهرى يوليو وأغسطس عام ١٩٦١ فى المؤسسات التى يعمل بكل منها ٥٠٠ أو أكثر من المشتغلين فقد كانت حالتها كما يلى :

عدد المؤسسات	الصناعة
	الصناعات الاستخراجية (المناجم والمحاجر)
لا توجد بيانات	استخراج الفحم
٢	استخراج المعادن
٣	استخراج البترول والغاز الطبيعى
١	استخراج الاحجار والطينة والرمل والزلط
لا توجد بيانات	استخراج الملح
٢	استخراج الخامات الاخرى غير المعدنية
٨	جملة الصناعات الاستخراجية
	الصناعات التحويلية
١٣	صناعة المواد الغذائية
٢	صناعات المشروبات
٣	صناعة التبغ
٤٦	صناعة الغزل والنسيج (معها الحلج والكبس)
لا توجد بيانات	صناعة الخشب والجريد والخيزران والفلين
٣	صناعة الاحذية والملابس
١	صناعة الموبيليات والأثاث
٥	صناعة الورق والمصنوعات الورقية

(١١١) بنك مصر ، النشرة الاقتصادية ، ج ١ عدد ١ ، مارس ١٩٦١ .

عدد المؤسسات

الصناعة

٤	صناعة الطبع والصناعات المتصلة بها
لا توجد بيانات	صناعة الجلود والمصنوعات الجلدية
٢	صناعة منتجات الكاوتشوك
٩	الصناعات الكيماوية ومنتجاتها
١	منتجات البترول والفحم
٦	مصنوعات من الخامات غير المعدنية
٤	الصناعات المعدنية الأساسية
١	صناعة المنتجات المعدنية
١	صناعة وإصلاح الماكينات غير الكهربائية
٢	صناعة وإصلاح الآلات الكهربائية
١	صناعة وإصلاح وسائل النقل
١	صناعات تحويلية متنوعة
١٠٥	جملة الصناعات التحويلية
	الكهرباء والغاز والبخار والمياه
١	إنتاج وتوزيع الكهرباء والغاز والبخار
١	تنقية وتوزيع المياه
٢	جملة الكهرباء والغاز والبخار والمياه

(١١٢) ١١٥

الجملة المعمومية

(١١٢) مستخرج من الجدول رقم ١ ، من احصاء الانتاج الصناعى خلال شهر يوليو واغسطس ١٩٦١ ، في المؤسسات التى يعمل بكل منها ٥٠٠ أو أكثر من المشتغلين ، مصلحة الاحصاء والتعداد ، القاهرة ، ١٩٦٢ . ص ١٥ .

ويتضح من ذلك قلة المؤسسات الصناعية بتلك الفئة من مؤسسات مصر الصناعية لأنها مركزة وتحتاج الى رؤوس أموال كبيرة للعمل بها ويؤكد ذلك أنه لا توجد بين مؤسسات مصر الصناعية العاملة في ميدان الصناعات الاستخراجية (المناجم والمحاجر) سوى ٨ مؤسسات ، كما نجد أيضا أن الصناعات التحويلية العديدة والمتنوعة لم يصل منها الى تلك الفئة سوى ١٠٥ مؤسسات فقط بينما وجد مؤسستان فقط في مجال الكهرباء والغاز والبخار والمياه ، مما يدل على قلتها في محيط الصناعة المصرية وإن كان الاتجاه الصناعى نحوها لأنها تعد عماد الصناعة وأساس قوتها .

ويشهد على قلة تلك الفئة أيضا بين فروع الصناعة المصرية أن بعض المحافظات والمديريات لم يكن بها أى مؤسسة من تلك الفئة التى يعمل بكل منها ٥٠٠ مشغل أو أكثر وهذه المحافظات والمديريات هي : بورسعيد والاسماعيلية والدقهلية وكفر الشيخ والمنوفية والفيوم وبني سويف وأسيوط وسوهاج . بينما وجد من تلك الفئة في القاهرة ٢١ مؤسسة ووجد في الاسكندرية ٣٣ مؤسسة على حين وجد بمحافظات اقسام الحدود ٦ . أما في السويس والمنيا وقنا فقد كان لكل منهم ٢ ، وأما الشرقية ودمياط فكان لكل منهما واحدة ، وقد خص القليوبية ٢٢ والجيزة ١١ والغربية ٧ وأسوان ٤ والبحيرة ٣ (١١٣) .

ويخرج من ذلك بأن الاسكندرية كانت تحتل القمة بين محافظات البلاد ، حيث كان بها ٢٣ مؤسسة من جملة ١١٥ مؤسسة يعمل بكل

(١١٣) مصلحة الاحصاء والتعداد ، المصدر السابق . ص ٦ .

منها ٥٠٠ أو أكثر من المشتغلين ، وهى بذلك تمثل حوالى ٣٠٪ من جملة عدد مؤسسات تلك الفئة ، بينما أتت القاهرة فى المرتبة الثانية على حين أتت الجيزة فى المرتبة الثالثة ومعنى ذلك أن الاسكندرية والقاهرة وامتدادها فى القليوبية والجيزة قد كانت مؤسساتهم الصناعية تمثل عماد البلاد الصناعى وقلبها النابض بالحياة والحركة والريادة الصناعية •

الفصل الخامس

مجالات الاستثمار

لمعايشة الرأسمالية الصناعية في مصر وللوقوف على نشاطها واتجاهها وجب علينا اللقاء الضوم على نوعية الشركات التي أسستها في فترة البحث حتى تتكامل صورة الرأسمالية الصناعية في البلاد ، فيتضح منها نوعية المساهمين والمؤسسين وخصياتهم ومهنتهم ونسب رؤوس أموالهم ، وأى منهم احتل رأس قائمة الحياة الصناعية وحركة الرأسمالية الصناعية في مصر ٠٠ الخ ٠

وستكون متابعتنا تلك عاما بعد عام حتى يتضح بدقة الاتجاه الاستتعماري عند المستثمرين ، ونوعية الشركات التي كانوا يفضلون الاستثمار فيها والعلاقة بين هؤلاء المستثمرين والأسر التي انحدروا عنها ٠٠ الخ ٠ بشكل مقتنع ٠

أولا - عام ١٩٥٧ :

كان من بين الشركات التي أسست في ذلك العام مصانع الغزل المصري ، وهي شركة مساهمة مصرية مركزها بالقاهرة ومؤسسة في ٧ يناير من ذلك العام برأسمال ٢٠٠.٠٠٠ جنيه ، بغرض صناعة الخيوط والمنسوجات القطنية والصوفية وتكون مجلس إدارتها من : طاهر نور سباهي ، ولطفى طاهر سباهي ، وهم مصريون ٠ ومحمد طاهر سباهي وعنبر طاهر سباهي وهما سوريان (١) ٠

(١) مصر الصناعية ، عدد ٦ ، يوليو ١٩٥٧ . ص ٣٣ ، وأيضا :

الوقائع ، عدد ٣٢ ، ١٨/٤/١٩٥٧ . ص ٣٧ .

وكما هو واضح فقد كان مؤسسو تلك الشركة من عائلة واحدة ، ذات أصل سورى وهى عائلة سباهى ، وقد حصل منها اثنان على الجنسية المصرية ، كما وجد أيضا أن هناك فردا واحدا من خارج تلك الأسرة مصرى الجنسية ومشارك لها فى تأسيس تلك الشركة وقد كان رأسمال تلك الشركة كبيرا قياسا على الشركات الأخرى المؤسسة فى تلك الفترة .

كما أسست شركة مصانع النصر للنسيج والتريكو فى ١٧ سبتمبر ١٩٥٧ بغرض صناعة غزل ونسج القطن والصوف والتيل والكتان والحرير وجعل مركزها بالقاهرة وحدد رأسمالها بـ ١٠٠ر. ١٩٠ جنيه ، موزعة على ٤٧٥٠٠ سهم وكانت قيمة السهم ٤ جنيهات مصرية (٢) .

ومؤسسو تلك الشركة هم : أحمد محمد عوف ، و خليل إبراهيم عوف ، ومحمود أحمد محمد عوف ، ومحمد إبراهيم محمد عوف ، ومصطفى إبراهيم محمد عوف ، وحسن إبراهيم محمد عوف وعبد الله إبراهيم محمد عوف . وهم جميعا مصريو الجنسية ومن التجار ، إبراهيم أحمد محمد عوف مصرى الجنسية ، ومن ذوى الأملاك وسبكينة أحمد محمد عوف ، وعائشة أحمد محمد عوف ، ونبوية أحمد محمد عوف ، وكلهن من ذوات الأملاك ، وعباس أحمد محمد عوف ، ومحمد أحمد محمد عوف ، ومصطفى أحمد محمد عوف ، ونوال أحمد محمد عوف ، وآمال أحمد محمد عوف (٣) .

(٢) قرار رئيس الجمهورية بتأسيس الشركة لى ١٧/١/١٩٥٧ ، راجع :
الوقائع ، عدد ٢٢ ، ١٨/٤/١٩٥٧ . ص ٣١ - ٣٤ .
(٣) راجع : عقد الشركة الابتدائى المحرر فى ٢١ ، ٢٣/٤/١٩٥٧ . وهو
مرلق بقرار تأسيسها .

وبذا يمكن أن يطلق على تلك الشركة ، شركة أبو عوف للنسيج والتريكو مما يدل على امتداد وانتقال نمط الأسرة الكبيرة فى الزراعة المصرية الى الصناعة مع اختلاف الظروف بين النظام والأسلوب الزراعى والصناعى ، حيث نجد أن طريقة تركيز الملكية فى الاثنين تكاد تكون واحدة مما يدل على سيطرة الفكر الزراعى على عقول المنتقلين اليه حتى ولو كانوا من التجار كما فى حالتنا تلك لأنهم انتقلوا من الزراعة الى التجارة فاستمر معهم فكرهم وهم ينتقلون من التجارة الى الصناعة أى أنهم ظلوا مشبعين بالفكر الزراعى وهم يمتدنون الى الصناعة .

كما أسست فى ذلك العام أيضا شركة النصر لصناعة الاقلام ومنتجات الجرافيت - نصر - وكان مركزها بالقاهرة وصدر قرار تأسيسها فى ٣٠ مارس ١٩٥٧ برأسمال ١٢٠.٠٠٠ ألف جنيه وحدد الغرض منها فى صناعة وتجارة الاقلام وأدوات الرسم والجرافيت . وشكل مجلس إدارتها من : حسن إبراهيم سيد أحمد وعثمان أحمد عثمان وحسين أحمد عثمان ، وحسن بهجت محمد حسنين ، والسيدة عفت إبراهيم الغنيمى ، وأحمد محمد سليمان وهم جميعا مصريون (٤) .

ومن تلك الشركة وتبين أن حسن إبراهيم عضو مجلس قيادة الثورة ورئيس مجلس إدارة المؤسسة الاقتصادية قد وضع على رأس قائمة أعضاء مجلس إدارتها مما يدل على اتجاه الرأسماليين الصناعيين الى كبار رجال الدولة ليكونوا عامل جذب للاستثمار فى الشركة ودافعا للتعامل معها وقرون استثمار عند المؤسسين

(٤) نفسه . ص ٣٤ . وأيضا : الوقائع ، مدد ٢٢ ، ١٨/٤/١٩٥٧

ص ٣١ - ص ٣٤ .

لدى رجال الثروة وبذلك يخدمون انفسهم من زاويتين خطيرتين ،
وعلى درجة كبيرة من الامة تتوقف عليها حياة أى شركة .

كما كان فيها اثنان من أسرة واحدة، وهما عثمان احمد عثمان
وحسين احمد عثمان وهما يمثلان فى عضوية مجلس الادارة مما
يمنحهم قوة بداخله ويجعل لهم كلمة مسموعة فيه . كما يلاحظ
ان رأسمال تلك الشركة كان معقولا بالنسبة الى الشركات الأخرى
وأنه وضع فى مجال بكر على سطح الحياة الصناعية مما يعنى ان
به عنصر المغامرة فى مشروع جديد ، وهو ما يميز الرأسمالية
الصناعية عامة ويعد أحد سماتها وأن كانت فى مصر قليلة لقلّة
الخبرة وعدم حب المستثمرين للمغامرة .

كما صدر قرار رئيس الجمهورية فى ٢ سبتمبر ١٩٥٧ ، بتأسيس
شركة مساهمة تدعى الشركة الشرقية للبترول محددا مركزها
بالقاهرة، ومبينا ان غرضها التنقيب عن البترول واستخراجه وانتاجه
وتجارته وصناعاته وكان رأسمالها ١٠٠.٠٠٠ جنيه مصرى موزعا
على ٢٥.٠٠٠ سهم بقيمة كل سهم أربعة جنيهات (٥) .

ومؤسسو تلك الشركة هم : المهندس محمود يونس والمهندس
فتحي رزقي أحمد وهما مصريا الجنسية وعضوا مجلس ادارة شركات
وكان لكل منهما ٢٥٠ سهما ، والمهندس ادوارد ديموردى ليسبول ،
عضو مجلس ادارة شركات وله عشرة أسهم وهو بلجيكي الجنسية
والمهندس رينزو كولا والمهندس ايتليو ياكوبوني وهما عضوا مجلس
شركات وهما ايطاليا الجنسية ولكل منهما عشرة أسهم ، ثم الهيئة
العامة للبترول وهى مؤسسة خاصة ولها ٧٠٠٠ سهم . والشركة

(٥) ملحق الوثائق ، عدد ٧٢ ، ١٩٥٧/٩/١٦ . ص ١ - ص ٣ .

الدولية للزيت المصرى وهى شركة مساهمة مركزها بنما ولها ١٢٧٧٠
سهما والجمعية التعاونية للبترول بالقاهرة ولها ٤٧٥٠ سهما (٦) .

ويتضح من ذلك أن جميع مؤسسيها مهندسون، كما أنهم أعضاء
فى مجالس إدارة الشركات ويتبين أيضا تواجد رجل بلجيكي وآخر
إيطالى بتلك الشركة وأن كانت مساهماتهما بسيطة بالإضافة الى
الشركة البنمية التى كان لها اليد الطولى رغم بروز الشركات فى
تأسيس تلك الشركة .

كما يتبين شيء آخر وهو أن الشركة الدولية للزيت المصرى
المصرى كانت تملك أكثر من نصف أسهم الشركة ويوليها الهيئة العامة
للپترول ثم الجمعية التعاونية للبترول ويوليهم مساهمان هما :
المهندس محمود يونس والمهندس فتحى رزقى أحمد أما بقية المساهمين
فكانت أسهمهم هامشية وربما يرجع ذلك الى أن الشركات المنشئة
لتلك الشركات هى شركات بترولية كبيرة وبذا يمكن القول أن تلك
الشركات البترولية هى أساس قيام تلك الشركة ، بل انه يمكن القول
ان تلك الشركة فرع من الشركة الدولية للزيت المصرى التى كانت
تملك أكبر من نصف أسهمها .

وكون مجلس إدارتها من : المهندس محمود يونس والمهندس
فتحى رزقى أحمد والمهندس إبراهيم محمد زكى وهم مصريون
والمهندس رينزكولا والمهندس أيتليو باكوبونى ، وهما إيطاليان
والمهندس ادوارد ريموردى ليسبول وإيمانويل بونفوانز وهما
بلجيكيان (٧) .

(٦) راجع : عقد الشركة الابتدائية ، وهو منشور مع قرار تأسيسها ،
بملحق الوقائع ، عدد ٧٢ ، ١٩٥٧/١/١٦ . ص ٢ - ص ٣ .
(٧) نفسه . ص ٤ .

وعين أعضاء ذلك المجلس وكما كان متبعا ، وكانت تنص عليه عادة لوائح الشركات لمدة ثلاث سنوات غير أن المجلس الأول والمعين فى غالبية الشركات كان يعين لمدة خمس سنوات وفى نهاية المدة يتجدد المجلس بأجمعه (٨) .

وفى ٢ سبتمبر أيضا صدر قرار رئيس الجمهورية بتأسيس الشركة المصرية لمنتجات الرمال السوداء - رملة ، شركة مساهمة مصرية مركزها بالقاهرة بفرض تعدين جميع الرمال السوداء برأسمال مائة وثمانين ألف جنيه موزع على تسعين ألف سهم بقيمة السهم جنيهان (٩) .

وأسس تلك الشركة كل من : منير اسماعيل الخولى جيولوجى وله ٥٠٠٠ سهم وناشد صليب ، محام وله ٢٥٠٠ سهم ونبيل فايز مهندس زراعى وله ١٥٠٠ سهم ، وعلى شريف مسعود من رجال الأعمال ومؤسس بآلف سهم ، والمؤسسة الاقتصادية بعشرين ألف سهم ومؤسسة التأمين والادخار للعمال بخمسة عشر ألف سهم ، ومصحلة صناديق التأمين والمعاشات ولها ٣٥٠٠٠ سهم وبذلك القاهرة بعشرين ألف سهم وكلهم مصريو الجنسية (١٠) .

وشكل مجلس إدارة الشركة من منير اسماعيل الخولى والمهندس نبيل فايز ومحمد أسعد راجح والمهندس مصطفى فتحى وحسن زكى أحمد ، وأحمد دسوقي الطاروطى ، وبذلك دخل عضوان

(٨) نفسه .

(٩) ملحق الوقائع ، عدد ٧٢ ، ١٦/١/١٩٥٧ . ص ٢٠ ، قرار رئيس الجمهورية بتأسيس تلك الشركة . ص ١ .
(١٠) راجع : مقد الشركة الابتدائى المحرر فى ١١/١/١٩٥٧ ، منشور مع قرار التأسيس . بملحق الوقائع ، عدد ٧٢ ، ١٦/١/١٩٥٧ .

من أعلى المؤسسين مجلس الإدارة ، والباقي عين ممثلًا للهيئات المشاركة للمؤسسين حتى انه يمكن القول ان أعلى المؤسسين هم الذين عينوا في مجلس الإدارة .

وقد احتوت تلك الشركة عند تأسيسها على عناصر قيادية متكاملة ، حيث كان فيها الجيولوجى والمحامى والمهندس الزراعى ، ورجال الأعمال . كما شاركت فيها المؤسسة الاقتصادية . بالإضافة الى الهيئات الشعبية التى شاركت فيها بدور فعال كمؤسسة التأمين والادخار للعمال ومصصلحة صناديق التأمين والمعاشيات وهى مؤسسات ربما تعد جديدة على سطح حركة الاستثمار الصناعى بالبلاد مثلها فى ذلك مثل بنك القاهرة .

واسست كذلك فى ١٧ سبتمبر ١٩٥٧ شركة مساهمة مصرية سميت شركة (بوليدن - أورينث للبطاريات) ، لانشاء واستغلال ورش صناعية لصناعة البطاريات والاتجار فيها ، مركزها بالقاهرة برأسمال ٢٨ر٠٠٠ جنيه مصرى مقسمة الى ٧٠٠٠ سهم بقيمة السهم ٤ جنيهات (١١) .

ومؤسسنو تلك الشركة هم : أحمد محمد القدرى وله ٣٦٨٨ سهما ومحمود بهير أنس وله ٢٥٠ سهما وهما من رجال الأعمال المصريين وقاطمة محمد طلعت ولها ٣٠ سهما ورأجيه أحمد محمد القدرى ونفيسة أحمد محمد القدرى وقدرية أحمد محمد القدرى ولكل منهن ٤٤ سهما وهن من نوات الأملاك المصريات وانجرز فانتى هانس من نوات الأملاك المصريات ، ولها مائة سهم وشركة بوليدن لصناعة البطاريات وهى شركة مساهمة بلجيكية مركزها السويد ولها ٢٧٧٠ سهما وكارل أسكر وفولك ستروال ، وهما من رجال

(١١) ملحق الوثائق ، عدد ٧٥ ، ١٩٥٧/١/٢٦ ، ص ١ .

الأعمال ، ولارى اريك بولدنج من رجال القانون ، وهم سويديو الجنسية ولكل منهم ١٠ أسهم (١٢) .

وبذا احتوت تلك الشركة عند تأسيسها على رجال الأعمال المصريين والسويديين الذين أحرزوا قصب السبق فى تلك الشركة الى جوار ذوات الأملاك وهن من أسرة واحدة فيما عدا واحدة هى أسرة القدرى ذات الملكية الكبيرة بتلك الشركة بالإضافة الى رجل قانون سويدى وشركة سويدية مساهمة بدور فعال فى تأسيس تلك الشركة سواء بحياسة الأسهم أو بالخبرة المتخصصة بها فى مجال صناعة البطاريات مما يضع تلك الشركة الجديدة على أرض صلبة .

وتكون مجلس ادارتها من : أحمد أحمد القدرى رئيسا لمجلس الادارة ومحمود بهير أنس وهما مصريان ، وبيير تورستن جروفمان ممثل لشركة بوليدن لصناعة البطاريات وهو سويدى الجنسية (١٣) واشترطت لائحة تلك الشركة وجوب أن يكون « عضو من كل ثلاثة من أعضاء مجلس الادارة سويدى الجنسية » (١٤) حتى يضمن السويديون أن يكون ثلث عضوية مجلس الادارة لهم على الأقل كما سارت تلك الشركة فى تعيين أعضاء مجلس ادارتها على قاعدة اختيار أكثر الأعضاء مساهمة فى رأسمالها وهم : ممثل الشركة الأجنبية والمصريان المحرزان لأعلى الأسهم .

وفى عام ١٩٥٨ أنشئت عدة شركات منها : شركة طنطا لصناعة وتجارة الدخان حيث صدر قرار تأسيسها فى ٢٣ ابريل

(١٢) راجع : عقد الشركة الابتدائى المحرر فى ١٧/١/١٩٥٧ ، والرقع بالقرار الصادر بتأسيسها والنشور بملحق الوقائع ، عدد ٥ ، ٢٦/١/١٩٥٧ ، ص ٢ - ص ٤ .

(١٣) نفسه .

(١٤) نفسه .

من عام ١٩٥٨ بفرض صناعة الدخان المعسل والسجائر وكان رأسمالها ٤٠.٠٠٠ جنيه ، موزعا على ٤٠٠٠ سهم ، وقيمة كل سهم ١٠ جنيهات ، وكان مركزها طنطا (١٥) .

ومؤسسو تلك الشركة هم : حسنين سيد أحمد شره وعبد الغنى عبد الغنى حماد وهما من التجار ولكل منهما ١٠٠٠ سهم ومحمد الحسين سيد أحمد وزين العابدين حسنين سيد أحمد ، وحسن حسنين سيد أحمد وهم من رجال الأعمال ولكل منهم ٢٠٠ سهم ، ومختار عبد الغنى حماد من رجال الأعمال وله ١٨٠ سهما ولبيلة عبد الغنى حماد ولها ٩٠ سهما وسنية السيد عبد الله ولها ٧٢٠ سهما وهن من ذوات الأملاك وجميعهم مصريو الجنسية (١٦) .

ويلاحظ أن مؤسسى تلك الشركة كادوا أن يقتصروا على أسرتين فقط ، هما أسرة سيد أحمد وأسرة عبد الغنى حماد فمن بين تسعة مؤسسين كان هناك أربعة لكل من الأسرتين حتى أن الأسرتين تكادان أن تكونا متساويتين فى نسبة عدد الأسهم مما يعنى أن العنصر الأسرى كان موجودا على سطح حركة الاستثمار الصناعى فى مصر وأنه كان أحد مكوناتها وقد كان مكون تلك الأسرة من التجار وذوى الأملاك ورجال الأعمال وتوفى فيها المنصر الأول من هؤلاء المكونين .

وشكل مجلس إدارة تلك الشركة من : حسنين سيد أحمد شره رئيس مجلس الادارة وعبد الغنى عبد الغنى حماد ومختار عبد الغنى

(١٥) ملحق الوثائق ، عدد ٣٦ ، ١٩٥٨/٥/٨ . ص ١ .
(١٦) عقد الشركة الابتدائى ، المحرق ١٩٥٧/٢/٢٠ ، بملحق الوثائق ، عدد ٣٦ ، ١٩٥٨/٥/٨ . ص ٢ - ص ٣ .

حماد ، ونبيلة عبد الغنى حماد(١٧) وكون بذلك هذا المجلس من أربعة أفراد منهم ثلاثة من أسرة عبد الغنى حماد مقابل فرد واحد من أسرة سيد أحمد .

ومع أن غالبية المجالس كانت تعين لمدة ثلاث سنوات فقد عين بعض المجالس لمدة خمس سنوات ، ومنها مجلس إدارة تلك الشركة حيث بينت لائحته أنه فى نهاية تلك المدة يتجدد المجلس - وكما كان متبعاً فى غالبية الشركات - بأجمعه وبعد ذلك يتجدد ثلث الأعضاء فى كل سنة ويعين الثلثان الأولان بطريق الاقتراع ثم يتجدد الأعضاء بالأقدمية ويجوز دائماً إعادة انتخاب الأعضاء الذين انتهت مدة عضويتهم(١٨) .

كما أسست فى عام ١٩٥٨ شركة مساهمة مصرية باسم شركة المنتجات والتعبئة المصرية وكان مركزها بالقاهرة وحدد الغرض منها فى صناعة وإنتاج وتعبئة وتجارة الصناعات والمواد الغذائية برأسمال ٢٠٠٠ جنية موزع على ٥٠٠٠ سهم بقيمة كل سهم أربعة جنيهات مصرية(١٩) .

وتم الاكتتاب فى رأسمال الشركة كما يلى : عبد العزيز خليل أحمد الجزار وعبد المنعم خليل أحمد الجزار ورشاد خليل أحمد الجزار وعلوى خليل أحمد ، وهم تجار مصريون الجنسية ولكل منهم ٨٧٥ سهماً ، وإحسان محمود سلطان وفاطمة منحه دمنصور ودولت

(١٧) نفسه .

(١٨) راجع : نظام الشركة ، مرفق بمقد التأسيس ، نفسه .

(١٩) عقد الشركة الابتدائي ، محرر فى ١٩٥٧/١/٣٠ ، وهو ملحق بالوقائع ، عدد ٤٥ ، ١٩٥٨/٦/٩ . ص ٢ - ص ٤ ، مرفق بقرار التأسيس .

سالم محمد ومنيرة حسن موسى الجزار وهن من ذوات الأملاك
ومصريات الجنسية ولكل منهن ٣٧٥ سهما (٢٠) .

وواضح فى تلك الشركة شدة التركيز فى تأسيسها حيث ان
هؤلاء الرجال المؤسسون جميعا تجار اشقاء وربما كانت هؤلاء
النسوة هن زوجاتهم مما يدل على انه يمكن تسميتها بشركة ابناء
الجزار لشدة تركيز المساهمة فيها وعدم دخول أى فرد آخر عليهم .

وبشكل مجلس ادارتها من : عبد العزيز خليل احمد الجزار
رئيسا لمجلس الادارة وعبد المنعم احمد الجزار ورشاد خليل احمد
الجزار وعلوى خليل احمد الجزار (٢١) ولم يدخل به واحدة من
النسوة المؤسسات مما يؤكد ما سبق أن ذكرناه .

وأُسست كذلك شركة المصانع المصرية للوازم المعمارية
والصناعية (سابى) وكان مركزها بالقاهرة وغرضها صناعة كافة
انواع المشغولات المعدنية والأجهزة الميكانيكية والآلية المستخدمة
فى الصناعات الأخرى كالمباني والتجارة والأثاث وما يتفرع عنها
وقد كان رأسمالها ٢٥٠.٠٠٠ جنيه موزع على ١٢٥.٠٠٠ سهم
قيمة كل سهم منها جنيهان مصريان (٢٢) .

ومؤسسو تلك الشركة هم : حسن ابر الفتوح وابراهيم الفار
وهما مهندسان مصريان وأولهما له ١٥٠.٠٠٠ سهم والثانى ٧٥٠٠
سهم وشركة اطلقس للاشغال العامة ومواد البناء ولها ٧٥٠٠ سهم
وريمون حمص وله ٧٥٠٠ سهم وانطون حمص وله ٦٢٥٠ سهم ،

(٢٠) نفسه .

(٢١) ملحق الوثائق ، عدد ٤٥ ، ١٩٥٨/٦/١ ، قرار رئيس الجمهورية

بتأسيس الشركة . ص ٢٠ .

(٢٢) نفسه . ص ٤ .

وهما تاجران مصريان وانطون نحاس وله ٥٠٠٠ سهم ومصطفى ثروت وله ٥٠٠٠ سهم وهما مهندسان مصريان وشركة التعدين المصرية • ومصانع النحاس المصرية والشركة الأهلية التجارية (ناسيتا) وشركة المقاولات المصرية (مختار إبراهيم سابقا) ولكل منهم ٥٠٠٠ سهم وعلى نور الدين نصار مهندس مصرى وله ٢٥٠٠ سهم وشركة القاهرة للمنتجات المعدنية ولها ٢٥٠٠ سهم وشركة الأعمال والمباحث الأفريقية ولها ٥٠٠٠ سهم والدكتور زكى هاشم وله ١٠٠٠ سهم وهو محام مصرى وعادل محمد بركات وله ٢٠٠٠ سهم وهو مهندس مصرى وجورج انطون صباغ وله ٢٠٠٠ سهم وعبد الحميد على أحمد حموده وله ١٠٠٠ سهم وهما من رجال الأعمال المصريين والدكتور غريب الجمال والدكتور عبدالفتاح نجيب ولكل منهما ٥٠٠ سهم وأولهما محام والثانى مهندس واكتتاب عام بضممان بذك مصر وخصه ٣٣٧٥٠ سهما (٢٣) وجميعهم مصريون الجنسية •

ومن تتبع حركة هؤلاء المؤسسين يتبين انه قد ساهم فيها المهندسون والشركات والتجار والمحامون ورجال الأعمال ولكن الذى احرز قصب السبق فيها هم المهندسون وتلاههم الشركات ثم التجار ومع ذلك فهى مجموعة تحقوى على الخبرة الفنية ثم الخبرة المهنية متمثلة فى الشركات ورجال الأعمال بالاضافة الى الخبرة القانونية متمثلة فى المحامين وفوق هذه الخبرة المهنية فقد كان لأصحابها تاريخ صناعى كبير كالدكتور زكى هاشم والمهندس حسن أبو الفتوح وريمون حمص وانطون حمص الخ • مما يدعم تلك الشركة ويدفع بها الى الأمام خطوات كبيرة •

(٢٣) العقد الابتدائى للشركة ، المحرر فى ١٩٥٧/٦/٣٠ ، وارفق بقرار تأسيسها • ص ٢ - ص ٨ ، ملحق الوقائع ، عدد ٤٥ ، ١٩٥٨/٦/٩ •

وكون مجلس إدارتها من : المهندس مختار إبراهيم رئيساً لمجلس الإدارة والمهندس حسن محمد أبو الفتوح وريمون حمص والمهندس إبراهيم أبو النصر الفار والمهندس عبد المنعم خليل حافظ والمهندس مصطفى ثروت والدكتور عبد الفتاح نجيب والدكتور غريب الجمال(٢٤) .

كما أسست شركة المصانع المصرية للصنفة وأدوات التجليخ ومشتقاتها في عام ١٩٥٨ حيث صدر قرار تأسيسها في ١٥ يونيو ١٩٥٨ برأسمال ثمانين ألف جنيه ، موزع على أربعين ألف سهم وقيمة كل سهم جنيهان وكل مؤسسها مصريو الجنسية(٢٥) .

واشترك في تأسيسها كل من : شركة المقاولات المصرية (مختار إبراهيم سابقاً) ويمثلها مختار إبراهيم والشركة الأممية التجارية للأعمال الزراعية والكيمائية والصناعية (ناسيتا) ويمثلها عدلى إبانير يوسف والمهندس حسن أبو الفتوح من رجال الأعمال ولكل منهم ٤٠٠٠ سهم وجورج فهم ٢٥٠٠ سهم وهو من رجال الأعمال ، وحليم ناشد وهو كيميائي ومحمد عرفان فرج ووهيب نصيف زكى وصموئيل نجيب وهم مهندسون ، ولكل منهم ١٧٥٠ سهماً ونصيف زكى وفهمى ناشد وهما محاميان ولكل منهما ٥٠٠ سهم ووليم جابر موسى ٥٠٠٠ سهم وهو من رجال الأعمال وفلورنس ناشد ١٥٠٠ سهم وهى من ذوات الأملك وانطون وريمون حمص ٢٥٠٠ وهم أصحاب شركة تضامن مصرية وأحمد حسن على وسمير أمين ملطى مهندسان ولكل منها ١٥٠٠ سهم وإبراهيم صفوت الجارحى وشفيق حكيم وهما مهندسان ولكل منهما ١٠٠٠ سهم

(٢٤) نفسه .

(٢٥) ملحق الوثائق ، عدد ٥٣ ، ١٩٥٨/٧/١٠ ، ص ١ ، قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بتأسيسها .

ومحمد حورى من رجال الأعمال وله ١٠٠٠ سهم والسعيد السيد
جبر وأحمد سالم جبر وهما مهندسان ولكل منهما ١٠٠٠ سهم ومثني
هنا ولسن مهندس وله ٥٠٠ سهم (٢٦) .

ويلاحظ أن مساهمات المهندسين فى تلك الشركة قد تغلبت حيث
كان لهم فيها ما يقرب من نصف أسهم الشركة وتلاه مساهمات
رجال الأعمال ثم الشريكتين كما يلاحظ التنوع المهني بين مساهمي
تلك الشركة إذ كان فيها : رجال الأعمال الى جوار الكيميائي
والمهندسون والمحامين وذوو الأملاك مما يدل على التنوع الذى
يمكن أن يفيد نشاط الشركة كما يلاحظ أن بها ثلاثة من أسرة ناشد
واثنان من أسرة نصيف زكى واثنان من أسرة جبر .

وكون مجلس إدارتها من : مختار إبراهيم ، وهنلى إبادير
يوسف ، وحسن أبو الفتوح ، وجورج فهم وحليم ناشد ومحمد
عرفان فراج وهيب نصيف زكى وصموئيل نجيب (٢٧) .

وصدر كذلك فى عام ١٩٥٨ قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٧٤
لسنة ١٩٥٨ فى ٣٠ يوليو ١٩٥٨ بتأسيس شركة مساهمة مصرية
تدعى شركة زفتى وميت غمر للغزل الرفيع برأسمال ٢٠٩٦٥٠ جنيها
موزع على مائة وأربعة آلاف وثمانمائة وخمسة وعشرين سهما
وقيمة كل سهم جنيهان (٢٨) وكان عدد مؤسسى تلك الشركة كبيرا ،

(٢٦) المقد الابتدائي للشركة ، ملحق بالوقائع ، عدد ٥٣ ، ١٩٥٨/٧/١٠

ص ٥٥ .

(٢٧) نظام الشركة الاساسى ، مرفق بقرار تأسيسها ، الوقائع ،

عدد ٥٣ ، ١٩٥٨/٧/١٠ ص ٥٥ .

(٢٨) ملحق الوقائع ، عدد ٦٥ ، ١٩٥٨/٨/٢٣ ، قرار رئيس الجمهورية

بتأسيس الشركة . ص ١ .

حيث وصل إلى ١٧٧ فرداً من مختلف الفئات والمهن العملية (٢٩) .
 وأسست أيضاً في نفس ذلك العام شركة البويات والصناعات
 الكيماوية بغرض صناعة البويات برأسمال ١٥٠.٠٠٠ جنيه موزع
 على ٧٥.٠٠٠ سهم وكانت قيمة السهم جنيهين ، كما كان
 مؤسسوها مصريين (٣٠) .

وشارك في تأسيس تلك الشركة كل من : حسن إبراهيم السيد
 إبراهيم رئيس مجلس إدارة المؤسسة الاقتصادية ، ومصطفى
 الزناتي وهما من رجال الأعمال ولكل منهما ٥٠٠٠ سهم وعبد المنعم
 خليل حافظ وبهاء الدين أحمد فريد وهما مهندسان ولكل منهما
 ٥٠٠٠ سهم وصالح الدين أحمد فريد ٢٠٠٠ سهم ومهنته كيميائي
 وسعد عبد العزيز العجيزي وأحمد عنان وهما من رجال الأعمال
 ولكل منهما ٢٥٠٠ سهم ومحمد رضوان عثمان كيميائي وله ٢٠٠٠
 سهم وصالح فريد وعلى أمين الدالي وعبد الحميد صديق ، والأول
 والثاني مهندسان والثالث من رجال الأعمال ولكل منهم ١٥٠٠ سهم
 والدكتور زكي هاشم وإبراهيم عبد الحعيد وأولهما محام والثاني
 من رجال الأعمال ولكل منهما ألف سهم ، وعفت إبراهيم الغنيمي
 ومحاسن حسن حسني وهما من ذوات الأملاك ولكل منهما ٢٥٠٠
 سهم وشركة أطلعت للاشغال العامة ولها ٨٥٠٠ سهم واكتتاب عام
 بضمان بنك الجمهورية بـ ٢٥.٠٠٠ سهم (٣١) .

-
- (٢٩) عقد الشركة الابتدائي ، مرفق بقرار تأسيسها ، ملحق بالوقائع ،
 عدد ٦٥ ، ١٩٥٨/٨/٢٣ . ص ٢ - ص ٥ .
 (٣٠) قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٥١ مكرر لعام ١٩٥٨ في ٨ يوليو
 ١٩٥٨ . ص ١ ، ملحق الوقائع عدد ٦٧ ، ١٩٥٨/٨/٢٨ .
 (٣١) عقد الشركة الابتدائي ، المرفق بقرار تأسيسها ، راجع : ملحق
 الوقائع ، عدد ٦٧ ، ١٩٥٨/٨/٢٨ . ص ٣ - ص ٥ .

فقد ضمت تلك الشركة افرادا من مهن مختلفة حيث كان بها ستة من رجال الأعمال وأربعة مهندسين ومحام واثنان من الكيميائيين واثنان من ذوات الأملاك وشركة واحدة ورغم ذلك فقد تقدم وسيطر رجال الأعمال على رأس قائمة المؤسسين واتى بعدهم المهندسون حيث كان لرجال الأعمال اقل قليلا من ربع اسهم الشركة على حين كان للمهندسين أكثر قليلا من خمس أسهمها أما بقية المساهمات فقد كانت بسيطة قياسا الى رأسمال الشركة فيما عدا مساهمة شركة اطلس للاشغال العامة .

وكون مجلس الادارة من : حسن ابراهيم ، وابراهيم عبد الحفيظ واحمد عتار وحسن خليل ممثلا لشركة اطلس والدكتور زكى هاشم وصالح فريد ، وعبد المنعم خليل ومصطفى الزناتى(٣٢) وبذلك كون هذا المجلس من أربعة من رجال الأعمال ومحام ومهندسين . وهو تشكيل عملى لا خلل فيه فنجد فيه قيادة من رواد رجال الأعمال والدولة يدعمها المحامى والمهندسان ، مما يساعد على تقدم الشركة وتطورها وحل مشاكلها القانونية والفنية .

وأسست أيضا فى ذلك العام الشركة العامة لصناعة اليايات الحلزونية والورقية بالقرار رقم ١٢١٠ لعام ١٩٥٨ برأسمال ٧١٨٠٠ جنيه موزع على ٧١٨٠٠ سهم بقيمة المنهم جنيه ، وكان كل مؤسسيها مصري الجنسية ومن رجال الأعمال(٣٣) .

وبشارك فى تأسيس تلك الشركة كل من الهيئة العامة لشئون

(٣٢) نفسه .

(٣٣) ملحق الوقائع ، عدد ٤ ، ٨ ، ٢٧ / ١٠ / ١٩٥٨ . ص ١ ، قرار رئيس الجمهورية بتأسيس تلك الشركة .

سكة حديد جمهورية مصر ولها ٣٠ر٠٠٠ سهم وشركة اتوبيس
 الصعيد ١٢٥٠٠ سهم وشركة سنترال موتور هاوس ١٠ر٠٠٠ سهم
 وشركة مصر العليا للتجارة ٢٠٠٠ سهم وعبد اللطيف راضى
 أبو رجيلة ٥٠٠٠ سهم والمهندس أبو الفتوح طلحة صقر ٢٠٠٠ سهم
 والمهندس جورج نقولا حاوى ١٠٠٠ سهم والمهندس أحمد حسن على
 ١٠٠٠ سهم والمهندس مصطفى محمد سليمان ٦٠٠ سهم والمهندس
 درويش محمد فؤاد ٢٠٠٠ سهم والحاج أبو الوفا دنقل ٥٠٠ سهم
 والشيخ عبد الباسط محمد عبد الصمد ٢٠٠ سهم وشركة امنبوس
 الشرق ٥٠٠٠ سهم (٣٤) .

وبذا يتضح ان الشركات تمتلك فى تلك الشركة حوالى ثلثيها
 على حين امتلك رجال الأعمال أقل من الثلث ورغم انه كان من بينهم
 اشخاص من كبار الرأسماليين فى مصر كم عبد اللطيف أبو رجيلة فقد
 وجد بينهم من كان يخطو خطواته الأولى تجاهها كالشيخ عبد الباسط
 محمد عبد الصمد الذى كان يملك أقل مساهمة .

وبشكل مجلس ادارة الشركة من : المهندس رسمى حسين
 عبد الرزاق ممثلاً لهيئة السكة الحديدية والحاج أبو الوفا دنقل ،
 وخريستو مكريديس يونانى الجنسية وممثل لشركة من الشركات
 المؤسسة (لم يذكر اسمها) وعبد اللطيف راضى أبو رجيلة وإبراهيم
 شعيشع (ممثل أيضاً لأحدى الشركات لم يذكر ماها) وأبو الفتوح
 طلحة صقر ودرويش محمد فؤاد (٣٥) . وهم جميعاً فيما عدا الرجل
 اليونانى مصريو الجنسية .

(٣٤) المقعد الابتدائى للشركة مرفق بقرار تأسيسها ملحق بالوفائع ،
 عدد ٨٤ ، ٢٧/١٠/١٩٥٨ . ص ٢ - ص ٥ .
 (٣٥) نفسه .

كذلك أسست فى نفس يوم تأسيس الشركة السابقة شركة قريبة لها فى عملها وهى شركة مصانع الفرامل المصرية بغرض صناعة وإنتاج الفرامل وأجزائها ولوازمها وكان رأسعالمها ٥٧٦٠٠ جنيه موزع على ٥٧٦٠٠ سهم أى أن قيمة السهم كانت جنيها واحدا (٣٦) .

وقام بتأسيس تلك الشركة كل من : شركة أوتوبيس الصعيد ٢٣٠٠٠ سهم وعبد اللطيف راضى أبو رجيلة وجورج نقولا حاورى ولكل منهما ٥٠٠٠ سهم ومصانع قوائد وشركة مصر العليا للتجارة ولكل منهما ٤٠٠٠ سهم وأبو الوفاء دنقل ٢٤٠٠ سهم ومصطفى محمد سليمان ٢٠٠٠ سهم وشركة محمد سالم سالم للتجارة وأحمد حسن على ولكل منهما ألف سهم والشنيخ عبد الباسط محمد عبد الصمد ٤٠٠ سهم ومحمد عبد الخالق جمال الدين وعواض حسن فراج ولكل منهما مائة سهم وشركة امينبوس الشرق ولها ٥٠٠٠ سهم وشركة اتوبيس الصعيد ٢٠٠٠ سهم وأحمد صفى الدين أبو الوفاء دنقل ومحمد سالم أبو الوفاء دنقل ولكل منهما ٥٠٠ سهم وصفية أبو الوفاء دنقل وراجية أبو الوفاء دنقل وراوية أبو الوفاء دنقل ولكل منهن ٢٠٠ سهم وكل هؤلاء مصصريو الجنسية ومن رجال الأعمال (٣٧) .

وقد حصلت الشركات على أكثر من ثلثى أسهم تلك الشركة وتلاههم فى المساهمة عبد اللطيف راضى أبو رجيلة وجورج نقولا حاورى ، ثم أسرة أبو الفضل دنقل ، فبقية المساهمين بعد ذلك

(٣٦) قرار رئيس الجمهورية ، رقم ١٢١١ لسنة ١٩٥٨ ، ملحق بالوقائع
 عدد ٨٤ ، ٢٧/١٠/١٩٥٨ . ص ١ .
 (٣٧) العقد الابتدائى للشركة مرفق بقرار تأسيسها ، راجع : ملحق
 الوقائع ، عدد ٨٤ ، ٢٧/١٠/١٩٥٨ . ص ٢ - ص ٤ .

بمساهمات بسيطة • وألف مجلس إدارتها من : أبو الوفا دنقل ،
وعبد اللطيف راضى أبو رجيلة ومحمد سالم سالم وجورج نقولا
حايى ، ومصطفى محمد سليمان ودرويش محمد فؤاد ممثلاً لشركة
لم يذكر اسمها وأحمد عبد المتجلى العياط ممثلاً لشركة مصر العليا
للتجارة (٣٨) والمعينين بهذا المجلس من كبار المؤسسين وهو أمر
طبيعى سارت عليه كثير من الشركات •

وفى عام ١٩٥٩ كذلك أسس العديد من الشركات منها شركة
الزيوت المستخلصة ومنتجاتها والتي صدر قرار تأسيسها رقم ٥٣٤
لعام ١٩٥٩ وكان مركزها بالإسكندرية والغرض منها استغلال
الزيوت النباتية والحيوانية برأسمال ٢٠٠.٠٠٠ جنيه موزع على
٥٠.٠٠٠ سهم وكل مؤسسيتها مصريو الجنسية وعن رجال
الأعمال (٣٩) •

ومؤسسو تلك الشركة هم : شركة مضارب الأرز ومطاحن
الفلال المصرية وشركة مساهمة مضارب الأرز برشيد والإسكندرية
ولكل منهما ٥٠٠٠ سهم وشركة الملح والصودا المصرية ٣٧٥٠ سهماً
ومحمد حسن الشامى ٦٥٧٥ سهماً ومحمد عبد الغنى المهيملى ٥٠٠٠
سهم ومحمد كيره وله ٦٢٥ سهماً وحسن مرزوق ومحمد حلمى بليغ
ولكل منهما ٢٥٠ سهماً وميشيل • ٩ تزيرائيس ١٢٥٠ سهماً ومحمد
صديق البدرى ٥٠٠ سهم وشركة مضارب الأرز المصرية الحديثة
٢٥٠٠ سهم ثم اكتتاب به ١٩٣٠٠ سهم (٤٠) •

(٣٨) نفسه •

(٣٩) عقد الشركة الابتدائى ، الجريدة الرسمية ، عدد ٨١ ، ٢٣/١/١٩٥٩.

ص ١ ، ومرافق به قرار رئيس الجمهورية بتأسيسها •

(٤٠) نفسه • ص ٢ - ص ٨ •

وربما ترجع ضخامة رأسمال تلك الشركة الى المساهمات الكبيرة التي ساهمت بها الشركات في تأسيس تلك الشركة ، إذ ساهمت بحوالي ثلث أسهم التأسيس على حين كان لرجال الأعمال ١٤٥٠ سهما ثم كان الباقي للاكتتاب الخاص .

وشكل مجلس إدارتها من : محمد حسن الشامى رئيسا لمجلس الإدارة وماير لزيونا عن شركة مضارب الارز المصرية ومحمد عبد الغنى المهيلى وحسن مرزوق ومحمد حلمى بليغ ومحمد مصطفى الحلو ومحمد محمد الشامى والأخيران ممثلان للشركة لم يذكر ماهى (٤١) .

كما أسس في عام ١٩٥٩ شركة التبريدات السريعة والتصدير - ويفركس بالقرار رقم ١٠٧٥ لعام ١٩٥٩ في ٢٠ يونيو ١٩٥٩ برأسمال ٥٠.٠٠٠ جنيه موزع على ١٢.٥٠٠ سهم وكانت قيمة كل سهم ٤ جنيهات وقد جعل مركزها ببورسعيد وحدد الغرض منها في تصنيع وحفظ وتجفيف الاسماك (٤٢) .

وبلغ عدد مؤسسى تلك الشركة ٢٦ شخصا وكان أهمهم : أحمد هدية وأبناؤه وكان لهم ٢٠٠٠ سهم وأحمد محمد زكري وأبناؤه وكان لهم ١٦٠٠ سهم وشركة عطاء الله ولهيفة للأعمال البحرية ولها ١٥٠٠ سهم وسليم نقولا نخلة وكان له ١٢٥٠ سهم وعبد الرحمن لطفي وأبناؤه وكان لهم ١٢٥٠ سهماً ومحمد زكري وأبناؤه ولهم ٢٠٠٠ سهم وشركة البحر الأحمر للتجارة والتوزيع وجمال فؤاد ثابت ومحمد توفيق عزت ، ويوسف نقولا خشبة ولكل منهم ٥٠٠

(٤١) نفسه .

(٤٢) قرار رئيس الجمهورية ، الجريدة الرسمية ، عدد ١٤٤ ،

١٩٥٩/٧/١٣ ص ١ .

سهم ، ثم اكتتاب عام و ٢٥٠٠ سهم وجميعهم مصريو
الجنسية(٤٣) .

وكون مجلس ادارتها من : جمال فؤاد ثابت وهلال بولس
الشماع ممثلا لشركة البحر الأحمر وفؤاد أحمد هدية ، وأحمد محمد
زكري ، ومصطفى كامل لهيطة ممثلا لشركة عطا الله ولهيطة ، ومحمد
توفيق عزت(٤٤) .

وقد كان عبد الرحمن لطفى وأبناؤه أعضاء في مجلس إدارة
شركات ، أما أحمد هدية وأبناؤه فقد كانوا من رجال الأعمال ،
على حين كان جمال فؤاد ثابت عضو شركات ، أما سليم نقولا
نخلة فكان مهندسا زراعيا بينما كان محمد توفيق عزت من رجال
الأعمال .

كذلك أسست في عام ١٩٥٩ شركة النصر لضرب وتجارة الأرز،
بالقرار رقم ١٠٧٦ لعام ١٩٥٩ في ٢٠ يونيو ١٩٥٩ برأسمال
٤٠٠٠٠ جنيه موزع على ١٠٠٠٠ سهم بقيمة كل سهم ٤ جنيهات
وكان الغرض من تلك الشركة ضرب وتجارة الأرز(٤٥) .

ومؤسسو تلك الشركة أربعة أفراد من أسرة واحدة هي أسرة
الصردي حتى إنهم كونوا بمفردهم أيضا مجلس الإدارة(٤٦) وهم :

(٤٣) العقد الابتدائي للشركة ، مرفق بقرار تأسيسها ، راجع : الجريدة
الرسمية عدد ١٤٤ ، ١٣/٧/١٩٥٩ . ص ٢ - ص ٧ .
(٤٤) نفسه .

(٤٥) قرار تأسيس الشركة ، الجريدة الرسمية ، عدد ١٧٩ ،
٢٤/٨/١٩٥٩ . ص ١ .

(٤٦) الجريدة الرسمية ، عدد ١٧٩ ، ٢٤/٨/١٩٥٩ . ص ٢ - ص ٦ ،
قد الشركة الابتدائي ، مرفق بقرار تأسيسها .

السيد محمد الصردى ٣٣٣٤ وعبد العزيز محمد عبد الغفار محمد الصردى ٦٣٢ ، وعبد الستار محمد الصردى ٣٣٣٣ ، ومحمد عبد الغفار محمد الصردى ٢٧٠١ (٤٧) . وبذا لم يدخل عليهم فرد غريب عنهم ، مما يوضح شدة التركيز فى ملكية أسهم بعض الشركات مما يجعل للعنصر الأسرى سمة لا يمكن اغفالها ، عند تحديد سمات الحياة الصناعية ورجالها فى مصر .

وأسست أيضا فى عام ١٩٥٩ شركة المحمودية للغزل والنسيج الرفيع بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٠٩ لعام ١٩٥٩ فى ٤ أغسطس ١٩٥٩ (٤٨) يفرض صناعة الغزل والنسيج الرفيع من القطن حيث كانت قيمة السهم جنيهين (٥٠) وقد كان عدد مؤسسيها ٧٠ المصرى (٤٩) برأسمال ٥٠٠.٠٠٠ جنيه مقسم الى ٢٥٠.٠٠٠ سهم فردا (٥١) .

كما أسست فى ذلك العام شركة مصر لصناعة الكيماويات لانتاج كافة انواع الكيماويات وقد حمل قرار تأسيسها رقم ٢٠٣٩ لعام ١٩٥٩ برأسمال ٢٠٠.٠٠٠ جنيه ، موزع على ٥٠٠.٠٠٠ سهم وقيمة كل سهم ٤ جنيهات (٥٢) .

واشترك فى تأسيسها كل من : بنك مصر الذى ساهم بـ ٢٥.٠٠٠ سهم ومحمد رشدى ومحمود العتال والمهندس عبدالرحمن

(٤٧) نفسه .

(٤٨) الجريدة الرسمية ، عدد ١٨٥ ، ١٩٥٩/٨/٢١ . ص ١ ، قرار رئيس الجمهورية بتأسيس الشركة .
(٤٩) نفسه . ص ٢ - ص ٤ ، عقد الشركة الابتدائى ، مرفق بقرار تأسيسها .

(٥٠) نفسه . ص ٣ .

(٥١) الأهرام الاقتصادى ، عدد ٩٨ ، ١٩٥٩/٩/١٥ . ص ٢٤ .

(٥٢) الجريدة الرسمية ، عدد ١٨٥ ، ص ٥ .

حماده والدكتور محمد مصطفى القلى والدكتور حسن مرعى ،
والمهندس محمد حسين البجمال ومحمد عويس وهم من رجال الأعمال
المصريين ولكل منهم ٢٥٠ سهما وشركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة
الكبرى ، وشركة مصر للغزل والنسيج الرفيع ولكل منها ٦٢٢٥٠
سهما وشركة مصر لصباغى البياض وشركة مصر للحرير الصناعى
وشركة مصر لنسج الحرير ولكل منهم ٤٧٥٠ سهما وككتاب عام
بـ ١٧٤٥٠٠ سهم (٥٣) .

وتعد تلك الشركة بالنظر الى حركة التأسيس فيها شركة من
شركات بنك مصر حيث أحرز وشركاته أعلى نسبة مساهمة فيها
حتى أنه يمكن عدّها وكما ذكر البنك شركة من شركاته ولذا لم يكن
غريبا أن يكون مجلس إدارتها مكونا من رجال البنك ورجال شركاته
فقد شكل من : عبد الرحمن حماده ممثلا لبنك مصر وأحمد توفيق
بكبرى ممثلا لشركة مصر للغزل والنسيج ، ومحمد عبد السلام
الشاذلى ممثلا لشركة مصر صباغى البياض والمهندس حسن ناجى
ومعه الدكتور أحمد حافظ ممثلين لشركة مصر للحرير الصناعى
والمهندس عيسى شاهين عن شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع
والمهندس أحمد أبو الوفا عارف عن شركة مصر لنسج الحرير (٥٤) .

وفى عام ١٩٦٠ تم تأسيس الشركة المصرية لصناعة أوراق
التعبئة (كرافت) بالقرار رقم ٢١٧ لعام ١٩٦٠ فى ٩ فبراير ١٩٦٠
برأسمال ٤٤٠٠٠ ر.جنيه موزع على ٢٢٠٠٠ سهم بقيمة السهم
جنيهان (٥٥) .

(٥٣) نفسه ، عدد ٢٦٨ ، ١٢/٧/١٩٥٩ . ص ٥٨٥ - ص ٥٨٦ ، قرار
تأسيسها .

(٥٤) نفسه ، ص ٥٨٧ .

(٥٥) نفسه ، عدد ٥٣ ، ٣/٣/١٩٦٠ . ص ٣٠١ ، قرار رئيس الجمهورية
بتأسيسها .

ومؤسسو تلك الشركة هم : الشركة المصرية للأسمدة
والصناعات الكيماوية ٨٠ر٠٠٠ سهم وشركة السكر والتقطير المصرية
ومؤسسة التأمين والادخار للعمال ولكل منهما ٢٥ر٠٠٠ سهم وشركة
أسمنت بورتلاند حلوان وشركة أسمنت بورتلاند طرة ولكل منهما
٢٠ر٠٠٠ سهم والشركة القومية لانتاج الأسمنت ١٠٠٠ سهم
والمهندس أحمد عبود ٢٥ر٠٠٠ سهم وشركة الاسكندرية لأسمنت
بورتلاند وشركة ١٠ ج ٠ فيزموثا وشركة الاكياس ليمنت ولكل منهم
٥ر٠٠٠ سهم (٥٦) .

وبذلك يتضح أن تلك الشركة مكونة بواسطة شركات عديدة
وقوية فيما عدا فردا واحدا هو المهندس أحمد عبود الرأسمالى الكبير
الذى كان فى المرتبة الثانية مع شركة السكر ومؤسسة التأمين من
حيث تكوين الشركة ومع ضخامة رأسمال تلك الشركة الا انه من
الواضح أن ملكية أسهمها مركزة وكبيرة .

وكون مجلس ادارتها من : المهندس أحمد عبود وشركة السكر
والتقطير المصرية التى يمثلها عضو مجلس الادارة ، ومحمد وصفي
المدير العام لمؤسسة التأمين والادخار للعمال والشركة المصرية
للأسمدة والصناعات الكيماوية وشركة أسمنت بورتلاند والشركة
القومية لانتاج الاسمنت وشركة أسمنت بورتلاند بحلوان ويمثل كل
منهم عضو مجلس الادارة (٥٧) . وبذلك حاز هنا أيضا العضوية
كبار المؤسسين وهو وضع طبيعى سارت عليه غالبية الشركات
لحماية أموالهم والمحافظة عليها ولتلقا الجمهور بهم باعتبارهم
ممثلين كبار لشركات ذات وضع مالى كبير وسمعة عالية .

(٥٦) نفسه . ص ٢٠٢ - ص ٢٠٨ .

(٥٧) نفسه .

كما أسست في ذلك العام شركة ببا لتجارة وحلج الأقطان
بالمقرر الجمهوري رقم ٤٦٣ لعام ١٩٦٠ برأسمال ٢٥٠٠ جنيه موزع
على ١٢٥٠ سهما بقيمة السهم جنيهان (٥٨) .

وقد بلغ عدد مؤسسيها ٣٠ فردا كان منهم التاجر والموظف
والمحامي كما كان من بينهم فرد سوداني (٥٩) . وكون مجلس
إدارتها من : نجيب أسعد عبد الشهيد وزكريا بتروتولى وجرجس
صادق بطرس وهم جميعا مصريو الجنسية (٦٠) .

وكونت كذلك الشركة العربية لصناعة السجاد الميكانيكي
بفرض صناعة وتجارة السجاد بقرار رقم ٩١٩ لعام ١٩٦٠ في ٢٣
مايو ١٩٦٠ (٦١) برأسمال ٣٠٠ ألف جنيه ، مقسم على ١٥٠.٠٠٠
سهم وكانت قيمة السهم جنيهين وعدد مؤسسيها ٣٢ فردا (٦٢) .

والفت في ذلك العام أيضا شركة شبر الخيمة للصباغة والتجهيز
بقرار رقم ١٣٠٠ لعام ١٩٦٠ ، في ١٤ يولية ١٩٦٠ بفرض صباغة
وتجهيز جميع أنواع الخيوط برأسمال ٣٠٠.٠٠٠ جنيه موزع على
١٥٠.٠٠٠ سهم وكانت قيمة السهم جنيهين (٦٣) .

(٥٨) الجريدة الرسمية ، عدد ١٢٢ ، ١٩٦٠/٥/٣٠ . ص ٨٥٧ .

(٥٩) نفسه ، ص ٨٥٨ - ص ٨٦٠ ، المقدم الابتدائي للشركة ، مرقع
بقرار رئيس الجمهورية بتأسيسها .

(٦٠) نفسه .

(٦١) الجريدة الرسمية ، عدد ١٤٥ ، ١٩٦٠/٥/٣٠ . ص ١١٢٣ ، قرار
رئيس الجمهورية بتأسيسها .

(٦٢) نفسه . ص ١١٢٤ - ١١٢٧ . المقدم الابتدائي ، مرقع بقرار
تأسيسها .

(٦٣) نفسه .

وبلغ عدد مؤسسيها ٩٣ شخصا ما بين : رجل الأعمال والطبيب والمهندس وذوى الأملاك والمدرس والموظف والتساجر ، والمزارع والحامى(٦٤) . كما وجد الى جوار تلك المجموعة المصرية رجل فلسطينى(٦٥) .

كذلك أسست فى ذلك العام شركة مصانع الشمس للزجاج والبللور لصناعة وتجارة الزجاج المقاوم للحرارة ، وقد صدر قرار تأسيسها فى ٢٨ مايو ١٩٦٠ وحمل رقم ٩٨٢ لعام ١٩٦٠(٦٦) . وكان عدد مؤسسيها ٢٥ شخصا(٦٧) وكانت جملة رأسمالها ١٠٠.٠٠٠ جنيه مقسم على ٥٠.٠٠٠ سهم بقيمة السهم جنيهان(٨٢) .

وقد أسست فى عام ١٩٦١ عدة شركات قبل صدور قوانين التأميم ، وكان من تلك الشركات : الشركة المصرية لصناعة الاعلاف، التى صدر قرار تأسيسها فى ٨ أبريل عام ١٩٦١ حاملا رقم ٩٩٨ لعام ١٩٦١ برأسمال ٣٢.٥٠٠ جنيه موزع على ١٦.٢٥٠ سهما، بقيمة كل سهم جنيهان وكان الغرض منها صناعة وتجارة واستيراد

(٦٤) نفسه ، عدد ٢٠٠ ، ١٩٦٠/٩/٥ . ص ١٦١٩ . قرار رئيس الجمهورية بتأسيسها .

(٦٥) نفسه . ص ١٦٢٠ - ص ١٦٢٦ ، العقد الابتدائى للشركة مرفق بقرار تأسيسها .

(٦٦) نفسه .

(٦٧) نفسه ، عدد ١٥٤ ، ١٩٦٠/٧/١١ . ص ١٢١٥ ، قرار رئيس الجمهورية بتأسيسها .

(٦٨) نفسه . ص ١٢١٦ - ص ١٢٢٢ ، العقد الابتدائى لها ، مرفق بقرار تأسيسها .

وتخصصت في جميع أنواع الاعلاف وكان كل مؤسسيتها مصريين
التجسسية (٩٦) .

وشارك في تأسيسها ١٨ فردا ، كان منهم واحدة من ذوات
الأملاك والباقيون من التجار (٧٠) . وقد حصلت فيها أسرة معن على
٤٢٥٠ سهما ، مكونة أعلى ملكية بها على حين حصل عباس عطية
عبد العال وحده على ٤٢٥٠ سهما (٧١) وكون مجلس إدارتها من :
صالح خليل صالح وميلاد ميخائيل وعباس عطية عبد العال ، وسيد
إبراهيم معن ، وسعد بشاي مرزوق (٧٢) .

كما أسست شركة التمساح لبناء السفن ، بفرض صناعة
واصلاح السفن ، وقد صدر قرار تأسيسها برقم ٣٩٩ لعام ١٩٦١ ،
برأسمال ٢٢٠٠٠ جنيه ، موزع على ١١٠٠٠ سهم بقيمة السهم
جنيها (٧٣) .

وساهم في تأسيسها كل من : هيئة قناة السويس ٢٧٥٠٠ سهم ،
ويمثلها المهندس محمود يونس وإبراهيم محمد أيوب ٥٠٠ سهم ،
وهو من التجار ، والمهندس إبراهيم المصري ٣٠٠٠ سهم وهو مهندس
بهئية قناة السويس والشركة الهندسية للصناعات والمقاولات عثمان
أحمد عثمان وشركاه (٢٥٠٠ سهم) ، وحنفى محمود مصطفى ١٠٠٠

(٦٩) نفسه .

(٧٠) الجريدة الرسمية ، عدد ١٠٨ ، ١١/٥/١٩٦١ . ص ٥٥٦ -
ص ٢٥٨ ، العدد الابتدائي للشركة ، مرقق بقرار تأسيسها .

(٧١) نفسه .

(٧٢) نفسه .

(٧٣) نفسه . عدد ١١١ ، ١٥/٥/١٩٦١ . ص ٥٦٩ ، قرار رئيس
الجمهورية بتأسيسها .

سهم. وهو من المقاولين وزكريا الصدر ٥٠٠ سهم ، موظف بهيئة قناة السويس وشركة الدلتا التجارية ٦٠٠٠ سهم وشركة الاستريالى كورپوريشن هولندا ١٠٠٠ سهم وهى شركة هولندية عكس الشركتين السابقتين المصريتين ويمثلها دين هارتوج وشركة انطون وريمون حمص ٤٠٠٠ سهم وشركة محمد محمد سليمان وأولاده (٢٥٠٠ سهم) ومحمد الشافعى عبد الهادى والمهندس محمد توفيق حمدى الديب وأولهما موظف بهيئة قناة السويس والآخر مهندس بها ، والمهندس محمود حنفى محمود مقاول والمهندس حسن عزت عادل، مساعد سكرتير عام هيئة القناة ومحمد فؤاد الطودى ومشهور أحمد مشهور ومحمد ماجد عبد الحميد وهم مهندسون بهيئة قناة السويس ولكل منهم ٥٠٠ سهم وجميع المساهمين مصريو الجنسية بالاضافة الى اكتتاب عام بـ ٤٩٠٠٠ سهم (٧٤) .

ويلاحظ ان هيئة قناة السويس كانت أعلى مساهم ربما لأنها كانت تريد أن يكون لها الكلمة العليا فى تلك الشركة وتلاها الشركة الهولندية كما يلاحظ أن هناك شركات أخرى ساهمت فى التأسيس ربما بقصد الاستثمار المباشر أو للاستفادة من حاجة تريط بينها وبين الشركة الجديدة الى جوار مجموعة أخرى من موظفى هيئة قناة السويس ومهندسيها قامت بعملية الاستثمار فى تلك الشركة باعتبار انها شركتهم فى المقام الاول فزحفوا اليها للاستفادة منها أو ربما كان ذلك الموقف منهم اعلاء للناحية الوطنية .

وكون مجلس إدارتها من : المهندس محمد فؤاد الطودى ، والمهندس محمد عزت عادل وزكريا الصدر وحنفى محمد مصطفى (٧٥)

(٧٤) نفسه . ص ٥٧٠ - ص ٥٧١ ، المقدم الابتدائى للشركة ، مرفق

بقرار تأسيسها .

(٧٥) نفسه .

وجميعهم فيما عدا الأخير بهيئة قناة السويس مما يوضح سيطرة
الهيئة على تلك الشركة ويؤكد ما سبق أن ذكرناه . خاصة وأن هذا
العضو كانت مساهمته بسيطة قياسا الى رأسمال الشركة .

لقد خرج الى حيز الوجود فى تلك الفترة مجموعة شركات
صناعية كان أهمها فى مجال صناعة الورق الشركة المصرية لصناعة
أوراق التعبئة كرافت . وفى مجال الصناعات الكيماوية شركة
البويات والصناعات الكيماوية وشركة مصر لصناعة الكيماويات
وفى مجال الصناعات الغذائية شركة النصر لضرب الأرز، وفى مجال
البتترول الشركة الشرقية للبتترول وفى مجال صناعة الغزل والنسيج
شركات كثيرة وفى مجال التعدين الشركة المصرية لمنتجات الرمال
السوداء ، وغيرها من الشركات الصناعية التى وضح منها اتجاه
المستثمرين الى قطاع صناعات الغزل والنسيج لاسباب سبق ذكرها
فى مواضعها مما يؤكد ميولهم واتجاههم الى نوعية الشركات التى
تأتى بعائد سريع دون أن تتطلب وقتا طويلا حتى تؤتى أكلها .

وفوق ذلك فقد تنوعت وتعددت تلك الشركات فى أغراضها
وصناعاتها بل والمتعددة فى مجال الصناعة الواحدة . وقد شاركه
فى عمليات الاستثمار الطبيب والمدرس والموظف والمزارع . الخ .
بالإضافة الى شخصيات اجنبية وعربية كالفلسطينى والسودانى .
وغيرهم وما يجدر ذكره أنه كان لرجال الأعمال السهم الوافر فى
حركة تأسيس الشركات الصناعية وأتى بعدهم الشركات بأنواعها
فى حركة التأسيس ، وربما يرجع ذلك الى قانون الأرباح الصناعية
الذى دفع بالشركات الى الاستثمار فى الحركة الصناعية وجاء
بعدهما التجار ، ثم المهندسون . الخ .

وكان من أهم رجال الأعمال المشاركين فى تلك الحركة محمد
حسن الشامى ومحمد عبد الغنى المهيلمى والمهندس حسن أبو الفتوح،

ومحمد رشدي والمهندس عبد الرحمن حماده ، والكثور حسن مرعى
والمهندس محمد حسين الجمال والمهندس أحمد عبود ، وعبد اللطيف
راضى أبو رجيلة ، وهم مصريو الجنسية ، أما الأجانب فقد كان
منهم كارل اسكر وفولك ستراول وهما سويديان .

كما كان من الشركات المساهمة فى حركة الاستثمار وان كان
الكثير منها قد شارك فى مجال صناعته كل من : شركة مضارب
الأرز ومطاحن الغلال والشركة الأهلية التجارية (ناسيتا) وشركات
الأسمتنت ، وشركة ريمون وانطون حمص والهيئة العامة للبترول ،
ومجموعة شركات بنك مصر ، وهى شركات مصرية ، أما
الشركات الأجنبية فكان منها : شركة اندستريال كورپوريشن هولند
وهى شركة هولندية ، والشركة الدولية للزيت المصرى ، شركة بنمية
وغيرهما ويمكن أن يضاف الى ذلك مؤسسة التأمين والادخار للعمال
ومصلحة صناديق التأمين والمعاشات .

أما التجار فقد دخل معظمهم الى المجال الصناعى عن طريق
عد نشاطهم اليه ، وقد كان معظمهم من أسر تجارية كان منها :
أسرة القدرى وأسرة عوف والجمال ومعن ، وكلها أسر مصرية ،
بالاضافة الى بعض الأفراد الأجانب المنتمين الى أسر تجارية كأسرة
سباهى السورية الأصل التى حصل بعض أفرادها على الجنسية
المصرية . فكل تلك الأسر وغيرها دخل أفرادها معترك الحياة
الصناعية مما هرك ساحة الاستثمار الصناعى فى مصر .

أما المهندسون فكان منهم : عادل محمد بركات والدكتور عبد الفتاح
نجيب وعبد المنعم خليل حافظ . الخ . من المصريين ، أما الأجانب
فكان منهم : ادوارد ديمور دى ليسبول البلجيكى الجنسية
ورينزو كولا ، واتيليو ياكوتى الايطاليان . الخ .

ويضاف الى هؤلاء : المهندسون الزراعيون ، والكيميائيون .
والجيولوجيون وذوور الاملاك والمحامون ٠٠ الخ ٠٠ ربما يضاف
اليهم رجال الدولة كالمهندس محمود يونس وحسن ابراهيم الذين
تضاعفرت جهودهم جميعا فى تنمية الاقتصاد المصرى عامة والصناعة
منه خاصة .

بعد أن قمنا بتلك الرحلة مع الشركات الجديدة نجد أنه ربما
يلحق بها نقل ملكية بعض الشركات الى الدولة قبل صدور قرارات
التأميم المعروفة التى يمكن القول بأنها كانت بالونة اختبار لعملية
التأميم التى تمت بعد ذلك أى بعد نجاح بالونة الاختبار تلك . وفى
١٠ يوليو عام ١٩٦١ صدر قرار نقل ملكية منشآت كبس القطن
الى الدولة ، وضمها فى مؤسسة واحدة باسم المؤسسة العامة لكبس
القطن ، تتبع مؤسسة مصر (٧٦) .

وشمل ذلك القرار ٤ شركات كانت تحتكر كبس القطن وهى :
شركة المكابس والمخازن العمومية وشركة المكابس الحرة المصرية ،
والشركة المساهمة لتنظيف وكبس القطن وشركة مكابس
الاسكندرية (٧٧) .

وربما كان تركيز الملكية الحقيقى هو الذى دفع الثورة للتوجه
ناحية التأميم وفى عام ١٩٦٠ كان ٦٢٪ من مجموع الاسهم يملكه
٩٪ من مجموع المساهمين . وفى عام ١٩٦١ الذى صدر فيه قرارات
التأميم قدر عبد الناصر عددهم جميعا بحوالى ٧٣٠٠ شخص (٨٧) .

(٧٦) الامرام ، عدد ٢٧٢٤٠ ، ١١/١٢/١٩٦١ . ص ١ ، نقل ملكية
٤ شركات لكبس القطن الى الدولة .

(٧٧) نفسه .

(٧٨) نؤاد مرسى ، المرجع السابق . ص ٨٨

هذا من جهة ومن جهة أخرى فقد بينت المذكرة الايضاحية لعملية النقل تلك أن تلك الشركات رغم احتكارها لتلك الصناعة ورغم أرباحها الطائلة لم تهتم بتجديد آلاتها ومضارنها ، ملافاة عيوب التخزين مما أضرب بسعة أقطان مصر في الخارج وأوضحت تلك المذكرة في عملية تبرير منها لذلك النقل بالاضافة الى ما سبق أن الحكومة رغبة منها في القضاء على الاحتكار وللمحافظة على مستوى الأقطان المصرية في الخارج قررت أن تضع تلك الصناعة تحت إشراف الدولة مباشرة (٧٩) .

وتعليل المذكرة ذلك، يوضح أنها بالونة اختبار لأنها لو لم تكن كذلك لتحدد ما تحققه من نتائج وكان الأوفق أن يصدر قرار يكلفها أن تعدل من أحوالها المشار إليها في فترة معينة وإذا لم تنفذ المطلوب يتم تأميمها كما حدث ، وعدم اتخاذه خطوة تكليفها بتصحيح أوضاعها ودخوله مباشرة في عملية تأميمها ، هو ما دعانا الى القول بأنها كانت بالونة اختبار لرصد رد الفعل والتعامل معه في قرارات التأميم التي مما لا شك فيه أنه كان قد تقرر القيام بها بعد نجاح تلك بالونة .

ففي ٢٠ يوليو ١٩٦١ اتخذ جمال عبد الناصر عدة اجراءات ثورية عرفت فيما بعد باسم قوانين وقرارات التأميم ، تعد بداية فترة جديدة لا تدخل في نطاق ذلك البحث .

حيث حولت ملكية ١٤٩ شركة الى القطاع العام وبذلك تم تأميمها تأميما كاملا وكان من بين الشركات الصناعية فيها : شركة أسمنت بورتلاند بعلوان وشركة أسمنت بورتلاند طرة المصرية ، وشركة أبو زعبل وكفر الزيات للأسمدة والمواد الكيماوية ، وشركة اسكندرية للأسمنت بورتلاند ، وشركة النحاس المصرية ، وشركة

الدلتا للمصلب ، والشركة الأهلية للصناعات المعدنية ٥٠ الخ (٨٠) .

وحول كذلك ملكية ٩١ شركة ، أصبح القطاع العام يشترك في رأسمالها بنسبة لا تقل عن ٥٠٪ ومن تلك الشركات الصناعية التي أصبح القطاع العام يملك ٥٠٪ من أسهمها : شركة حلج الوجه القبلى ، وشركة حلاجى الأقطان المصرية ، وشركة أقطان كفر الزيات وشركة مصانع يس للزجاج وشركة صناعة الطحن بالإسكندرية ، وشركة المصنع المصرى للأغذية المحفوظة (قها) وشركة مطابع محرم بك (شيفتر وشركاه) والشركة المصرية للدخان والسجائر (سجائر البستانى سابقا) وشركة مصانع الشوربجى ، والشركة المستقلة المصرية للبترول ٥٠٠ الخ (٨١) .

كما حدد ملكية الفرد في ١٥٩ شركة ، بما لايزيد على عشرة آلاف جنيه وكان من بين تلك الشركات شركة مصر للحريير الصناعي وشركة الغزل الأهلية ، وشركة مصر صباغى البيضاء وشركة مصر لنسيج الحرير وشركة مصانع الغزل المصرى ، وشبكة سجاائر قطور ، وشركة البصرة للارز والزيوت ، وشركة النشا الأهلية ، وشركة مصانع الصابون والمواد الغذائية (كحلا) (٨٢) .

مما يبين فى الواقع من كان يدير مصر ويحكمها ، ويوضح من جهة أخرى أسباب قلق الثورة من الرأسماليين الصناعيين ويبرر شكهم فى استثماراتهم وحياتهم الصناعية منادى بها الى حسم ذلك الشك والقلق باصدار قوانين التأمين تلك حتى يخلص لها بالتالى حكم البلاد من كافة نواحيه السياسية والاقتصادية ٥٠ الخ .

(٨٠) الأهرام ، عدد ٢٧٢٥٠ ، ٢١/٧/١٩٦١ . ص ١ ، ص ٥ ، ص ٩ .

نص القوانين .

(٨١) نفسه .

(٨٢) نفسه .

الفصل السادس

مجالس إدارات الشركات الصناعية

من ١٩٥٧ - ١٩٦١

صدر في ٣١ يناير من عام ١٩٥٧ ، قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٥ لعام ١٩٥٧ الذي عدل بعض احكام القانون رقم ٢٦ لعام ١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة بشركات المساهمة ، وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة حيث اوجبت المادة ٢٤ من ذلك القانون على كل عضو مجلس ادارة شركة مساهمة ومديرها ان يقدم لمجلس الادارة في اول اجتماع له اقارار بما يمتلكه من اسهم الشركة وسنداتها باسمه او باسم زوجته او باسم اصوله او فروعه او ازواجهم او اولاده القصر وبكل تغيير يطرأ عليها وقررت عزل من يخالف ذلك البند عن منصبه في الشركة . كما اوجبت على الشركة ان تعد سجلا خاصا تثبت فيه ما يملكه كل مساهم بحيث يتضمن ذلك السجل أسماء المساهمين وجنسياتهم ومضال اقامتهم ومهنتهم وعدد الاسهم التي يملكها كل منهم ٠٠ الخ ، على ان تبلغ صورة من جميع البيانات المنصوص عليها في البنود السابقة الى مصلحة الشركات في شهر يناير من كل عام (١) .

وتؤكد وثائق الشركات ان مفتشى مصلحة الشركات كانوا يطلعون على تلك السجلات والبيانات كما تؤكد ان من كان يتأخر

(١) مصر الصناعية ، عدد ٤ ، ابريل ١٩٥٧ . ص ٤٩ ، شركات المساهمة ،

وتد نشر ذلك القرار بالقانون راجع : الوقائع ، عدد ١١ مكرر ، ١٩٥٧/٢/٤ .

فى تسليم تلك البيانات كان يعد مخالفا لمواد القانون ويطالب بسرعة تسليمها لمصلحة الشركات والا طبقت عليه عقوبات القانون وبذلك وضعت الدولة عينها على كل سهم ومساهم فى الشركات وأعضاء مجالس ادارة الشركات ومديريها ٠٠ الخ ، حتى انه يمكن القول بان الثورة قد بدأت بتلك التعديلات ، التخطيط الهادئ لازاحة الرأسماليين من طريقها حيث كشفت الميدان لنفسها كى يكون من السهل عليها التعامل معه ٠

وكان قد سبق ذلك عدة اجراءات زادت من سيطرة الدولة على مجالس ادارة الشركات ويتضح ذلك من التماس خليل كردوش المصري الجنسية والشاغل لمنصب عضوية مجلس الادارة بشركة اقطان كافر الزيات والذي بعث به الى وزير التجارة موضحا فيه انه سوف يبلغ الستين فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٥٧ ، ومدة عضويته بمجلس ادارة الشركة المذكورة ، تنتهى فى ٢٠ فبراير ١٩٦٠ ، والمادة ٣٣ من قانون الشركات لا تميز لمن تبلغ سنه الستين ان يكون عضوا فى مجلس ادارة شركات المساهمة الا بعد الحصول على ترخيص خاص من مجلس الوزراء بالنسبة للمدة الباقية للعضوية (٢) ٠

وطالب الرجل من الوزير فى هذا الإلتماس ان ينظر فى امره تمهيدا لاتخاذ الخطوات اللازمة لعرض الامر على مجلس الوزراء للنظر فى اصدار المرخيص (٣) مما يوضح سيطرة مجلس الوزراء على عضوية مجالس ادارات الشركات للاعضاء فوق سن الستين

(٢) مصلحة الشركات ، محفظة ٦٠ ، شركة حلاجة الاقطان والتصدير المصرية ، وهى شركة مصرية الجنسية ، وتاول نشاطها بالاسكندرية ، وصدر مرسوم تأسيسها فى ١٩٥٨/٥/٢٢ ، بيان مصلحة الشركات فى ١٩٥٩/١/٢٤ .
(٣) مصلحة الشركات ، محفظة ٦٠ ، شركة حلاجة الاقطان والتصدير المصرية ، ملف ١٨٢ - ١٢٩/٣ ج ٢ . ص ١٢٨ ، وكان الرجل قد عين بمجلس الادارة بجلسة المجلس المنعقد فى ١٩٥٧/١/٢٤ .

حيث أصبح هو الذى يمنح الترخيص لمن يريد ويمنعه ممن يريد وفقا لشروط نلمحها من الموقف المعلن للدولة والمتمثل فى الاتجاه السياسى ومواقفه من الثورة وهل كان من رجال العهد السابق عليها أو من المحتكرين والمستغلين أو من المعرقلين لسياستها الاقتصادية والاجتماعية وهل هو من المتطلعين للسلطة والحكم أو ممن يمتلكون عددا ضخما من الأسهم يجعل منه رجلا مفضيا اجتماعيا من الشعب واقتصاديا من الثورة .. الخ ..

وقد يتصور البعض أن هناك حفنة من تلك الفئة قد ظلت بعيدة عن الثورة - فقصت عليها قوانين التأميم وفقا لذلك القانون وهم الأثل من الستين ، والردي بسيط وهو أنهم أن أجلا أو عاجلا سيصلون اليه وسوف لا يمنح لهم الترخيص وبذا يتأكلون شيئا فشيئا ويفرغ المجال أو الساحة الاقتصادية لرجال الثورة ومن يسيرون على طريقها ومن لا يعرقلون منهجها ويهددون وجودها .

وربما يؤكد ذلك رسالة الشركة المصرية لاستخراج وتجارة الفوسفات ، الى إدارة الشركات فى ٢٥ يناير عام ١٩٥٨ التى أبلغتها فيها أنه قد تم تمصير وظائف كبيرة بالشركة خلال عام ١٩٥٧ ثم أوضحت أن هدف الشركة كان دائما تحقيق تمصير الوظائف بطريقة لا تؤثر فى الانتاج ولا يضطرب معها سير العمل رغم الصعوبات الفنية فى أعمال المناجم وتعذر وجود فنيين مصريين لهم خبرة كافية ودراية تامة بشئون التعدين يمكن الاعتماد عليهم فى إدارة المناجم (٤) .

وكان محمود حنفى على رأس هذه الشركة وقت كتابة ذلك التقرير (٥) الذى حمل لوثتين أولهما رمادى ، حيث روج لما كان يروج

(٤) مصلحة الشركات ، محطة ١٢٢ ، الشركة المصرية لاستخراج وتجارة الفوسفات ، ملف ١٨٢ - ٦٠/٣ ج ٢ ص ١٦٢ .
(٥) نفسه .

له في بعض الأحيان الراسماليون الصناعيون لاشاعة جو يدين الثورة ويشكك في خطورتها^١ أما لونه الوردى فقد أوضحوا به انهم يتفقدون سياستها وبذلك فهم كمن يدس السم في العسل ولم يخف ذلك الوضع على الثورة والجهات المختصة التي كانت لا ترضى به ولذا رتبت للتخلص من أمثال هؤلاء الرجال .

ويشهد على ذلك التماس ذلك الرجل الى عبد الناصر والذي أوضح فيه انه قام في عام ١٩٥٧ بناء على طلب الشركة العامة للملح المصري بتسوية مشكلات تصدير الملح المصري الى اليابان وهي المشكلات التي نجمت عن اغلاق قناة السويس اثر العدوان الثلاثي ثم بين انه على الرغم من الجهود التي بذلها فقد انتهى على غير سند من الواقع بالاشتراك في عدم اتخاذ الاجراءات اللازمة بالمطالبة بعمولة الشركة العامة للملح المصري على صادرات لها تمت في اواخر عام ١٩٥٤ وأوائل عام ١٩٥٥ (٦) .

واضاف الرجل ان هناك حكما قضائيا قد صدر ببراءته من تلك التهمة التي ترتب عليها أن أوقف عن عمله بالشركة وأوضح انه « مازال مبعدا عن منصبه كنائب للمدير العام » ثم أوضح لعبد الناصر أن المسؤولين في الشركة يزعمون أن اقصاءه عن عمله يرجع الى اعتراض الجهات المختصة وبيّن له أن كل ما يطمع فيه هو اعادته الى عمله (٧) مما يوضح بعمالة يدع مجالا للشك أن الثورة

(٦) مصلحة الشركات ، محفظة ١٢٢ ، ملف ١٨٢ - ٦٠/٣ ج ٢ .
ص ٢٧٠ ، التماس : الى الرئيس جمال عبد الناصر ، رئيس الجمهورية
قصر القبة ، القاهرة ، في ١٩٥٩/٤/٢٢ . ولم نشر على رد على ذلك التماس ،
مما يبين أن الرجل لم يمر أي اهتمام ، بل ضرب عرض الحائط بالتماس .
(٧) مصلحة الشركات ، محفظة ١٣٤ ، شركة الكروم والكحول المصرية ،
ملف ١٨٢ - ٢١٠/٥ ج ١ ، ص ٢٠٢ ، محضر اجتماع الجمعية العمومية
لير العادية في ١٩٥٩/١١/٢ .

كانت تتخلص من بعض معارضيتها بطريقة السن قانونا ، وبطريقة
الابعاد المباشر عندما يكون الشخص واضح المناوئة كما في حالتنا
تلك ، او تكون ملكيته منفرة اجتماعيا ويحصل منها على ارباح
استغزازية اقتصادية ... الخ ..

مجالس ادارات الشركات :

وسنحاول في البداية ان نلقى الضوء على اعضاء مجالس
ادارات الشركات قبل قانون تشجيع الصناعة وتنظيمها في عام
١٩٥٨ .

الاسم	الشركة	الجنسية	الوظيفة
هنري رياط	شركة التعدين المصرية	مصري	رئيس
فرتان رياط		مصري	عضو منتدب
يوسف رطل		مصري	عضو
ادوارد دمرديان		مصري	عضو
بشارة تكللا		مصري	عضو
الياس خلاط		مصري	عضو
أحمد شاكر (٨)		مصري	عضو
١ - لينوس جاش		مصري	رئيس

(٨) مصلحة الشركات ، محفظة ١٧١ ، شركة التعدين المصرية (ايدبال ؟
ملف ١٨٢ - ١٥٤/٢ ج ١ - ص ٨٧ ، بيان لمصلحة الشركات بأعضاء مجلس
الادارة في ١٩٥٧/١/٩ .

الاسم	الشركة	الجنسية	الوظيفة
الدكتور روبير جاش	شركة الفزل الأهلية	سويسرى	عضو منتدب
محمد كامل بدوى		مصرى	عضو
مصطفى رياض		مصرى	عضو
محمود محمد محمود		مصرى	عضو
عبد الرازق ابو الخير		مصرى	عضو
قسطنطين ميشيل بلقاجو		يونانى	عضو
١٠ جول كتسفليس ^(٩)		يونانى	عضو
الكونت عزيز دى صعب		مصرى	رئيس
كارل بوردهمارت		سويسرى	نائب رئيس
محمود حسين فراج		مصرى	عضو منتدب
بنتازيس كاباس	شركة المدينة للصناعات	يونانى	عضو منتدب
شارلى دى شديد		مصرى	عضو
ديمتري كاريتافو		يونانى	عضو
محمد صقر		مصرى	عضو
رودولف بليس ^(١٠)		سويسرى	عضو

(٩) مصلحة الشركات ، محفظة ٥ ، شركة الفزل الأهلية المصرية ، ملف ١٨٢ - ٥٨/٣ ج ٢ - ص ١٢٠ ، بيان لمصلحة الشركات بأعضاء مجلس الادارة في ١٩٥٧/١٢/١٢ .

(١٠) نفسه ، محفظة ١٧٣ ، الشركة الأهلية للصناعات المدنية ، ملف ١٨٢ - ٣٥٤/٣ ج ٣ ، بيان لمصلحة الشركات في ١٩٥٧/١٢/١٧ ، وكان الكونت دى ، صعب يملك عشر رأس مال الشركة ، ولذا استثنى من شرط السن حيث كانت سنة ٦٠ عاما ، اما رودولف بليس فقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٣ في ١٩٥٧/٣/٣٠ بالموافقة على الترخيص له في شغل مضيوية ادارة الشركة ، لأن سنة قد بلغت ٦٣ سنة .

الإسم	الشركة	الجنسية	الوظيفة
قسطنطين ميشيل سلفاجو	الشركة المساهمة لتنظيف وكبس القطن	يوناني	رئيس
اندرىا فاتيدس		مصرى	عضو منتدب
عبد المجيد اسماعيل بركات		مصرى	عضو
ابراهيم روبيير نصر		مصرى	عضو
عوض حسن عوض		مصرى	عضو
محمد عبد المنعم الديب		مصرى	عضو
نيقولا ساكيلاريدس		يونانى	عضو
عمر الفاروق (المشهور باسم فيكتور ريكى) (١١)		يونانى	عضو

(١١) نفسه ، محفظة ٦٥ ، الشركة المساهمة لتنظيف وكبس القطن ملف ١٨٢ - ٩٢/٥ ج ١ . بيان لمصلحة الشركات في ١٩٥٧/١٢/٢٩ ، وكانت نسبة المصريين في مفضوية مجلس ادارة الشركة ٦٢.٥٪ وقد كان الحد الأدنى لنسبتهم قانونيا هو ٤٠٪ ، بينما كانت نسبة الأجانب ٣٧.٥٪ في الوقت الذي كان الحد الأعلى لنسبتهم القانونية هو ٦٠٪ . مما يشهد بتغير الأحوال الاقتصادية لمصالح المصريين ، وبوجب تغيير تلك النسب ، وهو ما حدث في قانون ١٩٥٨ ، الذي قنن ذلك الوضع .

الاسم	الشركة	الجنسية	الوظيفة
المهندس محمد حسين الجمال	شركة مصر للفرزل والنسيج بكتف الدوار	مصرى	رئيس
عبد الحميد سرى		مصرى	عضو
محمد أحمد فرغلى		مصرى	عضو
خليل على الجزار		مصرى	عضو
الدكتور عبده محمود سلام		مصرى	عضو
المهندس محمد الشافعى		مصرى	عضو
عبد المنعم خليل		مصرى	عضو
المهندس عباس يسرى		مصرى	عضو
طه مهنا		مصرى	عضو
الدكتور محمد على امام		مصرى	عضو
اللواء محمد حسن شرايى		مصرى	عضو
المهندس محمد حسن جعميى		مصرى	عضو
الأميرالاي سليم محمد سليم		مصرى	عضو
محمد عبد الرحمن العتر(١٢)		مصرى	عضو

(١٢) نفسه ، محطة ٦٤ ، شركة مصر للفرزل والنسيج بكتف الدوار ملف
١٨٢ - ٢/٢٥٢ ج ١ ص ٧٥ ، بيان لملحة الشركات في ١٩٥٨/٥/٧ .

ويتضح من ذلك الجدول تضخم العضوية بمجالس الإدارة فنجدها تصل الى ١٤ فردا كما هو الحال في شركة مصر للغزل والنسيج بكفر الدوار ، وربما كانت أكثر من ذلك في بعض الشركات مما حدا بالدولة الى أن تفكر في حل لتلك المشكلة التي تستنزف أرباح المستثمرين وتقلل منها بشكل لا يشجع على الاستثمار .

كما يتضح من ذلك الجدول وجود فوضى بأعداد هؤلاء الأعضاء فقد كانوا كما بين الجدول ٨ أعضاء في بعض الشركات و ٧ في شركات أخرى، بل انهم كانوا وكما مر بنا ١٣ أعضاء في شركة بوليدن أوريث للبطاريات ، و ٤ في شركة المنتجات والتعبئة مما دعا الى تضخم تلك الأعداد بشكل محدد ومعقول حتى يكون هناك نسق واحد لا يعمل على تدهور مستوى الأرباح من ناحية ومن ناحية أخرى لا يعرقل نشاط الشركة في حالة الأعداد البسيطة .

وبين ذلك الجدول أيضا أن عضوية المصريين قد أصبحت واضحة وبارزة بلا مناهض رغم وجود الأعضاء السويسريين واليونانيين ووجود أعضاء من جنسيات أخرى في بقية الشركات. إلا أن الشيء الثابت أن عضوية البريطانيين والفرنسيين قد تراجعت بعد عدوان ١٩٥٧ بدليل اختفائهم هنا وهم الذين كانت لا تخلو منهم شركة قبل ذلك العدوان .

ويتبين من ذلك الجدول أيضا استمرار وجود العناصر القديمة على سطح الحياة الاستثمارية الصناعية فنجد هنري رباط ، وفرنان رباط ، ويوسف رطل ، واليأس خلاط ، و ١٠ ليتوس جاش ، والدكتور روبر جاش ، وقسطنطين ميشيل سلفاجو وعبد الرازق أبو الخير وجميعهم من أسر كبيرة وذات باع في تلك الحركة الصناعية ويضاف إليهم عبد المجيد اسماعيل بركات ، والمهندس محمد حسين الجمال ،

وعبد الحميد سرى ومحمد أحمد فرغلى والذي يجدر ذكره ، ظهور فئة الضباط بمجالس الإدارة ، حيث وضح ذلك فى شركة مصر للغزل والنسيج بكفر الدوار التى كان بها اللواء محمد حسن شرابى والاميرالائى سليم محمد سليم . وقد سبق أن ذكرنا أسباب ظهورهم والتي وضح منها أن سبب مشاركتهم لا يقل بل هو مماثل أسباب اشتراك رجال الدولة فيما يعود بالنفع على الشركات .

فقد ضمت الشركات فى فترتنا تلك سنواء لتجديد دمائها وللانتفاع بخدمات هؤلاء الأعضاء الجدد واستكمال النقص بها بعد خروج أى عضو من رجالها أو بلوغه سنه القانونية ومن أمثلة ذلك اختيار الشركة المساهمة المصرية المتحدة لمعامل ومخازن الثلج والتبريد للدكتور محمود عيد واللواء عباس حلمى جنيته (١٣) . وبذا نجد أن تلك الشركات قد ضمت فى عضويتها رجال الدولة الجدد لأفهم أهل الثقة عند قيادتها مما يجعل الشركة محل ثقة الجمهور والمتعاملين معها لأن وجود تلك العناصر الجديدة يحيطها بسياج أمن ويشير الى أنها من جهة أخرى تنفذ سياسة الثروة وتدور فى فلكها .

كما تمكنت شركة تنمية الصناعات الكيماوية من الحصول على تصريح رئيس الجمهورية للدكتور محمد لبيب العلاف الطبيب بمستشفى امراض الصدر بالعباسية (١٤) حيث أوضحت وزارة الصحة « انه ايماء الى كتاب الشركة فى ٢٠ مارس ١٩٥٧ قد وافق رئيس

(١٣) مصلحة الشركات ، محفظة ١٣٧ ، الشركة المساهمة المصرية لمعامل ومخازن الثلج والتبريد ، ملف ١٨٢ - ١٥٦/٣ ج ١ . ص ٢٧٢ .
(١٤) مصلحة الشركات ، محفظة ١٥٥ ، شركة تنمية الصناعات الكيماوية ، ملف ١٨٢ - ٤٠٩/٣ ج ٣ . ص ٥٧ ، خطاب من قسم ميزانية الموظائف بوزارة الصحة الى رئيس مجلس إدارة تلك الشركة ، وقد وقع على ذلك الخطاب ، مدير الادارة العامة بتلك الوزارة فى ١٤/٩/١٩٥٧ .

الجمهورية بتاريخ ٧ سبتمبر ١٩٥٧، على الترخيص له في الجمع بين
الوظيفة وعضوية مجلس إدارة شركة تنمية الصناعات الكيماوية عملاً
بالمادة ٩٥ من القانون رقم ٢٦ لعام ١٩٥٤ الخاص بالشركات
المساهمة (١٥) .

وخدمت أيضاً شركة تجارة وانتاج الفوسفات المصرية اللواء
مصطفى جاب الله جيندى الى مجلس ادارتها حيث اخذ مجلس
ادارتها قراراً بذلك (١٦) استناداً لما سمي بضم العناصر الشبابة
والنابهة من الشباب ، التي المسيح لها الميدان في عضوية مجالس
الإدارة والواقع أن ذلك النهج الجديد طبق لازاحة العناصر التي
لا تتواءم مع الثورة وتقليم اظفارها .

وعلى نفس النهج عين مجلس إدارة شركة المعلات الصناعية
للحرير والقطن محمد عبد الله طعيمة عضواً بمجلس الإدارة حيث
كان يشغل منصب السكرتير العام بالشركة منذ أول فبراير عام
١٩٥٧ (١٧) ولم يسبق له العمل بأي شركة أخرى خلاف تلك الشركة
فقد كان مفتشاً بإدارة المباحث الجنائية بوزارة الداخلية برتبة
قائمقام وأحيل منها الى المعاش بناء على طلبه اعتباراً من ١٥ يونيو
١٩٥٦ (١٨) .

وبذلك دخل عضوية الشركات رجال جدد بدلا من الرجال

(١٥) نفسه .

(١٦) مصلحة الشركات ، محفظة ١٢٢ ، شركة تجارة وانتاج الفوسفات
المصرية ، ملف ١٨٢ - ٦٠/٣ ج ٢ . من ١٢٨ ، رسالة من اللواء مصطفى
جاب الله جيندى ، الى رئيس مجلس إدارة تلك الشركة في ١١/١٠/١٩٥٨ .
(١٧) نفسه ، محفظة ٤٩ ، المعلات الصناعية للحرير والقطن ، ملف
١٨٢ - ٢٧٢/٣ ج ٤ . من ٢٣ ، خطاب من الشركة الى مدير عام مصلحة
الشركات في ١٩٥٨/٦/٩ .
(١٨) نفسه .

القدامى الذين كانوا يتكلمون بالتدريج ، اما بفعل قانون الشركات ومادة سن الستين به والموت أو الاستقالة نتيجة للضغوط على حركتهم ولتغير الظروف من حولهم . كما دخله أيضا رجال الجيش والشرطة والاطباء ٠٠ الخ من موظفى الدولة ، بصورة لم تكن من قبل حيث ان الشركات كانت تلتف من حولهم وتسعى اليهم لأنهم وكما ذكرنا كانوا فى تلك الفترة أهل الثقة مما يسهل مهامها ونشاطها ويضمنن الجمهور بأن الشركة محل ثقة الدولة فيثقون بها ويقبلون على التعامل معها .

ورغم تلك التغييرات فمن يستعرض أسهم ملكية أعضاء مجالس إدارات الشركات يجد أن بعض العناصر القديمة مازالت تملك عددا كبيرا من الأسهم ملكية منفرة اجتماعيا ومستفزة للثورة اقتصاديا ، ويشهد على ذلك الجدول التالى ببعض أعضاء مجالس الإدارة :

العضو	ما يملكه	مالزوجته	ما لأولاده
شركة الغزل الأهلية المصرية			
لينوس نجاش	٢٠٥٤	٢٥٠٠	٣١٠٠
ق.م. سلفاجو	٣٧٥	٢٥٠	
عبد الرزاق أبو الخير	٢٦٠		
جول كتسفليس	١٥٠٠		
محمد كامل بدوى	٢٧٥	٥٠	٥٧
مصطفى رياض	٢٦٠		
محمود محمد محمود (١٩)	٢٧٥	٥٠	

(١٩) مصلحة الشركات ، محفظة ٤٥ ، شركة الغزل الأهلية المصرية ، ملف ١٨٢ - ٥٨/٣ ج ٣ . ص ١٣٩ - ص ١٤٢ ، بيان لمصلحة الشركات فى ١٩٥٧/١١/١٩ .

العضو	ما يملكه	مألزوجته ما لأولاده
-------	----------	---------------------

شركة المضارب المصرية للأرز

ويصا فهمى ويصا	٦٧٤٠
محمد ممدوح الدقراوى	٥٠٠
شكرى قسطندى فانوس (٢٠)	٤٣٠

شركة كراون بويرى

عزيز أباطة	٢٥٠	
كأثرين بيلافاكى	٥١٣٦	١٠٠
سبيرو سبييريدس	٢٣٠	٥٠
زينون بيلافاكى	١٠٠	٥١٣٦
محمد سامح موسى (٢١)	٣٢٥	٩١٩٢

شركة (إسترن كومباني)

يوسف ٠ ٩ ماتوسيان	١٤٤٥١	٢٠٠٠٠
جان بيير ماتوسيان	٨٥٨٠	٢
طه مخلوف على (٢٢)	٢٠٠٢	١٢٠٠

(٢٠) نفسه ، محفظة ١٢٦ ، شركة المضارب المصرية للأرز ، ملف
 ١٨٢ - ٥٨/٣ ج ٣ ص ١٣٩ - ص ١٤٢ ، بيان مصلحة الشركات فى ١٩٥٧/١/١٩ .
 (٢١) نفسه ، محفظة ١٢٦ ، شركة المضارب المصرية للأرز ملف
 ١٨٢ - ١٦٠/٣ ج ٢ ، وكان عدد أسهم الشركة ٢٢٤٦ - سهم ، مما يبين ضخامة
 ملكية مجلس الادارة ، وبيان مصلحة الشركات فى ١٩٥٧/٣/٩ - ص ١٩٧ .
 (٢٢) نفسه ، محفظة ١٤٢ ، شركة (إسترن كومباني) ٢ ، ملف
 ٢٨٤ - ١٢٥/٣ ج ١ - ص ١٩٥ ، بيان مصلحة الشركات فى ١٩٥٨/١/١١ .

العضو	ما يملكه	ما تزوجته	ما لأولاده
-------	----------	-----------	------------

الشركة المساهمة المصرية لإنشاء الطرق

عمر لطفي الشامي	٥٠٠		
على نور الدين الشامي	٨١٢		
حسن حسنى الشامي	٧٥٠		
مكرم محمد الشامي	٥٠٠	٣١٢	
محمد عبدالغنى المهيلى	٢٢٧٦	١٧٥٠	٤٠٠
محمود فارس (٢٣)	٢٥٠	١٥٠٠	

شركة مصر للفزل والنسيج بالمحلة الكبرى

حسن مختار رسمى	٥٠٠		
حسن مرعى	١٥٠	٢٠٠	
محمد حسين الجمال	٥٠٠		
محمد أحمد فرغلى	٥٠٠		
حسن بدر اوى	١٥٤٨	١٠٠٠	٤٩٠٠
أحمد توفيق البكرى	٢٠٠	٥٠	
مصطفى عفت (٢٤)	١٠٠	٥٠٠	

- (٢٢) نفسه ، محفظة ١١٥ ، الشركة المساهمة المصرية لإنشاء الطرق ،
 ملف ١٨٢ - ١٥٣/٣ ج ١ - ص ٢٥٧ ، بيان لصلحة الشركات فى ١٦٥٨/١/٢٨ .
 (٢٤) نفسه ، محفظة ٤٢ ، شركة مصر للفزل والنسيج بالمحلة الكبرى ،
 ملف ١٨٢ - ١٢٣/٢ ج ١ - ص ١٢٣ ، بيان لصلحة الشركات فى ١٦٥٨/١/٢٩ .

العضس	مايملكه	مالزوجته	ما لأولاده
-------	---------	----------	------------

شركة مصانع النحاس المصرية

جورج اليمان	٦٠٠٠		
مصطفى مرعى	٢٥٠	٢٠٠	
اميل الكسان	٢٥٠	٥٣	
محمد امين فكرى	٢٠٠		
قسطنطين سلفاجو	٥٤١٠	١٠٥٠	
فليكس موصيرى	٣١٥٠		
هنرى موصيرى (٢١)	١٩٧٥		

الشركة المصرية للمواسير والاعمدة (سيجورات)

المهندس محمد حسن جيمى	٢٧٥		
شارل ميتيكس	١٢٥٠	٢٣٧٥	
المهندس هنرى باسيلون	٣٢١٥	٤٠٠	
حسين سعيد	٣٤٨		
ابراهيم اسرائيل (٢٦)	٩٣٧	١٠٠	

(٢٥) نفسه ، محفظة ١٧٠ ، شركة مصانع النحاس المصرية ، ملف ١٨٢ - ٢٠٦/٢ ج ٥ . ٥ ، بيان لمصلحة الشركات فى ١٩٥٨/٣/٣١ .
 (٢٦) نفسه ، محفظة ١١٩ ، الشركة المصرية للمواسير والاعمدة والمصنوعات الاسمنتية (سيجورات) ، ملف ١٨٢ - ١٥٧/٣ ج ٢ . ٢ ، بيان لمصلحة الشركات فى ١٩٥٨/٢/١٥ .

٢٥٧

(م ١٧ - الراسمالية فى مصر)

العضو	ما يملكه	ما للزوجه	ما لأولاده
شركة المناجم والمباحث المصرية			
شكرى ويصا	٤٠٠	٥٠٠	
جوزيف ماتوسيان	١٤٥٠		
محمد مظلوم	٦٣١		
محمد سلطان	٤٠٠	١٨٥٠	
محمود يونس	٢٥٠		
عادل رشاد	٢٥٠		
اسطفان بريخو(٢٧)	٩٣٩		

ومن ذلك الجدول يتبين بروز الأجانب بتلك الشركات لسبب بسيط وهو ان تلك الشركات في غالبها قد انشئت قبل الثورة وكانت القيادة السياسية وقتها لا تعمل بالمنهج الثورى الذى عملت به الثورة واصبح لا يسير مع الفكر الاستثمارى للأجانب مما قلل من تواجدهم بالشركات الجديدة . ويتبين من ذلك الجدول أيضا حصول كثير من الأجانب على الجنسية المصرية حتى لا يكونوا أجانب قانونيا فتطبق

(٢٧) نفسه ، محفظة ١٦٣ ، شركة المناجم والبحث المصرية ، ملف ١٨٢ - ٢١٧/٢ ج ٢ . ص ١٣٧ ، تقرير التفتيش عليها في ١٩٥٨/٢/٢٦ . وكل من ورد اسمه بالجدول مصرى الجنسية او حصل عليها ، فيما عدا ، كاترين بيلا فاكى ، زينون بيلا فاكى ، وقسطنطين سلفاجو ، واسطفان بريخو ، لهم يونانيون ، وجورج اليمان سويسرى الجنسية ، ولليكى موصيرى ، سويسريا الجنسية ، راجع : بياناتهم السابقة .

عليهم النسبة المحددة لهم قانونا عند تأسيس أى شركة مما دعاهم الى الحصول على الجنسية المصرية للهروب من ذلك الشرط حتى تكون فرصتهم اوسع فى الاستثمار فلا يعوقهم عائق •

كما يلاحظ من ذلك الجدول ارتفاع أسهم الأجانب عامة ثم بعض المصريين بصورة كانت منفرة اجتماعيا واستفزازية اقتصاديا • فكان الأرجح من وجهة نظر البحث أن تكون أعلى ملكية لأسهم الفرد تتوازى مع ما قيمته ١٠ آلاف جنيه وقتها وهو مبلغ يعادل ما بين (٢٥٠ الى ٥٠٠ سهم) فى المتوسط ويتوقف على قيمة السهم فإذا كانت قيمته جنيها يكون له عشرة آلاف سهم ، وإذا كانت قيمته جنيهاين يكون له ٥٠٠٠ سهم أما إذا كانت قيمته أربعة جنيهاين فيكون له ٢٥٠ شهما وهكذا • وقد كانت وقتها ملكية مرضية وتمنع صاحبها مكاسب استثمارية طيبة وتعطيه الواجهة الاجتماعية والاقتصادية التى لا تثير حساسية لدى الطبقات والفئات الاجتماعية الأخرى أو لدى الثورة •

ولا يعنى ذلك أن البحث يحكم على ذلك الوضع بمنطوق اليوم بل أنه يحكم عليه بمنطوق فترتها وظروفها ومبادئها ومنهجها • الخ من الأوضاع الداخلية والتيارات الخارجية التى تتناسب مع أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية وهو حكم يمنع أى خلل اجتماعى واقتصادى بدليل أن مصر اليوم تشهد أوضاعا أخرى فى ظل عالم وظروف متغيرين مما يعنى أن لكل فترة ما يناسبها من مبادئ ومنهج تتناسب مع أوضاعها وظروفها الاجتماعية والاقتصادية والقيارات الخارجية التى تؤثر فيها •

وعلى أية حال يتضح من ذلك الجدول أن فرد كلينوس جاش كان يمتلك وإقاربه فى شركة واحدة ٧٦٥٤ شهما وكذلك كاترين بيلافاكى التى كانت تمتلك فى شركة كراون بريورى وحدها ١٤٨٢٨ شهما وإلى جوارها فى نفس الشركة اختها زينون بيلافاكى التى امتلكت ٢٣٦٠٥

سهما وأيضا يوسف ٠٩ ماتوسيان الذى امتلك هو الآخر فى شركة واحدة ٣٤ر٤٥١ سهما والى جواره أخوه جان بيير ماتوسيان الذى امتلك ٨٥٨٢ سهما وغير هؤلاء كثير ، مما أوضحة الجدول ويملا وثائق الشركات ، مما يجعل من أسرة ماتوسيان ، وأسرة بيلفاكى ومييلس ٠ الخ من الأسر الأجنبية أسرا معروفة فى الوسط الصناعى المصرى ٠ مثلهم فى ذلك مثل الأسر المصرية كأسرة المهلىمى والشامى والبدرائى ، وريضا ٠٠٠ الخ من الأسر المصرية حيث امتلك ويصا فهمى ويصا ٦٧٤٠ سهما فى شركة المضارب المصرية للأرز وامتلك طه مخلوف فى شركة أوضحها الجدول ٣٢٠٠٢ سهم على حين امتلك محمد عبد الغنى المهلىمى فى شركة واحدة أخرى ١٤٢٦ر٥ سهما وهناك حسن بدرائى الذى امتلك فى شركة واحد ٧٤٤٨ر٧ سهما ٠٠ الخ ٠ مما ورد بالجدول ولم نذكره هنا حتى لا نطيل فى ذلك المقام ، والذى يوضح حجم ملكية الأسهم التى كانت بمقياس فترتها ملكية منفرة مما دفع بالثورة إصلاحاً لذلك الخلل الاجتماعى والاقتصادى الناتج عن تلك الملكية الكبيرة - والذى عالجه اقتراحنا - الى الدخول فى عملية التأميم التى تخرج عن نطاق ذلك البحث من حيث تقييمها وما لها وما عليها ٠٠٠ الخ ٠



عضوية الشركات :

فيما يختص بالعضوية التى يستحوذ عليها العضو فى الشركات سنحاول أن نلقى عليها الضوء حتى تتضح صورة عضوية مجالس إدارات الشركات ومن كان يسيطر عليها فى ظل قانون الشركات ، وقبل أن يعدل فى عام ١٩٥٨ حيث كان يحدد أقصى عدد للشركات التى يكون فيها الفرد عضواً فى مجالس إدارات الشركات بست شركات مضى على تأسيسها خمس سنوات ، أما التى لم يعض على

تأسيسها خمس سنوات فلم يحدد لها عدد وسنحاول فيما يلي وضع جدول ببعض أعضاء مجالس إدارة الشركات ، ووظائفهم في الشركات التي احتلوا العضوية فيها .

الاسم	رئيس	نائب رئيس	عضو	منها شركات لم يعض عليها ٥ سنوات
روبير نصرى خورى (٢٨)	٣			٣
قسطنطين م . سلفاجو (٢٩)	٢	١		٥
محمد أمين عبد الرحمن (٣٠)	١			٥
محمد حسين الجمال (٣١)	٢	١		٥
محمد أحمد فرغلي (٣٢)	٣			٣

(٢٨) مصلحة الشركات ، محفظة ١٨٦ ، الشركة المصرية للسيارات ، ملف ١٨٢ - ٤٢/٣ ج ١ . ص ١٨٧ ، اقراره لمصلحة الشركات في ١٩٥٧/٨/٢١ .

(٢٩) نفسه ، محفظة ٤٥ ، شركة الفول الأهلية المصرية ، ملف ١٨٢ - ٥٨/٣ ج ٣ ، ص ١٢٤ ، اقرار لمصلحة الشركات في ١٩٥٧/٥/١٩ .

(٣٠) نفسه ، محفظة ١٢٠ ، شركة مصر لأعمال الاسمنت المسلح ، ملف ١٨٢ - ٢٤٥/٣ ج ٢ . ص ١٢٠ ، اقراره لمصلحة الشركات في ١٩٥٧/٢/١٨ .

(٣١) نفسه ، محفظة ٣٤ ، شركة مصر للفول والنسيج الرقيق بكفر الدوار ، ملف ١٨٢ - ٢٥٤/٣ ج ٢ . ص ٨٣ ، اقراره لمصلحة الشركات في ١٤٥٨/٤/١٥ .

(٣٢) نفسه ، محفظة ٣٤ ، شركة مصر للفول والنسيج الرقيق بكفر الدوار ، ملف ١٨٢ - ٢٥٤/٣ ج ٤ . ص ٨١ ، اقراره لمصلحة الشركات في ١٩٥٨/٤/١٥ .

الاسم	رئيس	قائب رئيس	عضو منتدب	شركات لم يعض عليها	منها
دكتور زكى هاشم (٣٣)	١	١		٩	٥
المهندس محمد عبد المنعم شاهين (٣٤)		٢		٤	
تيودور خلاط (٣٥)				٦	
كلود ريمون (٣٦)				٤	
محمود محمد محمود (٣٧)				٤	
لينوس جاش (٣٨)	٢			٢	
روبير جاش (٣٩)	٢		٢	١	
محمد أمين فكرى (٤٠)				٥	

- (٣٣) نفسه ، محفظة ١٧٠ ، شركة مصانع النحاس المصرية ، ملف ١٨٢ - ٣٦/٣ ج ١ . ص ١٥٧ ، اقراره لمصلحة الشركات في ١٩٥٨/٧/٢٨ .
الامرام الاقتصادى ، عدد ١١٧ ، ١٩٦٠ . ص ٣٣ .
- (٣٤) نفسه ، محفظة ٦٩ ، شركة طنطا للكتان والزيتون ، ملف ١٨٢ - ٣٦/٣ ج ١ . ص ١٥٧ ، اقراره لمصلحة الشركات في ١٩٥٨/٧/٢٨ .
- (٣٥) نفسه ، محفظة ٤٥ ، شركة الغزل الاهلية المصرية ملف ١٨٢ - ٥٨/٣ ج ٣ . ص ١٢٥ ، اقراره لمصلحة الشركات ، ١٩٥٨/٣/٢٥ .
- (٣٦) نفسه ، محفظة ١٨٦ ، الشركة المصرية للسيارات ، ملف ١٨٢ - ٤٢/٣ ج ٢ . ص ٥ ، اقراره لمصلحة الشركات في ١٩٥٧/٨/٣ .
- (٣٧) نفسه ، محفظة ٤٥ ، شركة الغزل الاهلية المصرية ، ملف ١٨٢ - ٥٨/٣ ج ٣ . ص ١٢٨ ، اقراره لمصلحة الشركات في ١٩٥٧/١١/٢١ .
- (٣٨) نفسه . ص ١٣٦ ، اقراره لمصلحة الشركات في ١٩٥٧/١١/٢٠ .
- (٣٩) نفسه . ص ١٣٧ ، اقراره لمصلحة الشركات في ١٩٥٧/١١/٢٠ .
- (٤٠) نفسه ، محفظة ١٧ ، شركة مصانع النحاس المصرية ، ملف ١٨٢ - ٢٠٦/٣ ج ٢ . ص ١١٥ ، اقراره لمصلحة الشركات في ١٩٥٧/١١/٣٠ .

الاسم	رئيس	نائب رئيس	عضو	شركات لم يعض عليها	منها
عبد الحميد سري(٤١)				٥	
محمد حسن جيمع(٤٢)	١			٤	
الدكتور عبده محمود سلام(٤٣)	١			٣	
محمد عبد الغنى المهيلمي(٤٤)	٢			٢	
أدمون نصري خوري(٤٥)	١	١		٢	
حسن ناجي(٤٦)				٤	
طه مهنا(٤٧)				٤	

- (٤١) نفسه ، محفظة ٣٥ ، شركة مصر مباحي البيضاء ملف
 ١٨٢ - ٢٥٢/٥ ج ١ . ص ١٠٢ ، اقراره لمصلحة الشركات في ١٦/٢/١٩٥٨ .
 (٤٢) نفسه ، محفظة ٣٠ ، الشركة المصرية لصناعة المنسوجات ، ملف
 ١٨٢ - ١٨٤/٣ ج ٢ . ص ٧١ ، اقراره لمصلحة الشركات في ٢٢/٤/١٩٥٨ .
 (٤٣) نفسه ، محفظة ١١٥ ، الشركة المساهمة المصرية لانشاء الطرق ،
 ملف ١٨٢ - ١٥٢/٣ ج ١ . ص ٢٠٢ ، اقراره لمصلحة الشركات في
 ١٩٥٨/١١/١٥ .
 (٤٤) نفسه ، محفظة ٣٠ ، الشركة المصرية لصناعة المنسوجات ، ملف
 ١٨٢ - ١٨٤/٣ ج ٢ . ص ٧٩ ، اقراره لمصلحة الشركات في ١٦/٤/١٩٥٨ .
 (٤٥) نفسه ، محفظة ١٨٦ ، الشركة المصرية للسيارات ، ملف
 ١٨٢ - ٤٢/٣ ج ٢ . ص ١٨٦ ، اقراره لمصلحة الشركات في ٣١/٨/١٩٥٧ .
 (٤٦) نفسه ، محفظة ١٢٠ ، شركة مصر لأمال الاسمنت المسلح ، ملف
 ١٨٢ - ٣/٢٤٥ ج ٢ . ص ٢٢ ، اقراره لمصلحة الشركات في ١/٢/١٩٥٧ .
 (٤٧) نفسه ، محفظة ٣٠ ، الشركة المصرية لصناعة المنسوجات ، ملف
 ١٨٢ - ١٨٤/٣ ج ٢ . ص ٧٥ ، اقراره لمصلحة الشركات في ١٦/٤/١٩٥٨ .

ومن ذلك الجدول وفي كثير من الوثائق يتضح أن هناك العديد من أعضاء مجالس إدارات الشركات قد احتل عضوية شركات كثيرة تعدت العدد الذى حدده قانون الشركات وهو ٦ شركات ولوضع تلك الأعداد فى إطار قانونى ضبطوا إيقاعهم على أن تكون تلك الكثرة من الشركات التى لم يمض على تأسيسها خمس سنوات حيث أن قانون الشركات لم يضع حداً لعضوية تلك الفئة من الشركات ومن هنا فقد استغلت كثرة من قبل هؤلاء الأعضاء للاكثار من العضوية فى الشركات لما لها من دخل لا يستهان به .

ومن هؤلاء الأعضاء الذين حققوا ذلك الوضع وذكروا بالجدول قسطنطين م . سلفاجو ومحمد حسين الجمال والدكتور زكى هاشم وغيرهم الكثيرون ممن تفيض بهم وثائق الشركات ، كما كان من الذين احتفظوا بعضوية الشركات التى حددها القانون فقط ولم تمتد أيديهم الى تلك الفئة من الشركات كل من : روبيير نصرى خورى، ومحمد أمين عبد الرحمن ، ومحمد أحمد فرغلى ، والمهندس عبد المنعم شاهين وتيودور خلاط . الخ ، وهم كثيرون ممن لم يذكرهم الجدول لعدم الإطالة بالإضافة الى أعضاء آخرين يصعب احصاءهم اشتركوا فى عضوية ٥ و ٤ شركات كان منهم : محمد أحمد عبد الرحمن ومحمد حسن جميمى ، وعبد الحميد سرى ، وروبيير جاش ولينوس جاش والدكتور عبده محمود سلام وغيرهم كثيرون ورد ذكرهم بالجدول أو لم يرد اكتفاء بالإشارة الى تلك الفئة غير البسيطة ناهيك عن من احتل عضوية ثلاث شركات وشركتين مما جعل من تلك الوظيفة محل كسب كبير بشكل لفت الانتباه الى وظيفة عضوية الشركات ودعا الى الهبوط بالعدد المسموح به قانوناً كما دعا الى الحد من مكاسبها المادية . الخ للاقلال من ذلك التركز الذى أدى الى تكوين مراكز قوى اقتصادية .

كما يلاحظ أن هؤلاء الأعضاء كان بينهم نسبة كبيرة من رجال الأعمال والتجار ، الذين لعبوا دوراً كبيراً فى الحياة الصناعية

كقضاة ملين سلفاجو ، وروبير جاش وروبير نصري خوري وثيودور
خليل ومحمد حسين الجمال ومحمد أحمد قرغلي ومحمد عبد الغني
المهليبي وعبد الحميد سري والكتور زكي هاشم ٠٠ الخ ، من هؤلاء
الرجال الذين عدوا بنشاطهم الى الحياة الصناعية فاثروا بها
واثروا .

ويلاحظ شيء آخر وهو أن الكثير ممن احتل عضوية أربع
شركات فما فوق كان يعتلى رئاسة شركات عدة وصل بعضها الى
ثلاث شركات ، ويلاحظ شيء آخر وهو أن وظيفة العضو المنتدب لم
تظهر في ذلك الجدول الا ثلاث مرات من بين أكثر من مائة عضوية
وغيرها وردت بالجدول مما يوحى بفنيتها ، وانها كانت تحتاج لكوادر
مؤهلة والى شخص ذي خبرة فنية عالية لأن نشاط الشركة يتوقف
عليها الى حد بعيد .

ولتقويم وظيفة عضو مجلس الادارة التي اشرنا اليها ، قصر
قانون تنظيم الصناعة وتشجيعها الذي صدر في عام ١٩٥٨ عضوية
مجالس ادارة الشركات المساهمة على شركتين ، ولذا أعرض
الراسماليون عن تأسيس الشركات المساهمة وزاد اقبالهم على تأسيس
الشركات الأخرى التي لا يوجد فيها شرط قصر عضوية مجلس الادارة
على شركتين^(٤٨) ففتحوا ثغرة أخرى بذلك القانون ليستمر كسبهم
وشرأؤهم ووضعهم الاقتصادي وإن كان بشكل أقل مما كان في حالة
الشركات المساهمة .

وعلى أية حال فقد حتم ذلك القانون الأخير على الشركات أن

(٤٨) محمد كامل ملش : تطور الشركات وتشريعها خلال الخمسين سنة
الآخرة الجمهورية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع المصري
السابق ٠ ص ٥٩٠ .

تعديل في نظامها الأساسي ولوائحها لتتوافق مع مواده ومن أمثلة الشركات التي غيّلت في نظامها شركة الكروم والكحول المصرية ، حيث عقدت اجتماعاً لجمعيةها العمومية غير العادية لتعديلها فقد كان النص القديم للمادة ٢٠ من ذلك النظام يقرر أن الشركة تدار بواسطة مجلس إدارة مؤلف من خمسة أعضاء على الأقل ومن ١٥ عضواً على الأكثر فعدل وفق نص قانون تنظيم الصناعة وتشجيعها الصادر في عام ١٩٥٨ ، والذي جعل مجلس إدارة الشركة يتألف من ٣ أعضاء على الأقل ومن سبعة على الأكثر (٤٩) .

ولما كان ذلك القانون ينص على ألا تزيد عضوية مجلس إدارة الفرد في الشركات المساهمة عن شركتين فقبلاً لذلك وفق أعضاء مجالس إدارة الشركات أوصانهم في عضوياتهم لتكون قاصرة على شركتين ، وسنبين كيف تم ذلك التوفيق .

ففي اجتماع مجلس إدارة الشركة المصرية (نزهة) للفلز والنسيج ، الذي عقد في ٢٨ أكتوبر عام ١٩٥٨ وحضره الدكتور عبد المنعم محمد عاشور رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب ومحمد واصف مسقاوي اللبناي الجنسية وعضو مجلس الإدارة المنتدب وعبد الله بولدقجي عطار ومحمد أديب السراقبي ، وفتحي محمد عاشور واعتذرت عن الحضور دلال علم مسقاوي اللبناي الجنسية (٥٠) .

(٤٩) بصلحة الشركات ، محفظة ١٣٤ ، شركة الكروم والكحول المصرية ، ملف ١٨٢ - ٢١/٥ ج ١ . ص ٢٧٢ ، محضر اجتماع الجمعية العمومية غير العادية في ١٩٥٨/١١/٣ .
(٥٠) نفسه ، محفظة ٣٠ ، الشركة المصرية لصناعة المنسوجات ، ملف ١٨٢ - ٣٨٤/٣ ج ٢ . ص ١٧٢ - ص ١٧٤ ، اجتماع مجلس الإدارة بمقر الشركة ،

ودار ذلك الاجتماع حول مركز أعضاء مجلس الإدارة من قانون الشركات المساهمة المشار اليه حيث انتهى وضع الأعضاء على الوجه التالي : الدكتور عبد المنعم عاشور ظل رئيسا لمجلس الإدارة وعضوا منتدبا للشركة بعد أن أبدى رغبته فى الاستقالة من رئاسة وعضوية مجالس إدارة الشركات الأخرى ماعدا البنك العربى لأنه مؤسسة لا تخضع لذلك القانون حيث انه ليس بشركة مصرية . وظل محمد واصف مصقاوى عضوا منتدبا للشركة واستقال من مركزه بصفته عضوا منتدبا للشركة العربية لتجارة الأخشاب وظل عضوا عاديا بمجلس إدارتها ، واستمر محمد أديب الصرايى عضوا فى مجلس إدارة الشركة ولما كان عضوا بمجلس إدارة البنك الاتحاد التجارى وكذلك عضوا بمجلس إدارة الفرقة التجارية فقد تقدم بطلب تصريح من رئيس الجمهورية ليستمر عضوا فى مجلس إدارة الشركة كعضو القانون ، أما عبد الله بوادى عطار فتنازل عن عضويته لمجلس الإدارة ليبقى مديرا عاما للشركة كما ظلت دلال علم الدين مسقاوى وفتحى محمد عاشور عضوين بمجلس الإدارة لأن القانون لا يعارض ووضعهما (٥١) مما يبين كيفية مواثمة أعضاء مجالس الإدارات مع القانون الجديد دون تهاون ، بل انهم حاولوا الاستفادة منه الى أقصى درجة .

ومن الذين حصلوا على ترخيص رئيس الجمهورية العربية المتحدة شارل ، ميشيل أيوب عضو مجلس إدارة الشركة المستقلة المصرية للبترول وحمل التصريح قرار رقم ٥٦٣ لعام ١٩٥٩ مصرحا له بأن يكون عضوا بمجلس إدارة تلك الشركة (٥٢) .

(٥١) نفسه .

(٥٢) مصلحة الشركات ، محفظة ١٦١ ، الشركة المستقلة المصرية للبترول ملف ١٨٢ - ٢٤٦/٣ ج ٢ ، ص ١٣٥ ، خطاب بذلك من الشركة الى إدارة الشركات فى ١٩٥٩/٥/٩ .

وكان من الذين وفقوا أوضاعهم حسن مرعى الذى كان عضوا
فى شركة مصر للغزل والنسيج ، وشركة مصر صباغى البيضاء
وشركة أسمنت بورتلاند طرة وشركة مصر لصناعة الكيماويات ،
وشركة التراڤستور المصرية • حيث قرر أنه قصر اختياره على
عضويته بمجلس ادارة الشركتين التاليتين : شركة مصر للغزل
والنسيج ، وشركة أسمنت بورتلاند (طرة) (٥٢) •

وكذلك تقدم حبيب داود بخطاب الى مدير ادارة الشركات
أخبره فيه أنه تنفيذا لأحكام القانون تقدم باستقالته من مجالس
ادارات الشركات التالية : شركة مضارب الأرض المصرية الحديثة
وشركة الاهرام للمستحضرات الطبية والشركة المساهمة المصرية
(كاربيا) • وأوضح له بأنه ظل عضوا بشركة الشرق الأوسط للتجارة
والأقطان (٥٤) •

كما أوضح الدكتور عبده محمود سلام فى اقراره لادارة
الشركات أنه كان رئيسا وعضوا بمجالس ادارة الشركات الآتية :
شركة تنمية الصناعات الكيماوية وشركة مصر للغزل والنسيج الرفيع
وشركة مصر للتأمين وشركة مصر للفنادق وبناء على القانون المشار
اليه اختار البقاء شاغلا رئاسة شركة تنمية الصناعات الكيماوية
وعضوا بشركة مصر للغزل والنسيج الرفيع (٥٥) •

(٥٢) نفسه ، محفظة ٤٣ ، شركة مصر للغزل والنسيج ، ملف
١٨٢ - ١٣٣/٢ ج ١ • من ١٥١ ، اقراره لمصلحة الشركات فى ١٩٥٨/٩/١٥ •
(٥٤) نفسه ، محفظة ١٢٧ ، شركة مصر للحلج ، ملف ١٨٢ - ١٣٠/٣
ج ١ • من ٢٢٧ ، رسالة حبيب داود المحاسب الى مدير ادارة الشركات فى
١٩٥٨/١١/٧ •

(٥٥) مصلحة الشركات ، محفظة ١٥٥ ، شركة تنمية الصناعات الكيماوية
ملف ١٨٢ - ٤٠٩/٣ ج ٣ • من ١٦٥ ، اقراره لمصلحة الشركات فى ١٩٥٨/١١/٨ •

ونجد قسطنطين ميشيل سلفاجو ، يستقيل من الشركة المصرية لصناعة المنسوجات ومعه : أحمد على الألفى ومحمد كامل بدوي وعوض حسن عوض ومحمد عبد المنعم الديب والمهندس عبد الحميد حسين داود ممثل المؤسسة الاقتصادية في المجلس(٥٦) ومن ذلك يتبين أن القانون طبق أيضا على رجال المؤسسة الاقتصادية مثلهم في ذلك مثل باقي رجال الصناعة في مصر .

ولو لاحظنا تلك الاسماء ومن طبق عليهم القانون عامة فسنجد أنها كانت تمثل مراكز قوى داخل الرأسمالية الصناعية في مصر لأنها كانت تحتل مناصب عديدة من عضوية مجالس إدارات الشركات وبدأ خلق القانون الهدف منه وهو التخلص وإبعاد تلك العناصر الرأسمالية الصناعية الكبيرة وأن كانوا قد تسربوا الى الشركات غير المساهمة .

وربما يشهد على فتحه الباب للشباب لولوج ميدان الرأسمالية الصناعية في البلاد ، تقرير مجلس إدارة شركة المعاريث والهندسة الذي رفعه الى الجمعية العمومية في ٢٧ يونيو ١٩٥٩ مبينا فيه أنه تنفيذا لقانون الشركات الصادر في عام ١٩٥٨ استقال من ذلك المجلس كل من : حسين زكي وفليكي بنتو وعلى سعيد الله علام . وعين مصطفى كامل مراد عضوا بالمجلس(٥٧) .

(٥٦) نفسه ، محفظة ٣٠ ، الشركة المصرية لصناعة المنسوجات ، ملف ٨٢ - ١٨٤/٣ ج ٢ . ص ٨٧ ، خطاب من مصلحة الشركات الى الشركة في ١٩٥٨/١٠/١٥ .

(٥٧) نفسه ، محفظة ١٨٠ ، شركة المعاريث والهندسة ، ملف ١٨٢ - ١٣٥/٣ ج ٢ . ص ١٦١ ، وجاء تعيينه طبقا للقانون رقم ٢٠ لعام ١٩٥٧ (قانون المؤسسة الاقتصادية) .

ودفع بذلك دماء جديدة من الشباب لتحل محل عناصر الرأسمالية الصناعية المطاح بها والتي كانت تعرقل حركة البلاد الصناعية هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن ذلك القانون وبذلك الشكل لن يسمح بقيام رأسمالية صناعية مماثلة لما كانت عليه حتى لو أخذت نفس الخط المعرقل مستقبلاً لأن حجمها سيكون صغيراً بنفس الحجم الذى حطمه تعديل القانون .

فلقد هبط القانون بعدد الشركات المسموح للمعضو بان يكون عضواً فى مجالس إدارتها الى الثلث وبدأ أطاح بعضوية شركات كثيرة من كبار رجال الصناعة بل ومتوسطيهم ، لأشك انهم فقدوا معها الوجهة الاجتماعية وضاعت معها أيضاً مكاسب وأرباح أضعفت من أوضاعهم الاقتصادية المتميزة التى كانت تنفر الشعب اجتماعياً والثورة اقتصادياً مما دعا الثورة الى أن توجه عنايتها للقضاء على ذلك التركيز فى عضوية الشركات .

وإذا كانت الثورة قد نجحت من تلك الزاوية فقد نجحت وب نفس القدر من زاوية أخرى لأنها بفتحها الباب لدخول عناصر أخرى مجالس إدارت الشركات ليحلوا محل الرجال القدامى سيكونون مدينين بالولاء للثورة وفكرها نظراً لاستفادتهم من تلك الأوضاع الجديدة وبذا حققت الثورة هدفين فى وقت واحد ، أطاحت بالبعض واكتسبت آخرين جدداً يعدون رجالها ، وحتى لو افترضنا أنهم قد يصبحون فى عداد الرجال القدامى فى موقفهم منها فإن القانون قد حدد عضوية الفرد بشركتين حتى لا يسمح بتكوين مراكز قوى ونفوذ اقتصادى صناعى فلا يشكلون خطورة عليها .

ومما كان يشهد بمدى التركيز التقرير الذى أعده أحد المسئولين وذكر فيه أن مجموع الشركات المساهمة فى مصر يقدر بنحو ٦٠٠ شركة ، منها ١٥ شركة زاد عدد أعضائها عن ١٢ عضواً

وحوالى ١١٠ شركات عدد أعضائها بين ٨ و ١٢ عضوا ونحو ٢٧٠ شركة لا يزيد عدد الأعضاء فى مجالس إدارتها على سبعة ٠ أما باقى الشركات فهى إما شركات تحت التأسيس أو شركات تحت الحراسة (٥٨) ٠

ومن بين الشركات التى زاد عدد أعضائها عن ١٢ عضوا :
الشركة المصرية لصناعة المنسوجات وشركة مصر للغزل والنسيج والتجهيز والشركة المصرية للأغذية ٠ ومن بين الشركات التى تراوح أعضاؤها بين ٨ و ١٢ شركة انجلو أميركانيل ، وشركة مصر لحليج الاقطان ، وشركة مكابس الاسكندرية ، ومصانع النحاس ، والشركة الأهلية للصناعات المعدنية وشركة مصر صباغى البيضاء والمصنات الصناعية للحريز والقطن (٥٩) ٠

كما أوضح التقرير أن هناك بعض الأعضاء - كما أوضحنا - يجمعون بين عضوية أكثر من شركة إذ أن القانون القديم كان يسمح بأن يجمع العضو بين أكثر من ست شركات إذا كانت الشركات الزائدة لم يعض على تكوينها خمس سنوات كما بين أن هناك عددا كبيرا من الأعضاء يجمع بين ست شركات وأكد أن معظم أعضاء مجالس إدارة الشركات المساهمة يجمعون بين أكثر من شركتين (٦٠) ٠

(٥٨) الأهرام ، عدد ٢٦١٧٨ ، ١٥/٨/١٩٥٨ ص ٦ ، شركات المساهمة ،

تقرير أحد المسؤولين ٠

(٥٩) نفسه ٠

(٦٠) نفسه ٠

الفصل السابع

أرباح الشركات الصناعية

من ١٩٥٧ - ١٩٦١

يرتبط بعملية الاستثمار المرتبات التي يتقاضاها غالبية أعضاء مجالس إدارات الشركات بصورها المختلفة فلولا استثماراتهم ما عملوا بتلك الشركات وما ترتب علي ذلك من مرتبات وأجور وامتيازات وأتعاب وبدلات وأرباح ٠٠ إلخ ٠٠ مما يتعلق بذلك ، وسنعرض له بإيجاز شديد خشية الإطالة في الصفحات القليلة القادمة وسنقسمها إلى :

(١) التعاب :

ففي الشركة المصرية لصناعة المنسوجات جدد مقابل الحضور لجلسات مجلس الإدارة في السنة المالية ١٩٥٧/٥٦ بمبلغ ٣٠٠ جنيه خالص إضريرية لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة ٠ وكان لرئيس المجلس ضيف ذلك المبلغ ٠ ولذلك حصل لينوس جاش السويديري الجنسية ورئيس مجلس إدارة تلك الشركة على ١٨٥٠٠ ر ٧٠٠ جنيه مرتباً صافياً و ٦٠٠ جنيه مقابل الحضور (١) بالإضافة إلى ١٢١١٥ ر ١٢١١٥ صافى المكافأة بعد خصم الضرائب (٢) كما حصل الدكتور روبيير جاش

(١) مصلحة الشركات ، محفظة ٣٠ ، ملف ١٨٤/٣/١٨٢ ج ٢ .
ص ٧٦ ، بيان بأسماء أعضاء مجالس الإدارة والمبالغ التي صرفت لهم ، في سنة ١٩٥٧/٥٦ .

(٢) نفسه . ص ٧٣ ، الجمعية العمومية للنادية للمساهمين المنقذة في ١٩٥٧/٢/٢٢ ، والتقدم لها تقرير مجلس الإدارة عام ١٩٥٧/٥٦ .

عضو مجلس الادارة المنتدب لهذه الشركة والسويسرى الجنسية على
٢٨٨٩ جنيه مرتبا و ٣٠٠ جنيه مقابل الحضور (٣) و ٦٠٥ جنيهات
مكافاة (٤) . وتجدر الاشارة الى أن مبلغ مقابل الحضور بتلك الشركة
ظل كما هو فى عام ١٩٥٨/٥٧ (٥) .

وفى شركة مصدر للغزل والنسيج الرفيع من القطن المصرى
بكفر الدوار والتى كان مجلس ادارتها مكونا فى سنة ١٩٥٨ من
المهندس محمد حسين الجمال رئيس وعضو مجلس الادارة المنتدب
للشركة الذى حصل على ٢٥٠٠ جنيه مكافاة و ٣٠٠ جنيه راتبا ،
وعبد الحميد سرى مدير عام الشركة وعضو مجلس ادارتها المنتدب
الذى حصل على ٢٥٠٠ جنيه مكافاة و ٣٢٨٨ جنيه راتبا و ١٥٠٧
جنيهات مكافاة ترك الخدمة على حين حصل الدكتور عبده محمود
سلام على ٢٥٠ جنيه مكافاة عضوية مجلس الادارة و ٨٠٠ جنيه
مكافاة عن اعتاب استشارية للقسم الطبى بالشركة لنفس العام ،
وحصل كل من : المهندس محمد الشافعى والمهندس عباس يسرى
وطه مهنا ومحمد حسن شرابى ومحمد أحمد فرغلى وخليل على
الجزار وعبد المنعم خليل ومحمد عبد الرحمن العتر ، ومحمد حسن
جميعى ، على ٢٥٠٠ جنيه مكافاة عضوية مجلس الادارة على حين
حصل الدكتور محمد على امام على ٢٠٨٢ جنيه مكافاة عضوية
مجلس الادارة وحصل الاميرالائى سليم محمد سليم على ٧٦١ جنيه
مكافاة عضوية مجلس الادارة (٦) ويشهد ذلك على ضخامة المبالغ

-
- (٣) نفسه . ص ٧٩ ، بيان باسماء اعضاء مجالس الشركة والبالغ
المقررة لهم من سنة ١٩٥٧/٥٦ .
(٤) نفسه . ص ٧٤ .
(٥) نفسه . ص ٧٩ .
(٦) مصلحة الشركات ، محفظة ٣٤ ، ملف ١٨٢ - ٢٥٤/٣ ج ٤ .
ص ١٥٥ ، بيان لمصلحة الشركات فى ١٩٥٨/١١/٢٧ .

الموزعة على أعضاء مجالس إدارات الشركات والتي منها أعضاء مجلس إدارة تلك الشركة البالغ عددهم ١٤ عضواً والذين حصلوا على ٤١٣٥٥ ر.جنيهاً (٧) وهو مبلغ كبير لاشك يؤثر على المستثمرين والاستثمار .

ويؤكد ذلك أن شركة البيضا البالغ عدد أعضاء مجلس إدارتها ١٣ فرداً وزعت مكافآت العضوية على كل من : محمد رشدي رئيس مجلس الإدارة ، والمهندس محمد حسين الجمال وعضو مجلس الإدارة المنتدب ، والدكتور حسين توفيق صقر ، وحصل كل منهم على ١٨٦٢ ر.جنيهاً ، وأحمد محمود فؤاد ١٧٦٩ ر.جنيهاً ، وحسن مرعي وعبد الحميد سري والمهندس مجدي على يونس وحصل كل منهم على ٩ ر.جنيهاً ، وحصل أنور رجب على ١٤٤٦ ر.جنيهاً ، كما حصل السيد محمد عويس على ١٤٥٢ ر.جنيهاً ، وحصل محمد عبد العزيز فتحى على ٢٥٠٩ ر.جنيهاً ، كما حصل ممثل المؤسسة الاقتصادية بتلك الشركة على ٦٥٣٨ ر.جنيهاً لكل من محمود الدرويش ، والمهندس جمال الدين بدوي حمدي بينما حصل زميلهم محمد فؤاد جلال على ٢٣١ ر.جنيهاً (٨) .

وفي شركة مصر للغزل والنسيج كانت المبالغ التي حصل عليها مجلس الإدارة في عام ١٩٥٨ كما يلي : حسن مختار رئيسي ٤٥ ر.جنيهاً مقابل حضور جلسات مجلس الإدارة و ٢٤٤١ ر.جنيهاً عضوية و ٣٠٠٠ ر.جنيهاً مرتباً واتعاباً بالإضافة إلى عربة للانتقالات ، والمهندس محمد حسين الجمال ٣٦ ر.جنيهاً مقابل حضور جلسات و ٢٤٤١ ر.جنيهاً مكافأة و ٢٥٠٠ ر.جنيهاً مرتباً واتعاباً والدكتور حسن مرعي ٣٩ ر.جنيهاً

(٧) نفسه .

(٨) مصلحة الشركات ، محفلة ٣٥ ، ملف ١٨٢ - ٢٥٣/٥ ج ١ ، ص ٨٦ - ٩١ ، تقرير مراتب الشركات إلى مصلحة الشركات من أعضاء مجلس الإدارة في ١٩٥٨/٥/١ .

مقابل حضور الجلسات و ٣٤٤١ جنيها مكافأة عضوية و ٢٠٠٠ جنية مرتباً واتعاباً بالإضافة الى عرية للانتقالات ، كما حصل كل من : أحمد حنّدى عبيد وحسن سعداوى وأحمد السيد على ومحمود محمد لطفى ومصطفى عفت وحسن بدرأوى ومحمد أحمد فرغلى على مقابل حضور جلسات تفاوت بين ٤٢٣٠ جنيها بالإضافة الى حصول كل منهم على ٣٤٤١ مكافأة عضوية ، ناهيك عن المهندس أحمد توفيق البكرى الذى حصل على ٤٥ جنيها مقابل حضور جلسات ، و ٣٤٤١ جنية مكافأة عضوية و ٤٩٢٥ جنيها مرتباً واتعاباً ومحمد محمود محاسب الذى حصل على ٤٥ جنيها مقابل حضور جلسات و ١١٠٢ جنيها مكافأة عضوية ، ووهبه البدوى الذى حصل على ٤٥ جنيها مقابل حضور جلسات و ١٠٤٦٥ مكافأة عضوية (٩) .

ورغم تلك المبالغ الكبيرة التى كانت تثير لاشك حسد الكثيرين فقد كانت كما بيتنا للعضو فى شركة واحدة ، فما بالنا وإن قانون الشركات كان يسمح للفرد بأن يجمع بين عضوية مجالس إدارات ست شركات مساهمة بخلاف الشركات التى لم يعض على تأسيسها خمس سنوات ، كما أنه كان يسمح لعضو مجلس الإدارة المنتدب أن يشغل تلك الوظيفة فى شركتين بما يعنى أنه كان فاتحاً باب المكافآت وما الى ذلك بشكل مشع ، سمح بوجود خلل على سطح الحياة الاقتصادية ، أمّدت الى الحياة الاجتماعية .

فقد كانت الشركات المساهمة الصناعية فى حاجة الى ضبط ايقاعها لأنها بذلك الشكل كانت تمثل نهراً لا يتضب من الأموال لهؤلاء الأعضاء بصورة عثلت وضعا استقرازيًا للمساهمين والجمهور والقيادة السياسية واستوجبت العلاج بتعديل ذلك القانون .

(٩) مصلحة الشركات ، منطقة ٤٢ ، ملف ١٨٢ - ١٢٢/٢ ج ٢ .
ص ١٩١ ، المبالغ التى حصل عليها أعضاء مجلس الإدارة فى ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٥٨ .

ولذلك سنت التوراة قانون تنظيم الصناعة وتشجيعها في عام ١٩٥٨ فحسبت به اعداد العضوية في مجالس ادارة الشركة وكذا حددت المكافآت وغيرها من المبالغ بحد معين ، وبذا قضت على ذلك الاسراف الذي كان يغير شكله في غير صالح حركة الاستثمار الصناعي بالبلاد .

وعلى اية حال فيلاحظ على المكافآت والمرتبات ومقابل بدل حضور الجلسات ٠٠٠ الخ ٠٠ انها لم تكن موحدة في كل الشركات بل اختلفت من شركة الى اخرى وفق ما كانت تقرر الجمعيات القومية للمستاهمين .

ففي اجتماع الجمعية العمومية العادية لمساهمي شركة ضباغي باكوس تقرر تحديد مبلغ ٢٥ جنيها مقابل بدل حضور لكل عضو من اعضاء مجلس الادارة عن عام ١٩٥٩ (١٠) على حين حدد بدل الحضور في شركة سباهي لصناعة خيوط الغزل والمنسوجات بعشرة جنيهات لعام ١٩٥٨ (١١) .

وفي الشركة المستقلة المصرية للبترول كان بدل الحضور ١٥ جنيها في عام ١٩٥٧ (١٢) ثم زيد ذلك المبلغ في عام ١٩٥٨ فكان ١٥ جنيها صافيا من الضرائب لكل جلسة من جلسات مجلس الادارة،

-
- (١٠) نصيحة الشركات ، مخططة ٥٦ ، ملف ١٨٢ - ١٣٧/٥ ج ١ .
 ص ٢١٢ ، محضر الجمعية العمومية العادية للشركة في ١٩٦٠/٣/٢١ .
 (١١) نفسه ، مخططة ٣٩ ، ملف ١٨٢ - ٣٧٨/٥ ج ١ . ص ١١٧ ،
 محضر اجتماع الجمعية العمومية العادية للشركة في ١٩٥٨/٦/١٧ .
 (١٢) نفسه ، مخططة ٥٦ ، ملف ١٨٢ - ٢٤٦/٥ ج ١ : ص ٢ ،
 محضر اجتماع الجمعية العمومية العادية للمستاهمين في ١٩٥٧/١/٢٧ .

لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة (١٣) ثم زيد مرة أخرى فى عام ١٩٥٩ فأصبح بواقع ٢٠ جنيهاً للعضو عن كل جلسة (١٤) .

ومن ذلك يتضح أن هناك فرقاً بين الشركات الغنية والفقيرة ، ويتبين ذلك من مقارنة بدل الحضور فى الشركة السابقة وشركة الشرق للغزل والنسيج بامبابية التى حددت بدل الحضور لأعضاء مجلس الإدارة فى عام ١٩٦١ بمبلغ خمسة جنيهات لكل جلسة كمام ١٩٦٠ (١٥) .

وكذا الحال فى شركة كولدير التى حددت مبلغ بدل حضور أعضاء مجلس الإدارة عن كل جلسة بخمسة جنيهات فى عام ١٩٦١ لكل عضو (١٦) .

كما نجد أن هناك شركات أخرى احتسبت مقابل الحضور بمبلغ اجمالى لكل عضو عن الموسم ومن تلك الشركات شركة حليج الوجه القبلى التى حددته فى موسم ١٩٥٨/٥٧ بمبلغ اجمالى قدره مائة جنيه لكل عضو مع احتساب مصاريف انتقال قدرها خمسة جنيهات عن كل جلسة للأعضاء المقيمين خارج الاسكندرية (مكان عقد

(١٣) نفسه . ص ٢٤ ، محضر اجتماع الجمعية العمومية العادية للمساهمين فى ١٩٥٨/٦/٢٥ .

(١٤) نفسه . ص ١٥٧ ، محضر اجتماع الجمعية العمومية العادية لساهمى الشركة فى ١٩٥٩/٦/٢ .

(١٥) الأهرام ، عدد ٢٧٢٣٢ ، ١٩٦١/٧/٢ . ص ٧ ، قرارات الجمعية العادية للمساهمين فى ١٩٦١/٦/٢٩ .

(١٦) الأخبار ، عدد ٢٧٨٧ ، ١٩٦١/٦/١٢ . ص ٨ ، تقرير مجلس إدارة الشركة المقدم للجمعية العمومية للمساهمين المنعقدة فى ١٩٦١/٦/٢٨ .

الاجتماعات) (١٧) . وقد طبق ذلك التحديد أيضا في موسم
١٩٥٩/٥٨ (١٨) .

وبذلك نجد أن هناك شركات كانت تمنح الأعضاء بدل انتقال
لن هم خارج منطقة عقد الاجتماع . بل أن هناك شركات أخرى قررت
عند تحديد بدل حضور الجلسات بين العضو والرئيس حيث وجدنا
شركة حليج الوجه القبلى تمدد مبلغ بدل حضور جلسات مجلس
الادارة عن عام ١٩٥٨/٥٧ بمبلغ مائتى جنيه للرئيس ومائة جنيه
لكل عضو من أعضاء مجلس الادارة (١٩) .

وكذا كان الحال في شركة مصانع النحاس المصرية التى وافقت
جميعتها العمومية على تحديد الراتب المقطوع لأعضاء مجلس الادارة
عن عام ١٩٥٧ بمبلغ ٣٥٠ جنيها لعضو مجلس الادارة و ١٠٠ جنيه
للرئيس بخلاف مصاريف الانتقال التى كانت بواقع ٨ جنيهات عن كل
جلسة يحضرها العضو (٢٠) .

(ب) ارباح :

سنحاول أن نعرض هنا للارباح باعتبارها لب عملية الاستثمار
وهدفها العائد على المساهمين والمؤسسين بعد تناولنا للعائد السابق

-
- (١٧) مصلحة الشركات ، محفظة ٥٦ ، ملف ١٨٢ - ٢٠٧/٥ ج ١ .
ص ١٣ ، تقرير مجلس الادارة عن عام ١٩٥٨/٥٧ مقدم للجمعية العمومية
للمساهمين في ٢٤/٧/١٩٥٨ . مطبعة النيل ، الاسكندرية ، ١٩٥٨ .
(١٨) نفسه . ص ٦٢ ، تقرير مجلس الادارة عن عام ١٩٥٩/٥٨ ،
مقدم للجمعية العمومية للمساهمين في ١٩/٧/١٩٥٩ ، مطبعة الامانة ، الاسكندرية
١٩٥٩ .
(١٩) نفسه ، محفظة ٥٥ ، ملف ١٨٢ - ١١٧/٣ ج ٣ . ص ٢٦ ،
قرارات الجمعية العمومية العادية للمساهمين في ١١/١١/١٩٥٨ .
(٢٠) الاخبار ، عدد ١٧٧١ ، ١١/٣/١٩٥٨ . ص ٨ ، قرارات الجمعية
العمومية لعام ١٩٥٧ .

على أعضاء مجالس إدارات الشركات والذي أشرنا الى انه قد يعد.
وبما غير مباشر فإذا أضفنا اليه الربح المباشر فسوف تتضح ضخامة
عوائدهم وأرباحهم .

ففى شركة مصر للغزل والنسيج الرقيق من القطن المصرى بلغ
ربح السهم ٢٧.٥٪ من قيمة السهم الاسمية عن عام ١٩٦٠ ، أى مبلغ
١١٠ قروش لكل سهم يخصم منها الضرائب والرسوم المستحقة.
قانونا (٢١) وهو يعادل ما وزع فى عام ١٩٥٩ (٢٢) بينما كان ٩٠
قرشاً عن عام ١٩٥٨ لكل سهم يخصم منها الضرائب المقررة.
قانونا (٢٣) .

وفى الشركة المصرية لصناعة المنسوجات ، ووفق على توزيع
٤٠ قرشاً وبما لكل سهم خالص الضريبة عن عام ١٩٥٧/٥٦ (٢٤) .
على حين كان ربح السهم فى شركة مصر صباغى البيضاء ١٣٥ قرشاً
عن عام ١٩٥٧ على أن يخصم منها الضرائب (٢٥) ثم انخفض الى

(٢١) الأخبار ، عدد ٢٦٤٩ ، ١٩٦١/١/٢ . ص ٢٧ ، تقرير مجلس
إدارة الشركة مقدم للجمعية العمومية عن عام ١٩٦٠ .

(٢٢) الأهرام الاقتصادى ، عدد ١٢٨ ، ١٩٦٠/١٢/١٥ . ص ٣٥ ، أرباح
الشركات لعام ١٩٦٠ .

(٢٣) الأهرام ، عدد ٢٦٣٢٠ ، ١٩٥٩/١/٤ . ص ٣ ، تقرير مجلس إدارة
الشركة عن عام ١٩٥٨ .

(٢٤) مصلحة الشركات ، محفظة ٣٠ ، ملف ١٨٢ - ١٨٤/٣ ج ٤ .
ص ٧٢ ، الجمعية العمومية العادية المنعقدة فى ١٩٥٧/٢/٢٢ ، وكذا تقرير
مجلس إدارتها عن سنة ١٩٥٧/٥٦ .

(٢٥) نفسه ، محفظة ٣٥ ، ملف ١٨٢ - ٢٥٣/٥ ج ١ . ص ٩٩ -
ص ١٠٣ ، محضر اجتماع الجمعية العمومية للشركة فى ٣ مارس سنة ١٩٥٨ .

٢٥٪ من قيمة السهم في عام ١٩٦٠ حيث كان الترخيص ١٠٠ قرش لكل سهم تخصصت فيها الضرائب المستحقة قانوناً (٢٦) .

أما في شركة سباحي لصناعة خيوط الغزل والمتسوجات فقد حدد ربح السهم لعام ١٩٥٧ بمبلغ ٨٠ قرشا قبل خصم الضريبة وهو ما يساوي ٦٢٫٢ قرشا صافياً الضريبة (٢٧) على حين كان في شركة الغزل الأهلية ٧٠٫٥ قرشا صافياً للسهم في ذلك العام (٢٨) ثم زاد إلى ٩٠ قرشا للسهم الواحد خالصاً الضريبة في عام ١٩٥٨ (٢٩) .

بينما صرفت شركة صباغى ياكوس ٥٠ قرشا صافياً ربحاً للسهم عن عام ١٩٥٩ (٣٠) وكذا الحال في الشركة العربية للغزل التي كُتِبَ ربح السهم فيها ٩١٩٣ غليماً عن نفس العام (٣١) وأيضا شركة

(٢٦) الاخباز، عدد ٢٧٧١ ، ٢٤/٥/١٩٦١ . ص ٤ ، تقرير مجلس إدارة الشركة المقدم للجمعية العمومية للشركة المنعقدة في ١٠/٩/١٩٦١ .

(٢٧) مصلحة الشركات ، محفظة ٥٦ ، ملف ١٨٢ - ٢٠٧/٥ . ج ١ . ص ٩ ، تقرير مجلس إدارة الشركة مقدم للجمعية العمومية في ١٩/٧/١٩٥٨ ، طبع مطبعة الامانة ، الاسكندرية ، سنة ١٩٥٨ .

(٢٨) نفسه ، محفظة ٤٦ ، ملف ١٨٢ - ٥/٥٨ . ج ١ . ص ٧٥ ، بيان الى مصلحة الشركات ، بتوزيع الأرباح لعام ١٩٥٧ .

(٢٩) نفسه . ص ٩٢ ، محضر اجتماع الجمعية العمومية العادية في ١١/١/١٩٥٩ .

(٣٠) نفسه ، محفظة ٥٢ ، ملف ١٨٢ - ٥٣٧/٥ . ج ١ ، محضر اجتماع الجمعية العمومية العادية للشركة المنعقدة في ٣١/٣/١٩٦٠ .

(٣١) الأهرام الاقتصادي ، عدد ١١٥ ، ١/٦/١٩٦٠ . ص ٤٥ ، اجتماع الجمعية العمومية العادية للشركة في ٣/٤/١٩٦٩ .

شركة اسكندرية للغزل والنسيج والتي كان ربح السهم بها ٤٨ قرشا
عن عام ١٩٥٩ تصبح ٢٧ قرشا بعد خصم الضرائب (٣٢) .

وكان ربح السهم ٨٤ قرشا صافيا بعد خصم الضرائب في
شركة (اسكو) المحلات الصناعية للحرير والقطن في عام
١٩٥٨ (٣٣) ثم ارتفع الى ٩٢ قرشا صافيا عن عام ١٩٦٠ (٣٤) كما
كان ذلك المبلغ هو ربح السهم في شركة الشرق للغزل والنسيج بامباية
عن عام ١٩٦٠ بواقع ٢٢٪ من قيمة السهم على أن تخصص منه
الضرائب المستحقة (٣٥) .

وفي مجال صناعة الخليج وزعت شركة خليج الوجه القبلي
٥٠ قرشا ربحا للسهم في عام ١٩٥٧ على أن تخصص منها الضرائب
والرسوم المستحقة (٣٥م) ثم انخفض ربح تلك الشركة في عام ١٩٥٨
حيث وصل الى ٤٠ قرشا للسهم تخصص منها الضرائب والرسوم (٣٦)

-
- (٣٢) الأهرام ، عدد ٢٦٨٢٦ ، ٢٤/٥/١٩٦٠ ، ص ٥ ، تقرير مجلس
إدارة الشركة مقدم للجمعية العمومية في ٢٦/١/١٩٦١ ، أيضا الأهرام الاقتصادي
عدد ١٢٥ ، ١/١١/١٩٦٠ ، ص ٥٤ .
(٣٣) الأخبار ، عدد ٢١١٥ ، ٢٠/٤/١٩٥٩ ، ص ٧ ، تقرير مجلس الإدارة
المقدم للجمعية العمومية في ٩/٥/١٩٥٩ .
(٣٤) نفسه ، عدد ٢٧٧١ ، ٢٤/٥/١٩٦١ ، ص ٤ ، تقرير مجلس الإدارة
المقدم للجمعية العمومية في ١٠/٦/١٩٦١ .
(٣٥) الأهرام ، عدد ٢٧٢٣٢ ، ٢/٦/١٩٦١ ، ص ١١ ، قرارات الجمعية
العمومية العادية في ٢٩/٦/١٩٦١ .
(٣٥م) مصلحة الشركات ، محفظة ٥٥ ، ملف ١٨٢ - ١١٧/٣ - ج ٢ .
ص ٩٠ ، اجتماع الجمعية العمومية للشركة في ١١/١١/١٩٥٧ .
(٣٦) نفسه ، محفظة ٥٦ ، ملف ١٨٢ - ٢٠٧/٥ - ج ١ . ص ٤٣ ،
تقرير مجلس الإدارة لعام ١٩٥٩/٥٨ ، مقدم للجمعية العمومية للشركة المنقذة
٢٧/٧/١٩٥٩ .

أما في شركة مصر لحليج الأقطان فقد وصل ربح السهم الى ١٢٨ قرشا عن عام ١٩٦٠ على أن تخصص منها الضرائب (٣٧) .

قد يبدو أن الربح الخاص بتلك الشركات قليل ولكنه ربح مجز خاصة اذا عرفنا أن ذلك النوع من الشركات كان يزيد عن حاجة البلاد بكثير ورغم ذلك فقد تقاربت في أرباحها تلك مع أرباح شركات صناعة الحرير فقد كان ربح السهم في شركة مصر لنسيج الحرير ٤٠ قرشا عن عام ١٩٥٧ على أن تخصص منها الضرائب (٣٨) ثم زاد ذلك الربح في عام ١٩٥٨ حيث وصل الى ٥٠ قرشا للسهم تخصص منها الضرائب (٣٩) . وكان ربح السهم في شركة مصر لنسيج الحرير - حلوان ٥٠ قرشا لعام ١٩٥٩ تخصص منها الضرائب (٤٠) ثم وصل في الشركة السابقة الى ٧٪ من قيمة البهم عن عام ١٩٦٠ (٤١) وهي نسبة ربح أكثر من مجزية .

رغم ذلك حصلت شركات قطاع الصناعات الكيماوية على نسبة ربح اكبر من ذلك ، ففي شركة تنمية الصناعات الكيماوية كان ربح السهم ٣٠ قرشا عن عام ١٩٦٠ بواقع ١٠٪ من قيمة السهم يخصم

-
- (٣٧) الأهرام عدد ٢٦٦٣ ، ١٠/٨/١٩٦٩ . ص ٤ ، تقرير مجلس الإدارة المقدم للجمعية العمومية في ٢٦/١٠/١٩٦٠ ، وأيضا : الأهرام الاقتصادي ، عدد ١٢٥ ، ١٠/١١/١٩٦٠ . ص ٥٤ .
- (٣٨) مصلحة الشركات ، محفظة ٤٨ ، ملف ١٨٢ - ١٢٦/٥/ ج ١ .
- ص ٩١ ، تقرير الإدارة من عام ١٩٥٧ ، مطبعة مصر ، القاهرة ، ١٩٥٨ ، مقدم للجمعية العمومية التي وافقت عليه في ٧/٤/١٩٥٨ .
- (٣٩) نفسه . ص ١١٣ ، تقرير مجلس الإدارة المقدم للجمعية العمومية للمادة لعام ١٩٥٨ ، ووفق عليه في ٢٣/٤/١٩٥٩ .
- (٤٠) الأهرام ، عدد ٢٦٨٢٢ ، ٢٠/٥/١٩٦٠ . ص ٩ ، تقرير مجلس الإدارة من عام ١٩٥٩ ، والمقدم للجمعية العمومية العادية في ٩/٦/١٩٦٠ .
- (٤١) الأهرام الاقتصادي ، عدد ١١٥ ، ١/٦/١٩٦٠ . ص ٤٦ .

ملياً الضرائب (٤٢) وكان في شركة البويات والصناعات الكيماوية ١٦ قرشاً يخصم منها الضرائب المستحقة قانوناً (٤٣) وفي الشركة المصرية للأسمدة والصناعات الكيماوية تم توزيع مبلغ ٥٩٢ قرشاً ربحاً جافياً عن كل سهم في عام ١٩٥٩ (٤٤) :

وبصفة عامة فبقدر كانت نسبة صافي الربح إلى رأس المال المدفوع بذلك القطاع تصل إلى ١٢.٤٪ تقريباً وكانت أكبر نسبة لها في ميزانية شركات الورق إذ وصلت إلى ٣٥٪ وأقل نسبة بشركات السجاد حيث كانت بواقع ٩٪ تقريباً (٤٥) .

وفي الصناعات المعدنية، وزعت شركة إيدبال عشرين قرشاً ربحاً جافياً للسهم بعد خصم الضرائب عن عام ١٩٥٧ (٤٦) بينما وزعت شركة مصانع النحاس المصرية ٢٩ قرشاً ربحاً للسهم عن نفس العام (٤٧) وفي شركة مصانع الدلتا للصلب كان ربح السهم في عام ١٩٦٠ (٧٢٥ قرش) مقابل ٦٧٥ قرش في عام ١٩٥٩ (٤٨) وعلى

- (٤٢) الأخبار ، عدد ٢٧٥١ ، ١/٥/١٩٦١ . ص ٧ ، قرارات الجمعية العمومية للمساهمين من سنة ١٩٦٠ ، المنعقدة في ٢٨/٤/١٩٦١ .
- (٤٣) نفسه ، عدد ٢٧٨٤ ، ٨/٦/١٩٦١ . ص ١٣ ، تقرير مجلس الإدارة المقدم للجمعية العمومية عن عام ١٩٦٠ .
- (٤٤) الأهرام ، عدد ٢٦٨٠٣ ، ١/٥/١٩٦٠ . ص ٧ ، قرارات الجمعية العمومية العادية للمساهمين في ٣٠/٤/١٩٦٠ .
- (٤٥) بنك مصر ، نشرة بنك مصر ، ج ١ عدد ٣ ، سبتمبر ١٩٦١ .
- ص ٤١ ، قطاع الصناعات الكيماوية سنة ١٩٦٠ .
- (٤٦) مصلحة الشركات ، محفظة ١٧ ، ملف ١٨٢ - ١٥٤/٣ ج ١ .
- ص ٩٧ ، محضر اجتماع الجمعية العمومية في ٣٠/٦/١٩٥٨ عن حساب ١٩٥٧ .
- (٤٧) الأخبار ، عدد ١٧٧١ ، ١١/٣/١٩٥٨ . ص ٨ ، تقرير مجلس الإدارة المقدم للجمعية العمومية العادية للمساهمين عن سنة ١٩٥٧ .
- (٤٨) نفسه ، عدد ٢٧٥٤ ، ٤/٥/١٩٦١ . ص ٧ ، قرارات الجمعية العمومية للمساهمين عن عام ١٩٦٠ .

أية حال فقد بلغت نسبة الأرباح الصافية الى رأس مال المدفوع بقطاع
الصناعات المعدنية ٢٢٪ ، ٢١٪ خلال عامى ٥٨ و ١٩٥٩ علمي
الترتيب وهى نسبة منخفضة من وجهة نظر بنك مصر (٤٩) مما يوضح
شبه الرأسمالية الصناعية فى مصر ويؤكد عدم قناعتها بأى نسبة
ربح مهما كانت عالية فهى دائما تتطلع للمزيد الذى لا يشك انه كان
على حساب العامل والمستهلك بمصر .

فيما يختص بالصناعات البترولية فقد وزعت الشركة المصرية
المستقلة للبترول ربحا ١١٠ قروش للسهم بعد خصم الضرائب عن عام
١٩٥٧ (٥٠) ونفس ذلك المبلغ عن عام ١٩٥٨ يصبح ٨٥ قرشا بعد
خصم الضرائب (٥١) ثم زيد ذلك المبلغ فى عام ١٩٥٩ الى ١٣٢ قرشا
يصير بعد خصم الضريبة المستحقة ١٥٢ قرشا (٥٢) وفى شركة
آبار الزيوت الانجليزية المصرية ليمتد كان ربح السهم الصافي ١٥
قرشا خالصة الضريبة عن عام ١٩٦٠ على حين كانت قيمة السهم
جنيتها مبريا واحدا (٥٣) .

وفى مجال الصناعات الغذائية كان ربح السهم ٢٤ قرشا
عن عام ١٩٥٩ فى شركة الملح والصودا المصرية تصبح ٢٠ قرشا

-
- (٤٩) بنك مصر ، النشرة الاقتصادية ، ج ١ ، عدد ٢ ، يونيو ١٩٦٠ .
 - ص ٤٤ ، قطاع شركات التمدين ١٩٥٩ ، ١٩٥٨ .
 - (٥٠) مصلحة الشركات ، محفظة ١٥٩ ، ملف ١٨٢ - ٢٤٦/٥ ج ١ .
 - ص ٣ ، محضر اجتماع الجمعية العمومية فى ٢٧/٣/١٩٥٧ .
 - (٥١) نفسه . ص ٤ ، محضر اجتماع الجمعية العمومية فى ٢٧/٦/١٩٥٨ .
 - (٥٢) نفسه . ص ٣ ، محضر اجتماع الجمعية العمومية فى ٢٧/٣/١٩٥٩ .
 - (٥٣) الاخبار ، عدد ٢٣٦٧ ، ١٩/٥/١٩٦١ . ص ٢ تقرير مجلس
الإدارة عن السنة المنتهية فى ٣١/١٢/١٩٦٠ .

صافيا بعد خصم الضرائب والرسوم المستحقة (٥٤) وقد كانت ٢٢ قرشا فى عام ١٩٥٨ قبل الخصم (٥٥) وفى شركة السكر والتقلير المصرية كان ربح السهم الواحدة ٣٠ قرشا عن ١٩٥٧ أى بواقع ٧٥٪ من القيمة الاسمية للسهم (٥٦) ثم انخفض ذلك الربح الى ٢٠ قرشا فى عام ١٩٥٨ (٥٧) ؛

تلك هى صورة الأرباح التى حظيت بها غالبية الشركات الصناعية فى مصر والتى لو ذكر معظمها لطال الشرح كثيرا . ومن هنا فقد اكتفينا بتلك الاشارات التى تؤكد تضخمها حيث نجدها تصل الى ٢٧٥٪ من قيمة السهم الاسمية فى شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع من القطن المصرى عن عام ١٩٦٠ و ٢٢٥٪ من قيمة السهم فى نفس ذلك العام فى شركة الشرق للغزل والنسيج بامبابية واقترب من تلك النسبة شركات قطاع الصناعات المعدنية . بل انها وصلت الى ٣٥٪ ربحا صافيا من قيمة السهم فى شركات ال ورق . ورغم تلك الأرباح العالية فلا بد من الاشارة الى أن هناك قلة من الشركات كانت متعثرة ومنها :

الشركة المصرية لاستخراج وتجارة الفوسفات التى اكد تقرير مجلس ادارتها المقدم للجمعية العمومية العادية لعام ١٩٥٧ انه نظرا لضآلة الأرباح « يقترح ترحيلها الى العام القادم » ووافقت على ذلك

(٥٤) نفسه ، عدد ٢٣٢٢ ، ١٦/١٢/١٩٥٦ . ص ٧ ، تقرير مجلس ادارة الشركة ، المقدم للجمعية العمومية للمساهمين فى ١/٤/١٩٦٠ من سنة ١٩٥٩ . (٥٥) نفسه .

(٥٦) نفسه ، عدد ١٧٩٧ ، ٩/٤/١٩٥٨ . ص ٣ ، تقرير مجلس ادارة الشركة ، المقدم للجمعية العمومية فى ٢٦/٤/١٩٥٨ من سنة ١٩٥٧ .

(٥٧) نفسه ، عدد ٢١٠٨ ، ١٢/٤/١٩٥٩ . ص ٦ ، تقرير مجلس الادارة المرفوع للجمعية العمومية للمساهمين من سنة ١٩٥٨ .

الجمعية العمومية (٥٨) بل ان شركة الطوب الأبيض الرملى بالقاهرة كانت تخسر منذ عام ١٩٥١ حتى عام ١٩٥٨ وبررت الشركة خسائرها بمناقسة الطوب الأحمر البلدى المعفى من الاتاوة وزيادة الانتاج عن الطلب وارتفاع اسعار المواد الأولية المستخدمة فى صنع المنتجات (٥٩) كما كانت شركة مضارب الأرز المصرية الحديثة تحقق خسائر، بدليل ان مجلس ادارتها اقترح فى تقريره عن عام ١٩٥٧ خصم أرباح ذلك العام من رصيد خسائر السنوات الماضية (٦٠) ولم يقف وضعها عند ذلك الحد ، بل ان الشركة توضح فى خطاب منها الى ادارة الشركات فى عام ١٩٥٩ انها لم تصرف أرباحا لاسهم خلال عام ١٩٥٨ أيضا لسد الخسائر المرحلة من الأعوام السابقة (٦١) .

التسميرة :

ربما يلحق بأرباح الشركات الصناعية عملية التسميرة لبعض المنتجات التى توجه لبعض الفئات الشعبية ذات الدخل المحدود ، والتى وجب على الشركات الصناعية انتاج بعضها كجزء من انتاجها الذى تقدمه للسوق والذى لا يقبل على شرائه إلا القادرون من الناس .

فأشار تقرير مجلس ادارة شركة الغزل الأهلية عن عام ١٩٥٧ الى قلة الأرباح ، وأرجع ذلك الى أن ٩٠٪ من انتاج الشركة من

-
- (٥٨) مصلحة الشركات ، محفظة ١٢٢ ملف ١٨٢ - ٦٠/٣ ج ٢ .
 ص ٦ ، تقرير مجلس الادارة ، المقدم للجمعية العمومية من عام ١٩٦٠ .
 (٥٩) نفسه ، محفظة ٢٣ ، ملف ١٨٢ - ٥٢/٣ ج ٢ . ص ١٨٣ ،
 تقرير مصلحة الشركات ، عن الشركة فى ١٩٥٨/٢/٥ .
 (٦٠) نفسه ، محفظة ١٢٧ ، ملف ١٨٢ - ٤١٤/٣ ج ٢ . ص ٩٢ ،
 تقرير مجلس الادارة ، المقدم للجمعية العمومية فى ١٩٥٨/٢/١٩ .
 (٦١) نفسه . ص ١٠٣ ، خطاب من الشركة الى مصلحة الشركات ،
 فى ١٩٥٩/١/١٢ .

المنسوجات عبارة عن أصناف شعبية فرض على الشركة انتاجها...
وأخضعت لتسعيرة بلا تغيير بالرغم من الارتفاع المزايد في أسعار
القطن البلى اتخذت اسماها عند وضع تلك التسعيرة (٦٢) .

وأكد ذلك التقرير، إن النتيجة الطبيعية لهذا الوضع هو أن
أصبح السعر الذى تباع به هذه الأصناف أقل من سعر تكلفتها وأشار
من ناحية أخرى إلى أن أسباب ذلك الوضع ترجع أيضا إلى ارتفاع
الأسعار الذى يشمل تقريبا جميع العناصر الأخرى المكونة لمسلعة
التكلفة كالوقود ومواد الصناعة والأجور وخصوصا المصروفات
الاجتماعية (٦٣) .

وبينت الشركة أن معدات النسيج التى تعاقدت عليها وتسلمت
جزءا منها ، سوف تنتج أصنافا أخرى غير شعبية يساعد بيعها على
تخفيف العبء الملقى على كاهل الشركة من جراء انتاج الأصناف
الخاضعة للتسعيرة الجبرية (٦٤) مما يوضح أن سياسة التسعير
كانت تسبب بعض المشاكل للشركات ولكن يجب أن نوضح من جهة
أخرى أن تلك الشركات كانت تحل تلك المشاكل عن طريق انتاج منتج
آخر غير مسعر فتعوض من هذا فى ذاك وبذلك تحقق التوازن فى
الأرباح وتساعد فى حل المشكلة الاجتماعية وهو ما ترمي اليه فلسفة
التسعير .

وذكر تقرير شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع من القطن المصرى
عن عام ١٩٥٨ ، أنه كان من المأمول أن يزيد رقم المبيعات الذى حققته

(٦٢) مصلحة الشركات ، ٤ ، محفظة ٤٦ ، ٤ ، ملف ١٨٢ - ٥/٥٨ ج ١٠١
ص ٦ ، تقرير مجلس إدارة الشركة ، ٤ ، المقدم للجمعية العمومية العادية
فى ١١/١/١٩٥٨ من سنة ١٩٥٧ .
(٦٣) نفسه ، ص ٧ .
(٦٤) نفسه ، ص ٨ .

الشركة و لولا ما اتبعت به السوق المحلية خلال الشبطن الأول من السنة من ركود بسبب قنائل حركة التصريف انتظارا للمخفض الذى اعترمت الحكومة اجراءه على اسعار بيع الأقمشة والذى اعلن ٠٠ وترتب عليه تسعير بعض منتجاتنا واعادة النظر فى كافة اسعار البيع لايجاد التناسق بينها سواء منها المسعر وغير المسعر (٦٥) ٠

وذكر التقرير انه يود أن يوضح أن هذا التخفيض وبأسف يقيم على كاهل الشركة من عبء جديد بالإضافة الى الزيادة المضطربة فى نفقات التشغيل وعلى الأخص فى أبواب الأجور والمرتبات وقطع الخیار والمواد وغيرها لن يظهر أثره إلا فى غضون العام القادم (٦٦) ٠

وجاء بتقرير مجلس إدارة شركة مصر صباغى البيضاء عن عام ١٩٥٨ أنه بتاريخ ١٩ أغسطس ١٩٥٨ صدر القرار الوزارى رقم ٢٨١ لسنة ١٩٥٨ بشأن تسعير وتخفيض بعض اسعار منتجاتنا وزغبة من الشركة فى التيسير على المستهلك والمساهمة فى خفض نفقات المعيشة و فقب خفضنا اسعار جميع منتجاتنا وذلك بالرغم من الارتفاع المستمر فى اسعار الخامات الأولية المستوردة كالكيماويات والأصبغ والزيادة المضطربة فى عناصر التشغيل الأخرى مما قد ينتظر وأن يظهر أثره فى نتائج أعمال العام القادم (٦٧) ٠

وبذا تؤكد تلك الشركة ما سبق أن ذكره تقرير الشركة السابقة من أن التسعير سوف يظهر أثره فى العام التالى وهو عام ١٩٥٩ ،

(٦٥) الأهرام ، عدد ٢٦٢٤٠ ، ١٩٥٩/١/٢٤ ، ص ٥ ، تقرير مجلس الإدارة ، المقدم للجمعية العمومية العادية لى ١٩٥٩/١/٢٣ .
(٦٦) نفسه .

(٦٧) الأخبار ، عدد ٢٠٧١ ، ١٩٥٩/٣/٥ ، ص ٧ ، تقرير مجلس الإدارة من عام ١٩٥٨ .

مما يوضح أن تلك الشركات كانت تستخدم أسلوب التلويح بالخسارة في اشارة منها للقيادة السياسية المتخذة لقرار التسمير كي لا تبقى عليه بالرغم من ضرورته الاجتماعية .

لقد كانت الشركات تعمل على ايجاد التوازن في الربح بين الأقمشة الشعبية المسعرة والأخرى غير الشعبية وغير المسعرة ، ومما يدل على عدم صدق نوايا الشركات أن تقارير الاعوام التالية لم تذكر ذلك التأثير وربما يشهد على شدة تلك الشركات للربح العالي والكبير ما كان يحدث من نقاش في الجمعيات العمومية للشركات حيث كان المساهمون والمؤسسون يطلبون في كل عام مزيدا من الربح ويرفضون أية رسوم وضرائب - كما اشرنا - تنقص من ربحهم .

ويشهد على ذلك النقاش الذي حدث في الجمعية العمومية العادية لشركة مصر للحديد الصناعي حول فرض رسم الانتاج مع أن الشركة قد حققت ١٧٥ من ربح السهم حيث ذكر أحد المساهمين في تلك الشركة أن انخفاض أرباح الشركة في السنتين الأخيرتين يرجع الى فرض رسم الانتاج وصعوبة تصريف منتجات الشركة مما أدى الى انخفاض قيمة السهم في البورصة من ١٦ جنيهاً الى ١١ جنيهاً « وبذلك تعرض كثير من المساهمين لخسائر فادحة » وطالب ذلك المساهم بأن ينضم مندوبون عن المساهمين مع مجلس ادارة الشركة لمعرض الأمر على المسؤولين في الحكومة للنظر في رفع رسوم الانتاج (٦٨) .

وحسم ذلك النقاش المهندس عبد الرحمن حماده رئيس الجلسة ورئيس مجلس ادارة الشركة فلما أنه « قيل لنا من مصدر موثوق

(٦٨) مصلحة الشركات ، محفظة ٤٧ ، ملف ١٢ - ٢٤٨٥/٥ ج ١ .

ص ١٣١ - ص ١٣٣ ، محضر اجتماع الجمعية العمومية العادية في

١٩٥٨/٢/٢٧ .

به من نحو أيام قلائل انه سيجرى فى القريب العاجل شيء من التعديل فى رسوم الانتاج (٦٩) . وقد رأينا فيما سبق وهنا تلك الضجة المفتعلة على رسوم الانتاج ومما يؤكد هذا أن الشركة قد وزعت ٧٠ قرشا ربحا للسهم بواقع ١٧ ١/٢٪ من قيمته الاسمية على أن تخصم منها الضرائب والرسوم المستحقة (٧٠) مما يشهد بشهره الرأسماليين الصناعيين فى مصر للربح والصنع له بكل الوسائل حتى لو كان ذلك على حساب الدولة ونظمها وشعبها .

حتى أكد البعض وهو ما نميل اليه أن الرأسمالية الصناعية فى مصر كانت تستغل المستهلكين لأن المنافسة الأجنبية الداخلية كانت ضعيفة حتى تضخمت الأرباح الصناعية نتيجة لاسوار الحماية التى رفعت أمام السلع الأجنبية وسيطرة الاحتكار فى الأسواق الداخلية مما أوجب على المستهلكين دفع اثمان كبيرة للمنتجات المحلية وحقق المكاسب الضخمة لتلك الأقلية على حساب المنتجين والمستهلكين الأكثرية (٧١) وهو ما بينه البحث وتفيض به الوثائق وتشهد به تلك الأرباح ٠٠ الخ .

(٦٩) نفسه .

(٧٠) مصلحة الشركات ، محفظة ١٣ بنك مصر ، ملف ١٨٢ - ٧٥/٥

ج ١ . ص ١ - ص ٢ ، محضر اجتماع الجمعية العمومية العادية لساكنى بنك مصر .

(٧١) باتريك أوبريان ، المرجع السابق ، ص ٢٦٢ .

الخلاصة

عندما صدرت قوانين التصدير لم تكن بسهولة بل أيدها فريق وعارضها آخر ، ولكل وجهته وأمله وطموحه ، مما دعا رجال الدولة لشرحها وتحليلها بل والتخفيف من وقعها سواء برفع الحراسيات أو تخفيض تلك القوانين في صورة ودية وربما كان يفتدى مخاوف الرأسمالية الصناعية في مصر أن نظام الحكم كان يعتقد أن تلك المراكز الاقتصادية تمثل معارضة سياسية مقنعة لديها القدرة على عرقلة خطط الثورة الاقتصادية والاجتماعية مما ولد الرقابات على القطاع الخاص التي اعترف بها عبد الناصر وأوحت بفكرة التأميم عند بعض أعضاء مجلس أمة تلك الفترة والتي لا نعتقد إنها كانت تبعد عن ذهن عبد الناصر .

وربما يرجع عدم اقدام ياسر لبال الخاص على المشاركة الجادة إلى حسبه الاستغلالي وفكره الرأسمالي الذي استشعر في الاتجاهات التي اتخذتها الثورة تطورا يتعارض مع أهدافهم بل انهم شعروا بأن مصر في فترة حمل بالتأميم ، محاط بدور كبير ومنشود من الدولة في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ، لعب فيه عبد الناصر شخصيا دورا كبيرا من خلال مؤسسات التخطيط وأدوات التنمية الصناعية والقطاع العام لإبعاد الرأسماليين الصناعيين المحتكرين والمستغلين

والمتطلعين الى الحكم • حتى انه يمكن القول ان الرجل أعد القطاع العام ليقود وليقوم بالحركة الصناعية عندما يتخلص منهم •

فلقد أرسل بمشروع قانون الصناعة برسالة منه الى مجلس الأمة مما يعنى انه كان معنيا بذلك الموضوع فوق أنه صرح بعد فترة بأن مصر ليست بحاجة الى استثمار اجنبى وانما هى بحاجة الى قروض ، وعلل ذلك ، بما يعنى انه قد قرر عزل الجناح الاجنبى من ميدان الاستثمار الصناعى ليدخل ربحهم الى خزانة البلاد بدلا من تسريه للخارج وبذا يتأكد أيضا أن القوانين الصناعية للثورة كانت تعنى جيدا انها تعرقل نمو الرأسمالية الصناعية حتى يدخل الربح كاملا الى خزانة الدولة عن طريق افراغها ساحة الاستثمار الصناعى لفتح السوق المصرية أمام القطاع العام وبذا يتضح ان كلامه عن التشجيع والتيسير كان كلاما معسولا ، هدمه الواقع والقوانين الصادرة وربما بعض افكاره فى خطبه والتي توضح انه كان يعمل لاذابة الفوارق بين الطبقات ويشكل المجتمع اقتصاديا كما شكله سياسيا عن طريق القطاع العام أداة الحكومة القوية فى المجال الاقتصادى والصناعى •

وهكذا رثى منذ عام ١٩٥٧ ، ضرورة تخطيط التنمية الصناعية، لتغيير هيكل القطاع الصناعى لزيادة معدل الانتاج الصناعى وتنوعه مما أدى الى زيادة الاستثمار فى القطاعين الخاص والعام، وان كانت الدولة هى المؤسس الرئيسى للمشروعات الصناعية الجديدة منذ عام ١٩٥٩ ويرجع ذلك الى ما شاب مناخ الاستثمار وتأثر المستثمرين به، كما يرجع الى تراجع واستبعاد الاستثمارات الأجنبية التى عوضها بعض الشئ القروض والاتفاقيات المالية مع الدول الأجنبية وغيرها التى أصبحت تدير وفق سياسة الثورة من الاستثمارات الأجنبية •

وتجدر الإشارة الى أن الاستثمار المصرى فى سوريا ، أو

الاستثمار السوري في مصر أصبحا بعد الوحدة رأسمالا محليا وقد أفادت تجربة الوحدة مع سوريا الرأسمالية الصناعية السورية أكثر من أفادتها للرأسمالية الصناعية في مصر ، وبمعنى آخر فقد استفاد الطرف السوري على حساب الطرف المصري • فوق اشترك بنك مصر في تأسيس المصرف الصناعي بسوريا بمبلغ ٨٠٠ ألف ليرة •

فلو ساهمت الشركات في الاستثمار الصناعي بمصر بجوار بنك مصر كجزء من الاستثمار الخاص يشقيه المصري والأجنبي ، والمؤسسة الاقتصادية وكان غرض الشركات من الاستثمار سد احتياجاتها من انتاج الشركات المستثمر فيها بالإضافة الى الاستثمار الریحي •

وكان الخط الاستثماری للمؤسسة الاقتصادية موجهة نحو الصناعات المعدنية والهندسية والصناعات الاستخراجية والصناعات الكيماوية بفرض التوسع في التنمية الصناعية وتدعيم الاقتصاد المصري ، لما لتلك المشروعات من اثرات للحياة الصناعية بالبلاد ولسد العجز الناتج عن عدم اقبال رأس المال الخاص عليها لضخامة الأموال اللازمة لاقامتها وارتفاع نسبة مخاطرتها وطول المدة التي يحتاجها المشروع لكي يفل •

أما عن الخط الاستثماری الأجنبي فقد أوضح عبد الناصر وكما ذكرنا انه فضل في تعامله مع رأس المال الأجنبي أن يحصل عليه في شكل قروض حتى لا تتسرب ثروات مصر للخارج في صورة ارباح ومع ذلك فقد وافقت مصر على بعض المشروعات الأجنبية ذات التقنية والمهارة العالية التي تحتاجها وغير المتوافرة لديها عكس بعض الصناعات الأخرى التي كانت موجودة بالبلاد والتي كان انتاج بعضها يفيض عن حاجة السكان كحلج القطن وكبسه وغزله ونسجه •

وتنسيقا للهيكال الاستثماري ولحاولة تنظيم الاستثمار مع القطاع العام صدرت عدة قوانين وقرارات منظمة للشركات الصناعية كان منها وأهمها قانون تنظيم الصناعة وتشجيعها الصادر في سنة ١٩٥٨ برعاية وعناية عيد الناصر كما أشرنا منذ أن كان فكرة اجتى خرج إلى حيز التنفيذ لما له من أثر كبير على الناحية الصناعية وضبط أوتارها . ولم يخف اتحاد الصناعات تخوفه من ذلك القانون حيث أكد أن الغرض من ذلك القانون هو بسط رقابة وزارة الصناعة على النشاط الصناعي بالبلاد وقوجيه في إطار السياسة الصناعية وخطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وتخفيفا من وقع ذلك القانون على رجال الصناعة وكما عبر عنهم اتحاد الصناعات أوضحت وزارة الصناعة أنه قد روعى في وضع أحكام القانون تلافي الأضرار التي تلحق بالصالح العام نتيجة لإطلاق الحرية لأصحاب رؤوس الأموال في الاستثمار. لهذا يجب القانون الرجوع إلى وزارة الصناعة عند تناول أي عمل صناعي كما عدل ذلك القانون من قواعد أعضاء مجالس إدارة الشركات حتى لا تحصل فئة على دخل لا يتناسب مع عملها. وحدت من سلطة تلك المجالس وأصبح المجال للانتفاع بمواهب الشباب بشكل ينال من البلاد من مراكز القوى الاقتصادية الصناعية المصرية والأجنبية .

فقد قرر التعديل المشار إليه أن تكون أغلبية أعضاء مجلس إدارة أي شركة مساهمة من المتمتعين بجنسية ج ٢٠ م ؛ وكان القانون القديم يقضي بأن يكون ٤٠٪ على الأقل من أعضاء مجلس إدارة أي شركة مساهمة من المصريين كما منع احتكار العضوية بالهبوط بها من نسبت شركات لم يكن يدخل فيها الشركات التي لم يعض على إنشائها خمس سنوات إلى شركتين لم يحددها إذا كان قد مضى على إنشائها خمس سنوات أم لا .

٢٠ : كما يتألف عيولب القانون القديم ، الذى لم يكن يقر هذا على
لجنة اعضاء مجلس ادارة الشركة مما ساعد الشركات على تضخيم
عدد اعضاء مجالس ادارتها رغم عدم حاجتها اليهم مع حصولهم على
مكافآت سنوية لذا قرر القانون الجديد ان يكون الحد الاعلى لاعداد
مجلس ادارة الشركة المساهمة هو سبعة اعضاء علاجا للفتنة التى
كانت بالقانون القديم كما نص القانون الجديد ايضا على ان الحد
الاقصى الذى يحصل عليه عضو مجلس الادارة من الشركة هو
٢٥٠٠ جنيه سنويا ، وبذلك قضى على الاسراف الذى كان يستنزف
ربح الشركات .

كما لوجب القانون الجديد على من يجمع بين عضوية اكثر من
شركتين ان يقدم الى وزارة الاقتصاد والتجارة بيانات بالشركات التى
اختار بقاؤه شاعلا لعضوية مجالس ادارتها ، فاطيح بذلك القانون
بالكثير من اعضاء مجالس ادارة الشركات او على الأقل اضعف من
دورهم فى الوسط الصناعى نتيجة للهبوط بعدد عضويتهم وهو ما
خطت له الثورة ونفذته بالقانون .

٢١ : ومع الاعتراف بان ذلك القانون قد انقذ الشركات الكثير من
المنظمين لقصر عضويتهم على شركتين مما يعد معه اهدارا لتضاربات
قنية لم تتكون بسهولة الا ان الثورة لم تنظر للامر من تلك الزاوية
نظرتها الى تفحصها من رجال قوى مراكز قوى واحتكاك وتطلع
للسلطة وبذا تصبح كما حكمت البلاد سياسيا تحكمها اقتصاديا .

ولم يقف الامر عند ذلك الحد بل ان القانون الجديد وسع من
سلطات اتحاد الصناعات لكنه من ناحية اخرى وسع من مدى اشرف
وزارة الصناعة على اعماله ، فكانه بالتالى قد وسع من اشرف
وزارة الصناعة على الصناعة ورجالها ، وكان اقوى مظهر لوزارة

الصناعة فى ذلك المجال ادخالها التعمين الى جوار الانتخاب فى هيكل الاتحاد وهو مالم يكن معمولاً به من قبل حيث جعل القانون الجديد للوزارة الحق فى تعيين ١٠ أعضاء مجلس ادارة الاقتصاد والغرف الصناعية بل وتعيين رئيس اتحاد الصناعات والبنات الحق لندوبى وزارة الصناعة فى مراقبة قيام الاتحاد وتنفيذ القوانين .

وبذا أصبح الاتحاد مؤسسة شبه حكومية أكثر منها مؤسسة رأسمالية صناعية فترتب على ذلك أن أصبح منفذاً لسياسة الدولة ودائراً فى فلكها بعد أن أفرغته بذلك القانون من كل معارضة لسياستها الاقتصادية بل أن تلك المؤسسة كانت تعلن عن ولائها من وقت لآخر مما أفقدها فاعليتها بالنسبة للرأسمالية الصناعية والتي كانت تعد لسان حالها قبل صدور ذلك القانون ويؤكد ذلك أننا نجد بعد صدور القانون يردد نغمة بناء المجتمع الاشتراكي ، الذى كانت تدعو اليه الثورة فى تلك الفترة ويختلف كل الاختلاف مع المنهج والفكر الرأسمالى الصناعى بل أنه وصل فى تأييده للدولة الى حد تأييدها فى قوانين التأميم وهو ما يعد قمة خروجه على الرأسماليين الصناعيين وارتعائه فى احضان الثورة التى شكلته وكونته فانتهى دوره أو كاد كمثبر للرأسمالية الصناعية ومؤسسة مدافعة عن مصالح أعضائها فى وجه القوانين التى تمس مصالحهم .

وتلا ذلك القانون فى الأهمية قانون تحديد الارباح الصادر فى عام ١٩٥٩ والذى قرر أن يخصص ٥٪ من الربح الصافى لشراء سندات حكومية ، بعد توزيع ربح لا يقل عن ٥٪ من رأسمالها على المساهمين ومبيناً أنه يجب ألا يزيد ما يصرف للمساهمين من أرباح الشركة فى أى سنة عن المبالغ التى تم توزيعها فى عام ١٩٥٨ ، مضافاً إليها ١٠٪ على الأكثر من نسبة تلك التوزيعات ، على أساس أن ذلك العام كان عاماً طبيعياً ، لم تؤثر فيه عوامل متضاربة .

وبرر وزير الاقتصاد ذلك التعديل بتأكيد أن أسعار الأوراق المالية في البورصة تتجه الى الصعود نتيجة للتوزيع الكبير في الأرباح مما أدى الى الارتفاع المستمر لأسعار الحاجيات وجعل الشركات لا تستطيع أن تكون لنفسها احتياطات .

ورغم تلك التبريرات فالحقيقة أن ذلك القانون كان رد فعل من الدولة على موقف الرأسمالية الذي لم يتغير من حركة الاستثمار ، لذلك صدر ذلك القانون لتعبئة الأرباح من أجل التنمية . ولم تستسلم الرأسمالية وعلى الأخص الجناح الصناعي منها بل كان رد فعلها سريعا في سوق الأوراق المالية بما يشبه الحرب في البورصة . مما أجبر وزير الاقتصاد الى التراجع أمامها ومع ذلك فقد دخلت الدولة المجال الصناعي خطوة خطوة على حساب الرأسمالية الصناعية، التي أعطتها تلك الفرصة بانسحابها المتعمد الهادئ من ميدان الاستثمار ، مما سمح للدولة بالدخول الى المجال الصناعي خطوة خطوة وبين أن الثورة ورجال الصناعة لم يتقابلا معا بل كان كل منهم في طرف له توجهاته التي تحكمه فانساق ورائها ، الثورة يهملها انهاء التحكم والسيطرة الاقتصادية ورفع التنمية وتقريب الفوارق الاقتصادية واجتماعيا بين فئات الشعب . والرأسمالية الصناعية يهملها الأرباح الكبيرة والكسب السريع وعدم المخاطرة . ومن هنا اختلفت وجهات نظر الطرفين وظهر التناقض بينهما وانتهت العلاقة بينهما الى ما آلت عليه من صدور القوانين الاشتراكية .

فلقد عנית الثورة بالصناعة لمعالجة انخفاض مستوى المعيشة بدفعها للنشاط الصناعي في شتى المجالات عن طريق برامجها الصناعية . ويمكن أن نلمح بعض الظواهر التي اتسم بها هيكل الصناعة في مصر، ومنها أن الصناعة التحويلية تعد أهم فروع النشاط الصناعي حيث انتجت حوالي ٨٨,٩٪ من القيمة المضافة من النشاط

الصناعى فى عام ١٩٥٩ • كما كان من بين المظاهر الأخرى انتشار
الصناعات الكبيرة التى عمل بها أكثر من ٥٠٠ مشغل حوالى ٦٧٪
من الدخل الصناعى عام ١٩٥٩ • وكانت الصناعات الرئيسية فى
مصر لا تقل عن ٣٠ صناعة •

فنجد أن صناعة الغزل والنسيج قد حققت للبلاد الاكتفاء الذاتى
من منسوجات القطن والصوف الحرير والنايلون وغيره من الألياف
وكذلك الأنواع المختلفة من الملابس الجاهزة بل أمكن التصدير إلى
الخارج من تلك الصناعة •

واعترفت الشركات العاملة فى ذلك المجال بفضل الحكومة
عليها ، وخاصة فى تسهيل أعمال التصدير وإيقاد البعثات الاقتصادية
الرسمية إلى مختلف البلدان وعقد الاتفاقات التجارية واتفاقات
الدعم ، والتخفيف من قيود النقد والاستيراد ومعاونة صندوق دعم
صناعة الغزل والمندوجات •

كما نجد أن الصناعات الكيماوية والمستحضرات الطبية احتلت
ركنا هاما من أركان القطاع الصناعى وقد بلغ رأس المال المستثمر
فيها فى عام ١٩٥٩ حوالى ٦٧٨ مليون جنيه • ناهيك عن صناعة
المناجم والمعادن ، وصناعة المواد الغذائية والمشروبات ، وصناعة
طحن الغلال وضرب الأرز • الخ •

وقد خرجت إلى حيز الوجود فى تلك الفترة مجموعة من
الشركات الصناعية كان أهمها فى مجال صناعة الورق الشركة
المصرية لصناعة الأوراق والتعبئة كرافت • وفى مجال الصناعات
الكيماوية شركة البويات والصناعات الكيماوية وشركة مصر لصناعة
الكيمانيت • وفى مجال صناعة الغزل والنسيج • مصانع الغزل

المصري ومصانع النصر للنسيج والتريكو وشركة الحمودية للغزل والنسيج الرفيع وشركة زفتي وميت عمر للغزل الرفيع . وفي مجال الصناعات الغذائية ، شركة النصر لضرب وتجارة الأرز . وفي مجال صناعة الأقلام وكان مجالا بكرة شركة النصر لصناعة الأقلام ومنتجات الجرافيت . وفي مجال البترول الشركة الشرقية للبترول . وفي مجال التعدين ، الشركة المصرية لمنتجات الرمال السوداء رملة ، وشركة المصانع المصرية للوازم المعيارية والصناعية (سابى) وغيرها الكثير من الشركات الصناعية التى وردت بالبحث والتى وضع منها اتجاه المبتكرين الى قطاع صناعات الغزل والنسيج ربما لأنه لا يحتاج الى رأسمال كبير ومهارة تقنية عالية ولتوفر مادته بخصر مما يؤكد ميولهم واتجاههم الى الشركات التى تاتي بمائد سريع دون ان تتطلب وقتا حتى تؤتى ربحها .

ورغم ذلك فقد شهدت تلك الفترة مولد شركات متنوعة في أغراضها وصناعاتها بل وغير متماثلة في مجال الصناعة الواحدة وأهدافها . وقد شارك في عملية الاستثمار بها الطبيب ، والمهندس ، والمدون ، والموظف ، والمزارع ، الخ ، سواء كانوا مصريين أو أجانب ، أو غاليا ولهما يجدر بالذكر انه كان لرجال الأعمال التسليم الواثق في الحركة تأسيس الشركات الصناعية التي بعدهم الشركات بأنواعها وربما يرجع ذلك الى قانون الأرباح الصناعية الذي دفع بالشركات الى الاستثمار في المجال الصناعي ، وجاء بعدهما التجار ثم المهندسون .

ولتفتح عين الثورة على الحركة الصناعية صبر في ٣١ يناير من عام ١٩٥٧ قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٥ لعام ١٩٥٧ معدلا لبعض الأحكام الخاصة بالشركات حيث أوجب على كل عضو مجلس إدارة شركة مساهمة ومديرا أن يقدم لمجلس الإدارة في أول

اجتماع له اقرارا بما يمتلكه من اسهم الشركة وسنداتها باسمه أو باسم زوجته أو باسم أصوله أو فروعه أو أزواجهم أو أولاده القصر وبكل تغيير يطرأ عليها • وقرر عزل من يخالف ذلك من منصبه فى الشركة على أن تبلغ ادارة الشركات بذلك فى شهر يناير من كل عام كما اوجب على الشركة أن تعد سجلا خاصا تثبت فيه ما يملكه كل مساهم •

وبذلك وضعت الدولة عينها ويدها على كل سهم للمساهمين ولأعضاء مجالس ادارة الشركات ومديريها ويعد ذلك القانون بداية التخطيط الهادئ من الثورة لازاحة الرأسماليين من طريقها فهى بذلك الشكل قد كشفت الميدان لنفسها كى تتمكن من التعامل معه وفق ما يناسبه خاصة وأن عضوية بعض أعضاء مجالس الشركات قد بلغت احدى عشر شركة كالدكتور زكى هاشم مما جعل منهم مستنزين حقيقيين لأرباح الشركات وجعلهم مراكز قوى اقتصادية صناعية خطيرة حتمت على الدولة ضرورة التخلص منهم فكان قانون عام ١٩٥٨ •

والتفافا من هؤلاء الأعضاء حول الدولة بداوا فى ادخال رجال الدولة ومنهم ضباط الشرطة والجيش باعتبارهم من أهل الثقة لدى الثورة ليكونوا قرون استتشارهم عندها وليطمئن الجمهور على تعامله مع الشركة وأمواله فيها ويعرف أنها تسير على خط الثورة فيقبل عليها •

وقد برزت فى تلك الفترة أسر بعينها أصبحت لها اليد الطولى فى الميدان الصناعى أو على الأقل فى مجال صناعتها كاسرة ماتوسيان وبيلفاكى ومييلس عن الأسر الأجنبية • أما الأسر المصرية فكان منها أسرة الميلى ، والشامى ، والبدروى ، وويصا ، مما جعل من حجم ملكيتها للأسهم وضعا وجب تقويمه نظرا لكونها قد أصبحت

ملكية منفردة اجتماعية ومستفزة اقتصاديا وتدعو للتدخل لاصلاح
الوضع .

خاصة وأن عوائد الاستثمار فى تلك الفترة كانت ضخمة بالنسبة
لأعضاء مجالس الادارة حيث كانت بالنسبة لهم ذات شقين : اولهما
أرباح مباشرة كإلقى المساهمين . والآخر كان فى صورة أتعاب ومقابل
حضور جلسات مجالس الادارة والرواتب ، والمكافآت المتعلقة
بالعضوية ٠٠ الخ ٠٠ مما ادى الى صدور القوانين العديدة المحجة
لذلك الوضع والتي كان آخرها قوانين التأمين .

المصادر

اولا : الوثائق :

(١) وثائق غير منشورة :

- وثائق مصلحة الشركات ، المحفوظة بدار الوثائق القومية ،
واستخدمنا منها الوثائق المذكورة بالبحث .

- وثائق عابدين (رئاسة مجلس الوزراء محاضر جلسات)
وهي محفوظة بدار الوثائق القومية ، واستخدمنا كذلك الوثائق
المذكورة في أماكنها .

(ب) الوثائق المنشورة والكتب الوثائقية :

١ - التقارير :

- البنك الصناعي : تقرير مجلس الادارة المقدم الى الجمعية
العمومية للبنك عن عام ١٩٥٥ ، المطبعة العالمية القاهرة ، ١٩٥٥ .

- الحكومة المصرية . تقرير لجنة التجارة والصناعة لعام
١٩١٦ ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ، ١٩١٩ .

٢ - التعدادات والإحصاءات :

- مصلحة الإحصاء والتعداد ، واستخدمنا منها الوثائق المذكورة في مواضعها في البحث .

- مصلحة عموم الإحصاء ، واستخدمنا منها كذلك وثائق عديدة ذكرت في أماكنها بالبحث .

٣ - النشرات :

- واستخدمنا منها العديد ، وخاصة نشرات البنك الأهلي المصري ، وبنك مصر ، والبنك الصناعي والبنك المركزي المصري ، وقد ذكرت بأماكنها في البحث .

٤ - الكتب الوثائقية :

- اتحاد الصناعات ، واستخدمنا كل الكتب التي أصدرها في فترة البحث بالإضافة إلى بعض الكتب التي صدرت قبلها ، وقد ذكرت في أماكنها بالبحث .

- الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية : في اقتصاديات ج.ع.م ، من الاتحاد العام للغرف التجارية بالقاهرة إلى الدورة التاسعة لمؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية ، الكويت ، نوفمبر ١٩٥٩ .

- الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية : الدليل الاقتصادي (الاقليم المصري) مطبعة الاتحاد ، القاهرة ، ١٩٥٩ .

- الأمم المتحدة : التطورات الاقتصادية في الشرق الأوسط ١٩٥٧ - ١٩٥٨ ، نيويورك ، ١٩٥٩ .

- تطور الصناعة التحويلية في مصر وإسرائيل وتركيا ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، ١٩٥٨ .

– البنك الأهلى : تطور اقتصاد ج ٢٠٠٤م فى العقد السادس
من القرن العشرين ، المطبعة العالمية القاهرة ، ١٩٦٧ .

– بنك مصر : واستخدمنا كل كتبه التى اصدرها وذكرت فى
مواضعها بالبحث .

– هيئة الاستعلامات ، واستخدمنا من كتبها مجموعات خطب
وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر ، بأقسامها المختلفة
وقد ذكرت فى مواضعها فى البحث .

– وزارة التجارة الصناعة : القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ،
المطبعة الأميرية ، القاهرة ، ١٩٥٥ .

– وزارة الصناعة : الصناعة فى عشر سنوات ، الهيئة العامة
لشئون المطابع الأميرية ، القاهرة ، ١٩٦٢ .

٤ – محاضر جلسات مجلس الأمة ، واستخدمنا منها الجلسات
المتعلقة بفترة البحث ، وهى مذكورة بأماكنها فى البحث .
ثانيا : المذكرات والذكريات :

– سيد مرعى : أوراق سياسية ، ج ٢ من أزمة مارس الى
النكسة ، المركز المصرى الحديث ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

– طه سعد عثمان : مذكرات ووثائق عن تاريخ عمال مصر ،
الكتاب الثانى ، مكتبة مديولى ، القاهرة ، ١٩٨٩ .

– محمود رياض : مذكرات ، ج ٢ (١٩٤٨ – ١٩٧٨) بيروت
لبنان ، ١٩٨٧ .

ثالثا – أبحاث ومؤتمرات ورسائل غير منشورة :

– حمدى هان ديك كيو : التنمية الصناعية فى مصر ١٩٥٢ –
١٩٧٥ (مع مقارنة بكوريا الجنوبية) « رسالة دكتوراه غير منشورة ».

قسم الاقتصاد ، كلية الاقتصاد ، والعلوم السياسية ، جامعة
القاهرة ١٩٨٣ .

— شريف حسن قاسم : دور رموس الأموال الأجنبية فى التنمية
الاقتصادية فى مصر خلال ١٩٥٢ — ١٩٧٧ ، رسالة ماجستير ، غير
منشورة ، قسم الاقتصاد ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة
القاهرة ، ١٩٧٩ .

— الجمعية العربية للاقتصاد السياسى ، الاحصاء والتشريع :
بحوث العيد الخمسينى ١٩٠٩ — ١٩٥٩ ، مطبعة شركة الاعلانات
الشرقية ، القاهرة ، ١٩٦٠ .

وابعا : المراجع العربية والمترجمة :

ابراهيم الفطريف : العمل والانتاج ، مطبعة لجنة التأليف ،
والترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٥٦ .

أحمد أحمد الحنة : تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع
عشر ط ٢ ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٨ .

أحمد حمروش : قصة ثورة يوليو ج ٢ ، مجتمع جمال
عبد الناصر المؤسسة العربية للدراسات والنشر لبنان ، ١٩٧٨ .

اسماعيل صبرى عبد الله ، تنظيم القطاع العام ، دار المعارف
بمصر ، القاهرة ، ١٩٦٩ .

: كتابات سياسية : مطابع الشعب ، القاهرة ، ١٩٧٢
أمين مصطفى عفيفى : تاريخ مصر الاقتصادى المالى ، ط ٣ ،
مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٤ .

باتريك اوپريان : ثورة النظام الاقتصادى فى مصر ، ترجمة
خبرى حماد ، دار الكاتب العربى ، القاهرة ، ١٩٧٠ .

نجاه لبيب : بناء الاقتصاد المصرى ، مكتبة الانجلو المصرية ،
القاهرة ، ١٩٥٢ .

جلال احمد أمين : مقدمة الى الاشتراكية ، مكتبة القاهرة
الحديثة ، القاهرة ، ١٩٦٦ .

جمال الدين سعيد : الوحدة الاقتصادية بين مصر وسوريا ،
مطبعة لجنة البيان العربى ، القاهرة ، ١٩٥٨ .

جمال مجدى حسنين : البناء الطبقي فى مصر ١٩٥٢ - ١٩٧٠ ،
دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٨١ .

حسن الساعاتى : التصنيع والممران ، ط ٢ ، دار المعارف
الاسكندرية ، ١٩٦٢ .

حسين خلاف : التجديد فى الاقتصاد المصرى الحديث ، دار
احياء الكتب العربية ، القاهرة ، ١٩٦٢ .

حسين الرفاعى : تطور الصناعات ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ،
١٩٣٢ .

خليل حسن خليل : دور رؤوس الأموال الأجنبية ، مطابع
مؤسسة أخبار اليوم ، القاهرة ، ١٩٦٧ .

رفعت المحجوب النظام الاشتراكى فى مصر (ج ٠ ع ٠) ، دار
النهضة العربية ، القاهرة ١٩٦٧ .

روبرت ماير و آخر : التصنيع فى مصر - ١٩٣٩ - ١٩٧٣ ،
ترجمة صليب بطرس ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨١ .

روبرت ماير : الاقتصاد المصرى ١٩٥٢ - ١٩٧٢ ، ترجمته
صليب بطرس ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٦ .

شهادى عطية : تطور الحركة الوطنية : دار شهادى للطبع والنشر
القاهرة ، ١٩٨٢ •

عاصم الدسوقي : كبار ملاك الاراضى الزراعية ودورهم فى
المجتمع المصرى ١٩١٤ - ١٩٥٢ ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ،
١٩٧٦ •

عاطف صدقى وآخر : التحول الاشتراكى فى ج.ع.م ، مطبعة
جامعة القاهرة ، ١٩٧١ •

عبد المنعم الغزالى : تاريخ الحركة العمالية ج ١ ، مكتب يوليو
للمترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٤ •

عبد المنعم راضى : مبادئ الاقتصاد السياسى ، مكتبة عين شمس ،
القاهرة ، ١٩٨٧ •

على الجريتلى : التاريخ الاقتصادى للثورة ١٩٥٢ - ١٩٦٦ ،
دار المعارف بمصر ، القاهرة ، ١٩٧٤ •

: خمسة وعشرون عاما دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية
فى مصر ١٩٥٢ - ١٩٧٧ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ،
١٩٧٧ •

على بركات : تطور الملكية الزراعية فى مصر ١٨١٣ - ١٩١٤ ،
دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٧٧ •

عيسى عبده ابراهيم : التنظيم الصناعى وادارة الانتاج ،
شركة الطباعة الفنية المتحدة ، القاهرة ، ١٩٦١ •

فتحى محمد ابراهيم : التنمية الاقتصادية ج٠ع٠م ، مكتب يوليو
القاهرة ، ١٩٦٧ .

فؤاد مرسى : حتمية الحل الاشتراكي دار الكاتب العربى للطباعة
والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٧ .

فؤاد مطر : بصراحة عن عبد الناصر ، حوار مع محمد حسنين
هيكل ، دار القضايا ، بيروت ، لبنان ، ١٩٧٥ .

ليبيب شقير : تاريخ الفكر الاقتصادى ، دار نهضة مصر ،
القاهرة ، بدون تاريخ .

لطيفة سالم : مصر فى الحرب العالمية الأولى ، الهيئة المصرية
للمعالم للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٤ .

محمد انيس وآخر : ثورة ٢٣ يوليو واصولها التاريخية ، دار
النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٩ .

محمد الطويل : برلمان الثورة ج١ تاريخ الحياة النيابية فى
مصر ١٩٥٧ - ١٩٧٧ ، مكتبة مديولى ، القاهرة ، ١٩٨٥ .

محمد دويدار : الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير ، دار
الجامعات المصرية ، الاسكندرية ، ١٩٧٨ .

محمد رشدى : بنك مصر ، مركز الوثائق ، القاهرة ، ١٩٦٣ .

محمد عبد العزيز عجمية : دراسة للاستثمارات فى الاقليم
الجنوبى من ج٠ع٠م ، مطبعة جامعة الاسكندرية ، ١٩٦٢ .

محمد مظلوم حمدى : لمحات فى اقتصادنا المعاصر ، منشأة
الاسكندرية ، ١٩٦٣ .

- محمود متولى : الأصول التاريخية للراسمالية المصرية
وتطورها ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٤ .
- مصطفى القونى : تطور مصر الاقتصادى فى العصر الحديث ،
المطبعة الأميرية ، القاهرة ، ١٩٤٤ .
- نبيل عبد الحميد : النشاط الاقتصادى للجانب ، الهيئة المصرية
العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

خامسا : الدوريات :

- الأخبار ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ١٩٦١
- الجريدة الرسمية ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ١٩٦١
- السياسة ١٩٢٢ .
- الاقتصاد والحاسبة ٥٢ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ١٩٥٩
- الوقائع ١٦ ، ٢٣ ، ٥٣ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ١٩٦١
- المقطم ١٦ ، ٢٨ ، ١٩٤٧ .
- الاهرام ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ١٩٦١
- الاهرام الاقتصادى فى خدمة التجارة والصناعة ٥٢ ، ٥٧ ،
٥٨ ، ٥٩ ، ١٩٦٠ .
- الاهرام الاقتصادى ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ١٩٦١
- كتاب قضايا فكرية ١٩٨٦ .
- مجلة مصر الصناعية ٣٠ ، ٢٨ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ١٩٦١
- مجلة مصر المعاصرة ١٩٧١

سادسا : المراجع الأجنبية :

- A.C. Crouchley, The investment of Foreign capital in Egyptian Companies and Public Debt Cairo, 1936.
- Bent Hansen and other; Foreign Trade Regimes and Economic Development, Egypt, New York, 1975.
- Charles Issawi, Egypt in Revolution on Economic Analysis, London, 1963.
- Mahmoud Hussein; class conflict in Egypt 1945 — 1970, London, 1971.

وهو مترجم الى اللغة العربية لكننا فضلنا العودة الى الاصل
الأجنبي لأنه الأصح منهجيا .

- P.J. Vatikiotis; the history of Egypt, London, 1980.
Egypt Since the Revolution, London, 1968.
- Samir Radman; Capital Formation industry Agriculture 1882 — 1967, London, 1974.

سابعاً : اللقاءات الشخصية :

أنور سلامة : أول رئيس لاتحاد العمال المصري حليمية
الزيتون ، القاهرة ، ١٩٨١ .

صدر في هذه السلسلة

- ١ - مصطفى كامل في محكمة التاريخ
د . عبد العظيم رمضان
- ٢ - علي ماهر
اعداد : رشوان محمود جاب الله
- ٣ - ثورة يوليو والطبقة العاملة
اعداد : عبد السلام عبد الحليم عامر
- ٤ - التيارات الفكرية في مصر المعاصرة
د . محمد نعمان جلال
- ٥ - غارات أوربا على الشواطئ المصرية في العصور
الوسطى
عطية عبد السميع
- ٦ - هؤلاء الرجال من مصر ج ١
لمعي الخطيحي
- ٧ - صلاح الدين الأيوبي
د . عبد المتعم ماجد
- ٨ - رؤية الجبرتي لأزمة الحياة الفكرية
د . علي بركات

- ٩ - صفحات مطوية من تاريخ الزعيم مصطفى كامل
د * محمد أنيس
- ١٠ - توفيق دياب ملحة الصحافة الحزبية
محمود فوزى
- ١١ - مائة شخصية مصرية وشخصية
شكري القاضي
- ١٢ - هدى شعراوي وعصر التنوير
د * نبيل واغب
- ١٣ - اكدوية الاستعمار المصرى للسودان
د * عبد العظيم رمضان
- ١٤ - مصر فى عصر الثورة
د * سيده اسماعيل كاشف
- ١٥ - المستشرقون والتاريخ الاسلامى
د * على حسن الغربوطى
- ١٦ - فصول من تاريخ حركة الاصلاح الاجتماعى فى مصر
د * حلمى احمد شلبى
- ١٧ - القضاء الشرعى فى مصر فى العصر العثمانى
د * محمد نصر فرحات
- ١٨ - الجوارى فى مجتمع القاهرة المملوكية
د * على السيد محمود
- ١٩ - مصر القديمة وقصة توحيد القطرين
د * احمد محمود صايون

٢٠ - المراسلات السرية بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى
د . محمد أنيس

٢١ - التصوف فى مصر ابان العصر العثمانى ج ١
توفيق الطويل

٢٢ - نظرات فى تاريخ مصر
جمال بدوى

٢٣ - التصوف فى مصر ابان العصر العثمانى ج ٢
توفيق الطويل

٢٤ - المصحافة الورقية
د . نجوى كامل

٢٥ - المجتمع الاسلامى والغرب
ترجمة : د . عبد الرحيم مصطفى

٢٦ - تاريخ الفكر التربوى فى مصر الحديثة
د . سعيد اسماعيل على

٢٧ - فتح العرب لمصر ج ١
ترجمة : محمد فريد أبو حديد

٢٨ - فتح العرب لمصر ج ٢
ترجمة : محمد فريد أبو حديد

٢٩ - مصر فى عهد الاخشيديين
د . سيده اسماعيل كاشف

٣٠ - الموظفون فى مصر
د . حلمى أحمد شلبى

- ٣١ - خمسون شخصية وشخصية
شكري القاضي
- ٣٢ - هؤلاء الرجال من مصر ج ١
لمعى المطيعى
- ٣٣ - مصر وقضايا الجنوب الافريقى
د ٠ خالد الكومى
- ٣٤ - تاريخ العلاقات المصرية المغربية
د ٠ يونان لبيب رزق
- ٣٥ - اعلام الموسيقى المصرية عبر ١٥٠ سنة
عبد الحميد توفيق زكى
- ٣٦ - المجتمع الاسلامى والغرب ج ٢
ترجمة : د ٠ احمد عبد الرحيم مصطفى
- ٣٧ - الشيخ على يوسف
تأليف : د ٠ سليمان بهالاح
- ٣٨ - فصول من تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى فى
العصر العثمانى
د ٠ عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم
- ٣٩ - قصة احتلال محمد على لليونان
د ٠ جميل عبيد
- ٤٠ - الأسلحة الفاسدة ودورها فى حرب ١٩٤٨
د ٠ عبد المتعم الدسوقي الجميعى
- ٤١ - محمد فريد الموقف والناساة
رفعت السعيد

- ٤٢ - تكوين مصر عبر العصور
محمد شفيق غريبال
- ٤٣ - رحلة في عقول مصرية
إبراهيم عبد العزيز
- ٤٤ - الأوقاف والحياة الاقتصادية في مصر في العصر
العثماني
د * محمد عفيفي
- ٤٥ - الصروب الصليبية ج ١
تأليف : وليم الصوري
ترجمة : د * ١ * د حسن حبشي
- ٤٦ - تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية ١٩٣٩ : ١٩٥٧
تأليف : د * عبد الرؤوف أحمد عمرو
- ٤٧ - تاريخ القضاء المصري الحديث
تأليف : د * ١ * د لطيفة محمد سالم
- ٤٨ - الفلاح المصري
تأليف : د * زبيدة عطا
- ٤٩ - العلاقات المصرية الاسرائيلية
تأليف : د * ١ * د عبد العظيم رمضان
- ٥٠ - الصحافة المصرية والقضايا الوطنية
تأليف : د * سهير أسكندر
- ٥١ - تاريخ المدارس في مصر الاسلامية
إعداد : د * عبد العظيم رمضان

- ٥٢ - مصر فى كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين فى
القرن الثامن عشر
تأليف : د * الهام محمد على ذهنى
- ٥٣ - أربعة مؤرخين وأربعة مؤلفات من دولة المماليك
د * محمد كمال الدين عز الدين على
- ٥٤ - الأقباط فى مصر فى العصر العثمانى
تأليف الدكتور محمد عفيفى
- ٥٥ - الحروب الصليبية ج ٢
ترجمة وتحقيق د * حسن حبشى
- ٥٦ - المجتمع الريفى فى عصر محمد على
د * حلمى أحمد شلبى
- ٥٧ - مصر الاسلامية وأهل الذمة
د * سيدة اسماعيل كاشف
- ٥٨ - أحمد حلمى سجين الحرية والصحافة
د * إبراهيم عبد الله المسلمى

الفهرس

٥	• • • • •	تقديم
٧	• • • • •	مقدمة
١١	• • • • •	تمهيد
		الفصل الأول :
٢٧	•	الوضع الاقتصادي في مصر من ١٩٥٧ - ١٩٦١
		الفصل الثاني :
		القوانين والقرارات المنظمة للشركات الصناعية
٥٩	• • • • •	١٩٥٧ - ١٩٦١
		الفصل الثالث :
١٠١	• • • • •	النشاط الصناعي من ١٩٥٧ - ١٩٦١
		الفصل الرابع :
١٤٩	• • • • •	الاستثمار الصناعي من ١٩٥٧ - ١٩٦١
		الفصل الخامس :
٢٠٥	• • • • •	مجالات الاستثمار
		الفصل السادس :
٢٤١	• • • • •	مجالس إدارة الشركات الصناعية من ١٩٥٧ - ١٩٦١
		الفصل السابع :
٢٧٣	• • • • •	أرباح الشركات الصناعية من ١٩٥٧ - ١٩٦١
٢٩٥	• • • • •	الخصائمة
٣٠٧	• • • • •	المصادر
٣١٧	• • • • •	صدر في هذه السلسلة

رقم الايداع ١٠٥٠٢/١٩٩٢

الترقيم الدولي 8 — 3226 — 01 — 977 I.S.B.N.

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

هذا الكتاب يتناول الرأسمالية المصرية في فترة
حرجة من تاريخها من التمهيد في عام ١٩٥٧ إلى
التأميم عام ١٩٦١ . وهذه الرأسمالية المصرية غير
الرأسمالية الحالية التي نشأت في عصر الإنفتاح ،
وإنما هي الرأسمالية المصرية القديمة التي نشأت
وحكمت مصر قبل ثورة يوليو ، وقضت نحبتها بقرارات
التأميم في يوليو ١٩٦١ .

وقد تناول فيه المؤلف الاستثمار الصناعي من عام
١٩٥٧ - ١٩٦١ والقوانين والقرارات المنظمة
للمشركات الصناعية في هذه الحقبة والنشاط الصناعي
ونوعية شركات فترة الدراسة ومجالس إدارتها
وأرباحها .

Bibliotheca Alexandrina



0334489

٣٢٥ قرشا